

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية



الإستراتيجية الأمنية الجزائرية في مواجهة التهديدات
الأمنية اللاتماثلية في منطقتي المغرب العربي والساحل
الإفريقي

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية
تخصص: سياسات عامة ونظم سياسية مقارنة

إشراف الأستاذ:
سيد أحمد كبير

إعداد الطالب:
مسعد محمد

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة	مؤسسة الانتماء
أ.د مصطفى خواص	أستاذ	رئيسا	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
أ.د سيد أحمد كبير	أستاذ	مشرفا ومقررا	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
أ.د عقة نسيم	أستاذ	عضوا مناقشا	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

السنة الجامعية: 2023م-2024م / 1443هـ-1445هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال تعالى

{ وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا آمِنًا
وَارْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَرَاتِ مَنْ آمَنَ مِنْهُمْ بِاللَّهِ
وَالْيَوْمِ الْآخِرِ قَالَ وَمَنْ كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُ قَلِيلًا ثُمَّ
أَضْطَرُّهُ إِلَىٰ عَذَابِ النَّارِ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ }

(سورة البقرة الآية 126)

شكر و تقدير

الحمد لله الذي وفقنا لإتمام هذا العمل فالحمد لك الحمد حتى ترضى

ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضا

أولا وقبل كل شيء أتقدم بجزيل الشكر والامتنان و كل عبارات

الاحترام والتقدير والمحبة إلى الأستاذ الدكتور

" سيد احمد كبير "

على مساعداته وتوجيهاته المستمرة التي قدمها لي ، ووقوفه الدائم

معي لانجاز هذا العمل.

فلك مني أرقى عبارات الشكر أستاذي على ما قدمته لي من نصائح

وتوجيهات، وفقك الله ورعاك أستاذي.

شكر لكل أساتذتي الأفاضل الذين أخذت منهم العلم في مختلف

الأطوار الدراسية من مدرسة احمد مدغري و متوسطة فاطمي أبي

سلهام إلى ثانوية احمد زبانه وختاماً بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم

السياسية.

كما أتقدم بالشكر إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على

قبولهم مناقشة هذا العمل.

كما لا يفوتني بهذه المناسبة أن أوجه شكري وامتناني إلى كل من

ساندني وقدم لي النصيح والإرشاد و مد لي يد العون من قريب أو

بعيد.

شكرا لكم جميعا.

الطالب مسعد محمد

إهداء

الحمد لله الذي وقفنا لهذا الأمر اللهم لك الحمد حتى ترضى

(وَأَخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ)

أهدي هذا العمل إلى

أرواح أجدادي دحمان ومحمد رحمهما الله واسكنهما فسيح جنانه.

إلى من أدعو الله أن يحفظهما رمز الحنان والوفاء أمي الغالية أطال الله
في عمرها.

إلى من ساندني في الحياة، من شجعني و وقف معي طيلة مشواري
الدراسي أبي الغالي أطال الله في عمرك

إلى أخي بوساعد وأختي ذهبية الذين كانوا دائما سند لي ومصدر اعتزازي يا
من هد الله بهم عهدي فكانوا خير معين لي وفقكم الله في مشوراكم
الدراسي.

إلى الأصدقاء والزلاء ورفقاء السنين مكي ، شاكر ، فاطمية ،
بشرى، مريم إلى كل الذين وسعهم قلبي ولم تسعهم هذه الورقة.

إلى كل الذين قالو لي يوما ماذا ستفعل بتخصص العلوم السياسية
أهديكم مني هذا العمل.

الطالب مسعد محمد

المُلخَص

المخلص

بعد نهاية الحرب الباردة وما شاهده العالم من تحولات على مستوى النسق الدولي وعلى حقل الدراسات الأمنية ، بسبب بروز تهديدات لا تشبه التهديدات العادية سواء من ناحية درجة التأثير أو المصدر و التي يكون مصدرها في الغالب الدول ، وهو الأمر الذي جعل الأمن بمفهومه التقليدي المرتبط بالجانب العسكري عاجز على تفسير ومواجهة التهديدات الجديدة ذات الطبيعة اللاتماثلية ، وأصبحت بذلك الدول تتأثر بهذه التهديدات نظرا لكونها عابرة للحدود وتوثر على مختلف مستويات الأمن ، الأمر الذي فرض على الدول أحداث تغييرات بنيوية في عقائدها الأمنية والقتالية لجيوشها ، بالإضافة لتطوير وسائل وأساليب الدفاع عن أمنها.

تطرقنا في هذه الدراسة لموضوع الإستراتيجية الأمنية الجزائرية لمواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية في منطقتي المغرب العربي والساحل الأفريقي ، و في مقدمة هذه التهديدات نجد الظاهرة الإرهابية ، شبكات الجريمة المنظمة بمختلف أشكالها ، وموجات الهجرة غير النظامية ، و ارتفعت حدة هذه التهديدات بعد أحداث الربيع العربي التي مست المنطقة سنة 2011 وما صاحبها من تأثيرات اثر سقوط نظام زين العابدين في تونس و نظام ألقذافي في ليبيا ، بالإضافة لتدهور الأوضاع الأمنية في شمال مالي ، في ظل بيئة أمنية هشة ورخوة وهو الذي فرض على الجزائر ضرورة مضاعفة جهودها وتعزيز قدرات جيشها عن طريق التكوين العالي والرفع من جاهزيته بالتكيف مع طبيعة الحروب الجديدة واقتناء أحدث الأسلحة ، ولمواجهة هذه التهديدات على المستوى الإقليمي وضعت الجزائر استراتيجية أمنية شاملة تعتمد على عدة أبعاد واليات مختلفة من اجل تجسيد مفهوم الأمن الشامل لدول المنطقة.

وقد خلصت الدراسة إلى أن الجزائر استطاعت الحفاظ على أمنها واستقرارها في ظل بيئة أمنية هشة على مستوى منطقة الساحل الأفريقي والمغرب العربي إلا أن الإستراتيجية الجزائرية في الساحل الأفريقي والمغرب العربي تواجه العديد من الصعوبات أبرزها التدخل الدولي في المنطقتين ، حيث أصبحت القوى الكبرى تنافس الجزائر على النفوذ في المنطقة، وهو الأمر الذي يفرض عليها إعادة تكوين عقيدتها الأمنية ومفهوما للأمن القومي و مصالحها الحيوية بما يتماشى مع طبيعة المعضلات الأمنية في الفضاء المغاربي والساحلي من جهة ، و قدراتها العسكرية وطموحاتها الجيوسياسية من جهة أخرى.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الإطار المنهجي والنظري للدراسة

01.....	مقدمة
03.....	الإطار والمنهجي والمفاهيمي و النظري
03.....	المشكلة البحثية
03.....	مجالات الدراسة
05.....	الفروض العلمية
05.....	أهمية لدراسة وأهدافها
06.....	أسباب اختيار الموضوع
07.....	مناهج واقترابات الدراسة
10.....	الدراسات السابقة
12.....	مصطلحات الدراسة

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للإستراتيجية الأمنية والتهديدات

17.....	اللاتمائية
18.....	تمهيد
19.....	المبحث الأول: مفهوم الإستراتيجية الأمنية
19.....	المطلب الأول: مفهوم الإستراتيجية
19.....	الفرع الأول: مفهوم الإستراتيجية لغة واصطلاحا
19.....	أ - لغة
19.....	ب - اصطلاحا
21.....	الفرع الثاني: شروط وضع الإستراتيجية
21.....	الفرع الثالث: مفهوم العمق الأمني
21.....	أ - المفهوم التقليدي
21.....	ب - المفهوم الحديث
22.....	المطلب الثاني: مفهوم الإستراتيجية الأمنية
23.....	الفرع الأول: أسباب رسم الإستراتيجية الأمنية
24.....	الفرع الثاني: كيفية بناء استراتيجيه أمنية
24.....	الفرع الثالث: أهداف الإستراتيجية الأمنية

المطلب الثالث: مفهوم الأمن والأمن الحدودي.....	25
الفرع الأول: مفهوم الأمن لغة واصطلاحا.....	24
أ - لغة.....	25
ب - اصطلاحا.....	25
الفرع الثاني : مفهوم امن الحدود.....	27
المطلب الرابع: المقاربات المفسرة لتغير مفهوم الأمن.....	27
الفرع الأول:مقاربة الأمن العسكري.....	28
الفرع الثاني:مقاربة الأمن الإنساني.....	30
أ - الانتقال من مفهوم الأمن العسكري إلى الأمن الإنساني.....	30
الفرع الثالث:مقاربة الأمن الشامل.....	31
الفرع الرابع:مركب الأمن الإقليمي.....	32
المبحث الثاني:الإطار المفاهيمي للتهديدات الأمنية اللاتماثلية	
المطلب الأول:مفهوم التهديد.....	33
الفرع الأول:مفهوم التهديد لغة واصطلاحا.....	33
أ - لغة.....	32
ب - اصطلاحا.....	32
الفرع الثاني:أنواع التهديدات.....	32
الفرع الثالث:العوامل المستخدمة في دراسة التهديدات.....	34
المطلب الثاني: مفهوم التهديدات الأمنية.....	35
المطلب الثالث : مفهوم التهديدات الأمنية اللاتماثلية.....	36
المطلب الرابع : خصائص التهديدات اللاتماثلية.....	39
المبحث الثالث : الدوائر الأمنية للأمن القومي الجزائري.....	42
المطلب الأول: دائرة المغرب العربي.....	42
الفرع الأول: الإمكانيات الطاقوية لدول المغرب العربي.....	44
الفرع الثاني: البيئة الأمنية لمنطقة المغرب العربي.....	45
المطلب الثاني: الدائرة المتوسطة للأمن القومي	
الجزائري.....	50
الفرع الأول : التعريف الجغرافي والجيوسياسية لمنطقة البحر الأبيض	
المتوسط.....	50
الفرع الثاني: الأهمية الطاقوية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط.....	52

فهرس المحتويات

المطلب الثالث: دائرة منطقة الساحل الأفريقي.....	56
الفرع الأول: مفهوم منطقة الساحل الأفريقي.....	56
أ.. – المفهوم الجغرافي.....	56
ب.. – المفهوم الأمني.....	57
ج..... – المفهوم الجيوسياسي.....	57
الفرع الثاني: البيئة الأمنية لمنطقة الساحل الأفريقي.....	58
الفرع الثالث: المميزات الجيوسياسية والاقتصادية لمنطقة الساحل الأفريقي.....	63
خلاصة الفصل الأول.....	66
الفصل الثاني: العقيدة الأمنية الجزائرية وإستراتيجية مواجهة التهديدات الأمنية	
اللاتماتلية.....	67
تمهيد.....	68
المبحث الأول: العقيدة الأمنية الجزائرية.....	69
المطلب الأول: مفهوم العقيدة الأمنية.....	69
الفرع الأول مفهوم العقيدة:.....	69
الفرع الثاني: مفهوم العقيدة الأمنية.....	69
الفرع الثالث: أسس بناء العقيدة الأمنية.....	70
الفرع الرابع: تعريف السياسة الأمنية.....	71
المطلب الثاني: مرتكزات العقيدة الأمنية الجزائرية.....	73
الفرع الأول: العوامل المساهمة في بناء العقيدة الأمنية. الجزائرية.....	73
أ. العامل التاريخي.....	73
ب. العامل الجغرافي.....	73
ج.. العامل الأيديولوجي.....	74
خ..... العامل السياسي.....	75
الفرع الثاني: الإطار الدستوري للعقيدة الأمنية الجزائرية.....	76
المطلب الثالث: مبادئ ومراحل تطور العقيدة الأمنية الجزائرية.....	79
الفرع الأول: مبادئ العقيدة الأمنية الجزائرية.....	80
أ... مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.....	80
ب..... رفض إقامة قواعد عسكرية على أراضيها.....	80
ج..... احترام سيادة الدول ورفض التدخل الأجنبي.....	81
ح.... دعم القضايا العادلة.....	81

فهرس المحتويات

ع	 مكافحة الإرهاب	82
الفرع الثاني :	مراحل تطور العقيدة الأمنية الجزائرية	82
أ.....	المرحلة الأولى 1962/1953	82
ب.....	المرحلة الثانية 1990/1962	83
ج.....	المرحلة الثالثة 2011/1990	84
خ.....	المرحلة الرابعة 2023/2011	85
الفرع الثالث:	خروج الجيش الجزائري إلى خارج الحدود هل تغير في مبادئ العقيدة الأمنية؟	85
. المطلب الرابع :	فواعل صنع السياسة الأمنية الجزائرية	87
أ.....	فواعل صنع السياسة الأمنية في فترة الحزب الواحد 1989/1962	88
ب.....	فواعل صنع السياسة الأمنية في فترة التعددية الحزبية 2006/1989	89
ج.....	فواعل صنع السياسة الأمنية في فترة 2023/2006	91
المبحث الثاني:	الإرهاب الدولي وتأثيره على الأمن القومي الجزائري	98
المطلب الأول:	مفهوم الإرهاب الدولي	98
الفرع الأول:	المفهوم اللغوي والاصطلاحي للإرهاب	98
أ.....	معنى الإرهاب لغة	98
ب.....	المفهوم الاصطلاحي للإرهاب	98
الفرع الثاني :	التحول في طبيعة الظاهرة الإرهابية	102
الفرع الثالث:	أجيال الظاهرة الإرهابية	103
الفرع الرابع:	تصنيف الجماعات الإرهابية	104
الفرع الخامس:	مفهوم الإرهاب الجديد	107
الفرع السادس:	خصائص الإرهاب الجديد	108
المطلب الثاني:	الظاهرة الإرهابية في منطقتي الساحل الأفريقي والمغرب العربي	110
الفرع الأول:	أسباب ظهور الإرهاب في منطقتي المغرب العربي والساحل الأفريقي	110
أ.....	الفشل الدولاتي لدول الساحل الأفريقي	110
ب.....	هشاشة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية	110
ج.....	النزاعات العرقية والقبلية	110
خ.....	التبعية للقوى الأجنبية	111
ح.....	التدخل الدولي في المنطقة	111
د....	أزمة الطوارق في شمال مالي	112
ع.....	الازمة الليبية	112

فهرس المحتويات

الفرع الثاني:التنظيمات الإرهابية في منطقتي المغرب العربي والساحل	
الأفريقي	113.....
أ.....جماعة أهل السنة للدعوة والجهاد	117.....
ب..... حركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا	119.....
ح..... تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي	120.....
د..... جماعة نصرة الإسلام والمسلمين	125.....
ج.. تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى	127.....
خ..... تنظيم داعش	127.....
ع..... حركة الشباب الصومالية	128.....
المطلب الثالث:تأثير ظاهرة الإرهاب على الأمن القومي الجزائري	129.....
المطلب الرابع:آليات الإستراتيجية الأمنية الجزائرية في مواجهة ظاهرة	
الإرهاب	132.....
الفرع الأول: الآليات التشريعية	132.....
أ..... قانون الرحمة	133.....
ب..... قانون الونام المدني	134.....
د.....ميثاق السلم والمصالحة الوطنية	134.....
الفرع الثاني:الجهود الدبلوماسية الجزائرية في مكافحة الظاهرة الإرهابية	135.....
أ..... إنشاء مجلس السلم والأمن للاتحاد الأفريقي	136.....
ب..... إنشاء المركز الأفريقي للدراسات والأبحاث حول الإرهاب	136.....
ج..... تجريم دفع الفدية	137.....
ح.....رفض التدخل الأجنبي بحجة مكافحة الإرهاب	139.....
الفرع الرابع: الآليات التنموية	140.....
الفرع الرابع: الآليات الأمنية والعسكرية	141.....
أ.....تأسيس جنة الأركان العملياتية المشتركة	141.....
ب..... إنشاء وحدة التنسيق والاتصال	142.....
خ.....عسكرة الحدود	143.....
المبحث الثالث:الجريمة المنظمة وأثرها على الأمن القومي الجزائري	145.....
المطلب الأول:مفهوم وخصائص الجريمة المنظمة	145.....
الفرع الأول:مفهوم الجريمة المنظمة	145.....
أ..... التعريف اللغوي	145.....
ب.. التعريف الاصطلاحي	145.....
الفرع الثاني:..... خصائص الجريمة المنظمة	148.....

فهرس المحتويات

الفرع الثالث: أسباب انتشار الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الأفريقي والمغرب العربي.....	149
المطلب الثاني: أشكال الجريمة المنظمة في منطقة الساحل والمغرب العربي.....	151
أ.... الاتجار بالبشر.....	151
ب..... تهريب المهاجرين بالطرق غير النظامية.....	151
ج.... الاتجار بالأسلحة.....	152
ح.... تهريب السلع.....	154
خ..... الاتجار بالمخدرات.....	155
الفرع الأول : الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمةأي علاقة؟.....	158
المطلب الثالث: تأثير الجريمة المنظمة على الأمن القومي الجزائري.....	160
المطلب الرابع : آليات الإستراتيجية الجزائرية في مكافحة الجريمة المنظمة بمختلف أشكالها.....	165
الفرع الأول: الآليات الأمنية	165
أ.....استحداث آلية التعاون الأفريقي للتعاون الشرطي.....	165
ب.....إنشاء لجنة الأركان العملياتية المشتركة.....	166
الفرع الثاني : الآليات التنموية.....	168
أ.....تأسيس الشراكة الجديدة من أجل التنمية في إفريقيا.....	168
ب.....مشروع الطريق السيار العابر للصحراء.....	169
ج...إنشاء الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي من أجل و التنمية....	170
الفرع الثالث: المقاربة التشريعية (القانونية).....	171
المبحث الرابع : الهجرة غير النظامية كتهديد للأمن القومي الجزائري.....	174
المطلب الأول: مفهوم الهجرة غير النظامية.....	174
الفرع الأول : مفهوم الهجرة لغة واصطلاحا.....	174
أ..... مفهوم الهجرة لغة.....	174
ب ..مفهوم الهجرة اصطلاحا.....	174
الفرع الثاني: مفهوم الهجرة غير النظامية.....	175

فهرس المحتويات

المطلب الثاني: أسباب الهجرة غير النظامية من منطقة الساحل الأفريقي.....	176
المطلب الثالث : انعكاسات الهجرة غير النظامية على الأمن القومي الجزائري.....	178
الفرع الأول: تحول الجزائر من بلد عبور إلى بلد استقرار للمهاجرين غير النظاميين.....	178
الفرع الثاني:تأثير الهجرة غير النظامية على الأمن القومي الجزائري.....	179
المطلب الرابع: آليات الإستراتيجية الأمنية الجزائرية في مكافحة الهجرة غير النظامية.....	184
الفرع الأول : المقاربة الأمنية.....	184
الفرع الثاني:الآليات التشريعية (القانونية).....	186
الفرع الثالث:الجهود الدبلوماسية الجزائرية لمعالجة الهجرة غير النظامية في منطقة الساحل الأفريقي.....	187
الفرع الرابع: المقاربة التنموية.....	189
خلاصة الفصل.....	191
الفصل الثالث: تحديات الإستراتيجية الأمنية الجزائرية ومستقبل الأمن القومي الجزائري في ظل التحولات التي تشهدها منطقتي المغرب العربي والساحل الأفريقي.....	193
تمهيد الفصل.....	194
المبحث الأول : الجيش الوطني الشعبي ونهج الاحترافية.....	195
المطلب الأول:الجيش الوطني الشعبي ومهامه الدستورية.....	195
الفرع الأول:مفهوم المؤسسة العسكرية.....	195
الفرع الثاني:نشأة الجيش الجزائري.....	196
الفرع الثالث: الجيش الوطني الشعبي الجزائري ومهامه عبر مختلف الدساتير.....	198
أ دستور1963.....	199

فهرس المحتويات

ب - دستور 1976.....	200
ج - دستور 2016.....	201
د- دستور 2020.....	202
الفرع الرابع :الجيش الوطني الشعبي ومهمة تأمين الحدود.....	205
المطلب الثاني : احترافية وعصرنة الجيش الوطني الشعبي.....	204
الفرع الأول : أسباب ومراحل التوجه للاحترافية.....	206
الفرع الثاني: تعزيز القدرات الدفاعية عن طريق الصناعة العسكرية.....	210
الفرع الثالث: تعزيز القدرات البشرية.....	212
أ - المرحلة الأولى 1975/1962	213
ب - المرحلة الثانية 1983/1976	213
ح - المرحلة الثالثة 1991/1984	214
ج - المرحلة الرابعة 2005/1991	214
الفرع الرابع: الرفع من الجاهزية الميدانية للجيش والاستعداد الجيد للدفاع عن طريق المناورات العسكرية لأفراد للجيش الوطني الشعبي.....	218
أ - التمرين التكتيكي - ردع 2022.....	218
ب - التمرين تكتيكي - فجر 2023	218
ج - التمرين التكتيكي - عاصفة تيريرين 2023.....	219
ح - التمرين تكتيكي بالذخيرة الحية "زوبعة الهفار 2024".....	220
خ - تمرين تكتيكي - طوفان القلعة.....	221

فهرس المحتويات

الفرع الرابع : الاستعراض العسكري كإلية غير مباشرة لمظاهر العصرية والاحترافية للجيش الوطني الشعبي.....222	
أ - الاستعراض العسكري 08 جويلية 2021.....222	
ب - الاستعراض العسكري 5 جويلية 2022.....223	
المطلب الثالث : الإنفاق العسكري للجزائر - دلالات وأبعاد.....225	
المبحث الثاني: تقييم الإستراتيجية الأمنية الجزائرية في منطقتي الساحل الأفريقي والمغرب العربي.....231	
المطلب الأول: تقييم الإستراتيجية الأمنية في مكافحة ظاهرة الإرهاب والجريمة المنظمة231	
الفرع الأول: على مستوى الظاهرة الإرهابية.....231	
الفرع الثاني: على مستوى الجريمة المنظمة.....233	
المبحث الثاني: تقييم الإستراتيجية الأمنية الجزائرية على مستوى ظاهرة الهجرة غير النظامية.....234	
المبحث الثالث: صعوبات تنفيذ الإستراتيجية الأمنية الجزائرية و مستقبل الأمن القومي الجزائري في ظل البيئة الأمنية التي تشهدها منطقتي الساحل الأفريقي والمغرب العربي.....236	
المطلب الأول : التحديات التي تواجه الإستراتيجية الأمنية الجزائرية بمنطقة الساحل الأفريقي والمغرب العربي.....236	
الفرع الأول: التنافس الدولي في منطقة الساحل الأفريقي.....236	
الفرع الثاني: عسكرة الحلول.....256	
الفرع الثالث: استمرار فرنسا في دفع الفدية للجماعات الإرهابية.....257	
الفرع الرابع: الحرب الدولية بالوكالة في ليبيا.....258	
الفرع الخامس: التنافس الجزائري — المغربي في منطقة الساحل.....260	
الفرع السادس: مشكلة الطوارق.....262	
الفرع السابع: تزايد الانقلابات العسكرية.....263	

فهرس المحتويات

المطلب الثاني: مستقبل الأمن القومي الجزائري في ظل التحولات التي تشهدها منطقتي الساحل الأفريقي والمغرب العربي.....	264
الفرع الأول: ضرورة إعادة بناء مفهوم جديد للأمن القومي الجزائري.....	264
الفرع الثاني : تصور امني لمنطقتي المغرب العربي والساحل الأفريقي في ظل التحولات التي تشهدها المنطقتين.....	266
خلاصة الفصل.....	271
استنتاجات.....	272
الملاحق.....	277
قائمة المراجع النهائية.....	284
الملخص.....	306

مقدمة

مقدمة

تتمتع الجزائر بموقع جيوسياسي جعلها دولة محورية تتوسط دول المغرب العربي من جهة ، وعمق امني واستراتيجي دول الساحل الأفريقي من جهة أخرى الأمر الذي جعلها تتأثر بمخرجات البيئة الأمنية لجوارها الإقليمي ومن اجل الحفاظ على أمنها واستقرارها عملت الجزائر على تطوير وتكييف سياساتها الأمنية وفق حجم وشدة التحديات والمخاطر والتهديدات التي تفرزها المجالات الجيوسياسية التي تحيط بها.

أسهمت التحولات التي شهدتها الجوار الإقليمي للجزائر على غرار سقوط النظام الليبي و الأزمة في شمال مالي، إلى ظهور وتنامي تهديدات ذات طبيعة لاتماثلية تمثلت أساسا في ظاهرة الإرهاب ، الجريمة المنظمة و الهجرة غير النظامية ، حيث ترتبط الجزائر بمنطقتين إستراتيجيتين يدخلان ضمن مجالها الأمني وساهمت الإحداث المتسارعة والتحولت التي تشهدها منطقتي الساحل الأفريقي والمغرب العربي في جعل الأمن القومي الجزائري منكشف على أكثر من جهة خاصة في ظل حالة الفشل الدولاتي في ليبيا ، والتغيرات غير الدستورية في منطقة الساحل ، الأمر الذي خلق بيئة أمنية ملائمة لتنامي نشاط التنظيمات الإرهابية التي ربطت ونسجت علاقات تحالفية مع شبكات الجريمة المنظمة التي تشتغل في تجارة الأسلحة وتهريب المخدرات بين دول المنطقة.

وانطلاقا مما سبق ، فاعن مخرجات وتداعيات واقع البيئة الأمنية والجيوسياسية للجزائر والمتمثلة في الدائرة المغاربية والساحلية من تهديدات ذات طبيعة لا تماثلية فرض على الجزائر ضرورة ضمان أمنها الإقليمي ، وذلك من خلال وضع إستراتيجية أمنية شاملة ومتعددة الأبعاد ، وتجسدت من خلال مجموعة من الحلول السياسية والدبلوماسية ، ومقاربات آليات أمنية وتنموية.

وانطلاقا مما تمليه العقيدة الأمنية الجزائرية وحفاظ على أمنها القومي و من خلال التجربة الجزائرية الرائدة دوليا في مكافحة ظاهرة الإرهاب، اعتمدت الجزائر على إستراتيجية وقائية واستباقية من اجل حماية أمنها ، خاصة في ظل التهاب حدودها على كافة الجهات تجمع بين تهديدات لا تماثلية أبرزها تنظيمات إرهابية وشبكات إجرامية وتهديدات ذات طبيعة دولاتية على غرار المغرب.

أن ما تعيشه منطقة الساحل الأفريقي من فشل دولاتي وانهيار امني والتي أثرت على دول المنطقة وأدت لبروز عدة تهديدات، الأمر الذي يستدعي الاهتمام بها والتطرق إليها في دراسة بحثية تحليلية تبرز أسباب ظهور هذه

مقدمة

التحديات وكيف شكلت منطقة الساحل، بالإضافة لدولة ليبيا ملاذ امن لاستفحال عديد التهديدات العابرة للحدود، وكيف أصبح الأمن القومي الجزائري هدف للعديد من التنظيمات الإرهابية ، وفي خضم كل هذا التهديدات التي تحيط بالجزائر لعب المؤسسة العسكرية الجزائرية دور بارزا من خلال تأمين الحدود وتكليف عقيدتها القتالية وقدراتها الحربية مع طبيعة التهديدات التي تحيط بها.

ولتفصيل الموضوع وتحليله تقوم الدراسة على خطة بحثية بداية من مقدمة إلى استنتاجات ، مرورا بآراء طار منهجي حددت فيه مشكلتنا البحثية ، ومناهجها واقترباتها ومفاهيمها ، وتناولنا الموضوع من خلال ثلاثة فصول جاءت كالتالي:

يدور الفصل الأول على المفاهيم الأساسية الدراسة حيث ركزنا على مفهوم الأمن والإستراتيجية الأمنية ، واهم المقاربات المفسرة لتطور مفهوم الأمن بالإضافة لمفهوم التهديدات الأمنية اللاتماثلية من حيث طبيعة هذا النوع من التهديد واهم خصائصها ، وفي المطلب الثالث تطرقنا إلى أهم الدوائر الأمنية للأمن القومي الجزائري وركزنا بصفة خاصة على الدائرة المغاربية والساحلية لأنها محور دراستنا. تناولنا في الفصل الثاني العقيدة الأمنية الجزائرية وإستراتيجية الجزائر في مواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية ، أي طبيعة التهديدات الأمنية اللاتماثلية التي تواجهها الجزائر على المستوى الدائرة المغاربية والساحلية مع ذكر الإستراتيجية التي وضعتها الجزائر لمواجهة تلك التهديدات.

أما في الفصل الثالث بعنوان تحديات الإستراتيجية الأمنية الجزائرية في ظل التحولات التي تشهدها منطقتي الساحل الأفريقي والمغرب العربي ، تم التطرق في هذا الفصل إلى دور مؤسسة الجيش الوطني الشعبي في حماية الحدود واهم المراحل التي مرت بها المؤسسة ، وصولا لحالة الاحترافية و الجاهزية العالية التي يمتاز بها الجيش الوطني الشعبي ، وتطرقنا أيضا لتقييم الإستراتيجية الأمنية الجزائرية ، وحاولنا قدمنا تصور مستقبلي حول منطقة الساحل ومستقبل الأمن القومي الجزائري في ظل التنافس الدولي في المنطقة.

ثم خلصت الدراسة بناء على هذه المعطيات والتي اختبرت فيها الفروض المقترحة إلى مجموعة من الاستنتاجات حول الموضوع.

الإطار المنهجي والمفاهيمي والنظري

الإطار المنهجي والمفاهيمي

الإطار المنهجي والمفاهيمي

أولاً: الإطار المنهجي للدراسة:

1- المشكلة البحثية:

يشير موضوع دراستنا للإستراتيجية الأمنية الجزائرية في مواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية في منطقتي الساحل الأفريقي والمغرب العربي ، وسنحاول من خلال هذه المذكرة دراسة وتحليل طبيعة التهديدات الأمنية اللاتماثلية التي تهدد الأمن القومي الجزائري في منطقتي الساحل الأفريقي والمغرب العربي وسنقوم بطرح المشكلة الرئيسية التالية:

ما هي انعكاسات التهديدات الأمنية اللاتماثلية المنتشرة في منطقتي الساحل الأفريقي والمغرب العربي على الأمن القومي الجزائري؟ وفي ما تتمثل الإستراتيجية الأمنية التي انتهجتها الجزائر لمواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية؟

وتتفرع عن هذه المشكلة البحثية جملة من التساؤلات الفرعية التي تمثل أهم جوانبها والمتمثلة فيما يلي:

1— ما هي طبيعة وأنواع التهديدات الأمنية اللاتماثلية في المنطقة المغاربية والساحل الأفريقي ؟

2— ما هي أسباب وتداعيات انتشار التهديدات الأمنية اللاتماثلية على الأمن القومي الجزائري؟

3 — كيف تعاملت الجزائر مع التهديدات الأمنية اللاتماثلية في المنطقة المغاربية والساحل الأفريقي؟

4— في ظل التحولات التي تشهدها منطقتي الساحل الأفريقي والمغرب العربي فيما تتمثل المعوقات التي تؤثر على الإستراتيجية الأمنية الجزائرية؟

2 - مجالات الدراسة: يُعالج هذا الموضوع في مجالين هما:

أ- المجال المكاني: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

سننطلق إلى موضوع الإستراتيجية الأمنية الجزائرية في مواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية ، مع إبراز المجالات الأمنية للجزائر المتمثل في منطقة المغرب العربي ومنطقة الساحل الأفريقي ، وأهم المعضلات الأمنية التي تهدد الأمن القومي الجزائري ، والإمكانيات الاقتصادية التي تزخر بها منطقة الساحل الأفريقي ، من خلال ذلك سنقوم بدراسة الإستراتيجية الجزائرية في مكافحة التهديدات الأمنية

الإطار المنهجي والمفاهيمي

اللاتماتلية، باعتبار أن الجزائر قوة إقليمية ودولة محورية في المنطقة المغاربية ومنطقة الساحل الأفريقي وقد قمنا باختيار هذه المنطقتين لما تمثله من أهمية جيوسياسية ومجال حيوي للأمن القومي الجزائري.

حيث يتميز موقع الجزائر بأبعاده الفاعلة والمؤثرة على الصعيد العالمي، فالبعد الأول هو بعد الهوية والانتماء بمحوريه: المغربي حيث تمثل الجزائر قلب المغرب العربي الكبير، وهو محور الانتماء للحضارة العربية الإسلامية التي صاغت شخصية الجزائر التاريخية والحضارية والبعد الثاني: هو البعد المتوسطي: حيث كانت الجزائر على مر التاريخ جزءا من الحضارات العالمية الفاعلة في المنطقة ولا زالت حاليا تستفيد من وفرة المزايا الاقتصادية والإستراتيجية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط، وأحد أهم المحاور الرئيسية للتبادل الدولي والمناطق الحساسة في السياسة العالمية. والثالث هو البعد الإفريقي: حيث تسعى الجزائر لتوغل داخل العمق الإفريقي، وعلى ربط شمالها بمنطقة الساحل الإفريقي، وعلى دعم وسائل الاتصال والربط مع دول الجوار الإفريقي لأنها يمثل عمقها الأمني والاستراتيجي.

ب - المجال الزماني:

ترتكز الدراسة على المجال الزمني {2011- 2023} وذلك من اجل الإلمام بمختلف جذور ومقتضيات الموضوع، يجب العودة إلى فترات سابقة لتفسير التحولات التي عرفها النظام الدولي خاصة على مستوى المنطقة العربية ومنطقة الساحل الإفريقي، أبرزها الربيع العربي والتدخل الدولي في ليبيا والتدخل الفرنسي في منطقة الساحل الأمر الذي أدى إلى تزايد التهديدات الأمنية اللاتماتلية نحو الجزائر.

د - المجال الموضوعي

سنركز في دراستنا على طبيعة التهديدات الأمنية اللاتماتلية التي تهدد الأمن القومي الجزائري على مستوى الفضاء المغاربي والساحلي ، واهم المقاربات التي استخدمتها الجزائر في التصدي لها.

الإطار المنهجي والمفاهيمي

3 - الفروض العلمية:

والإجابة على المشكلة البحثية المطروحة تستدعي منا صياغة الفرضيات العلمية التالية:

1- أثرت التهديدات الأمنية اللاتماثلية وعلى رأسها ظاهرة الإرهاب بشكل سلبي على الأمن القومي الجزائري، ولمواجهة هذه التهديدات اعتمدت الجزائر على إستراتيجية أمنية شاملة تعتمد على مقاربة متعددة تشمل جميع المجالات.

2- التهديدات الأمنية اللاتماثلية هي تهديدات لا تناظرية تهدد امن الدول دون أن تكون لها الصفة الدولالية أبرزها التنظيمات الإرهابية والتنظيمات الإجرامية

3- ساعد الانفلات الأمني لدول الجوار الجزائري في انتشار تهديدات ذات طابع لا تماثلي على طول الشريط الحدودي للجزائر ، و أثرت التهديدات الأمنية اللاتماثلية بشكل سلبي على الأمن القومي الجزائر أبرزها الهجوم على المجمع الغازي بتقنورين سنة 2013

4- تعاملت الجزائر مع التهديدات اللاتماثلية على مستوى منطقة الساحل والمنطقة المغاربية بإستراتيجية ذات آليات تنموية وآليات ودبلوماسية وتشريعية وآليات وأمنية

5- ابرز المعوقات التي تؤثر على الإستراتيجية الأمنية الجزائرية هي غياب التنسيق الأمني بين الدول المغاربية والتنافس الدولي والإقليمي في ليبيا ومنطقة الساحل

4- أهمية الدراسة :

يمكن تحديد أهمية الدراسة في النقاط التالية:

- تكمن أهمية الدراسة في دراسة تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على الأمن القومي الجزائري

- تحليل وفهم طبيعة الإستراتيجية الأمنية الجزائرية في التصدي لتهديدات اللاتماثلية

- دراسة العقيدة الأمنية الجزائرية من حيث المبادئ والخصوصية ومدى تكييفها مع التحولات الجيوسياسية التي تعيشها منطقة الساحل الأفريقي

- تكمن أهمية الدراسة في تفسير التهديدات الأمنية الجديدة {الإرهاب، الجريمة المنظمة، الهجرة غير النظامية} من حيث أسباب التهديد ومصدره

الإطار المنهجي والمفاهيمي

— التعرف على التحولات الإقليمية الجديدة في المنطقة المغاربية والساحل الأفريقي باعتبارهما فضاءات أمنية متميزة من حيث التهديدات و الفواعل والمصالح

5- أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى ما يلي:

— إلقاء الضوء على التهديدات الأمنية الجديدة من حيث طبيعة التهديد ومصدر التهديد وحجم التهديد

- معرفة الإستراتيجية الأمنية الجزائرية المنتهجة في مواجهة التهديدات الجديدة

- معرفة مدى نجاعة وفعالية الإستراتيجية الجزائرية في مواجهة التهديدات الجديدة

- تقييم الإستراتيجية الأمنية الجزائرية في مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة

- تحليل وتفسير تأثيرات وانعكاسات التهديدات الأمنية الجديدة على الأمن القومي الجزائري

- دراسة حجم التنافس الدولي والإقليمي في منطقة الساحل الأفريقي وأثرها على تفعيل الإستراتيجية الأمنية الجزائرية

- تقديم رؤية جديدة للاستراتيجية الأمنية الجزائرية في ظل التحولات الإقليمية التي تعيشها منطقتي المغرب العربي والساحل الأفريقي

6- أسباب اختيار الموضوع

أ- الأسباب الموضوعية

هناك عدة أسباب ذاتية وموضوعية دفعت بنا إلى لاختيار موضوع الإستراتيجية الأمنية الجزائرية في مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة من هذه الأسباب ما يلي:

— تفسير وفهم التهديدات الأمنية اللاتماثلية من حيث طبيعتها وأنواعها و كيفية تأثيرها على الأمن القومي الجزائري

— شساعة المساحة الجغرافية لمنطقة الساحل الأفريقي وغياب الأمن والاستقرار في دول الساحل وتردي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة

— الأحداث المتسارعة في المنطقة المغاربية ومنطقة الساحل والتنافس بين القوى الكبرى حول النفوذ في الساحل

— تقديم تفسير علمي للأسباب والعوامل المؤدية للإرهاب والهجرة غير النظامية والجريمة المنظمة

الإطار المنهجي والمفاهيمي

— دراسة سبل واستراتيجيات الجزائر لمواجهة ومعالجة التهديدات الأمنية المتمثلة في الإرهاب و الجريمة المنظمة والهجرة الغير شرعية

ب - الأسباب الذاتية

— الرغبة الشخصية في دراسة التهديدات الجديدة في منطقة الساحل الأفريقي والمنطقة المغاربية التي تهدد الجزائر ومدى ضرورة التصدي لها

— الاهتمام الشخصي بالمواضيع ذات الطبيعة الأمنية

— التطرق إلى ابرز التهديدات الأمنية اللاتماثلية التي تواجه الجزائر في مجالاتها الجيوسياسية

— معرفة كيفية تأثر الأمن القومي الجزائري بمختلف التهديدات ضمن فضاءات جيوسياسية متعددة

— الانتماء الوطني لطالب واهتمامه بالقضايا التي تهدد الأمن الوطني في ظل التحولات الإقليمية التي تشهدها منطقتي الساحل الأفريقي والمغرب العربي

7- مناهج الدراسة واقتراباتها:

يمثل موضوع الدراسة ظاهرة جيوسياسية معقدة ومتعددة الأبعاد والمتغيرات، تستدعي منا الإحاطة بها والاستناد إلى مجموعة من المناهج لبلوغ ما يعرف بالتكامل المنهجي، باعتبار المنهج هو الطريق الموصول للحقيقة العلمية، و من خلال موضوع الدراسة استخدم الباحث مجموعة من المناهج دون أخرى، حتى يكون هناك تكافؤ منهجي، ونجد على رأسها:

- المنهج التاريخي :

يهتم هذا المنهج بدراسة الواقع التاريخي للظاهرة المدروسة وتتبع السيرورة التاريخية للأحداث، وتتبع مدى تطور التهديدات الأمنية الجديدة وأسبابها، وقياس درجة تأثيرها على الأمن الجزائري وإستراتيجية الجزائر في مواجهتها.

- المنهج الوصفي :

يكمن أهمية هذا المنهج في قدرته على تفسير وفهم وتحليل الظاهرة المتعلقة بدراسة بطريقة علمية حيث استخدمنا هذا المنهج في تحديد طبيعة التهديدات الأمنية الجديدة (الظاهرة الإرهابية و الجريمة المنظمة و الهجرة الغير شرعية) ومدى خطورتها ودرجة تأثيرها على الأمن القومي الجزائري ، والعلاقة الوظيفية بين الإرهاب وشبكات الجريمة المنظمة.

الإطار المنهجي والمفاهيمي

- منهج دراسة الحالة:

هو منهج يتجه إلى جمع المعلومات والبيانات العلمية المتعلقة بأي وحدة سواء كانت فردا أو مؤسسة أو نظاما اجتماعيا أو مجتمعا عاما، وذلك بالتعمق في دراسة أحد المراحل التاريخية لهذه الوحدة، أو بدراسة جميع المراحل التي مرت بها، هذا بغية الإحاطة بها وإدراك الخفي منها ومعرفة أهم العوامل المؤثرة على هذه الوحدة¹ وهذا للوصول إلى تعميمات علمية متعلقة بالوحدة المدروسة وغيرها من الوحدات المشابهة لها، وقد اعتمدنا في دراستنا هذا المنهج في دراسة حالة المؤسسة العسكرية في الجزائر مع المرور بعدد المراحل والمحطات التاريخية التي مرت بها مؤسسة الجيش وتبيان الأدوار التي أدتها خلال تلك المحطات.

8- اقترابات الدراسة:

الاقتراب هو إطار تحليلي يهدف إلى دراية الظاهرة والتقرب منها قصد تفسيرها وتحليلها ونظرا لتشابك وتعقد الظواهر الجيوسياسية، من المستحسن استخدام عدة اقترابات حتى نتمكن من دراسة الظاهرة من مختلف جوانبها ومنه اعتمدنا على الاقترابات التالية:

- الاقتراب النظامي :

ينظر دافيد ايستون للحياة السياسية على أنها نظام (نسق) سلوك موجود يتفاعل مع البيئة من خلال ما يسميه (بالمدخلات) inputs و(المخرجات) outputs هذا الإطار التحليلي للنظام السياسي في أبسط صورته كما يراه ايستون هو دائرة متكاملة ذات طابع ديناميكي من التفاعلات السياسية والمتوجهة بصفة أساسية نحو التخصيص السلطوي للقيم في المجتمع. تبدأ هذه الدائرة بالمدخلات وتنتهي بالمخرجات، وتقوم عملية التغذية الاسترجاعية بالربط بينهما²، ونقطة البداية في التحليل لدى دافيد ايستون تفرض أن التفاعلات السياسية في إطار النظام السياسي تتم استجابة للتأثيرات البيئية فقد ركز إيستون على البيئة المحيطة بالنظام وتأثيراتها واعتبر أن النظام كنسق أو مجموعة من المتغيرات تتفاعل فيما بينها داخل البيئة³.

¹ محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم المناهج الاقترابات والأدوات، الجزائر، 1997، ص 87.

² المرجع السابق، ص 131.

³ مخلوف رملي، "توظيف الاقترابات في تحليل النظم السياسية المقارنة: اقتراب تحليل النظم أنموذجا"، مجلة أكاديمية للعلوم السياسية، م.6، ع.3، نوفمبر 2020، ص.51.

الإطار المنهجي والمفاهيمي

استخدمنا هذا الاقتراب من خلال دراسة مدى تأثير التهديدات الأمنية اللاتماثلية على الأمن الجزائري والتحويلات الإقليمية ومسار الأحداث في منطقة المغرب العربي والساحل الأفريقي وكيف تعامل معها النظام السياسي الجزائري عن طريق مخرجات تمثلت في استراتيجيات أمنية.

- اقتراب صنع القرار الأمني:

يعرف الباحث **حامد ربيع** صنع القرار على أنه نوع من الإعلان السلطوي عن أسلوب التخلص من حالة من حالات التوتر من جانب الطبقة الحاكمة فالقرار السياسي مجموعة من النشاطات والأفعال التي يقوم بها أصحاب السلطة لمواجهة موقف بغية تغييره أو تعديله¹.

استخدمنا هذا الاقتراب في الدراسة في دراسة مختلف الفواعل التي تساهم في عملية صنع القرار الأمني في الجزائر.

- الاقتراب القانوني:

يمكن استعمال هذا الاقتراب من خلال دراسة مختلف الإجراءات والقواعد القانونية التي أقرتها الدولة الجزائرية في مكافحة الإرهاب وفي مواجهة الجريمة المنظمة و الهجرة الغير نظامية

- الاقتراب المؤسسي:

يولي الاقتراب المؤسسي أهمية لدراسة الدولة وباقي المؤسسات وتفاعلاتها مع الأبنية الخارجية وفق إطار متكامل يتضمن دراسة السلوك السياسي و الأبنية والقيم بمعنى الاعتماد على تحليل متعدد الجوانب و الأبعاد نظرا لتعدد الظاهرة الاجتماعية وتشابكها، معتمدا في ذلك على الشرح والتفصيل الوصفي للمؤسسة². اعتمدت الدراسة على هذا الاقتراب من خلال دراسة احترافية وكفاءة مؤسسة الجيش الوطني الشعبي ودراسة مهامها في حماية الحدود والتراب الوطني وذلك حسب ما نصت عليه الدساتير ومختلف القوانين.

¹ عمار بوحوش، "منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية" وعائشة عباش وزكية رانجة محرران، الشامل في منهجية العلوم الاجتماعية برلين، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2019 ص ص. 156، 157.

² مرجع نفسه ، ص ص. 162-163.

9- مقاربات الدراسة:

تقتضي الدراسة الاعتماد على مجموعة من المقاربات وهي كالآتي:

- مقارنة الأمن الإنساني :

لقد تغير مفهوم الأمن من امن الدولة إلى الأمن الإنساني ، وتوضح هذه المقاربة أن التهديد في منطقة الساحل الأفريقي والمنطقة المغاربية لا يهدد امن الدول لأنه حدث تحول في نوع التهديد التي لم تعد عسكرية فقط، وأصبح لا يمس امن الدولة فقط بل امن الأفراد.

- مقارنة الدولة الفاشلة:

تفسر هذه المقاربة أسباب الانفلات والانكشاف الأمني الذي تعيشه منطقة الساحل التي تعد احد ابرز أسباب ظهور التهديدات الغير تقليدية في المنطقتين.

10- الدراسات السابقة:

من ابرز المواضيع العلمية ذات الصلة بموضوع دراستنا هذه ما يلي:

أ- كتاب **المبادرات الأمنية في منطقة المغرب العربي والساحل: مجموعة دول الساحل الخمس على المحك** ، الصادر عن المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات للأستاذ الجامعي في جامعة باريس **بن عنتر عبد النور** قدم الكاتب منظورا تحليليا للمبادرات الأمنية في منطقة الساحل والمغرب العربي، حيث ركز على المبادرات الإقليمية والدولية ، ولا سيما مجموعة دول الساحل الخمس ، بالإضافة للإستراتيجية الأمنية الجزائرية في المنطقتين واهم المعضلات التي تواجهها.

ب - كتاب **العقيدة الأمنية الجزائرية والتهديدات الإقليمية الجديدة** ، للأستاذ **سليم بوسكين** ، تطرق الباحث في كتابة إلى طبيعة التهديدات الأمنية المنتشرة على الحدود الجزائرية ، وقسم الباحث التهديدات لنوعين أولها التهديدات التماثلية المتمثلة في الفوضى التي عاشتها ليبيا ومالي بعد موجات الربيع العربي ، والتدخل الفرنسي في مالي والأزمة بين الطوارق والحكومة المالية سنة 2012 أما التهديدات اللاتماثلية التي انتشرت في منطقة الساحل كالإرهاب و تهريب السلاح والمخدرات وتطرق الباحث إلى كيفية تعاطي العقيدة الأمنية الجزائرية مع التهديدات التماثلية واللاتماثلية المنتشرة على حدودها.

ج - أطروحة دكتورة **للباحث رضا شوادة** سنة 2017 ، بعنوان " **المقاربة الأمنية الجزائرية اتجاه التهديدات الأمنية التماثلية وغير التماثلية في منطقة الساحل الأفريقي 1999-2016**" ، ضاع الباحث إشكالية بحثه كتالي:

الإطار المنهجي والمفاهيمي

إلى أي مدى تمكنت الجزائر من بناء مقاربة أمنية شاملة لمواجهة التهديدات الأمنية من أجل الحفاظ على أمنها وأمن دول الجوار ؟
تطرق الباحث في الأطروحة إلى أبعاد المقاربة الأمنية الجزائرية في مواجهة التهديدات التماثلية واللاتماثلية ، بالإضافة لأبرز الجهود الإقليمية والمقاربات الأجنبية في المنطقة.

خ - رياض بوزرب ، إستراتيجية الأمن القومي الجزائري: أدراك - تهديد - استجابة ، أطروحة دكتوراة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية ، جامعة باتنة 1، 2018/2019

صاغ الباحث الإشكالية بسؤالين مركزيين

x ما هي العوامل المفسرة للمدركات الأمنية الجزائرية؟

x كيف تؤثر مصادر مدركات التهديد على استراتيجيه الأمن القومي الجزائري؟
تطرق الباحث في الرسالة إلى التهديدات التي تحيط بالجزائر ، وكيف استجابة لتلك التهديدات عن طريق تكييف الهوية الأمنية للجزائر وفق طبيعة التهديدات الجديدة
ج. مقال علمي للباحثين طيايبة ساعد ، وبورنان عبد الرحمان ، بعنوان تطور العقيدة الأمنية الجزائرية ومواجهة التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة المغرب العربي ، تطرق الباحثين في المقال إلى موضوع تطور العقيدة الأمنية الجزائرية ، وإلى طبيعة التهديدات الأمنية الجديدة أو اللاتماثلية التي تواجهها الجزائر ومن بينها: ظاهرة الإرهاب، والجريمة المنظمة، والهجرة غير الشرعية ، بالإضافة إلى التصور الأمنية الجزائري في مواجهة هذه الأنواع من التهديدات.

د. مقال علمي للباحثة سماح سهايلية ، عنوان المقال إستراتيجية الأمن القومي الجزائري في ظل التهديدات الأمنية الجديدة ، تطرق المقال للإستراتيجية الدفاعية للجزائر في حماية مصالحها وأمنها القومي، بالإضافة للتهديدات الأمنية اللاتماثلية التي تواجهها الجزائر على مستوى منطقة الساحل الأفريقي ، وكيف تعاملت الجزائر مع هذه التهديدات خاصة ظاهرة الإرهاب

وعليه فأن دراستنا ستحاول أن تكون دراسة تحليلية شاملة للموضوع من كافة جوانبه التهديدات اللاتماثلية ، البيئة الأمنية لمنطقة الساحل الأفريقي والمنطقة المغاربية ، العقيدة الامنية الجزائرية ، أبعاد الإستراتيجية الأمنية الجزائرية في الفضاء المغاربي والساحلي وأهم التحديات التي تواجهها.

ثانيا: مصطلحات الدراسة:

المفاهيم الأساسية:

- مفهوم التهديد:

أ/لغة:

التهديد من الفعل هدد، يهدد، تهديدا، وتعني نية إلحاق الأذى والضرر للآخرين،

الإطار المنهجي والمفاهيمي

أما القاموس الجديد للطلاب فقد عرفه بأنه من الفعل هدد، يهدد، تهديدا لغيره أي توعده وأذره بالعقوبة.¹

ب / اصطلاحا:

أما من حيث المعنى الاصطلاحي فتعد كلمة تهديد بمدلولها الجديد كلمة مستحدثة نسبيا على المستوى الأكاديمي، فقد كانت التهديدات التي تتعرض لها الدول في السابق تدرج ضمن الدائرة العسكرية الضيقة التي تنشأ على المستوى الخارجي، ولكن مع تعقد الظاهرة الأمنية إثر التحولات الهيكلية والقيمية الحاصلة في العلاقات الدولية نتيجة لنهاية الحرب الباردة، جعلت دائرة التهديدات تتوسع لتشمل بذلك التهديدات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحتى البيئية والتي لها منشأ على الصعيدين الداخلي والخارجي، لتصبح بذلك ذات عدة مستويات (مستوى فردي، إقليمي، دولي...)، أما من جانبها النظري فقد أخذت مفهوما جديدا ذو طابع معقد متعدد المجالات والمستويات وكذا الفواعل.²

أخذ هذا المفهوم عدة تعارف من بينها نجد:

تعريف باري بوزان والذي عرف التهديد على أنه: "تهديد لمؤسسات الدولة يكون باستخدام الإيديولوجية أو استخدام مكونات القدرة للدولة ضد دولة أخرى، أين يكون إقليم الدولة مهددا بضرر أو غزو أو كل ما من شأنه أن يمس باستقرار وأمن هذه الدولة، هذه التهديدات تتعدد مصادرها، فقد تكون من مصادر داخلية أو أخرى خارجية، وحسب باري بوزان فإن الدول القوية عادة ما تتعرض لتهديدات خارجية، عكس الدول الضعيفة التي تواجه تهديدات من الداخل والخارج"³ ويرى تيري ديبل Terry L. Debel أن التهديد هو "عمل أو فعل نشط وفعال تقوم به دولة معينة هدفا منها التأثير على سلوك دولة أخرى، يتميز بثلاث سمات، وهي درجة الخطورة ومدى احتمالية وقوع التهديد وعنصر التوقيت، ويستدعي نجاح هذا التهديد المصادقية والجدية والقدرات التي تتواءم وطبيعة التهديد"⁴.

من خلال ما سبق يمكن أن نخلص إلى أن التهديد هو: كل ما من شأنه أن يمس أمنها ويهدد استقرارها، و يكون التهديد من عدة مستويات، وتتعدد مصادره بين

¹ علي مدوني، قصور متطلبات بناء الدولة في إفريقيا وانعكاساتها على الأمن والاستقرار فيها، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014/2013، ص.56.

² هشام بوحوش، محاضرات في مقياس التهديدات اللاتماتلية، مطبوعة علمية موجهة لطلبة السنة الثانية ماستر تخصص قانون دولي، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة 1، كلية الحقوق، 2022، ص.5.

³ مرجع نفسه، ص.6.

⁴ مرجع نفسه

الإطار المنهجي والمفاهيمي

مصادر داخلية وخارجية، ويأخذ عدة أشكال تماثلية وغير تماثلية جميعها تهدف إلى إلحاق الضرر والأذى بالدولة المستهدفة أو الإقليم المستهدف قصد الإخلال بالأمن. وإذا جئنا إلى تصنيف التهديدات الأمنية وفقا لدرجة التماثل فإننا سنعلم بين نوعين وهما¹ :

— مفهوم التهديدات التماثلية:

وهي تطلق على النمط التقليدي للتهديدات والذي تتميز بالطابع البيئي والعسكري وتتشابه فيها الفواعل من حيث الخصائص، كالتهديد العسكري الذي يكون بين دولة "أ" ودولة "ب"، ومثال ذلك التهديدات المتبادلة بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية باستخدامهما القوة"

— مفهوم التهديدات اللاتماثلية:

"هي تلك التهديدات التي تتسم بنوع من الغموض وعم القدرة على تحديد ماهية العدو، بحيث تكون بين أطراف غير متكافئة من حيث القوة، يشمل هذا النوع من التهديدات الجريمة الاقتصادية، والمتاجرة بالأسلحة، والإرهاب العابر للقارات، والجريمة المنظمة، وحتى النزاعات الداخلية وما يصاحبها من انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان وغيرها، وقد بدأ ظهورها كنتيجة للتغير المهم في هيكلية المخاطر الأمنية من النمط التماثلي (ويعني تماثل أطرافها)، إلى اللاتماثلي (وهذا بالنظر إلى اللا توافق بين طبيعة أطرافها)، وهذا تزامنا مع التحولات والتغيرات التي يشهدها النظام العالمي والساحة الدولية".

— مفهوم الإرهاب:

من أهم التحديات التي تفرضها ظاهرة الإرهاب على المنظومة الدولية هي إيجاد تعريف مضبوط لكلمة إرهاب، فإلى اليوم لا يوجد تعريف شامل للكلمة، ولذلك نجد العديد من التعريفات المقدمة لهذه الظاهرة، من بينها: عرفته الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب على أنه: "كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به، أيا كان الدافع من جراء الإقبال عليه، يتم بتنفيذ مشروع إجرامي فردي أو جماعي، هدفه إلقاء الرعب بين الناس أو ترويعهم، أو حتى تعريض حياتهم أو حرياتهم وأمنهم للخطر، ويشمل حتى إلحاق الأذى بالبيئة، أو بأحد المرافق العامة والخاصة أو حتى احتلالها وتعريض الموارد الوطنية للخطر"².

وجاء في تعريف المجمع الفقهي الإسلامي، بتحديد الجوانب والقطاعات التي يستهدفها الإرهاب، أن الإرهاب هو: عدوان يمارسه أفراد أو جماعات أو حتى دول

¹ مرجع سابق، ص 10

² محمد مسعود قيراط، الإرهاب دراسة في البرامج الوطنية واستراتيجيات مكافحته مقارنة إعلامية، الرياض، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الطبعة 2011، ص 61-63.

الإطار المنهجي والمفاهيمي

تستهدف الإنسان في دينه، ودمه وعقله وماله، وعرضه، ويشمل ذلك كل صنوف التخويف وإلحاق الضرر، والتهديد والقتل بغير أي حق، وكل ماله صلة بصور الحراية وإخافة السبل، وقطع الطريق، وأفعال العنف".

وتم تعريف الإرهاب من خلال قرارات الأمم المتحدة بأنه: "مجموعة من الأعمال التي تشكل خطرا على الأرواح البشرية البريئة، أو تهدد الحريات الأساسية، أو تنتهك كرامة الإنسان".

من خلال ما سبق يمكن تعريف الإرهاب بأنه: "سلوك أو فعل عدواني، يشكل تهديدا على البشر الأبرياء وعلى أرواحهم وحتى على أمن الدول واستقرارها، باستعمال عديد الوسائل لتحقيق مآرب وأهداف قد تكون ذات أبعاد سياسية أو عقائدية أو اقتصادية ظلما".

- مفهوم الجريمة المنظمة:

تعددت التعريفات المقدمة للجريمة المنظمة، فمنها من اتجه صوب خصائصها أو مميزاتها، ومنها من عنصر دون آخر لاسيما فيما تعلق بعنصر التنظيم، ونورد فيما يلي بعض التعريفات أهمها¹:

تعريف المؤتمر الخامس لمكافحة الجريمة ومعاملة المذنبين للأمم المتحدة والمنعقد في جنيف عام 1975، الذي خلص إلى أن الجريمة المنظمة هي "نشاط إجرامي معقد وعلى نطاق واسع، تعمل على تنفيذه مجموعة من الأشخاص على درجة من التنظيم وتهدف من خلاله إلى تحقيق ثراء للمشاركين فيها على حساب المجتمع وأفراده، وغالبا ما تتم عن طريق الإهمال التام للقانون، وتتضمن جرائم تهدد الأشخاص وتكون مرتبطة في بعض الأحيان بالفساد السياسي".

أن الجريمة المنظمة هي "مجموعة من الأفراد المنظمين في إطار تنظيم مؤسسي بقصد الكسب وتحقيق أرباح، بطرق غير مشروعة وباستمرار".

من خلال ما سبق يمكن أن نعرف الجريمة المنظمة على أنها تنظيم مؤسسي أو كيان إجرامي، يضم عددا كبيرا من الأفراد هدفهم تحقيق مكاسب بالطرق الغير المشروعة والأرباح دون الاهتمام بالوسيلة لبلوغ الهدف، تعمل هذه المجموعة وفقا لإطار منظم يتسم بالدقة والتعقيد والسرية وكذا الاستمرارية، كما تقوم على ممارسة أنشطة شديدة القسوة، تصل لحد الإيذاء والقتل والإجرام، والذي يمتد عبر الدول.

- الهجرة غير النظامية

لم يتفق الفقهاء والمنظمات الدولية على مفهوم واحد وموحد للهجرة غير النظامية قدمت المفوضية الأوروبية للهجرة غير النظامية مفهوما للهجرة غير النظامية

¹ عبد الفتاح مصطفى الصيفي وآخرون، الجريمة المنظمة التعريف والأنماط والاتجاهات، الرياض، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الطبعة 1، 1999، ص ص. 24- 26.

الإطار المنهجي والمفاهيمي

بأنها "ظاهرة متنوعة تشمل على من يدخلون إقليم الدولة العضو بطريقة غير قانونية ، عن طريق البر أو البحر أو الجو بما في ذلك مناطق العبور في المطارات ، ويتم ذلك عادة بوثائق مزورة أو بمساعدة شبكات الجريمة المنظمة من مهربيين وتجار ، كما تشمل أيضا الأشخاص الذين يدخلون بصورة قانونية وبتأشيرة صالحة غير أنهم يبقون أو يغيرون غرض التأشيرة فيمكثون في البلد دون موافقة السلطات.....البلد"¹

يعرف الاتحاد الأوروبي المهاجر غير النظامي بأنه " الشخص الذي يسافر إلى الاتحاد الأوروبي بدون تأشيرة صالحة أو تصريح أو الذين هم في الاتحاد الأوروبي بعد انتهاء مدة صلاحية التأشيرة"²

كتعريف إجرائي يمكن القول أن الهجرة غير النظامية هي عبور شخص دولة معينة سواء عن طريق البر أو البحر، أو عن طريق وثائق مزورة أو بعد انتهاء مدة الإقامة المسموح بها فيصبح مقيما بطريقة غير شرعية.

— مفهوم الأمن القومي

يعد مفهوم الأمن القومي من المفاهيم الحديثة في علم السياسية ، فعلى الرغم من أن مفهوم الأمن ظهر منذ ظهور الإنسان، إلا أن لا يزال الكثير من الباحثين يرون أن مفهوم الأمن القومي من المفاهيم الحديثة.

لم يتفق المفكرين على مفهوم موحد للأمن القومي، ومن ابرز التعريفات ما يلي:

تعرف موسوعة العلوم الاجتماعية الأمني القومي بأنه "قدرة الدولة على حماية قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية"³

أما كل من بركويتز Morton Berkowiz وبوك Bock في كتابهما الأمن القومي الأمريكي American National Security أن الأمن "هو حماية الدولة من الخطر الخارجي"⁴

¹ مفتاح غزال ، "ظاهرة الهجرة غير النظامية وعلاقتها بالتنمية في دول الساحل الأفريقي" مجلة الامتياز للبحوث الاقتصاد والإدارة ، المجلد 3 ، العدد 1، جوان ، 2019 ، ص156

² مرجع نفسه

³ نسيم بهلول وآخرون ، فهم الأمن القومي الجزائري من مدخلي الأمن القومي والدفاع الوطني دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن ، 2015 ، ص41

⁴ مكان نفسه

الإطار المنهجي والمفاهيمي

يرى "فرانس سكرمان" F Schrman أن مفهوم الأمن القومي يتعلق بمصادر التهديد الخارجية والداخلية التي تتعرض لها الدولة ، مع أولوية التركيز على التهديدات الخارجية ، ويرى أيضا بان الدولة في حالة عدم تعرضها لتهديدات خارجية ، فيجب عليها التركيز على التهديدات الداخلية¹.

يمكن القول أن الأمن القومي في ظل تغير مفهوم الأمن وأصبح يمل قطاعات متعددة، وتغير في طبيعة التهديد فالأمن هو قدرة الدولة على حماية أمنها في كل المجالات ومصالحها الحيوية.

— مفهوم الإستراتيجية الأمنية

الإستراتيجية الأمنية هي الطريق أو الأسلوب الذي من خلاله تقوم الدولة بتوظيف كافة الإمكانيات والقدرات المتاحة لدى مختلف الأجهزة الأمنية لمواجهة أو التصدي لمشكل أو ظرف امني سعيا منها من اجل تحقيق أمنها بكل مضامينه وتحقيق الأهداف والغايات المرجوة المتمثلة في تحقيق الاستقرار الأمني².

الإستراتيجية الأمنية هي تصور حول كيفية قيام دولة معينة بتوفير الأمن لكل من الدولة والإفراد داخل الدولة.

¹ مرجع نفسه، 56

² ناصر بوعلام ، التحديات الأمنية والتفاعلات الجيوسياسية في غرب المتوسط والساحل الأفريقي وتداعياته على الأمن الإقليمي الجزائري ، أطروحة دكتوراة ، جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية 2021/2022، ص21

الفصل الأول:
الإطار المفاهيمي
لإستراتيجية الأمنية
والتهديدات الأمنية
اللاتمائية

تمهيد

يحتل موضوع التهديدات الأمنية حيزا واسعا في حقل الدراسات الأمنية نظرا لتطور الظواهر الأمنية المرتبطة بهذا الحقل المعرفي ، حيث أصبح حقل الدراسات الأمنية يركز على دراسة الفواعل غير دولانية التي تهدد الدولة ، منذ نهاية الحرب الباردة ، أين بدا العالم يشهد ظهور وتشكل فواعل غير دولانية تؤثر في بنية النظام الدولي، وهو الأمر الذي دفع بالتحليل الأمني إلى الانتقال من امن الدولة كوحدة تحليلية إلى امن الأفراد والامن الإقليمي والعالمي، حيث أصبحت هذه التهديدات متعددة الفواعل و المصادر و على قدرة عالية في الانتشار ودرجة هائلة من التأثير.

حيث انتقل شكل التهديد من طبيعة تماثلية إلى طبيعة لاتماثلية أو لا تناظرية ، إذا لم تعد الحروب ذا طبيعة كلاسيكية بين الدول ، بل انتقلت إلى تحديات ومخاطر وتهديدات أمنية جديدة ، تؤثر على امن الدولة بمختلف أبعاده ومستوياته ، وأصبح يصعب حصر مجال نشاطها وقوتها نظرا لما تتميز به من تعقيد وتشابك.

فلم تعد الدولة في العصر الحالي بمعزل عما يحدث من تطورات وأحداث أمنية في إقليمها، نتيجة سرعة هذه التهديدات الجديدة في تحقيق أهدافها، الأمر الذي فرض عليها تكييف عقائدها الأمنية ووضع استراتيجيات وسياسات أمنية تتلائم مع طبيعة هذه التهديدات.

في هذا الإطار ستتطرق الدراسة في فصلها الأول إلى ضبط أهم المفاهيم التي تعتبر متغيرات المذكرة سواء بشقها المفاهيمي أو النظري من اجل تسهيل عملية التحليل والتفسير بين مختلف الظواهر في الفصول الأخرى ، ولهذا ارتأى الطالب إلى تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث وهي كتالي :

المبحث الأول: مفهوم الإستراتيجية الأمنية

المبحث الثاني : التهديدات اللاتماثلية (الإطار المفاهيمي والنظري)

المبحث الثالث: الدوائر الأمنية للأمن القومي الجزائري

المبحث الأول: مفهوم الإستراتيجية الأمنية

قسمنا المبحث الأول إلى أربعة مطالب، سنتطرق في المطلب الأول مفهوم الإستراتيجية وفي المطلب الثاني مفهوم الإستراتيجية الأمنية وأهم العوامل التي تحدد بنائها، وفي المطلب الثالث إلى مفهوم الأمن القومي، و تطرقنا في المطلب الرابع بأهم المقاربات المفسرة لتطور مفهوم الأمن.

المطلب الأول: مفهوم الإستراتيجية

انتشر مصطلح الإستراتيجية حتى أصبح يستعمل في كل المجالات، وقد استخدم المصطلح كمفهوم مرادف للحرب، ليتطور هذا المصطلح مع التطورات المعرفية والعلمية ويصبح علم من العلوم.

الفرع الأول : مفهوم الإستراتيجية لغة واصطلاحا

سنتطرق في الفرع الأول إلى مفهوم الإستراتيجية لغة واصطلاحا
١ - التعريف اللغوي للإستراتيجية:

الإستراتيجية كلمة مشتقة أساسا من **Strategos** اليونانية تعني جيش، وتعني أيضا فن القيادة

ب - مفهوم الإستراتيجية اصطلاحا:

ظهر مصطلح الإستراتيجية في العلوم العسكرية، حيث ظهر هذا المصطلح بظهور علم الحرب وأصبحت الإستراتيجية فرعاً من فروعها.

تعددت التعريفات لمصطلح الإستراتيجية باختلاف المراحل الزمنية واختلاف زاوية نظرة الباحث لمصطلح الإستراتيجية، باعتبار إن مصطلح الإستراتيجية لم يعد يستخدم في الدراسات العسكرية فقط بل في مختلف المجالات، حيث لم تقتصر على تعريف واحد.

من بين التعريفات التي قدمها المفكرين لمصطلح الإستراتيجية.

عرف الجنرال الروسي "كارل كلاوزفيتز" **Clausewitz** الإستراتيجية بأنها "هي استخدام المعارك من أجل الوصول إلى أهداف الحرب"

عرفها " ليدل هارت" **Liddell Hart** "(عسكري بريطاني 1895-1970) "الإستراتيجية فن استخدام القوة العسكرية لتحقيق الأهداف السياسية التي وضعتها القيادة السياسية"

لقد غير "ليدل هارت" مصطلح الإستراتيجية لجعله مفهوم أوسع وأعمق وغير محصور، حيث ربط "ليدل هارت" مصطلح الإستراتيجية بضرورة تحقيق الأهداف السياسية للحرب¹.

عرف البروفيسور "عامر مصباح" الإستراتيجية بأنها "التخطيط الواعي والعقلاني للمستقبل بناء على الإمكانيات والموارد المتوفرة ، والظروف المحيطة بمجال استخدام هذه الإمكانيات ، وكذلك الإمكانيات التي من المؤكد أنها ستتوفر عبر الزمن ، وتحديد الخيارات المناسبة لكل سياسية والبدائل لكل موقف مستجد وعموما الإستراتيجية هي عقلنة السلوك السياسي حاضرا ومستقبلا"².

تعرف الإستراتيجية أيضا بأنها الاستخدام الأمثل للفرص والوسائل والقدرات التي تتمتع بها الدولة بما يحقق أهدافها، ودائما ما ارتبط مفهوم الإستراتيجية بالظروف والبيئة التي تعمل فيها وتكون مرهونة بالإمكانيات والقدرات المتاحة سواء كانت ظروف اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية أو دولية، وهي علم وفن وضع الخطط العامة المدروسة بعناية والمصممة بشكل احترافي ومنسق وبراغماتي من اجل استخدام مختلف الموارد من لتحقيق الأهداف التي تضعها القيادة³.

وهي علم وفن استخدام الوسائل والقدرات المتاحة، في عملية متكاملة يتم التحضير والأعداد لها مسبقا، بهدف خلق فرص وبدائل لدى صناع القرار لتحقيق الأهداف المسطرة في وقت السلم والحرب⁴.

الإستراتيجية هي الاستفادة من موارد الدولة بما فيها القوات المسلحة من اجل الدفاع على مصالحها الحيوية وتأمين حدودها من الأعداء والتهديدات التي تواجهها سواء الحالية أو المحتملة.

بهذا فقد غلب على مصطلح الإستراتيجية الطابع العسكري، فهي ترى أن الإستراتيجية هي النشاط العسكري ومختلف الخطط والوسائل العسكرية التي تهدف إلى تحقيق الأهداف السياسية التي يتم الدخول في الحرب من اجلها.

¹ياسين بن عمر، الإستراتيجية الأمنية الجزائرية في مكافحة الإرهاب 1992-2006، مذكرة ماستر في العلوم السياسية، تخصص سياسات عامة وإدارة محلية، جامعة الوادي، السنة الجامعية 2019-2020 ، صفحة 11

² عامر مصباح، نظريات التحليل الأمني والاستراتيجي للعلاقات الدولية، ط1، مصر ، دار الكتاب الحديث ، 2011، ص 120

³سليم بوسكين ، العقيدة الأمنية الجزائرية والتهديدات الإقليمية الجديدة الجزائر:النشر الجامعي الجديد، 2020، ص 20

⁴ نفس مرجع ، ص 41

الفرع الثاني: شروط وضع الإستراتيجية

- عند وضع وبناء الإستراتيجية يجب مراعاة عدة شروط تتمثل في:
- 1- وجود أهداف واضحة بمعنى وضاحة الأهداف وان تكون مترابطة ومتكاملة
 - 2- وجود أهداف واقعية ينبغي أن تكون الأهداف واقعية وقابلة لتحقيق
 - 3- الاستمرارية تتسم الإستراتيجية بدوام والاستمرارية لان الأهداف مستمرة
 - 4 - المرونة يجب أن تتصف الإستراتيجية بالمرونة من اجل التكيف مع مختلف المستجدات والإحداث الغير متوقعة

الفرع الثالث : مفهوم العمق الأمني (المفهوم التقليدي والحديث)

لمصطلح العمق الاستراتيجي مفهومين مفهوم تقليدي وحديث

أ- مفهوم العمق الاستراتيجي (المفهوم التقليدي)

يدل العمق الاستراتيجي على تلك المسافة التي لا يسمح للخصم أو العدو بالوصول إليها حيث يشير الوصول إليها هو مساس بقلب الدولة أي بعمقها الاستراتيجي ، نظرا للتطور التكنولوجي وخاصة في العلوم العسكرية ، لا توجد رقعة جغرافيا فوق الأرض غير منكشفة استراتيجيا ، خاصة في ظل تطور وتغير مفهوم التهديد و الأمن¹.

ب - مفهوم العمق الاستراتيجي (المفهوم الحديث)

تطور المفهوم التقليدي للعمق الاستراتيجي وفي ظل تغير في طبيعة شكل التهديد وأسلوبه أصبحنا نتحدث أكثر على المفاهيم التالية² :

- **الضربة الإستراتيجية الاستباقية** : يعني التخلص من التركيز على الحيز الجغرافي لإيجاد عمق استراتيجي والتركيز على منطق المكان ثم الزمان من اجل قلب المعادلة ومنح الأولوية للوقت بدل المكان.

- **المفاجأة الإستراتيجية** : ارتبط مفهوم العمق الاستراتيجي بمفهوم المفاجأة الإستراتيجية حيث يمكن لعنصر المفاجأة في التهديد الأمني أن يكون سببا في أحداث ضربة في العمق الاستراتيجي فمثلا هجوم 7 من أكتوبر 2023 المفاجئ الذي قامت به عز الدين القسام الجناح العسكري لحركة حماس شكل ضربة إستراتيجية للكيان الصهيوني.

وبهذا فلجهة الجنوبية للجزائر والمتمثلة في منطقة الساحل الأفريقي تشكل عمق

¹ ناصر بوعلام، التحديات الأمنية والتفاعلات الجيوسياسية في غرب المتوسط والساحل الأفريقي وتداعياته على الأمن الإقليمي الجزائري ، أطروحة دكتوراة ، جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية 2021/2022، ص31

² مرجع نفسه ، ص31

استراتيجي لأمنها القومي.

المطلب الثاني: مفهوم الإستراتيجية الأمنية

تعتبر الإستراتيجية الأمنية ركيزة أساسية تنطلق منها الدولة لمواجهة مختلف التهديدات والمعضلات الأمنية التي تواجهها تحيط بها.

الإستراتيجية الأمنية هي الطريق أو الأسلوب الذي من خلاله تقوم الدولة بتوظيف كافة الإمكانيات والقدرات المتاحة لدى مختلف الأجهزة الأمنية لمواجهة أو التصدي لمشكل أو ظرف امني سعيا منها من اجل تحقيق أمنها بكل مضامينه وتحقيق الأهداف والغايات المرجوة المتمثلة في تحقيق الاستقرار الأمني¹.

الإستراتيجية الأمنية هي عبارة عن تصور يبين كيفية قيام بلد ما بالحفاظ على أمنه فالإستراتيجية الأمنية تحدد المصالح الجوهرية للدولة، وتحدد أسس التعامل مع التهديدات الحالية والمتوقعة وتفادي كل ماهر قادر على إلحاق ضرر بمصالح الدولة.

وتهدف الاستراتيجيات الأمنية الحديثة إلى استشراف المستقبل وتوقع التهديدات والمخاطر من خلال الإجراءات الوقائية، والاستباقية والتكيف مع طبيعة التهديدات التي قد تواجهها الدولة على المدى القريب والمتوسط والبعيد².

تعتبر العقيدة الأمنية والتي سيتم التطرق لها فيما بعد في فصول دراستنا هي الإطار التوجيهي والنظري لصياغة الإستراتيجية الأمنية للدولة والتي تحدد عبر عدة عوامل تشمل التهديدات الخارجية، الثقافة السياسية لدى صناع القرار، القدرات والإمكانيات العسكرية لدولة، الإمكانيات الاقتصادية، المحيط الجغرافي ومصالح وأهداف الدولة وتشمل أيضا مختلف التهديدات المحلية والإقليمية والدولية، والعوامل التاريخية والثقافية وعقيدة صانع القرار في الجانب الأمني ونظرتهم لمصالح الدولة.

وبهذا فالإستراتيجية الأمنية هي إسقاط وتطبيق مبادئ وأسس العقيدة الأمنية للدولة على الواقع، فهي وسيلة لتكريس أفكارها وتصوراتها والتي تهدف إلى مواجهة التهديدات التي تواجهها الدولة بغية تحقيق الأمن.

¹ مرجع نفسه، ص21

² شموحة عياد، الإستراتيجية الأمنية الجزائرية في مكافحة الإرهاب، مذكرة ماستر، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، السنة الجامعية 2019-2020، ص30

فهي عبارة عن فن ممارسة العقيدة الأمنية لدولة، وتصور حول كيفية قيام بلد معين بتوفير الأمن لكل من الدولة والإفراد داخل الدولة ، وتحدد الإستراتيجية وتبنى لأوضاع حالية ومستقبلية ، فهي تهدف إلى تحقيق المصالح الحيوية لدولة وكيفية التعامل مع التهديدات الحالية والممكن والمتوقع حدوثها وبذلك تحمل بعدا استشرافيا وتسعى أيضا الدفاع عن الإقليم الجغرافي لدولة ومواجهة كل ما هو قادر على إلحاق الضرر سواء بأمنها أو مصالحها من خلال ما يعرف بالإجراءات الوقائية¹.

الفرع الأول :أسباب رسم الإستراتيجية الأمنية

هناك مجموعة من الأسباب تدفع الدول إلى رسم استراتيجيه أمنية من بينها² :

- التصدي لكافة التهديدات التي تواجه الدولة و الأفراد
 - تقييم البيئة الأمنية الدولية وتحديد عوامل الخطر التي تواجهها مختلف الدول
 - تحقيق الأمن الإقليمي في الفضاء الجيوسياسي لدولة
- عند رسم وبناء أي استراتيجيه أمنية يجب أولا وقبل كل شيء طرح مجموعة من الأسئلة تتمثل في :

- x ما هو التهديد الذي يهدد امن الدولة؟
 - x وما هو الخطر الذي يمكن أن يتحول إلى تهديد؟
 - x وما هي مصالح الدولة وأهدافها ؟
 - x أين ينتهي المجال الحيوي لدولة
 - x من هو الصديق؟، ومن هو العدو؟، ومن هو الحليف؟
- كل هذه الأسئلة تعطي إدراك لصانع القرار حول العقيدة الأمنية للدولة وتوجهاتها الضرورية.

¹ حسام حمزة، الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري ، مذكرة ماجيستر ، جامعة الحاج لخضر، باتنة، تخصص علاقات دولية، السنة الجامعية ،2010/2011، ص60

² مرجع نفسه ، ص 61

الفرع الثاني: كيفية بناء إستراتيجية أمنية

يختلف مفهوم الأمن من دولة إلى أخرى فمثلا رؤية الولايات المتحدة الأمريكية لأمنها القومي يختلف عن مفهوم روسيا أو ألمانيا أو فرنسا فلولايات المتحدة الأمريكية ترى تهديد أمنها بعيد بآلاف الكيلومترات عن حدودها فهي تربط بين مفهوم الأمن والمصلحة عكس دول أخرى يقتصر أمنها على امن الحدود فقط فهناك العديد من الدول تنتشر وثيقة أمنها القومي تحدد فيها وتعرف من خلالها فيما يتمثل التحدي والعدو والخطر وأهداف وحدود أمنها القومي وتحدياتها الداخلية والخارجية ومن أهم العناصر التي يجب الأخذ بها عند رسم استراتيجيه أمنية ما يلي¹:

- 1- رؤية الدولة لطبيعة النظام الدولي السائد واهم القوى المهيمنة
- 2- العقيدة الأمنية للدولة وتحديد مصالحها وقيمها
- 3- تحديد التهديدات الحالية والمستقبلية والكامنة والمحتملة ، الداخلية والخارجية
- 4- تحديد الأجهزة والمؤسسات المسؤولة على الأمن القومي وتحديد مهام كل مؤسسة (الجيش ، المخابرات ، الشرطة،،،الخ)

الفرع الثالث: أهداف الإستراتيجية الأمنية

تهدف كل إستراتيجية أمنية لكل دولة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- حماية امن الدول وحماية أفرادها
- الحفاظ على المصالح القومية لدولة
- مواجهة مختلف التهديدات المتوقعة، وغير المتوقعة، والمستقبلية والتكيف معها
- التكيف مع مختلف التهديدات، والمعضلات الأمنية التي تواجهها الدولة
- رسم إدراك امني لدولة بحيث ينسجم مع مصالحها في محيطها الجيوسياسي

¹ مرجع نفسه، ص62

المطلب الثالث: مفهوم الأمن وامن الحدود

سيتم التطرق إلى السياق المفاهيمي للأمن وتغير مفهوم الأمن من الأمن الصلب إلى الأمن الناعم مع تغير في طبيعة التهديد

يعتبر مفهوم الأمن مفهوم متغير ونسبي و ذو أبعاد ومعاني ومستويات متعددة ومتنوعة.

الفرع الأول: مفهوم الأمن لغة واصطلاحا

١ - التعريف اللغوي :

الأمن نقيض الخوف ويقصد به الطمأنينة والأمان وعدم الشعور بالخوف بمعنى اطمئنان النفس وسكون القلب قال الله تعالى : "وإذا جعلنا البيت مثابة للناس وأمنا"1 وقوله تعالى "الذين أطعمهم من جوع وأمنهم من خوف"2

يمكن القول أن مفهوم الأمن لغويا هو الشعور بثقة والأمان والإحساس بالطمأنينة والراحة.

ب - الأمن اصطلاحا

اختلفت الآراء حول مفهوم الأمن لدى المفكرين باعتباره مفهوم غامض ومعقد ويحمل عدة أبعاد ودلالات ومستويات ومن بين أهم التعريفات التي قدمها المفكرين حول مفهوم الأمن.

فالأمن حسب "باري بوزان" Barry buzan هو "الأمن هو التحرر من التهديد وهو قدرة الدولة، والمجتمعات على الحفاظ على كيانه المستقل وتماسكها الوظيفي"3

تجسد مفهوم الأمن عند باري بوزان كقيمة معنوية تتمثل في الحرية يترتب عنها التخلص من كل التهديدات التي تواجه الدولة والمجتمعات، فالأمن حسب باري

¹ القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية 125

² القرآن الكريم، سورة قريش، الآية 04

³ Barry Buzau: people state and fear: An Agenda for international security standsdies in the post cold war، Bondler lynnerienner publishers، 1991، P18.

بوزان هو قدرة الدولة على الحفاظ على حريتها ووجودها من أجل أداء واجبها الوظيفي بهدف الاستمرار والبقاء¹.

أعطى وزير الدفاع الأمريكي السابق "روبرت ماكنمار" Robert McNamara تعريف للأمن حيث عرفه بقوله "لا يمكن لدولة أن تحقق أمنها إذا ضمنت حد ادني من الاستقرار الداخلي، الأمر الذي لا يمكن تحقيقه إلا بتوفير حد ادني من التنمية"²

اقتصر مفهوم الأمن عند "روبرت ماكنمار" ، بالإضافة لغبريل الموند بضرورة وجود تنمية حيث لا امن بدون تنمية وان الدول التي لا يوجد فيها تنمية لا يوجد فيها امن ،ومن خلال ذلك يمكن القول بان التنمية والأمن وجهان لعملة واحدة.

قدم المفكر الأمريكي " زيغنيو بريجنسكي "Brzeziński Zbigniew"

مفهوم أوسع للأمن من خلال قوله "سيكون الوضع الأمني مثمرا إذا انطوى التزام تنظيمي ومالي بتحسين القدرات الاستخباراتية القومية وينبغي أن تتركز التحسينات على تحسين الوسائل التكنولوجية المستخدمة في أعمال المراقبة والكشف عن النشاطات المشبوهة ، وعلى الاستخدام الأوسع والأكثر فعالية للعناصر البشرية من أجل اختراق الحكومات الأجنبية المعادية والمنظمات الإرهابية.....وكل دولار يتم أنفاقه على الاستخبارات النشطة والوقائية يساوي على الأرجح أكثر من عشرة دولارات يتم أنفاقها في تعزيز امن الأهداف التي يحتمل أن يستهدفها الإرهابيون"³

أكد " زيغنيو بريجنسكي " على ضرورة تركيز الدولة على توفير كل الإمكانيات المادية والتنظيمية اللازمة من زيادة قدرات الأجهزة الاستخباراتية في الدول من أجل التصدي لمختلف التهديدات التي تواجهها وحتى توقع التهديدات واستشرافها.

¹ أسامة سليخ ، الاتجاهات الإستراتيجية لمواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية ، الجزائر ، ألفا للوثائق، الطبعة الأولى ، 2022 ص15

² روبرت ماكنمار ، جوهر الأمن، ترجمة يونس شاهين، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، 1971، ص39

³ زيغنيو بريجنسكي :الاختيار: السيطرة على العالم أم قيادة العالم ، ترجمة:عمر الأيوبي ،بيروت، دار الكتاب العربي، 2004، ص34

الفرع الثاني: مفهوم امن الحدود :

يمكن القول بان امن الحدود هي قدرة الدولة على محاربة التهديدات والمخاطر الحدودية القادمة من خارج الدولة والتي تستهدف حدودها¹ ، بحيث أن الحدود اليوم لم تصبح مهددة بشكل تقليدي بل برزت بعد نهاية الحرب الباردة، ظهر الإرهاب والشبكات الإجرامية لتشكل خطرا متجددا يخترق الحدود ويهدد كيان الدولة واستقرارها ، حيث يمكن لدولة مواجهة التهديدات العسكرية من خلال تحسين منظومتها الدفاعية لكن طبيعة التهديدات الجديدة تفرض عكس ذلك لأنها تعتمد على أدوات تقليدية وحديثة، حيث أن اكبر الدول وأقواها الولايات المتحدة الأمريكية تفاجئت بهجمات 11 سبتمبر 2011، حيث كشفت هذه الحادثة للأمريكيين والعالم أن حماية حدود الدول لم تعد هي دليل أمنها في ظل عولمة التهديدات².

المطلب الرابع : المقاربات المفسرة لتطور مفهوم الأمن

تطور وتغير مفهوم الأمن في حقل الدراسات الأمنية من الأمن ذات البعد العسكري إلى الأمن ذات أبعاد متعددة منها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية ، ومن امن الدولة إلى امن الأفراد ، بحيث ارتبط مفهوم الأمن بعد معاهدة واستفاليا سنة 1684 بالنزاعات والحروب ، حتى تطور المفهوم لعاملين أساسيين هما :

1- لم تصبح الدولة هي الفاعل الرئيسي والوحيد في العلاقات الدولية بل ظهرت فواعل أخرى

2- تغير في نوع التهديدات ومصادره التي تهدد امن الدولة ، وظهرت أنواع جديدة من التهديدات منها الجريمة المنظمة والإرهاب ، الأمراض ، الأوبئة ، تغير المناخ التلوث البيئي ، وبذلك أصبح التفسير التقليدي للأمن عاجز عن تفسير هذه الأنواع من التهديدات

¹ نسيم بهلول وآخرون ، إدارة الأمن الحدودي المقاربات والنماذج، دار الحامد لنشر والتوزيع ط1، سنة 2018، ص79

² نسيم بهلول، مرجع سابق، ص150، 151

ومن أهم المقاربات التي تستعمل في تفسير تطور مفهوم الأمن تتمثل في :

الفرع الأول: مقارنة الأمن العسكري

يعرف "عبد الوهاب الكيالي" الأمن بمفهومه التقليدي على انه " تامين الدولة من الأخطار الداخلية والخارجية ، التي قد تؤدي بها إلى الوقع تحت السيطرة الأجنبية¹.

سادت هذه المقاربة بعد معاهد وستفاليا وظهر مفهوم الدولة الأمة أو الدولة الوطنية حيث اقتصر مفهوم الأمن على تامين حدود الدولة ضد أي تهديد عسكري خارجي يهدد أمنها أو سيادتها أو استقرارها، والمتمثل أساسا في هجوم دولة أخرى على اقليمها ، فحسب هذه المقاربة هدف الأمن هو حماية امن الدولة من كل التهديدات ذات طبيعة العسكرية الكلاسيكية.

أدت التحولات الدولية التي شهدتها العالم بعد سقوط الاتحاد السوفياتي ونهاية الحرب الباردة إلى تغير مفهوم الأمن من امن الدولة إلى مفهوم الأمن الإنساني حيث أكد تقرير التنمية الإنسانية الصادر عن هيئة الأمم المتحدة سنة 1994، عن ظهور مفهوم الأمن الإنساني كإطار موسع للأمن يتكون من (امن الدولة+امن المجتمع+امن الإنسان)، وهو المفهوم الجديد للأمن إضافة إلى وظائفه التقليدية المتمثلة أساسا في حماية الحدود والسيادة الترابية للدولة ، ومصالحها ظهرت وظائف جديدة ارتبطت بتهديدات جديدة غير تقليدية (لا تماثلية) منها تهديدات أمنية تتمثل في الإرهاب والجريمة المنظمة وأخرى بيئية مثل التلوث البيئي وتغير المناخ وعلى هذا الأساس قدم تقرير التنمية الإنسانية الصادر من هيئة الأمم المتحدة سنة 1994 قدمت 7 ابعاد للأمن تتمثل في الأمن الاقتصادي ،الأمن الغذائي،الأمن البيئي، الأمن الصحي ،الأمن الشخصي،الأمن السياسي،الأمن المجتمعي².

¹ عبد الوهاب الكيالي وآخرون ، موسوعة السياسية ، الجزء 07، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1994، ص 131

² REPORT:HUMMEN DEVELOPMENT•Publis hed for the United nations developmme(UNDP).new York•oxford université press1994•p24

العنوان : جدول يوضح الفرق بين الأمن الناعم والأمن الصلب من حيث مصدر التهديد واليات المجابهة

أدوات المقارنة	الأمن الصلب	الأمن الناعم
طريقة تحقيق الأمن	يتحقق الأمن بالقوة العسكرية	يتحقق الأمن بعدة مقاربات تنموية،سياسية،دبلوماسية،قانونية
مصدر التهديد	مصدر التهديد تقليدي هو الدولة ويكون خارجي	مصدر التهديد غير تقليدي يأتي من الدولة وكيانات أخرى ويكون تهديد داخلي وخارجي
الجهة المختصة بتوفير الأمن	الجهة المختصة بتحقيق الأمن هي وزارة الدفاع والأجهزة الأمنية الأخرى	كل الهيئات في الدولة مهمتها توفير الأمن
مجال التركيز	التركيز على حدود الدولة	التهديد غير دولاتي يكون الاهتمام بالفرد

المصدر: من إعداد الطالب

على الرغم من التطورات التي طرأت على مستوى الدراسات الأمنية، وظهور مفاهيم جديدة للأمن مع تغير شكل وبنية التهديد من تهديد تقليدي إلى تهديد تماثلي،ومن امن الدولة إلى امن الأفراد يبقى الحفاظ على امن الدولة الوطنية هو الأساس لأنها محور مختلف الأبعاد المتعددة لمفهوم الأمن من خلال منع الاعتداءات الخارجية ومجابهة التهديدات التي تواجهها وتحقيق مصالحها كما يقول الفيلسوف الألماني "هيجل" "الدولة هي الفكرة المقدسة التي تعيش فوق الأرض"

حيث ارتكزت الدراسات الأمنية بعد الحرب الباردة على ثلاثة أبعاد تتمثل في :
 — تراجع أهمية القوة العسكرية في العلاقات الدولية

— إعادة النظر في مفهوم العلاقات الدولية والأمن القومي

— ضرورة وجود مفهوم واسع للأمن القومي

الفرع الثاني: مقارنة الأمن الإنساني

بعد نهاية الحرب الباردة ظهرت مفاهيم جديدة أبرزها مفهوم الأمن الإنساني الذي يركز أساسا على الفرد وليس الدولة كوحدة تحليل أساسية. تركز مقارنة الأمن الإنساني على إدراك ومواجهة والتصدي لتهديدات التي تمس امن الأفراد وامن الدولة ، فهو مرتبط أساسا بالفرد ، واعتباره مرجعية و وحدة تحليل حيث يعالج كل التهديدات، وفي كل المجالات التي تمس بالإنسان منها الفقر، المجاعة ، الأوبئة، الأمراض الفتاكة ، الجفاف، الإرهاب ، التنمية المستدامة.....الخ

أ- الانتقال من الأمن العسكري إلى الأمن الإنساني

ارتبط مفهوم الأمن تقليديا بأمن الدولة أكثر من امن الأفراد ، حيث توسع مفهوم الأمن بعد الحرب الباردة ليشمل الأمن من التهديدات التي تمس الإنسان وفي كل المجالات ، حيث ورد في تقرير التنمية البشرية لسنة 1994 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية :

– الأمن ضد كل التهديدات من الأوبئة ، الأمراض، المجاعة....

– الحماية من الأخطار التي تمس بحياة الفرد في كل المجالات¹

اهتم تقرير التنمية البشرية لسنة 1994 بدراسة مفهوم الأمن الإنساني الذي اخذ معطى جديد غير تقليدي حيث تطرق "جايمس ولفونسون James wolfensohn" الرئيس السابق للبنك الدولي والذي أشار إلى انه "عندما نفكر في الأمن علينا أن نفكر ابعد من الفرق والكتائب العسكرية والحدود ، علينا أن نفكر في الإنسان وأمنه، أن نفكر في ربح حرب جديدة ، الحرب ضد الفقر"²

¹ United Nations Development Programme، P، P، 22-23

² علي احمد الطراح ، غسان منير حمزة سمو، "الهيمنة الاقتصادية العالمية والأمن الإنساني" مجلة العلوم الإنسانية ، العدد 4 ، بسكرة ، ص4

الفرع الثالث: مقارنة الأمن الشامل

ظهر هذا المفهوم في تقرير عرف بتقرير (لجنة بالم حول الأمن العالمي 1982) أودع لدى الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة سنة 1983 ، حيث تطرق إلى ضرورة الاعتراف بأن الأمن هو امن فردي ، وفي جميع المظاهر العسكرية ، الاقتصادية ، الاجتماعية و السياسية.

تفسر هذه المقاربة المعضلات الأمنية من وجهة نظر لا تركز على المفهوم الضيق للأمن الذي يركز على القوة ، بل أصبح ينظر إلى الأمن الشامل والعالمي ومن بين الأسباب التي أدت إلى ظهور هذه المقاربة نذكر منها :

- زوال التهديدات العسكرية التقليدية، و ظهور الأزمات والنزاعات الداخلية

- تغير في مفهوم الأمن من الأمن التقليدي إلى الأمن الشامل

- ظهور مخاطر جديدة تهدد الإنسان (مخاطر صحية ، بيئية ...)¹

أدى توسع مفهوم الأمن إلى ظهور تسميات متعددة ² :

- الأمن المتكامل - **Comprehensive Security** يتضمن كل أشكال التهديد

- الشراكة الأمنية - **Security Partnership** يكون بشراكة أمنية بين مجموعة من الدول

- الأمن المتبادل - **Mutual Security** - الحفاظ على امن الدولة من خلال الحفاظ على امن الدول الأخرى

- الأمن التعاوني - **Cooperative security** - يعتمد على تقاسم الأعباء الأمنية بين الدول لاحتواء التهديدات ومواجهتها

¹ تيري دي مونتريال، وجان كلين ، موسوعة الاستراتيجية ، ترجمة :على محمود مقلد، بيروت ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع 2001، ص258

² عادل زقاع ،المعضلة الأمنية المجتمعية ، خطاب الامنة وصناعة السياسة العامة ،المجلة الجزائرية للسياسة العامة ، العدد الأول ، سبتمبر 2011، ص63

الفرع الرابع: مركب الأمن الإقليمي

يعرف مركب الأمن الإقليمي على انه مجموعة من الدول ترتبط اهتماماتها الأمنية مع بعضها البعض ، ولا يمكن الحديث على امن الدولة بعيد عن امن الدول المحيطة مع بعضها ، فالمرتكز الأساسي في تعريف مركب الأمن حسب رواد مدرسة كوبنهاجن باري بوزان في كتابه "الأقاليم والقوى" هو بنية النظام الدولي

يشرح باري بوزان فكرته حول مركب الأمن الإقليمي بأنها "مجموعة من الدول ترتبط مخاوفها الأمنية ارتباطا وثيقا فيما بينها ، مما يجعل من غير الممكن النظر واقعا لأمن الدول بمعزل عن امن الدول الأخرى"¹ ، من خلال ما طرحه باري بوزان حول مركب الأمن الإقليمي نستخلص بان لا يمكن لدولة أدراك أمنها القومي دون فهم بنية وتعقيد النظام الدولي من خلال الاعتماد على الأمن المتبادل

وبهذا فارتباط مفهوم الأمن بالدولة يفرض التركيز على هذه العناصر الأساسية المتمثلة في²:

- تحديد المصالح والأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها
- تحديد التحديات التي تواجهها الدولة
- رسم سياسات وتحديد الأدوات التي يمكن من خلالها تحقيق المصالح ومواجهة الأخطار المحتملة
- بناء مؤسسات أمنية فعالة وقادرة على تنفيذ هذه السياسات خدمة للمصالح العليا للدولة
- فلا يمكن التفريق بين من يموت يفيضان ومن يموت برصاصة العدو ،حيث كل الأخطار تعتبر تهديدات ، فلم يعد التهديد محصور في الجانب العسكري فقط.

¹ Barry buzan and Ole Weaver،Regions and power : the structure of international relations،UK:cambridge univercity press،2003. P45.

² الصادق جراية ، تحولات مفهوم الأمن في ظل التهديدات الدولية الجديدة ،جامعة الوادي،مجلة العلوم القانونية والسياسية،عدد8 ،جانفي2014،ص4

المبحث الثاني :التهديدات الأمنية اللاتماثلية (الغير تقليدية)

قبل التطرق إلى تعريف التهديدات الأمنية اللاتماثلية يجب شرح طبيعة التهديدات الأمنية التماثلية(التقليدية) ،والتي تتميز بوضوح التهديدات للعيان وإمكانية مواجهته فطبيعة التهديد تماثلي، وتعتبر المواجهة العسكرية الأداة التي يمكن استخدامها في الغالب إلا أن طبيعة التهديدات الغير تماثلية لا تعتبر المواجهة العسكرية الأداة الأمثل دائما في مواجهة هذه الأنواع من التهديدات.

المطلب الأول: مفهوم التهديد

سنتطرق في هذا المطلب إلى مفهوم التهديد لغة واصطلاحا

الفرع الأول : مفهوم التهديد لغة واصطلاحا

أ - التعريف اللغوي

اشتقت كلمة تهديد من الناحية اللغوية من لفظ هدد ،يهدد، مهدد ويعني بها محاولة إلحاق الأذى والضرر بهدف المعين.

ب - التعريف الاصطلاحي

هو تعارض الأهداف والمصالح والغايات مرحلة يتعذر فيها إيجاد حل سلمي يوفر للدولة ادني حد من أمنها الاقتصادي و السياسي والعسكري و الاجتماعي، الأمر الذي قد يضطر فيه الأطراف المتصارعة إلى استعمال القوة العسكرية¹.

الفرع الثاني: أنواع التهديدات:

هناك عدة أنواع من التهديدات تتمثل في² :

1- التهديدات الحقيقية : بمعنى أن التهديد بالفعل وقع ، وان الدولة تعرضت لخطر

استعمال القوة العسكرية سواء بالفعل أو التلويح والإشارة باستخدامه.

2- التهديدات المحتملة أو الممكنة: يعني أن هناك مؤشرات لإمكانية تعرض الدولة

لتهديد معين.

¹ بسمة مطالي، طبيعة التهديدات اللاتماثلية في المناطق الحدودية ، جامعة الجزائر 1، مجلة السياسة العالمية ، المجلد 05 ، العدد 01 ، 2021 ، ص 5

² سليمان عبد الله الحربي، "مفهوم الأمن ومستوياته وصيغته وتهديداته"، دراسة نظرية في المفاهيم والأطر، المجلة العربية للعلوم السياسية، لبنان، المجلد الأول العدد16، ص16

3- التهديدات الكامنة (المستترة أو الغير مرئية): بمعنى وجود خلاف أو حالة توتر بين دولتين أو أكثر دون وجود أي مؤشرات على إمكانية حدوث خطر معين أو تهديد.

4- التهديدات المتصورة أو المتوقعة: يعني بها تلك التهديدات التي لا وجود لها سواء مؤشرات أو أحداث وقعة لكنها تبقى تصورات واحتمالات.

الفرع الثالث: العوامل المستخدمة في دراسة وتحديد طبيعة التهديد:

ومن بين العوامل التي تساعد على تحديد التهديد تتمثل في¹ :

أ - تحديد مصدر التهديد: يبرز ذلك في تصنيف التهديد ، وإبراز الآثار التي ترتب عنها هذا التهديد وطريقة التعامل مع التهديد ونوعه ، وكيف يمكن مواجهته.

ب - تحديد الفئة المستهدفة من التهديد: من خلال تحديد المتضررين من التهديد والفئة التي يمكن وصول التهديد إليها وأهم الأخطار التي يمكن للتهديد إحداثها.

ج - تحديد درجة التهديد: ويكون ذلك من خلال الربط بين مستوى التهديد وبين الأخطار التي يمكن للتهديد إحداثها ويستخدم في ذلك الأرقام من صفر إلى أربعة من أجل تحديد درجة خطورة كل تهديد:

- صفر 0 يمثل (لا وجود لتهديد)

- واحد (1) يمثل (درجة تهديد قليلة)

- اثنان (2) يمثل (يعتبر تهديد)

- ثلاثة (3) يمثل (وجود تهديد محدد ومؤكد)

- أربعة (4) يمثل (وجود تهديد خطير)

د - تحديد الإستراتيجية الأمنية لمواجهة التهديد: ويتم ذلك عن طريق بناء إجراءات وقائية واستباقية من أجل مجابهة التهديد والتقليل من أخطاره ، يتمثل ذلك في مجموعة من الإجراءات والتدابير والسياسات والتي تبنى في إطار إستراتيجية أمنية للحد من التهديد واحتوائه.

¹ سليم بلحاج ، التهديدات الأمنية اللاتماثلية وتداعياتها على الأمن الوطني الجزائري ، أطروحة دكتوراة ، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، جامعة باتنة 01، السنة الدراسية 2021/2020 ، ص110

المطلب الثاني : مفهوم التهديدات الأمنية

ارتبط مفهوم الأمن ارتباط وثيقاً بمفهوم التهديد لان العلاقة بينها هي علاقة تفاعلية كونها علاقة تأثير وتأثر ، بحيث أن كل محاولة لتفسير الأمن يجب التطرق إلى طبيعة ومصدر التهديد¹، ونوعه الذي ينقسم إلى تهديدات تماثلية (تقليدية) تعني بها الجانب العسكري و لا تماثلية (حديثة) التي تمس كل مجالات الإنسان. عرف "باري بوزان " التهديد الأمني انه "تهديد مؤسسات الدولة من خلال استخدام دولة أخرى للصراع الأيديولوجي، أو لقوتها المادية ، وقد يصل التهديد إلى حد إعلان الحرب"

ولقد تعددت دلالات مفهوم الدراسات الأمنية باختلاف الرؤى والاتجاهات النظرية لكل اتجاه نظري

تركز المدرسة الواقعية في حقل الدراسات الأمنية على التهديدات العسكرية الفعلية والمحتملة ، التي يمكن لدولة التعرض لها في أي وقت ، ومن خلال ذلك يستوجب على الدولة تقييم قدراتها العسكرية باستمرار².

أما الاتجاه الليبرالي يرى أن التهديدات الأمنية لا يمكن مواجهتها بالقدرات العسكرية فقط لان ذلك غير كافي ، لأنه هناك مصادر للتهديد غير عسكرية وليس لها بضرورة أهداف عسكرية ، كما أن التهديدات تنقسم لتهديدات اجتماعية ، سياسية اقتصادية ، بيئية وهناك تهديدات داخلية وخارجية³.

كما يستوجب التفريق بين مصطلح التهديد ومصطلح التحدي، الذي يقصد به مجمل المشاكل والعراقيل والصعوبات التي تواجهها الدولة وتعوق أمنها وتتحداها وتشكل لها مصدر قلق لأمنها ومصالحها الحيوية ، فالتهديد يكون باستخدام القوة العسكرية أو التهديد باستخدامه ، أما التحدي فآثاره تكون بصورة غير مباشرة ومستقبلية⁴.

¹ خالد كاظم أبو دوح ، التهديدات الأمنية ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، مركز البحوث الأمنية ، 2022 ، ص1

² خالد كاظم أبو دوح ، مرجع سابق ، ص2

³ سليمان عبد الله الحرب، مرجع سابق، ص27

⁴ مرجع سابق، ص28

المطلب الثالث : مفهوم التهديدات الأمنية اللاتماثلية

ظهرت هذه التهديدات بعد سقوط الاتحاد السوفياتي ونهاية الحرب الباردة حيث حدثت تغيرات جوهرية وهيكلية في طبيعة النظام الدولي وما صاحبها من تغيير الفواعل في النظام الدولي حيث لم تعد الدولة القومية هي الفاعل الرئيسي والوحيد في حقل العلاقات الدولية بل ظهرت فواعل أخرى غير دولانية مثل الشركات الأمنية الخاصة ،الجماعات الإرهابية،الجريمة المنظمة.

اعتبر "شارل فيليب مارشرون" في مؤلفه (التهديدات الجديدة) أن مفهوم التهديد قد تراجع لصالح المخاطر فتهديدات التي كانت ذات طبيعة عسكرية تحولت بعد الحرب الباردة إلى تهديدات ذات طبيعة غير عسكرية غامضة المفهوم ومتعددة العوامل والأبعاد¹.

أدى ظهور مخاطر وتهديدات جديدة على الساحة الدولية إلى توسيع مفهوم الأمن ،حيث انتقل التهديد من تهديد تقليدي إلى تهديد غير تقليدي ، ويكون التهديد الغير تقليدي مجهول المصدر ويسمى هذا النوع من التهديد بالتهديدات اللاتماثلية "Asymmetric Threats" أو بتهديدات اللاتناظرية أو بالتهديدات الغير متكافئة ويطلق عليها أيضا بالتهديد الهجين "Threat Hybrid".

ظهر هذا المصطلح لأول مرة في مقال نشر على جريدة بريطانية تسمى سياسات عالمية **world politics** بعنوان لماذا تخسر الدول الكبرى الحروب الصغيرة سنة 1975 للمفكر والباحث "لاندروماك" حيث تطرق في المقال إلى أن حرب التحرير الجزائرية والحرب الفيتنامية هما اكبر دليل على أن القوة العسكرية للجيش ليس دائما الضامن الرئيسي للفوز في الحرب².

تطرق كل من " كورمو و ريبيكار " في كتابهما عن الحروب غير المتناظر الذي صدر سنة 2002 أن "التمائل من منظور استراتيجي هو القتال بأسلحة متساوية أما اللاتناظر أو اللاتماثل فهو سعي طرف إلى استغلال كل نقاط ضعف الخصم لرفع حجم الأضرار يه وتلجا المجموعات المسلحة إلى وسائل غير متماثلة، متفادية نقاط قوة الخصم ومحاولة مواجهته ، في ميدان اقل ملائمة له"

¹ راضية لعور، رقية بلقاسمي ، الأمن بين التهديدات اللاتماثلية والتهديدات الهجينة ، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، مجلة الفكر ،المجلد17،العدد01،ص7

² شرقي سارة ،الإستراتيجية الأمنية الإسرائيلية في ظل التهديدات اللاتماثلية ،حزب الله وحركة حماس 2008 - 2006 م، مذكرة ماستر، جامعة المسيلة،السنة الجامعية 2016/2017، ص14

ويضيفان أن "اللاتماثل يعني رفض قواعد القتال المفروضة من الخصم، جاعلا بذلك كل العمليات غير متوقعة تماما"¹

فيما عرفها "فرانك هوفمان" التهديدات اللاتماثلية بأنها "تتضمن مجموعة كاملة من الوسائط المختلفة من الحرب بما في ذلك القدرات التنظيمية والتكتيكات غير النظامية والأعمال الإرهابية، بما في ذلك العنف العشوائي والإكراه والأجرام"²

عرف تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الصادر عام 1994 التهديدات اللاتماثلية بأنها "ذات صبغة عالمية لا تقتصر على دولة ما ومتداخلة، بحيث يمكن أن يقضي احد التهديدات إلى تحديد آخر، أو يفاقم من تداعياته السلبية، ولا يمكن التعامل معها بشكل جذري وفقا لمقولات مفهوم التهديدات الأمنية أي صياغتها التقليدية"³

لقد شكل حرب التحرير أو طوفان الأقصى التي شنتها حركة المقاومة الفلسطينية يوم 7 من أكتوبر 2023 ضد العدوان والاحتلال الصهيوني الغاشم مثالا لحرب لاتماثلية أذهلت وأدهشت كل الجيوش الكبرى في العالم وكل الخبراء والمحللين العسكريين وحققت بالاحتلال الصهيوني الذي يعد حسب دراسات غربية من اقوي الجيوش في العالم من حيث الكفاءة والتنظيم وامتلاكه لأقوى التقنيات والمعدات العسكرية الحديثة رغم كل هذا إلا أن المقاومة الفلسطينية ألحقت به وكبدته خسائر كبيرة وأدخلته في دائرة الاستنزاف والإنهاك، وذلك باستخدام وسائل وأدوات غير متماثلة وأسلحة قديمة الصنع رغم هذا وصف احد جنود الاحتلال الصهيوني أفراد المقاومة بأنهم ليسوا بشر أنهم أشباح يخرجون لنا من كل مكان راجع هذا إلى ما تستند عليه المقاومة من إيمان وطني وعقائدي بقضيتهم العادلة والتمسك بالثبات والعزيمة والإرادة الصلبة والاستعداد للتضحية رافضا الانهزام والاستسلام بالإضافة لحسن التنظيم والهيكلية وهذا ما يسمى في العلوم العسكرية بالعقيدة القتالية.

تطرق اندرو مارك "Andrew Marc" في مقاله الذي تطرق فيه إلى طبيعة الحروب في ظل حروب الجيل الرابع فتحدث عن الحروب اللاتماثلية وعن طبيعتها

¹ سليم بلحاج، مرجع سابق، ص 107

² نفس المرجع السابق، ص 108

³ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، " تقرير التنمية البشرية 1994"، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية 1994

في مختلف المستويات يقول مارك طبيعة الحروب الغير متكافئة على المستوى التكتيكي "تسقط في الحرب اللاتماثلية معظم الاعتبارات التي تركز عليها الحرب التقليدية ، لمصلحة منظومة قتالية مختلفة ، تصبح الأفضلية فيه لقوى التمرد المنخرطة في مواجهة الجيش الدخيل ، وعلى النحو الذي يسمح لتلك القوى بإجهاض وتعطيل مكامن القوة والتفوق عند الطرف الأقوى ، وجره إلى مواجهات من النوع الذي بلانمها ، تسمح باستغلال نقاط ضعفه واستنزاف قواته في معارك مباغتة ، وضربات خاطفة تضع القوات النظامية ، بطلانها وخلفياتها ، بوحداتها القتالية كما الاسنادية واللوجستية، ضمن دائرة الاستهداف وتحت تأثير أشكال مختلفة من الصدمة والرعب"¹

وذكر مارك أيضا " في الحرب التقليدية يتم تقويم الصراع على أساس الخسائر العسكرية للأطراف المتحاربة ، وهي التي ترسم اتجاهات الحرب ونهاياتها، أما في الحرب اللاتماثلية فان الحسابات تتجاوز ذلك لتأخذ في الاعتبار تأثيراتها الإستراتيجية ومفاعيلها السياسية عند الطرف الأقوى، ذلك لان الغاية الرئيسية لقوى التمرد، ليس تدمير القدرات العسكرية للعدو الأقوى ، ولا ضرب معنوياته وإرادته القتالية ، بل نقل تأثيرات الحرب ومفاعيلها النفسية والسياسية إلى ما يتعدى المسرح الميداني للصراع ، ليصيب الدولة العدو في عقر دارها ، بكل ما ينطوي عليه التعبير من معنويات واقتصاديات ومؤسسات سياسية ، وعلى النحو الذي يربك مراكز القرار فيها ويحرض الرأي العام ضدها.....الخ"²

هذا بضبط ما اعتمدت عليه حركات المقاومة الفلسطينية في حربها التحريرية ضد الاحتلال الصهيوني حيث تعتمد هذه النوعية من الحروب على استدراج العدو وقراءة أفكاره والقتال بطريقة دفاعية و ضرب نفسيته عند طريق زعزعة الرأي العام لدى الكيان بقضية الأسرى.

وبهذا فالتهديدات اللاتماثلية تكون بين فاعلين غير متكافئين من حيث القوة، ويستخدم الطرف الضعيف هذا النوع من التهديد بسبب نقص موارده ويستهدف من خلالها نقاط الضعف لدى الطرف الأقوى ، ومن بين أهم التهديدات التي تشهدها منطقة الساحل الأفريقي نجد الإرهاب التي استفحل في المنطقة بعد سقوط نظام معمر ألقذافي والتدخل الفرنسي في المنطقة ، بالإضافة لعصابات الجريمة المنظمة

¹ William S.lind and Others, the changing face of war: into the fourth generation, Marine corps Gazette, October 1989,p19

² نفس المرجع السابق ، ص25

ومن أهم أنشطتها تجارة السلاح، تهريب المخدرات، تبيض الأموال و الهجرة الغير نظامية تجاه الجزائر ودول أوروبا الشمالية بسبب الفشل الدولاتي في المنطقة وغياب الأمن.

المطلب الرابع: خصائص التهديدات اللاتماثلية

أهم ما يميز هذا النوع من التهديدات أنها تهديدات لا يمكن التنبؤ بمصدرها وعابرة للحدود فلم تعد محصورة في رقعة أو مجال جغرافي معين وهذا ما ميز هذا النوع من التهديد لأنها أعطت بعد عالميا للأمن.

ومن أهم خصائص هذا النوع من التهديد :

- ليست تهديدات عسكرية، وتزايد شكل هذا التهديدات بعد نهاية الحرب الباردة
- تصدر من فواعل غير دولانية جماعات ، مرتزقة
- تؤثر على امن جميع الفواعل وعلى كل المستويات(الدول، المجتمعات،الأفراد)
- تتميز بالمفاجأة لأنها مجهولة المصدر ولها آثار كبيرة
- تتميز بالتعقيد والتشابك من حيث الشكل والمظهر
- هي تهديدات عابرة للحدود ، وليست مرتبطة بمجال جغرافي معين .
- لا تعتبر المواجهة العسكرية هي الحل الأمثل في مواجهتها ، لأنها غير مجدية في بعض الحالات

تعكس التهديدات الأمنية اللاتماثلية طبيعة تعدد وتنوع مصادر التهديد الأمر الذي فرض على الدول تكييف عقيدتها العسكرية والأمنية مع طبيعة هذا النوع من التهديدات فالقوة العسكرية لم تعد تنفع لوحدها في مواجهة هذا النوع من التهديد فشكل هذا التهديدات أصبحت تتجاوز حدود الدول وتهدد عمقها الأمني، الأمر الذي أدى إلى ضرورة العمل الجماعي المشترك بين الدول التي تتشارك معها الحدود لمواجهة هذا النوع من التهديدات ، الأمر الذي فرض على الجزائر ذلك نظرا لتهديدات اللاتماثلية التي تواجهها في جوارها الإقليمي خاصة منطقة الساحل الأفريقي نظرا لحجم التهديدات والأخطار الأمنية التي تحتوي عليها بحيث تعتبر منطقة الساحل الأفريقي العمق الاستراتيجي للجزائر.

العنوان : جدول يوضح تصنيف التهديدات الأمنية

نوع التهديد	مؤشر الاختلاف	التهديدات التماثلية	التهديدات اللاتماثلية
مفهوم التهديد		هي التهديدات التقليدية التي تحمل بعدا عسكريا تحاول فيها دولة تهديد دولة أخرى بغرض تحقيق أهدافها	تهديدات تكون بين فواعل غير متناظرة كحرب دولة ضد جماعة إرهابية
مصدر التهديد		الدولة	فاعل من غير دولة: الجماعات الإرهابية، عصابات الجريمة المنظمة
خصائص التهديد		يكون العدو واضحا ويمكن تحديده بسهولة استهدافه، وعادة ما تكون بين أطراف متشابهة	يكون فيها العدو غامض ولا يمكن تحديده، يمتلك فيها العدو وسائل ويستخدم فيها أساليب متعددة ومختلفة

المرجع : عادل جارش ، مرجع سابق ، ص262

يرى الأستاذ في الدراسات الأمنية "باري بوزان" انه لا يمكن فهم السياسية الأمنية لدولة معينة دون الرجوع إلى الإطار أو الفضاء الجيوسياسي الذي تتواجد ضمنه ، فلفضاء الجيوسياسي الذي تتواجد ضمنه الدولة يؤدي دورا مهما في إدراك التهديد الذي تواجهه ، الأمر الذي عرف فيما بعد بمفهوم "مركب الأمن"

بحيث أن امن الدولة لا يمكن أن يكون كاملا دون امن جيرانها¹، فطبيعة التهديدات اللاتماثلية تعتبر تهديدات مشتركة وعابرة للحدود حيث أعطت بعد موسع وإقليمي لأمن الدولة ، وبهذا فامن الدولة لا يقتصر على المفهوم الحدودي فقط بل يكون ما وراء الحدود.

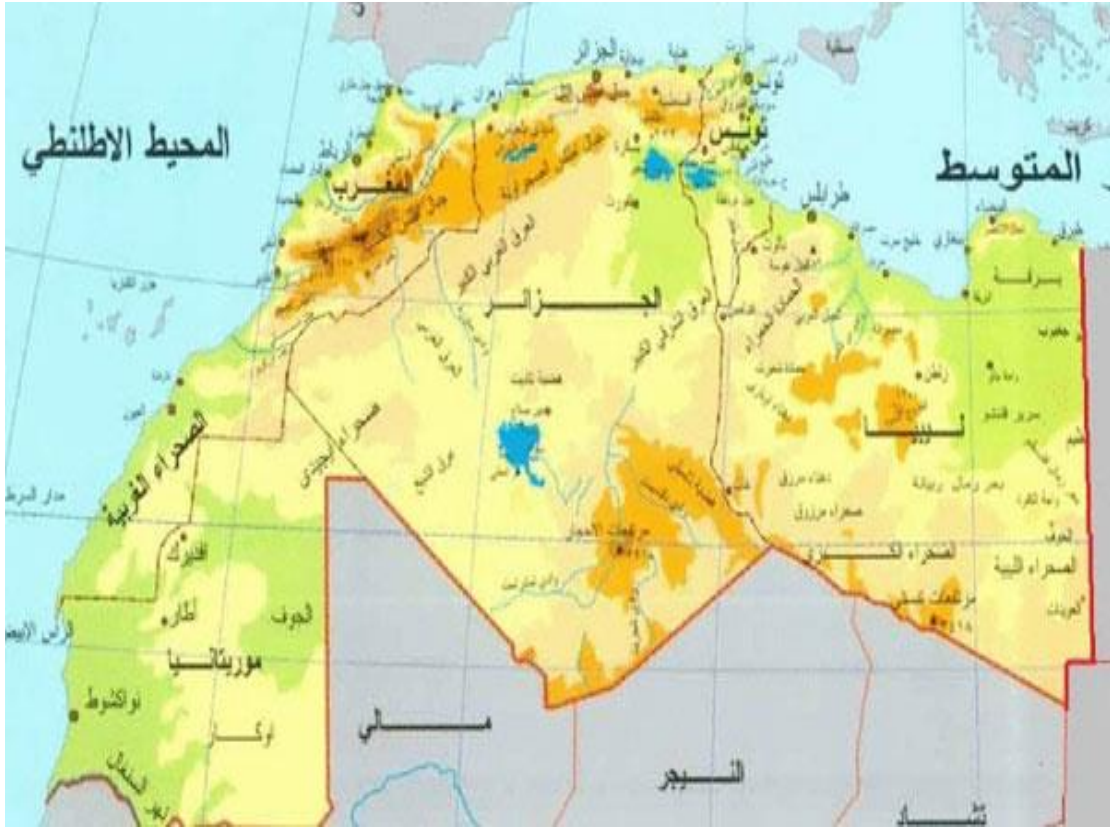
¹ حسام حمزة ، مرجع سابق، ص47

حيث أن طابع اللاقطرية التي تتميز بها التهديدات اللاتماثلية جعل الحدود عرضة لاختراقات من قبل فواعل غير دولانية يصعب تتبع مصدرها ، بعدما كان التهديد واضح المعالم مرتبط بحدود الدولة ومجسدا في الدولة الخصم ، أصبح في الوضع الحالي من طبيعة غير عسكرية تؤثر على امن جميع الفواعل (الدولة،الأفراد الأقاليم)

أن تزايد التهديدات غير التقليدية ، على حدود الدولة ، أدى إلى زيادة الضغط على الأمن الوطني لدول نظرا لتعدد واتساع نطاق حدودها ، الأمر الذي دفع الدول إلى النظر لأمنها من منظور موسع ومتصل ، لان اهتمامات الدول لم تعد تقتصر على مراقبة حدودها مع دول الجوار فقط بل إلى مراقبة حدود الدول الأخرى أيضا ، لأن امن دول الجوار من أمنها¹.

¹أمال بن علال ، التهديدات الأمنية في منطقة المغرب العربي وتداعياتها على الجزائر ، أطروحة دكتوراة ، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ، 2022/2021، ص53

المبحث الثالث : الدوائر الأمنية للأمن القومي الجزائري العنوان : خريطة توضح الحدود الجغرافية للجزائر



المصدر : <http://www.worldembassyinformation.com/world-maps/maps-of-algeria.html>

المطلب الأول : الدائرة المغاربية للأمن القومي الجزائري

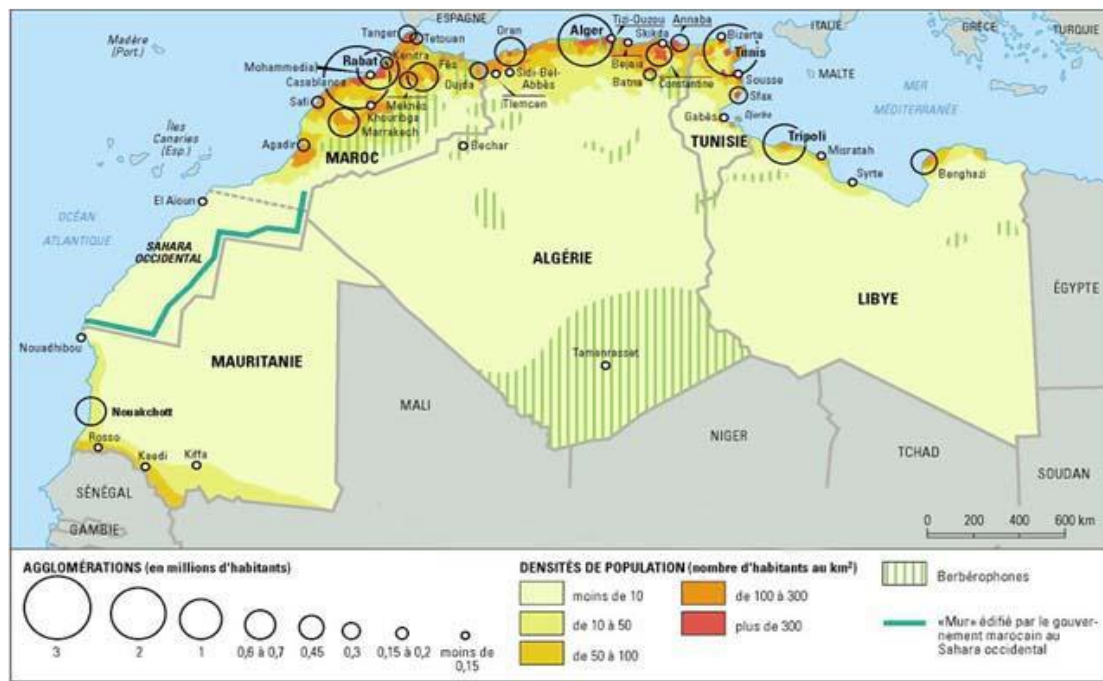
تشمل دول المغرب العربي الجزائر ، تونس ، المغرب ، الصحراء الغربية ، ليبيا موريتانيا تنتمي كل دول هذه المنطقة إلى الحضارة العربية الإسلامية ولغتها الرسمية هي العربية ، والامازيغية ودينها هو الإسلام تتقاطع هذه الدول بين البحر الأبيض المتوسط و القارة الإفريقية من جهة أخرى ، تمثل الجزائر قلب دول المغرب العربي ، تمتلك الجزائر حدودا برياً مع كل دول المغرب العربي شرقاً ، غرباً ، جنوباً طول حدودها البرية 6334 كلم²، وتمتلك الجزائر اكبر جزء من صحراء دول المغرب العربي تقدر مساحتها 1000000 كلم²، تحتوي على موارد طاقوية ومنجمية منها الغاز ، البترول ، الحديد ، اليورانيوم ، الفوسفات ، الذهب.

كل هذه الموارد الاقتصادية و الموقع الجيوسياسي للجزائر حيث اثر الموقع الجيوسراتيجي للجزائر على أمنها القومي ، وجعلها منكشفة على كل الاتجاهات ، بسبب شساعة حدودها البرية الطويلة ، مما جعلها معنية بكل التهديدات والمعضلات الأمنية التي تفرزها منطقة دول المغرب العربي وهذا ما تدركه

الفصل الأول الإطار المفاهيمي للإستراتيجية الأمنية والتهديدات الأمنية اللاتماثلية

الجزائر جيدا من خلال مجابهتها لمختلف التهديدات والمخاطر الأمنية التي تفروها المنطقة، وهو الأمر الذي تحدث عنه الرئيس الراحل هواري بومدين الذي اعتبر أن أمن الجزائر يبدأ من القاهرة وينتهي في دكار بمعنى أن أمن الجزائر من أمن كل دول الساحل، ومعنية بكل التفاعلات والأحداث التي تقع في دول المغرب العربي وتعتبر هذه المنطقة بوابة أفريقيا بنسبة لأوروبا، الأمر الذي زاد من أهمية المنطقة حيث تشكل جسرا بين المنطقتين، الأولى بحرية تشمل المحيط الأطلسي والبحر الأبيض المتوسط، أما الثانية تتمثل في منطقة الساحل الإفريقي.

العنوان : خريطة توضح الإمكانات الطاقوية التي تزخر بها دول المغرب العربي



المصدر : <http://www.axl.cefan.ulaval.ca/afrique/maghreb.htm>

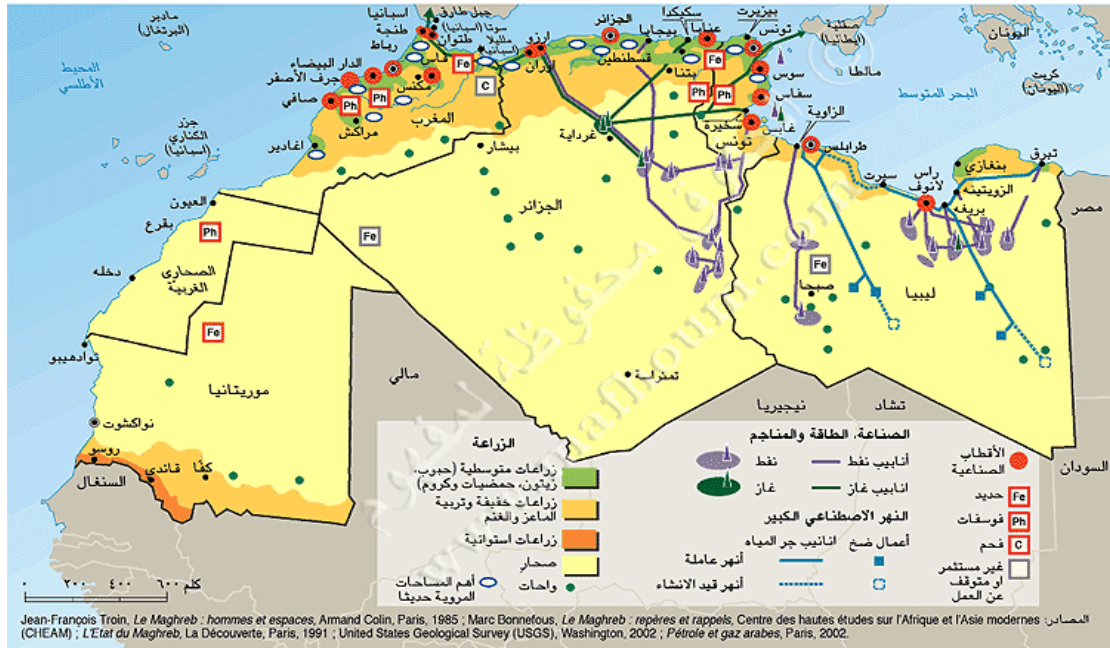
أفرع الأول: الإمكانيات الطاقوية والمعدنية لدول المغرب العربي

تعد منطقة دول المغرب العربي منطقة غنية بالبتروول والغاز وبالعديد من الموارد الطاقوية والمعدنية والمائية ، ناهيك عن الثروة الحيوانية والبحرية ، مما جعلها منطقة جيوسياسية مهمة تحتوي على موارد كثيرة فأين يوجد النفط والغاز توجد الحروب والتهديدات والمشاكل الأمنية.

أصبحت لمنطقة المغرب العربي أهمية بالغة على الصعيد الإقليمي والدولي من حيث ميزان النسق الدولي عن طريق خلق التوازنات والتكتلات الدولية ، ومن حيث الإمدادات الطاقوية والموارد الأولية ، حيث دائما ما تعتبر المنطقة ساحة لتنافس بين القوى الكبرى ، ففي مرحلة الحرب الباردة وقعت المنطقة في حالة استقطاب دولي جر دولها إلى الانضمام لأحد المعسكرين الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية والمعسكر الاشتراكي بقيادة الاتحاد السوفياتي ، ومع انهيار الاتحاد السوفياتي و انفرد الولايات المتحدة الأمريكية بإدارة العلم، حيث لم تسلم دول المغرب العربي من التغيرات على مستوى النظام الدولي ، بل أصبحت بؤرة اهتمام وتنافس بين القوى الاستعمارية التقليدية فرنسا وبريطانيا وقوى جديدة روسيا تركيا، الصين حيث اعتبروها منطقة جيوسياسية تشكل ساحة تنافس دولي إلى غاية اليوم¹.

¹ سميرة باسط ، التهديدات الأمنية الراهنة على الأمن القومي الجزائري وإستراتيجية مكافحتها ، أطروحة دكتوراة ، تخصص دراسات إستراتيجية ، جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية 2020/2019 ، ص119

العنوان : خريطة تبين حجم الموارد الطاقوية والأولية لدول المغرب العربي



المصدر : <https://argan.ucoz.com/index/uma/0-18>

الفرع الثاني: البيئة الأمنية لمنطقة المغرب العربي

أدت انتفاضات التي سميت بربيع العربي خاصة اثر سقوط نظام معمر ألقذافي بعد تدخل حلف الناتو ونظام زين العابدين بن علي في تونس ، إلى تزايد دور الفواعل غير دولاتية التي تهدد الأمن والاستقرار في منطقة المغرب العربي حيث أفرزت تلك التحولات بيئة أمنية مضطربة وهشة حيث تعد منطقة المغرب العربي فضاء جيوسياسي وفضاء حيوي لأوروبا وبوابة رئيسة للقارة الأفريقية. ونظرا للامتداد الجغرافي للمنطقة في جزئه الشرقي إلى منطقة الشرق الأوسط وغربا إلى المحيط الأطلسي وجنوبا لمنطقة الساحل الأمر الذي جعل من المنطقة وعاء وفضاء لمجموعة من التفاعلات والتهديدات الإقليمية النابعة من هذه المنطقة اتجاه دول المنطقة واتجاه دول أوروبا.

يعتبر النزاع المغربي الصحراوي من احد اعقد المعضلات الأمنية في منطقة دول المغرب العربي نظر للأطماع التوسعية للمغرب التي تدعي أحقيتها بالسيادة على إقليم الصحراء الغربية ، بينما تعتبر الجزائر احد الأطراف المهمة بالنزاع وتمثل بعد أخلاقي ، وبعد مصلي بسبب تقاسمها الحدود مع الصحراء الغربية ، و يتمسك المغرب بموقفه القائم أن الصحراء جزء لا يتجزأ من الأراضي المغربية مقابل الجزائر التي تدعو إلى احترام مبادئ القانون الدولي وحقوق الشعوب في تقرير مصيرها.

تعد منطقة الصحراء الغربية منطقة نفوذ تعاقبت عليها مختلف القوى الاستعمارية وذلك لموقعها الاستراتيجي ، فهي تمثل همزة وصل بين العالمين العربي والأفريقي خاصة في المبادلات التجارية ، وتمتلك ثروات هائلة منها الفوسفات والذهب و الحديد ، إلى جانب إطلالة أطلسية تزيد من أهميتها وترفع من مكانتها وهذا ما يفسر الهدف التوسعي للمغرب التي يحاول أيضا على إيجاد عمق اتجاه دول الساحل من اجل لعب ادوار إقليمية بارزة في منطقة دول المغرب العربي ودول الساحل الأفريقي ومن بين الأهداف التوسعية للمغرب أيضا:

— توسيع إطلالتها البحرية على المحيط الأطلسي

— استغلال الخيرات والثروات الباطنية التي تزخر بها الصحراء الغربية

— إيجاد عمق مع دول الساحل ودول غرب إفريقيا

— تقليص النفوذ الجزائري في منطقة الساحل

انتهج المغرب بعد استقلال الجزائر تصرفات يعتبرها الطرف الجزائري عدائية لأترقي لبدأ حسن الجوار وتتجاوزت جميع القيم والأعراف الدبلوماسية المعمول بها، حيث بدأت بمحاولة المغرب التوسع في ولاية تندوف سنة 1964 بالإضافة إلى محاولاته المتكررة والباثسة بضرب استقرار الجزائر من خلال دعمه لحركات انفصالية في الجزائر (الحركة الانفصالية الماك) عن طريق تمويلها بالمال وتقديم التغطية الإعلامية لأنشطتها ، كما يشن أعلام المخزن وأبواقه حملات وإشاعات بهدف مس وزعزعة الرابط المعنوي والتلاحم بين الشعب الجزائري والجيش الوطني الشعبي عن طريق تمويل عدة معارضين للنظام الجزائري بهدف زعزعة الاستقرار وخلق الفوضى في الجزائر ومحاولته المتكررة لكسر الرابط التي تربط الشعب الجزائري بالجيش الوطني الشعبي.

وتبعا لمعدلة جيوسياسية بسيطة جدا، ونظرا لميل كفة ميزان القوة عسكريا لصالح الجزائر ارتدى المغرب إلى أحضان الكيان الصهيوني ووقع معه اتفاقية تطبيع واتفاقيات أمنية ، وزد الكيان الصهيوني المغرب بنظام التجسس المعروف ببيغاسوس، كل هذه التصرفات تعتبرها الجزائر تصرفات غير ودعية من طرف المغرب جعلت من الأزمة في الصحراء الغربية تهديد تقليدي يمس امن واستقرار منطقة المغرب العربي خاصة ، وأن الجزائر لها حدود برية مع احد أطراف النزاع ، كذلك يعتبر النزاع بين المغرب والصحراء الغربية عامل مؤثر على استقرار المنطقة ، وهو الأمر الذي يشكل تهديد حقيقي بنسبة للجزائر خاصة في ظل استمرار المغرب في أطماعه التوسعية جنوبا وشرقا ، مستندا على بعض الدول الغربية ودول عربية معروفة بعداها للجزائر، وهو ما يشكل تهديد كلاسيكي بنسبة

للجزائر، كل هذه العوامل تدركه الجزائر وهذا من خلال رفع قدرات الدفاعية للجيش الوطني الشعبي في اقتناء معدات وأدوات تقنية رادارات عالية و أنظمة تكنولوجية من اجل مراقبة الحدود ، أيضا من خلال رفع القدرات القتالية لإفراد الجيش الوطني الشعبي من اجل الدفاع ضد التهديدات التي تمس حدودها وعمقها الاستراتيجي وعمقها الأمني.

يتضح لنا من خلال ما سبق ذكره حجم التعقيد و التوتر والتصعيد الذي تشهده منطقة دول المغرب العربي نتيجة الأطماع التوسعية والاستعمارية والمصلحية التي انتهجها المغرب اتجاه دول الجوار ، حيث أدى كل هذا إلى حالة من التوجس زادت من تأزم وتوتر العلاقات الجزائرية المغربية ، خصوصا وان الحدود الفاصلة بين الدولتين تقدر ب (1601) كلم والمساس بحرمتها يعتبر تهديد مباشر للجزائر.

في نفس السياق يقول المفكر الأمريكي "جون ميرشايمر" أن "جوهر الأمن والسلام بالنسبة لدولة هو ما يتولد فقط بعد أن تصبح هذه الدولة الأقوى في النظام المحيط بها.....إن الدول تسعى لتضخيم ثرواتها وقدراتها العسكرية ومن اجل تحصيل الثروات تلجأ الدول إلى الحرب"¹

أن عامل الشك وعدم الثقة والشعور بتهديد بين كل من الجزائر والمغرب خاصة بعد التطبيع العلني للمغرب وتوقيعه مع الكيان الصهيوني اتفاقيات عسكرية وأمنية واستخباراتية ، وضعت منطقة دول المغرب العربي أمام حالة من التوجس الأمني الأمر الذي ترجم من خلال الأنفاق العسكري المتزايد كل سنة من الجانبين.

شكل الفشل الدولاتي في ليبيا وانهيار نظام معمر القذافي بعد تدخل حلف الناتو لإسقاط نظام القذافي في مارس 2011 احد أعرق وأكثر الأزمات التي شهدتها دول المغرب العربي حيث أدى ذلك إلى انقسام ليبيا و أصبح شرقها تحت سيطرة قوات حفتر الذي يخدم مصالح كل من الإمارات وروسيا ودول أخرى وغربها تحت قيادة الحكومة الشرعية.

شكل الانفلات الأمني الذي تعيشه ليبيا وغياب سلطة مركزية وانهيار المنظومة الأمنية ودخول العديد من القوى الدولية من اجل التنافس وخدمة مصالحها كما استغلت المجموعات المتشددة الوضع في ليبيا ودول الجوار لتتخذ من ليبيا منطقة دعم لوجستيكي وتدريب حيث تشير تقارير أممية انه دخل إلى ليبيا حوالي

¹ Paul D William, 'Security studies', Routledge, UK2008, p23

أكثر من مليون ونص قطعة سلاح منذ سقوط نظام ألقذافي ، وأصبحت منطقة دول المغرب العربي بؤرة توتر بنسبة للجزائر، الأمر الذي دفع الجزائر لاتخاذ إجراءات أمنية شديدة ، أبرزها إصدار قرار يقتضي بغلق الحدود البرية مع ليبيا على مستوى المنافذ الثلاث (تين الكوم، طارات، منفذ الدبداب بولاية اليزي) ،حيث أدى الصراع الدولي في ليبيا قوى دولية إلى استفحال الوضع أكثر وأصبحت بذلك ليبيا ساحة لحرب دولية بالوكالة.

الأمر الذي ساهم في زيادة المشهد الأمني لدول المغرب العربي أكثر تعقيدا هي الأحداث التي عرفتھا الحدود الجنوبية مع منطقة المغرب العربي من خلال تزايد النشاط المتزايد لعصابات تهريب المخدرات والبشر والسلاح في الصحراء حيث أدى الوضع الأمني في ليبيا إلى تعزيز وجود الجماعات الإرهابية في المنطقة أدت الحرب الأهلية في ليبيا إلى تدفق مئات اللاجئين الأراضي التونسية والجزائرية مما شكل عبئا على دول الجوار من الناحية الأمنية والاقتصادية والاجتماعية.

تعاملت الجزائر مع الأزمة الليبية من خلال رفض التدخل الأجنبي، وبضرورة خروج المرتزقة من ليبيا، ضرورة إجراء انتخابات رئاسية و انعقاد مصالحة ليبية ليبية.

كما دعت الجزائر إلى ضرورة عقد لقاء يضم رؤساء دول كل من الجزائر ، تونس، ليبيا كل ثلاثة أشهر بهدف تنسيق الجهود ومناقشة التحديات الأمنية والاقتصادية التي تواجهها المنطقة بغية الإحاطة بطبيعة المخاطر والتهديدات التي تواجهها الدول الثلاثة.

وبهذا يمكن القول أن تامين الحدود من أهم المعضلات الأمنية التي تواجهها دول المغرب العربي بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة نظرا لشساعتها وتعقيدات تضاريسها ، حيث تبلغ طول الحدود البرية الجزائرية (6385)كلم تتوزع مع دول المغرب العربي كتالي :

— 965 كيلومتر مع تونس على الحدود الشرقية

— 982 كيلومتر مع ليبيا

— 43 كيلومتر مع الصحراء الغربية

— 1601 كيلومتر مع المغرب

— 463 كيلومتر مع موريتانيا

تحولت الحدود إلى عائق بسبب صعوبة مراقبتها ، خاصة في ضل الأوضاع الأمنية التي تشهدها المنطقة بسبب تنامي حجم التهديدات الهجينة وانتشار التنظيمات الإرهابية والهجرة الغير نظامية في المنطقة وإغراق المنطقة بالمخدرات من طرف النظام المغربي.

حيث كشف مكتب الأمم المتحدة المكلف بالمخدرات والجريمة أن المغرب منطقة مفضلة لإنتاج وتصدير القنب ، حيث يستخدم النظام المغربي كل الوسائل لترويج سمومه وتسويقها خارج الحدود على حساب امن واستقرار المنطقة كما حذر التقرير الذي صدر في أوت 2020 من أن تواصل إنتاج وتدفق المخدرات بصورة منتظمة ومستقرة من المغرب اتجاه دول المغرب العربي ودول الساحل يساهم في تمويل الجماعات المسلحة النشطة في المنطقة ويقوي العلاقات بين الجماعات المسلحة الجماعات الإرهابية¹.

على الرغم من اختلاف الأوضاع الحدودية من دولة لأخرى ، إلا أن بعض الدول تشهد قلة في الإمكانيات المالية والبشرية ، خاصة لدى كل من تونس و ليبيا و موريتانيا ، مما يجعل الجزائر هي من تتحمل الجزء الأكبر من تكلفة تأمين الحدود مع جيرانها ، حيث أصبح امن المنطقة مسؤولية الجزائر بسبب الانقسام الداخلي في ليبيا ، و الأوضاع الاقتصادية في تونس ، وتوتر العلاقات الجزائرية المغربية ، كل هذه العوامل زاد من مسؤولية الجيش الوطني الشعبي في حماية الحدود نظرا للإمكانيات التقنية والاحترافية العالية التي ظهر بها الجيش الوطني الشعبي في حادثة تفتتورين في جانفي 2013 والذي عكس مدى كفاءة الجيش الجزائري في التعامل مع الإرهابيين.

تتنوع مصادر التهديدات وطبيعتها الموجودة في البيئة الأمنية لدول المغرب العربي والتي تتشارك في أنها تعتبر تهديدات لاتماثلية منها الجماعات الإرهابية والتي تتمركز في الساحل وتنقل بين دول المنطقة بسبب الفشل الدولاتي الموجود في بعض الدول ، التنظيمات الإجرامية بكل أنواعها، والهجرة غير النظامية.

بالإضافة إلى التهديد الكلاسيكي والتقليدي المحيط بالجزائر من الجهة الغربية المتمثل في الأطماع التوسعية للمغرب ، وزادت العلاقة الجزائرية المغربية توترا بعد التطبيع المغربي مع الكيان الصهيوني واستمرار الأعمال التي تعتبرها الجانب الجزائري أعمال معادية ضد الجزائر، مما أدى إلى قطع العلاقات الدبلوماسية مع

¹ مقال صحفي بموقع وكالة الأنباء الجزائر، تاريخ الاطلاع 03/08/2024 س16:52
رابط المقال <https://www.aps.dz/ar/monde/91658-2020-08-31-16-00-46>

المغرب ، ووقف تدفق الغاز الذي يمر من المغرب اتجاه اسبانيا ، و أدى إلى زيادة التسلح من كلا الجانبين حيث أشار معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام لعام 2020 ، إن الجزائر والمغرب هو اكبر المستوردان للأسلحة في المنطقة حيث احتلت الجزائر المرتبة الأولى أفريقيا والرابعة والعشرين بين اكبر مستوردي الأسلحة في العالم ،بينما احتل المغرب المرتبة الثانية أفريقيا والأربعين عالميا¹.

المطلب الثاني : الدائرة المتوسطة للأمن القومي الجزائري

سنتطرق في هذا المطلب الى الدائرة المتوسطة من حيث المفهوم وما تزخر المنطقة من ثروات.

الفرع الأول :التعريف الجغرافي والجيوسياسي لمنطقة البحر الأبيض المتوسط

سنتطرق المفهوم الجغرافي والجيوسياسي لمنطقة البحر الأبيض المتوسط

أ / المفهوم الجغرافي

يفصل المتوسط بين عالمين ، دول الشمال ، ودول الجنوب وتعتبر منطقة المتوسط ذات أهمية إستراتيجية من اجل عاملين العامل الأول تتمثل في الموارد الطبيعية والطاقوية التي تزخر بها دول الجنوب ، وثاني التهديدات الأمنية التي تنبثق من دول الجنوب اتجاه دول الشمال أبرزها الهجرة الغير نظامية ، وتعتبر الجزائر وفق لموقعها الجغرافي قلب المنطقة المتوسطة وحلقت وصل بين الشمال والجنوب.

وبحكم الطبيعة الجغرافية للبحر الأبيض المتوسط ، فانه يكاد يكون بحرا مغلقا لولا وجود منفذين رئيسيين هما مضيق جبل طارق غربا الذي يمتد إلى المحيط الأطلسي وقناة السويس التي تشكل منفذا إلى البحر الأحمر ،الذي يتصل بدوره عبر مضيق باب المندب بالمحيط الهندي ، وفي تحديد للدول المتوسطة ، فانه ووفقا للمعيار الجغرافي ، فان كل دولة تطل على البحر الأبيض المتوسط أو لديها منفذ تعتبر دولة متوسطة².

¹ Stockholm International Peace Research Institute 'Military expenditure by country, in constant (2019)., 1988-2020 (Accessed September 2, 2021): <https://bit.ly/3uzQh7>

² سميرة باسط، مرجع سابق، ص126

الفصل الأول الإطار المفاهيمي للإستراتيجية الأمنية والتهديدات الأمنية اللاتماثلية

وبهذا فهناك 18 دولة، وجزيرتين، تتوزع دول المتوسط بين القارات الثلاثة تتمثل في:

— الدول العربية: الجزائر، تونس، ليبيا، مصر، فلسطين، المغرب، لبنان، سوريا تتوزع بين قارة أفريقيا، واسيا

— في القارة الأوروبية نجد : اسبانيا ، فرنسا ، إيطاليا ، سلوفينيا ، كرواتيا ، البوسنة و الهرسك ، ألبانيا ، اليونان ، يوغسلافيا الفيدرالية ، أما الدولتان الجزيرتان هما قبرص مالطا

— في الشرق الأوسط نجد تركيا

العنوان : خريطة تمثل الدول المتوسطية



المصدر :

<https://www.geographyknowledge.com/2018/10/mediterranean-sea->

ب / المفهوم الاستراتيجي

يتمثل المعيار الاستراتيجي في أن تكون هناك مصالح وأهداف بين مجموعة من الدول المرتبطة بالبحر المتوسط، وليس بالضرورة أن تكون مرتبطة جغرافيا فالارتباط يمكن أن يكون اقتصاديا أو سياسيا وهذا بمعنى وجود علاقات تعاونيه تجعل مجموعة من الدول غير متوسطة بالمعيار الجغرافي مرتبطة بالدول المتوسطة تعمل على تعزيز التعاون معها في منطقة المتوسط ومنها الأردن، موريتانيا، البرتغال، دول الخليج العربي¹.

الفرع الثاني: الأهمية الطاقوية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط

للبحر الأبيض المتوسط أهمية اقتصادية كبيرة فهو مفترق الطرق بين الشرق والغرب وبين الشمال والجنوب، فالبحر الأبيض المتوسط قبل كل شيء منطقة عبور بحرية للتجارة العالمية، فيكفي أن التجارة النفطية العالمية ومن الثروات الطبيعية التي يزخر بها المتوسط نجد النفط والغاز الطبيعي الذي تزخر بها الضفة الجنوبية إلى جانب المعادن: الفوسفات والحديد وثروة سمكية، حيث يحتوي على 75% من الثروات البحرية الحيوانية 18% من الثروة البحرية النباتية الموجودة في العالم وهذا ما دفع دائما القوى الكبرى إلى محاولة بسط نفوذها على ثروات هذه المنطقة.

وبذلك ، فالبحر الأبيض المتوسط أهمية إستراتيجية باعتبارها منطقة عبور بين القارات الثلاثة ، بالإضافة لثروات الطاقوية حيث تشير تقديرات المختصين أن احتياطات النفط والغاز في المنطقة العربية و جنوب البحر المتوسط مقارنة بالاحتياطات العالمية تقدر ب 60% بنسبة للمنطقة العربية أما لجنوب البحر المتوسط يقدر ب 20% كما يعتبر المتوسط الطريق الرئيسي لحاملات النفط من الدولة العربية المنتجة إلى الدول المستهلكة ، وبهذا يمثل المتوسط عصب المبادلات التجارية الحيوية ، وفضاء متعدد الثقافات، الهويات والانتماءات.

تتعدى الشواغل الأمنية للجزائر متوسطة الجانب العسكري البحت، إلى أبعاد اقتصادية، سكانية، بشرية و طاقوية ، ناهيك عن البعدين المائي والبيئي،

¹ صبرينة جعفر، مقال صحفي تاريخ الاطلاع 08/03/2024 س 23:39

<http://adhwa.net>///التهديدات-الأمنية-الجديدة-بالمتوسطو/

والتهديدات أمنية الجديدة كالإرهاب والجريمة المنظمة، تجارة الأسلحة والمخدرات¹.

يتبين مما سبق أن معظم المبادلات الجزائر مع العالم الخارجي تتم عبر المتوسط وهذا ما يبرز الأهمية الإستراتيجية التي تشكلها الدائرة المتوسطية بالنسبة للأمن الجزائري، رغم أن الجزائر أعطت أهمية وأولوية أكبر للدوائر المغاربية، العربية، الأفريقية، وبذلك ظل المتوسط البعد الغائب مقارنة ببقية دوائر أمنها القومي، حيث ورد في الدستور الجزائري لسنة 1996 بأن "الجزائر أرض الإسلام، وجزء لا يتجزأ من المغرب العربي الكبير، وأرض عربية، وبلاد متوسطية وأفريقية"²، ونلاحظ أنه تم الإشارة إلى البعد المتوسطي قبل البعد الأفريقي مما يدل على إدراك صناع القرار بمدى أهمية البعد المتوسطي³.

بعد الاستقلال لم يحظ البعد المتوسطي بالاهتمام الذي حظيت به الدائرة المغاربية والبرية من حدودها وذلك لسببين هما⁴:

— انكشاف المتوسط بسبب الاستعمار الغربي لدول المغرب العربي

— التهديدات البرية خاصة على الجانب الغربي (الأطماع التوسعية للمغرب) أرغمها على تركيز جهودها على هذه المنطقة

إلا أن مع بداية التسعينات أصبحت الجزائر تولي أهمية كبيرة لدائرة المتوسطية ويرجع الاهتمام الجزائري بهذه المنطقة إلى الأسباب التالية:

— نهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفياتي

— الانفتاح السياسي في الجزائر وتقبل فكرة متوسطية الجزائر بعدما وظفها المستند الفرنسي من أجل محو الثقافة العربية الإسلامية والدين الإسلامي

¹ جميلة علاق، البعد المتوسطي للأمن الجزائري: من رد الاعتبار للماضي المتوسطي إلى المشاركة في المبادرات الأمنية، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة قسنطينة 3، المجلد 19، العدد 02، السنة 2022، الصفحة 4

² دستور الجزائر لسنة 1996، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية

³ عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر، أوروبا، الحلف الأطلسي، الجزائر، المكتبة العصرية للطباعة، النشر والتوزيع، 2005، ص 50

⁴ مرجع سابق، ص 53

— التعاون الاورومغاربي خاصة مع الأحداث التي شهدتها الجزائر سنوات التسعينيات وتزايد المبادرات الأمنية الغربية مع دول المغرب العربي باعتباره فضاء جيوسياسي يهدد امن كل من الضفتين الشمالية والجنوبية

وبهذا أصبحت الجزائر تدرك مدى أهمية البعد المتوسطي للأمن الجزائري ، حيث تطرق تقرير لمنظمة الأمم المتحدة حول الأمن والتعاون في البحر الأبيض المتوسط وأشار التقرير الى المقاربة الأمنية الجزائرية في المنطقة ، إذ تؤيد الجزائر الأهداف والإجراءات الأمنية المنصوص عليها في قرار الجمعية العامة 38/55 المعنون ب "تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط" المؤرخ في نوفمبر 2000 ، حيث أشار التقرير إلى أن الجزائر تتعاون وتشترك على الدوام في جميع المبادرات والمشاريع الرامية إلى تعزيز التعاون والحوار بين دول البحر الأبيض المتوسط ، وذلك انطلاقا من قناعتها الراسخة بان الشراكة هي وحدها التي تساهم في جعل المنطقة أكثر امن واستقرار¹.

كما تؤمن الجزائر ، أن الأمن والاستقرار في المنطقة شرطان رئيسيان من اجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ومن اجل بناء الثقة وتعزيز السلام والأمن يجب إيجاد حلول عادلة ومستدامة للنزاعات بطرق السلمية واحترام القانون الدولي ومبادئ وأهداف الأمم المتحدة ، وحل مشكلة "الأسلحة النووية ، والأسلحة الكيميائية ، والبيولوجية في المنطقة وإخضاع جميعها للمرصد الدولي من قبل الوكالة الوطنية للطاقة الذرية"²

تؤمن الجزائر بمبدأ السيادة القومية ، وحق الدول في حماية أمنها ، وتنادي الجزائر بضرورة تكثيف الجهود من اجل الحد من ظاهرة تجارة بالأسلحة باعتبار عامل يؤدي إلى زيادة الصراعات وتشجيع الإرهاب والجريمة المنظمة³.

وبهذا شكل الأمن في المتوسط مرتكزا أساسيا وبعد امنيا للأمن الجزائري خاصة وان الجزائر تتكيف مع التحولات في مفهوم الأمن وتؤمن بمختلف أبعاده فقد أصبحت تدرك حجم وطبيعة التهديدات خاصة الاقتصادية منها حيث الأمن الطاقوي للجزائر مرتبط بالاستقرار في المنطقة، نظرا لان كل المبادلات تتم عبر البحر

¹ منظمة الأمم المتحدة ، الجمعية العامة ، تقرير حول تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط

، 153/56/A، 3 جويلية 2001، ص2

² نفس مرجع سابق ص 3

³ نفس مرجع سابق، ص5

الأبيض المتوسط ، خاصة أنابيب الغاز التي تربط الحقول الغازية للجزائر بأوروبا نحو كل من إيطاليا واسبانيا¹.

خاصة بعد الحرب الروسية الأوكرانية وتزايد حجم كميات الغاز المصدرة نحو أوروبا بعد توقف روسيا على تصدير الغاز لأوروبا مما يجعل الجزائر ثاني اكبر ممول للاتحاد الأوروبي بالغاز بعد النرويج ، حيث تحتل الجزائر المرتبة الأولى أفريقيا في تصدير المحروقات متوسطيا ، ومن بين الدول الأوروبية التي تعتمد على الجزائر في التزود بالغاز نجد كل من اسبانيا ، إيطاليا ، فرنسا ، البرتغال ، بلجيكا.

تعكس كل هذه المعطيات مدى أهمية الدائرة المتوسطة للأمن الطاقوي الجزائري ، ولهذا تزايد الاهتمام لدى صناع القرار في الجزائر بدائرة الأمنية المتوسطة مع نهاية التسعينيات، وتحولت الجزائر إلى شريك امني مهم وموثق يشارك في مختلف المبادرات والحوارات الأمنية الاورومتوسطية ، ومصدرة لتجربة مكافحة الإرهاب ، حيث تعاني الكثير من دول المغرب العربي ودول الساحل الأفريقي عدم استقرار سياسي وامني واقتصادي ، أدى إلى ظاهرة الهجرة الغير نظامية نحو دول الشمال وتزايد عدد الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة إلى تهديد امن كل الدول المتوسطة ، ليس فقط دول الجنوب التي تعتبر الملاذ الرئيسي للجماعات الإرهابية بل شهدت أيضا أوروبا عدد معتبر من الهجمات الإرهابية في عواصم أوروبية أبرزها في باريس ومدريد ، حيث شكلت الأزمة في ليبيا ومالي احد أهم الأسباب التي أدت إلى معضلات أمنية واقتصادية واجتماعية ، حيث شكل التدخل الفرنسي في مالي و التدخل الأطلسي في ليبيا وبعد الانهيار الدولاتي في كل من الدولتين شكلت المنطقة أرضية خصبة وملاذ امن للجماعات الإرهابية والجماعات الإجرامية التي تنشط في الاتجار بالسلاح والمخدرات.

وبهذا يعتبر الحفاظ على الأمن والاستقرار في المنطقة مسؤولية الجميع لان طبيعة هذه التهديدات لا تعترف بالحدود ولا بدين وعرق معين ، وبضرورة احترام القانون الدولي ، وعدم عسكرة المنطقة ، ورفض التدخلات الخارجية ، و أفرة الحلول وهذا ما كانت تنادي إليه الجزائر دائما في مجلس الأمن .

¹عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري ، ص 47

المطلب الثالث: دائرة الساحل الأفريقي

سنتطرق في هذا المطلب إلى تعريف منطقة الساحل واهم المعضلات الأمنية التي تعيشها المنطقة.

الفرع الأول : مفهوم منطقة الساحل الأفريقي

سنتطرق إلى مفهوم منطقة الساحل الأفريقي من الناحية الجغرافية و الجيوسياسية والأمنية.

أ - الموقع الجغرافي لمنطقة الساحل الأفريقي

منطقة الساحل الأفريقي هي ذلك الشريط الذي يمتد من المحيط الأطلسي غربا إلى البحر الأحمر شرقا ، الجزء الأكبر منها عبارة عن صحراء ، تفوق مساحة الحيز الجغرافي لدول الساحل 13 مليون كلم ، ويقدر طول ب 5500 كلم ، ويتراوح عرضه من 350 كلم إلى 500 كلم ، فهي ذلك الخط الفاصل بين دول شمال أفريقيا وأفريقيا جنوب الصحراء وتقع بين خطي العرض 12° و 22° وتضم الدول التالية : السنغال ، غامبيا ، موريتانيا ، مالي ، النيجر ، تشاد ، نيجيريا ، بوركينا فاسو ، غينيا بيساو ، الرأس الأخضر ، السودان ، أثيوبيا ، الصومال ، كينيا¹.

تختلف تقديرات الباحثين للحيز الجغرافي لدول الساحل الأفريقي فهناك من يضيف صحراء الجزائر و جيبوتي واريتريا.

يعكس التعريف الجغرافي لدول الساحل ، ارتباط أغلبية الدول بحالة من التوتر والنزاعات التي تشترك فيها منها أزمة التوارق في كل من مالي والنيجر والصراعات الاثنية والعرقية ، وهذا ما يؤثر على امن الجزائر وامن دول المنطقة فكل دولة إدراك خاص للمنطقة حسب مقاربتها الجيوسياسية أو الأمنية ، فحسب الإدراك الأمني الجزائري، لا يقتصر امن الجزائر على امن حدودها بل تتعدى الدول المحيطة بدول المجاورة ، نظرا لطبيعة التهديدات التي تنتشر بدول المجاورة التي تتميز بسرعة الانتشار وهشاشة المنظومات الأمنية لدول الساحل الأفريقي.

¹ سعاد بومدين مران، مظاهر التهديد الأمني في منطقة الساحل الأفريقي، جامعة بجاية ، مجلة أبحاث قانونية وسياسية ، المجلد 08، العدد 02 ، 2023 ، ص2

ب - التعريف الأمني لمنطقة الساحل الأفريقي

ينطلق هذا التعريف من مجمل الأزمات الاثنية والمعضلات الأمنية الموجودة في المنطقة ، أو ما يسمى بقوس الأزمات الاثنية والأمنية في المنطقة تضم كل من النيجر ، مالي ، موريتانيا ، تشاد ، السودان ، حيث ساهمت النزاعات الاثنية في بروز التهديدات التماثلية واللاتماثلية في المنطقة ، مما أدى إلى انعدام الاستقرار السياسي ، وهو ما اثر على عملية بناء الدولة في أفريقيا من خلال انعدام الأمن المجتمعي¹.

ج - المفهوم الجيوسياسي لمنطقة الساحل الأفريقي

التعريف بمنطقة الساحل الأفريقي بالمفهوم الجيوسياسي والجيواستراتيجي قد يتقلص ، وقد يتمدد انطلاق من استراتيجيات القوى الكبرى التي تطمح لمزيد من النفوذ في المنطقة ، ويتقلص المفهوم الفرنسي لمنطقة الساحل الأفريقي التي تختصر منطقة الساحل في مجموعة دول G5 ساحل، في حين المفهوم الأمريكي للمنطقة يتمدد إلى غاية منطقة القرن الأفريقي.

أما المفهوم الجزائري لمنطقة الساحل الأفريقي يقتصر على مجموعة دول الميدان CEMOC والتي تضم كل من مالي ، النيجر ، بوركينا فاسو ، موريتانيا.

¹ عتيقة كواشي، آليات إدارة المعضلة الأمنية في منطقة الساحل الأفريقي، أطروحة دكتوراة تخصص علاقات دولية ، جامعة باتنة 1، السنة 2017، ص 145

العنوان: خريطة توضح دول الساحل الأفريقي



المصدر: <https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/12/20141211101950627544.html>

الفرع الثاني : البيئة الأمنية لدول الساحل الأفريقي

تعيش منطقة الساحل الأفريقي في بيئة أمنية جد معقدة وصعبة منذ عقود من زمن في حالة الحروب الأهلية والمشاكل البيئية ومجموعة من المعضلات الأمنية والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة أبرزها:

١ - النزاعات الاثنية والانفصالية

تعاني منطقة الساحل من كثرة النزاعات القبلية والعرقية تقريبا في معظم دول الساحل ، حيث كل دول المنطقة تضم العديد من القبائل التي تختلف في العادات والتقاليد وحتى الأديان ، حيث وظف المستعمر الفرنسي هذه الورقة من اجل الحروب الأهلية وتوسيع مناطق نفوذها في المنطقة ، ومن بين الأسباب الأخرى نجد التنافس على السلطة والنفوذ ، و التصارع على الأراضي والمعدات الطبيعية و تنمية مناطق دون الأخرى، ومن ابرز الدول نجد جماعة الازواد في شمال مالي و القبائل الموجودة في نيجيريا.

ب - النزاعات الحدودية

هي من المشاكل التي تعاني منها المنطقة بسبب الصراعات وعدم تقبل الحدود الموروثة على الاستعمار الأوروبي ، لأنه قسم المناطق حسب مصالحه وموارد كل منطقة ، وهذا ما فتح المجال أمام الاقتتال الداخلي وظهور التنظيمات الإرهابية وتسليح القبائل والمناطق بغيت الدفاع وتأمين حدودها وهذا ما أدى إلى عدم تحقيق الأمن والاستقرار في ظل غياب الدولة المركزية التي تحتكر السلاح.

ج - ضعف الأنظمة السياسية

يرجع ذلك إلى غياب مفهوم الدولة الوطنية وغياب دولة المؤسسات والولاء للقبيلة والعشيرة بسبب طبيعة الدولة في أفريقيا بعد الاستقلال ، وتوظيف المستعمر الفرنسي لنخب فرانكفونية في الدول الأفريقية من أجل الحفاظ على مصالحه بالإضافة إلى غياب ثقافة الوصول السلمي للسلطة وكثرة الانقلابات العسكرية والتدخلات الخارجية التي استغلت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والأمنية .

أشار تقرير (Failed States) والذي يعتمد على مؤشرات اقتصادية واجتماعية حيث صنف التقرير معظم دول الساحل الأفريقي ضمن الخانة الحمراء، وفي تصنيف لسنة 2020 ، احتلت الدول المجاورة بالجزائر مراتب جد متقدمة من حالات الفشل الدولاتي، خصوصا مالي وليبيا و النيجر، فمن أصل 178 دولة احتلت النيجر المرتبة 19 ، ليبيا المرتبة 20، مالي المرتبة 16¹، وهذا ما يعكس حالة الفشل الدولاتي التي تعيش فيه الدول المجاورة بالجزائر، حيث تشتهر منطقة الساحل الأفريقي بالإصلاحات الغير دستورية نظرا لغياب مفهوم دولة المؤسسات وتشوه في العلاقات المدنية العسكرية بسبب سيطرة المؤسسة العسكرية في معظم دول أفريقيا على دواليب الحكم ، بالإضافة لفساد كثير من النخب السياسية والعسكرية في القارة الأفريقية بصفة عامة ومنطقة الساحل الأفريقي بصفة خاصة.

¹ J, Messner and others , Fragile States Index.washington D,C The Fund for Peace Publication.2020,P07

العنوان: خريطة توضح عدد الانقلابات العسكرية من سنة 2020-2023



المصدر: موقع الشرق [/https://asharq.com](https://asharq.com)

جـ انعدام التنمية

تنعدم التنمية في دول الساحل الأفريقي بسبب النزاعات والتدخلات الخارجية وارتباط معظم دول الساحل بالمساعدات المالية التي تقدمها القوى الكبرى والمؤسسات المالية الدولية ، وفساد النظم الحاكمة في الساحل خاصة مع استقواءها بالقوى الغربية التي توفر لها شرعية خارجية مقابل استغلال خيرات الدول ، حيث تتوفر في المنطقة ثروات طبيعية كبيرة، حيث يعتقد العديد من الباحثين أن منطقة الساحل هي شرق أوسط جديد بسبب المعادن والثروات التي تحوز عليها مثل : الذهب ، اليورانيوم النحاس والحديد ، البترول ، والغاز الطبيعي والماء.

العنوان : خريطة تبين الثروات الطبيعية الموجودة في أفريقيا



ع - الهجرة غير النظامية

تعد منطقة الساحل الأفريقي من أكثر المناطق التي تشهد تدفق عدد كبير من اللاجئين والمهاجرين غير نظاميين نحو دول المنطقة أو دول أوروبا ، بسبب النزاعات الاثنية الداخلية ، وغياب التنمية ، وانتشار الأمراض والأوبئة وهذا ما يشكل تهديدا امنيا لدول المنطقة ، وتهديدا خطيرا لدول المستقبل والمجاورة حيث تعتبر الجزائر ودول المغرب العربي مركز عبور نحو أوروبا مما يشكل خطر تسلل عناصر من الجماعات الإرهابية ، بالإضافة الى تهريب الأسلحة والمخدرات الأمر الذي يشكل تهديدا امنيا يستوجب معالجة جذوره.

د - تزايد النشاط الإرهابي في منطقة الساحل

تعاني دول الساحل الأفريقي من انتشار العديد من الجماعات الإرهابية المتطرفة مثل "تنظيم الدولة داعش" و "جماعة بوكو حرام" و"تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" وتحالفت هذه التنظيمات الإرهابية مع الجماعات الإجرامية في المنطقة ، وتزايد حجم نشاطها بعد التدخل الفرنسي سنة 2013 وسقوط نظام

ألقا في سنة 2011 ، بسبب الفشل الدولاتي في المنطقة وعدم توفير الدول الأمن في كامل حدودها بالإضافة إلى التدخلات الدولية وعسكرة المنطقة من خلال الجيوش النظامية والمرتبقة مما زاد من حالة الفوضى وانعدام الأمن.

غ - استفحال ظاهرة الجريمة المنظمة بمختلف أنواعها

شهدت دول الساحل الأفريقي تنامي ظاهرة الجريمة المنظمة بمختلف أنواعها وأشكالها منها : تجارة المخدرات ، التجارة بالسلاح ، غسيل الأموال الأمر الذي تجسد أيضا في تحالف الإرهاب والجريمة المنظمة من خلال تامين الطرقات من اجل تقديم الدعم والتمويل من اجل التهريب والاتجار بالمخدرات من اجل تبادل المنافع والمصالح.

يعتقد كل من "باري بوزان" و ويفر "BARRY buzan and Ole Weaver" أن السبب الرئيسي للمشكلات الأمنية السابقة هو هشاشة وفشل دولة ما بعد الاستعمار سواء على الصعيد السياسي أو الاقتصادي ، حيث الفشل والضعف السياسي والاقتصادي هما سببان مترابطان لفشل دولة ما بعد الاستعمار¹.

الهدف من دراسة طبيعة النظم السياسية في دول الساحل هو التأكيد على أن الجزائر ليست بعيدة عما تعيشه دول المنطقة ،وما تفرزه من معضلات أمنية ، وتهديدات تؤثر على أمنها القومي سواء بطريقة مباشرة وغير مباشرة مثل الإرهاب ، والجريمة المنظمة في الساحل ، والنزاعات المسلحة في دول غرب أفريقيا ووسطها إذ تؤثر حالة عدم الأمن والاستقرار على جميع دول المنطقة في ظل التدخلات الغربية والتنافس الصيني والفرنسي ، والأمريكي ، و التركي ،من اجل الاستثمارات واستغلال خيرات دول الساحل ،الأمر الذي سيزيد من حالة الاستقطاب في ظل هشاشة النظم الاقتصادية و ضعف الأبنية السياسية وهذا ما سينعكس سلبا على الأمن الإقليمي بصفة عامة وامن الجزائر بصفة خاصة.

¹ حسام حمزة، مرجع سابق، ص72

الفرع الثالث: المميزات الجيوسياسية والاقتصادية لمنطقة الساحل الأفريقي

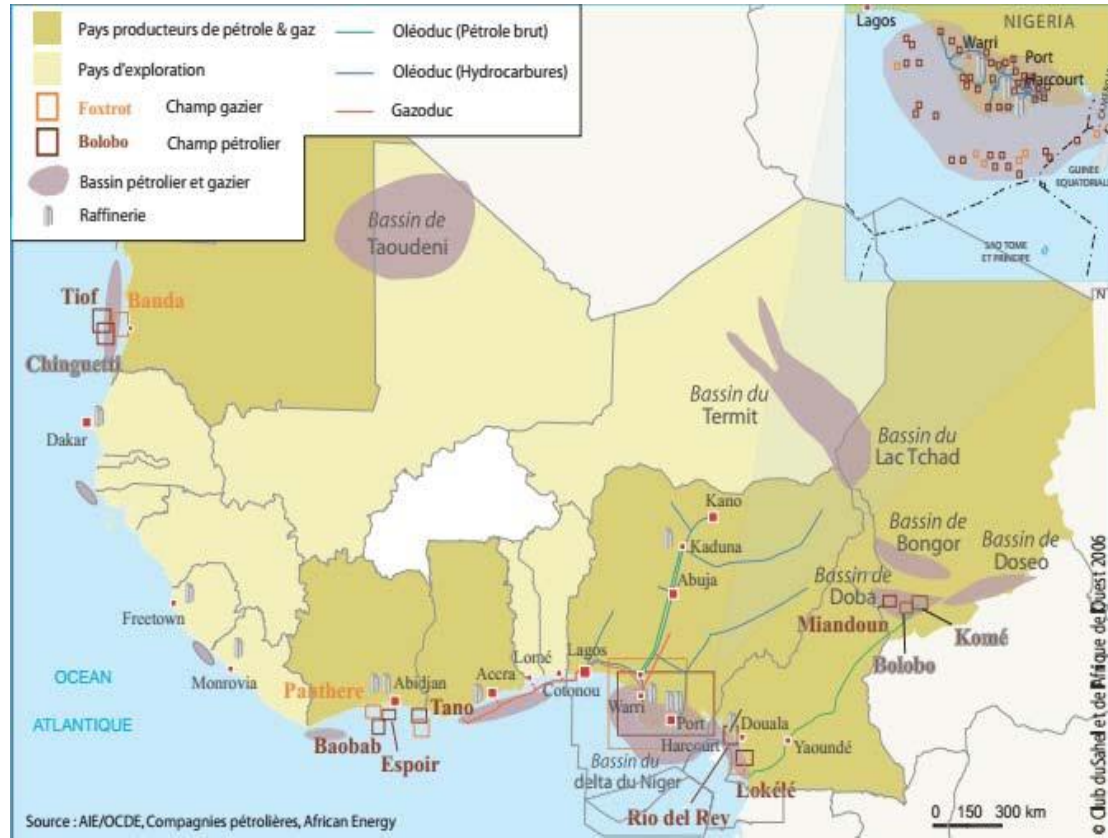
تتزرخ منطقة الساحل الأفريقي بموارد طاقوية ومعدنية على غرار الذهب ، الفضة ، اليورانيوم مما جعلها ساحة للتنافس بين القوى الكبرى التي أفرزت مجموعة من المشاكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية من صراعات أثنية وقبلية وتهديدات أمنية لاتماثلية ، وفساد لنخب حاكمة ، وضعف دولاتي وتبرز أيضا الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الساحل من كونه المجال الجغرافي الأقرب لعدد من الأقاليم الحيوية ، منها المغرب العربي ، الشرق الأوسط ، المحيط الأطلسي وبهذا يعتبر جسرا يربط بريا بين الأمريكتين والمحيط الأطلسي وصولا إلى القرن الأفريقي والمحيط الهندي والبحر الأحمر ومنطقة الخليج العربي التي تعتبر بوابة نحو قارة آسيا¹.

تمتلك دول الساحل الأفريقي على احتياطات نفطية كبيرة، وبهذا أصبحت المنطقة ساحة للتنافس الدولي، وبؤرة للاهتمام الدولي لما تمثله من أهمية جيولتكتيك وجيواقتصادية مهمة جدا منها النفط والموارد الطبيعية، حيث تحوز القارة الأفريقية على 10% من احتياطي النفط في العالم ، ويتركز حوالي 60% منه في الساحل الأفريقي ، ورغم هذه الاحتياطات الكبيرة إلا أن هناك مناطق غير مكتشفة حتى الآن ، بالإضافة إلى ذلك يعتبر الساحل الأفريقي منطقة عبور للموارد الأولية خاصة النفط والغاز مما جعلها تكتسي أهمية جيوسياسية لدى الدول المستوردة للطاقة، كما تمتلك دول الساحل الأفريقي المعادن الطبيعية مثل اليورانيوم ، الفوسفات ، المغنيزيوم ، الذهب ، الحديد ، ويمثل الذهب في كل من غانا و تنزانيا ومالي حوالي 20% من الإنتاج العالمي لذهب، كما تعد مالي ثالث اكبر منتج للذهب في أفريقيا ، إذ توجد في مالي عدة ثروات غير مستغلة وغير مكتشفة خاصة في منطقة شمال، ويمثل اليورانيوم في كل من نامبيا و النيجر حوالي 18% من الإنتاج العالمي².

¹ سمير ضروس ، منطقة الساحل الأفريقي وأهميتها الإستراتيجية في أفريقيا :دراسة جيوسياسية ، جامعة احمد بن يحي ، تيسمسيلت ، الجزائر ، مجلة اكاديميا للعلوم السياسية ، المجلد 06، العدد 02 ، ص3

² محمد غربي ، التهديد الإرهابي في منطقة الساحل الأفريقي وانعكاساته الأمنية على الجزائر في فترة 2011-2020 ، أطروحة دكتوراة ، تخصص دراسات أمنية دولية ، جامعة الجزائر 3 2021 ، ص 91

العنوان : خريطة توضح الموارد الطبيعية في الساحل الافريقي



المصدر : د ضرور سمير ، منطقة الساحل الإفريقي وأهميتها الإستراتيجية في إفريقيا :دراسة جيوسياسية ، جامعة احمد بن يحي ، تيسمسيلت ،الجزائر، مجلة أكاديميا للعلوم السياسية ، المجلد 06، العدد 02 ، ص 11

تتمتع دول الساحل الإفريقي بثروة مائية مهمة ، حيث يعد نهر النيجر ثالث أطول نهر في أفريقيا إذ يبلغ طوله 4160 كلم ،ويزيد عن مساحة 2 مليون كلم مربع ،بالإضافة لنهر السنغال الخامس في إفريقيا من حيث المساحة والسادس من حيث الطول ،وهذا ما يشكل مستقبلا احد الثروات التي ستكون مصدر من مصادر التنافس بين القوى الكبرى خاصة في ظل التغيرات المناخية¹.

كل هذه الموارد الطاقوية والطبيعية زادت من الأهمية الجيوسياسية لمنطقة الساحل الأفريقي ، الأمر الذي زاد من التحديات السياسية والاقتصادية لدول المنطقة ، وفي ظل هشاشة النظم السياسية لدول الساحل ارتفع مستوى التنافس الدولي في المنطقة حيث تعتبر فرنسا دول الساحل الأفريقي ساحة خلفية لها ومنطقة نفوذ حيوي

¹ رضا شواردة ، المقاربة الأمنية الجزائرية تجاه التهديدات الأمنية التماثلية والغير تماثلية في منطقة الساحل الأفريقي 1999-2016، أطروحة دكتوراة ، تخصص دراسات استراتيجية جامعة الجزائر 2017، ص 3، ص 107

لمصالحها بحكم أنها كانت تستعمر المنطقة سابقا¹، وما يزيد من الأمر تعقيدا هي حالة التششت والاختلاف الإقليمي بين دول المنطقة².

بحكم الموقع الجغرافي للجزائر كدولة إقليمية و حدودية مع دول الساحل الأفريقي، أدركت الجزائر حتمية عمقها الأمني ، ونظرا للمعضلات الأمنية وطبيعة التهديدات الموجودة في منطقة الساحل الأفريقي، من انتشار للجماعات الإرهابية والإجرامية وتهريب الأسلحة والمخدرات والمتاجرة بالبشر وفي ظل غياب الأمن في دول المنطقة وهشاشة نظمها الأمنية ارتفعت موجات المهاجرين غير النظاميين نحو دول المنطقة أو دول أوروبا وباعتبار الجزائر احد الجهات التي يفضلها المهاجرين و منطقة عبور نحو أوروبا ، قامت الجزائر من خلال بوضع إستراتيجية أمنية انطلاقا من تصورات عقلانية وواقعية ومقاربات متعددة الأبعاد من أجل الحفاظ على أمنها وامن دول المنطقة باعتبارها دولة محورية في المنطقة تبحث عن الأمن والاستقرار .

¹ سمير قلاع ضروس ، مرجع سابق، ص 12

² احمد طالب أبصير، ترقية الأمن في الساحل الأفريقي من المقاربات الحديثة إلى منطق الامنة الشاملة، أطروحة دكتوراة ، تخصص استراتيجيه ومستقبلات ، جامعة الجزائر 2018، ص3، ص56

خلاصة الفصل الأول

نخلص في هذا الفصل إلى أن مفهوم الأمن يندرج ضمن حقل الدراسات الأمنية بعد ما كان مرادف لمفهوم الحرب خلال الحرب العالمية الأولى والثانية ، فقد اختلفت وتتنوعت التعريفات المقدمة لمفهوم الأمن ، حيث انتقل مفهوم الأمن بعدما كان يرتبط بالبعد العسكري و يقتصر على التهديد الخارجي الذي يهدد الدولة ، إلى انه بعد فترة الحرب الباردة ومع التحولات التي طرأت على مستوى النسق الدولي في ظهور تهديدات ومخاطر جديدة ، توسع مفهوم الأمن ليشمل إبعاد وجوانب أخرى ، ولم يبق منحصراً على التهديد الخارجي المتمثل في الدولة العدو بل ظهرت تهديدات أمنية جديدة ذات طبيعة غير تماثلية (غير عسكرية).

فقد وجدت الدول نفسها في مواجهة تهديدات أمنية لا تماثلية تتميز بتعقيد و تشابك ، بعدما كانت تواجه تهديدات ذا بعد عسكري من دول أخرى ، فالطبيعة الجديدة من التهديدات أصبحت تتجاوز حدود الدولة وتهدد أمنها بأدوات متعددة ، ولعل من ابرز التهديدات الأمنية التي أنشئت في بداية الألفية خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 نجد ظاهرة الإرهاب.

وتطرقنا في المبحث الثالث إلى الدوائر الأمنية للجزائر والتي تربط بأمنها القومي ، حيث أصبحت الجزائر تتأثر بمخرجات البيئة الأمنية لدوائر الأمنية الثلاثة التي تحيط بها خاصة الدائرة الساحلية ، وهو الأمر الذي فرض عليها ترتيب أولوياتها الأمنية وعقيدتها الأمنية من أجل التصدي لمختلف التهديدات التي تحيط بها وتهدد أمنها من مختلف الأبعاد.

الفصل الثاني:

العقيدة الأمنية الجزائرية
وإستراتيجية مواجهة
التهديدات الأمنية
اللاتمائية

تمهيد

أن المعضلات الأمنية التي يواجهها الأمن القومي الجزائري لم يعد يقتصر على تهديدات تمائية فقط ، بل تجاوزها إلى تهديدات ذات كبيعة لا تمائية أو لا تناظرية ، حيث ساهمت البيئة الأمنية التي تعيشها كل من منطقة الساحل الأفريقي و المنطقة المغاربية خاصة ليبيا في ظهور وانتشار هذه الأنواع من التهديدات التي وجدت في المنطقتين بيئة خصبة وملائمة نجد على رأسها ظاهرة الإرهاب و مختلف أشكال الجريمة المنظمة ، وفي ظل انتشار هذه الأنواع من التهديدات وفي ظل الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي تعيشها دول الساحل الأفريقي ، وجدت الجزائر نفسها أمام تزايد عدد المهاجرين إليها بطريقة غير نظامية ، الأمر الذي شكل لها تهديد إضافي خاصة في ظل بروز شبكات متخصصة بتهريب المهاجرين وتحالفها مع عدد من الجماعات الإرهابية ، وفي ظل الأوضاع التي ازدادت تازما في المنطقتين ، وجدت الجزائر مدى انكشاف أمنها القومي في ظل التهديدات المنتشرة على كافة الحدود الأمر الذي أدركته الجزائر جيدا وقامت من خلالها بمراجعة بعض مبادئ عقيدتها الأمنية ، وقامت بتكييفها مع طبيعة التهديدات من خلال التوجه للتهديد مباشرة والقضاء على مصادره قبل الوصول إليها.

في ظل التهديدات الأمنية المنتشرة اللينة والصلبة التي تهدد امن الجزائر في دوائرها الأمنية المغاربية والساحلية تبنت الجزائر استراتيجيه أمنية شاملة ومتعددة الأبعاد تركز على تعزيز الجهود الداخلية في الجانب الأمني والتشريعي وخارجها من خلال الجهود الدبلوماسية الإقليمية والدولية ، وسنحاول في هذا الفصل التطرق إلى طبيعة العقيدة الأمنية الجزائرية من حيث العوامل المؤثرة في نشأتها واهم المؤسسات الفاعلة ، بالإضافة لطبيعة التهديدات الأمنية المنتشرة في منطقتي الساحل الأفريقي والمغرب العربي على رأسها ظاهرة الإرهاب ، والجريمة المنظمة ، والهجرة غير النظامية ، وسنتطرق إلى الإستراتيجية التي انتهجتها الجزائر بمختلف آلياتها من اجل حماية أمنها ومصالحها القومية.

و قسمنا الفصل الثاني إلى أربعة مباحث، وهي على النحو التالي :

المبحث الأول: الإطار العام للعقيدة الأمنية الجزائرية

المبحث الثاني: الإرهاب وتداعياته على الأمن القومي الجزائري

المبحث الثالث: الجريمة المنظمة وأثرها على الأمن القومي الجزائري

المبحث الرابع: الهجرة غير النظامية كتهديد للأمن القومي الجزائري

الفصل الثاني العقيدة الأمنية الجزائرية وإستراتيجية مواجهة التهديدات الأمنية اللاتماتلية

المبحث الأول : العقيدة الأمنية الجزائرية (المفهوم ، المبادئ ، الفواعل)

أن العقيدة الأمنية الجزائرية هي العامل المحدد لمختلف الاستراتيجيات التي تتبناها الدول في مواجهة التهديدات الأمنية التي تواجهها.

لكل دولة عقيدة أمنية خاصة بها تتبعها الدولة من اجل التعاطي مع مختلف المعضلات والمخاطر والتهديدات التي تواجهها الدولة وهي بمثابة تصور امني يحدد لدولة الأسس والمنهجية التي من خلال توجيه الدولة في مواجهة التهديدات والتصدي للمخاطر التي تواجهها على المستوى القريب والبعيد.

المطلب الأول: مفهوم العقيدة الأمنية

سنتطرق في هذا المطلب إلى مفهوم العقيدة والعقيدة الأمنية وابرز الأسس التي يستمد إليها صانع القرار في بناء العقيدة الأمنية.

الفرع الأول: مفهوم العقيدة

أصل كلمة عقيدة هو لاتيني (Doctrina) تعني التعاليم الفلسفية والعلمية ، من الأفكار التي تفسر بها الوقائع وتوجه بها الأشخاص ، وهي أيضا مجمل المعتقدات والآراء والأفكار التي يتبناها الأشخاص ، وتوجه سلوكياتهم في المجال الاقتصادي والسياسي والديني.¹

كما تعرف العقيدة بأنها " الإيمان الجازم والحكم القاطع الذي لا يتطرق إليه الشك أو أنها ما يؤمن به الإنسان ويعتقد به ضميره ويتخذ مذهباً وديناً يدين به بعض النظر عن صحته أو بطلانه ، وهي القيم والأصول المرجعية التي تضع التصرفات بصبغة شرعية ، فهي تشرح كل من يؤمن به ويعتقده الإنسان، خاصة وجوده وأسباب تصرفاته كما تعمل على توجيه خياراته وسلوكه وضبط الخلافات الإنسانية وتبرير الوضع القائم"²

الفرع الثاني: مفهوم العقيدة الأمنية

عرف البروفسور الجزائري "صالح زيان" العقيدة الأمنية بقوله " مجموعة الآراء والمعتقدات والمبادئ التي تشكل نظاماً فكرياً لمسالة الأمن في الدولة ، أي تصوراً منهجياً يحدد المنهجية التي تقارب بها الدولة أمنها ، كما يمكن أن تأخذ

¹ يوسف زغان ، العقيدة العسكرية الجزائرية الأفاق والتطورات ، مذكرة ماستر ، جامعة محمد بوضياف المسيلة ، الجزائر ، 2021 ، ص24

² سليم بوسكين ، العقيدة الأمنية الجزائرية ، مرجع سابق ، ص14

الفصل الثاني العقيدة الأمنية الجزائرية وإستراتيجية مواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية

صبغة إيديولوجية إذا وصلت حد النظام الفكري المتجانس والمتناغم الذي يوفر تفسيرات معنية للواقع ، ويترتب على ذلك تبني القوى النافذة في المجال الأمني لهذه التفسيرات والرؤى¹

تعرف العقيدة الأمنية على أنها مجموعة من المبادئ والقواعد والنظم العقائدية التي توجه السلوك الأمني لدولة على المستوى الداخلي والخارجي ، وهي التي تبين لصناع القرار الأمنيين ، فيها كيفية قراءة البيئة الأمنية لدولة ، وكيفية استخدام القوة بمختلف أشكالها (السياسية ، الاقتصادية ، العسكرية) لتحقيق أهدافها الإستراتيجية ، وبهذا فالعقيدة الأمنية تساعد صناع القرار في الدولة على التعامل مع الواقع وفهمه واستشرافه².

وبهذا فالعقيدة الأمنية ليست ثابتة وإنما تتفاعل مع تغيرات و عوامل متعددة ومتنوعة مثل التطور التكنولوجي ، والتطورات الاقتصادية والعسكرية ، بالإضافة للقدرات العسكرية للعدو ، والتي تلزم الدولة على اتباع استراتيجيات جديدة تتكيف مع طبيعة التحولات سواء داخل الدولة أو خارجها³.

العقيدة الأمنية هي الإطار النظري الذي يستمد منه الفواعل الأمنية في الدولة أفكارها من أجل تحقيق أهدافها من أجل تحقيق الأمن القومي، كما أن العقيدة الأمنية تحمل بعدا شاملا وتمس كل القطاعات⁴ ، وتتماشى وتتكيف مع مختلف الرهانات والتحديات والتهديدات الأمنية.

الفرع الثالث: أسس بناء العقيدة الأمنية

تساعد العقيدة الأمنية الدولة على تحقيق أهدافها وذلك من خلال تحديد ما يلي⁵:

- 1- كيف تعرف الدولة نفسها (سلوكها الأمني)؟ وما تريد أن تكون؟
- 2- تحديد أهداف الإستراتيجية الأمنية ؟ وما هي الفواعل التي تشارك في صنع القرار الأمني ؟
- 3- كيفية تنفيذ هذه الإستراتيجية ؟ وما هي وسائل تنفيذها؟

¹صالح زياتي ، تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة ، مجلة الفكر ، العدد 5 ، 2012 ، ص291

² عمر سعداوي ، البعد الإقليمي للأمن الوطني الجزائري في ظل الحراك العربي الراهن دراسة في المضامين والأبعاد ، أطروحة دكتوراه ، تخصص علاقات دولية جامعة باتنة ، الجزائر ، 2019 ، ص 221

³ عبد الوهاب ألكيالي، موسوعة السياسة، الجزء الرابع، المؤسسة العربية للدراسات والنشر لبنان، ص136

⁴ مرجع سابق، ص221

⁵ سليم بوسكين ، العقيدة الأمنية الجزائرية بين الالتزامات القانونية والتحديات الجديدة ، أطروحة دكتوراه ، تخصص علاقات دولية وإستراتيجية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، الجزائر ، 2020 / 2021 ، ص37

الفصل الثاني العقيدة الأمنية الجزائرية وإستراتيجية مواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية

4- ما هي آثار السياسات الأمنية التي اتخذتها سابقا؟ وكيف نتفادى الأخطاء السابقة إذا وجدت؟

الفرع الرابع: تعريف السياسة الأمنية

تعرف السياسة العامة الأمنية بأنها عبارة عن مجموعة من القرارات والقوانين والإجراءات التي تهدف إلى الحفاظ على الأمن الداخلي والخارجي لدولة ، بالإضافة للاتفاقيات الإقليمية والدولية التي تكون الدولة طرف فيها ، و تختلف وتتباين هذه السياسات من دولة لأخرى، حسب طبيعة النظام السياسي والقوى المتحركة فيه و الموقع الجغرافي لدولة وطبيعة التهديدات التي تتعرض لها ، والإمكانيات الاقتصادية والعسكرية لدولة¹ ، كل هذه العوامل تؤثر في عملية صنع السياسة العامة الأمنية لدولة.

فالسياسة الأمنية لدولة هي إسقاط تطبيقي لمبادئ وأفكار وأهداف العقيدة الأمنية لدولة ، حيث تعتبر العقيدة الأمنية الإطار الفكري والعقائدي لدولة ، ودون الإحاطة بالعقيدة الأمنية لدولة لا يمكن فهم السلوك الأمني لدولة في حماية أمنها ومواجهة التهديدات المحدقة بها²، وتنقسم السياسة الأمنية لدولة إلى قسمين داخلي وخارجي هما:

أ - **السياسة الأمنية الداخلية:** تتمثل في مكافحة الجرائم بمختلف أشكالها، ومحاربة الفساد بكل أنواعه، وتوفير الأمن والاستقرار داخل الدولة.

ب - **السياسة الأمنية الخارجية :** يتمثل ذلك في حماية الدولة من كل التهديدات الخارجية التماثلية واللاتماثلية التي تمس حدودها ، والتي تؤثر أيضا على مصالحها الحيوية حتى ولو كانت خارج حدودها.

ومنه فالسياسة الأمنية هي فن ممارسة العقيدة الأمنية لدولة والإطار التطبيقي للعقيدة الأمنية، التي تسعى من خلاله الدولة الدفاع عن حدودها من كل التهديدات التي تمس أمنها ومصالحها الإستراتيجية.

¹ عائشة قادة بن عبد الله ، إشكالية بناء الأمن الجزائري بعد الحرب الباردة ، أطروحة دكتوراة ، تخصص سياسات مقارنة ، جامعة الجزائر 3 ، 2020/2019 ، ص329

² نعيمة خطير ، السياسة الأمنية التركية تجاه المسألة الكردية 2002-2014 الثابت والمتغير ، ألفا للوثائق ، قسنطينة ، الجزائر ، ط الأولى ، 2018 ، ص40

الفصل الثاني العقيدة الأمنية الجزائرية وإستراتيجية مواجهة التهديدات الأمنية اللاتمائية

عند رسم كل سياسة عامة أمنية يجب الأخذ بعين الاعتبار مجموعة من الضوابط من بينها¹:

- 1- ثوابت وأهداف الساسة الخارجية لدولة
- 2- تحديد الأهداف الأمنية لدولة
- 3- تحديد المصالح الحيوية التي تسعى الدولة لحمايتها أو تحقيقها
- 4- دراسة وتقييم البيئة الأمنية الداخلية والخارجية لدولة
- 5- تحديد المخاطر والتهديدات الأمنية التي تفرزها البيئة الإقليمية والدولية
- 6- تحديد الوسائل والآليات التي تساعد على ضمان الدولة لأمنها

تتبلور السياسات الأمنية لدولة من خلال إستراتيجية أمنية التي تكون اشمل وابعد تكون فيها مختلف قدرات وإمكانات الدولة من اجل تحقيق الأمن والاستقرار سواء داخل الدولة أو خارجها ، وتشارك في رسمها مختلف الفواعل في النظام السياسي لدولة حسب درجة تأثير كل فاعل.

أفرزت التحولات الهيكلية في طبيعة النظام الدولي وتغير في شكل وطبيعة التهديد التي انتقلت من تهديدات ذات طبيعة عسكرية دولانية إلى تهديدات تتجاوز الحدود وتصدر من فواعل متعددة.

بحيث ترتبط السياسة الأمنية بنوع التهديد الذي يمكن أن يمس امن الدولة وسيادتها ووحدتها الترابية وبهذا يمكن القول أن السياسة الأمنية هي تحويل المبادئ العامة لمفهوم الأمن القومي إلى مقاربات متعددة الأبعاد في إطار إستراتيجية أمنية وطنية تمس كل القطاعات ومختلف الأبعاد الحديثة للأمن.

¹ ناجي عبد النور ، تعزيز دور البرلمان في تفعيل السياسة العامة الأمنية في الجزائر ، مجلة العلوم القانونية والإدارية والسياسية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، تلمسان ، الجزائر ، 2009 ، ص 94-95

الفصل الثاني العقيدة الأمنية الجزائرية وإستراتيجية مواجهة التهديدات الأمنية اللاتماتلية

وهذا ما أدركه صناع القرار في الجزائر من خلال تبني مقاربات وطنية عن طريق مجموعة من السياسات والخطط والتشريعات التي تتوافق مع طبيعة التهديدات والتحديات في النظام الدولي¹، خاصة ما أفرزته أحداث الربيع العربي سنة 2011 وانهيار النظام في ليبيا وتونس، وانتشار الإرهاب والجريمة المنظمة في الساحل الأفريقي ومنطقة المغرب العربي. وهو ما شكل تحدي كبير للقيادة السياسية والأمنية في الجزائر، نتيجة الانكشافات الأمنية على الحدود الشرقية والجنوبية للجزائر، وهو ما جعل أمنها في تحدي حقيقي يستوجب اتخاذ إجراءات عاجلة وإعادة ضبط الأولويات الأمنية لمجابهة تلك التهديدات².

وبهذا فقد تأثرت العقيدة الأمنية الجزائرية منذ الاستقلال بمجموعة من التغيرات، نظرا لطبيعة التحديات والمخاطر والمعضلات الأمنية التي تواجهها الجزائر خاصة في الآونة الأخيرة³، في ظل توتر العلاقات مع المغرب، والتغيرات الإقليمية في منطقة الساحل الأفريقي والمغرب العربي خاصة مع التدخلات الدولية في ليبيا والإصلاحات الغير دستورية في دول الساحل وتزايد لتهديدات العابرة للحدود، الأمر الذي انعكس على مضمون العقيدة الأمنية الجزائرية وفرض عليها التكيف والانسجام مع طبيعة التحديات والتهديدات، حيث تدرك القيادة الجزائرية أنها تعيش في فضاء مغربي وساحلي على حدود 6343 كيلومتر يتميز بعدة أزمات أمنية، اقتصادية، سياسية واجتماعية.

المطلب الثاني: مرتكزات العقيدة الأمنية الجزائرية

سنتطرق في هذا المبحث إلى العوامل التي ساهمت في بناء العقيدة الأمنية الجزائرية والإطار الدستوري المشكل لها

الفرع الأول: العوامل المساهمة في بناء العقيدة الأمنية الجزائرية

تستمد الجزائر سياساتها الأمنية من عقيدتها الأمنية التي تركز على عدة عوامل منها عوامل تاريخية، وإيديولوجية، جغرافية، و سياسية

¹ عائشة قادة بن عبد الله، مرجع سابق، ص333

² زكريا بون، اثر التهديدات الإرهابية في شمال مالي على الأمن الوطني الجزائري واستراتيجيات مواجهتها 2010-2014، مذكرة ماجيستر، تخصص علاقات دولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014/2015، ص143

³ عمر سعداوي، مرجع سابق، ص223

الفصل الثاني العقيدة الأمنية الجزائرية وإستراتيجية مواجهة التهديدات الأمنية اللاتمائية

أ- العامل التاريخي:

يعد من أهم المرتكزات والعوامل التي تساهم في بناء العقيدة الأمنية لأي دولة ، لان الماضي والتجارب التاريخية التي مرت بها الدولة تساهم بشكل كبير في صياغة العقيدة الأمنية لدولة وتحدد مبادئها ، فهي تميز وتحدد من هو الصديق والعدو وتبين طبيعة المخاطر والتحديات والتهديدات .

لقد شكلت ثورة التحرير الوطنية احد ابرز ركائز العقيدة الأمنية الجزائرية ، وساهمت في بلورة المشهد السياسي، الاجتماعي، والاقتصادي الذي حدد خيارات الجزائر بعد الاستقلال ، فلمقاومة الجزائرية في محاربة الاستعمار الفرنسي لمدة 132 سنة جعلت منه العنصر المؤثر في بناء العقيدة الأمنية الجزائرية ، وتحديد التزاماتها على المستوى الداخلي والخارجي لدولة¹.

فالموقع الذي تتمتع به الجزائر جعلها محل أطماع لدول الكبرى، بحيث تعرضت السواحل الجزائرية لأكثر من 100 محاولة استعمارية عسكرية. اقتنع صناع القرار في الجزائر بعد الاستقلال على غرار الدولة التي ناضلت من اجل الاستقلال على تقديس السيادة الوطنية لدول، وحق الدول في حماية ودفاع عن حدودها ولو بكيلومتر واحد، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدولة.

ب - العامل الجغرافي

تتمتع الجزائر بموقع جغرافي وإستراتيجي هام جدا ، فهي تقع في قلب المغرب العربي و تعتبر بوابة القارة الأفريقية على البحر الأبيض المتوسط ، و همزة وصل بين الشمال والجنوب وتطل على البحر الأبيض المتوسط ، فموقع الجزائر الجيوستراتيجي ومساحتها الكبيرة ومواردها الطاقوية والمعدنية كل هذه العوامل زادت من طبيعة التهديدات وساهمت في بناء العقيدة الأمنية لدولة. بهذا فالعامل الجغرافي جعل من الجزائر دولة مهمة ومحورية في المنطقة ، وهذا ما يمكن أخذه بعين الاعتبار عند صياغة العقيدة الأمنية الجزائرية ، خاصة في ظل الانكشافات الأمنية على عدة جهات من حدودها².

¹ صالح زياني ، مرجع سابق ، ص288

² نفس مرجع ، 290-291

ج - العامل الأيديولوجي

تساهم الأيديولوجية التي يتبناها صناع القرار في الدولة بشكل كبير في بناء العقيدة الأمنية للدولة ، في التي تمدها بالإطار العقائدي وتستمد الدولة منها مبادئها وتوجه سلوكها الأمني والاستراتيجي والعسكري في التعامل مع مختلف المعضلات والتهديدات الأمنية التي تواجهها الدولة.

فالعقيدة الأمنية هي إسقاط للأيديولوجية التي تتبناها الدولة وتقدم لها تفسيرها لمختلف المخاطر والتهديدات الأمنية التي تواجهها وكيفية التعامل معها¹ ، فبنسبة للجزائر فهي تقع في موقع جغرافي يشهد حالة من اللااستقرار على كافة الجهات تتمثل ابرز معالمه في حالة الفشل الدولاتي لدول الساحل وتزايد للتهديدات اللاتماتلية في دول المنطقة بمستويات متفاوتة وهو ما زاد من توجس القيادة العسكرية والسياسية في الجزائر من استفحال وتأزم الوضع أكثر. وقد ساهم تبني الدولة الجزائرية للخيار الاشتراكي بعد الاستقلال في رسم مبادئ وأهداف العقيدة الأمنية الجزائرية ، لمدة ثلاثة عقود وهو ما أكد عليه دستور 1964، 1976 ، 1986، من خلال اعتماد الاشتراكية كنظام وإيديولوجية ، وتجسد هذا الخيار من خلال نصره القضايا العادلة ، دعم حركات التحرر في العالم خاصة القضية الفلسطينية وقضية الصحراء الغربية².

وبعد أحداث أكتوبر 1988 التي شهدتها الجزائر وانتهى الاتحاد السوفياتي وتغير في بنية النظام الدولي بعد تزعم الولايات المتحدة الأمريكية للعالم حدث تحول في طبيعة النظام السياسي من خلال التوجه لدمقرطة الحياة السياسية وتم على أثرها أقرار مبدأ التعددية الحزبية والانفتاح الإعلامي. دخلت الجزائر في سنوات التسعينات حالة من العنف والاقتتال الداخلي بعد وقف المسار الانتخابي في جانفي 1992 وأعلن على أثرها حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ حمل السلاح ضد السلطة الجزائرية ، واعتبرت السلطة الجزائرية أن إعلان حمل السلاح ضد الدولة والخروج عن الطابع الجمهوري والدستوري للدولة ما هو إلا عمل إرهابي، وعلى أثرها أعلن الجيش الوطني الشعبي حالة الطوارئ وسخر كافة الأدوات من أجل مواجهة هذا التهديد الجديد الذي يهدد مؤسسات ودستور الجزائر.

¹ سليم بوسكين ، العقيدة الأمنية الجزائرية بين الالتزامات القانونية والتحديات الأمنية الجديدة ، مرجع سابق ،

ص38

² صالح زيان ، مرجع سابق ، 291

الفصل الثاني العقيدة الأمنية الجزائرية وإستراتيجية مواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية

فرضت هذا التهديد المتمثل في الظاهرة الارهابية ضرورة تكييف العقيدة الأمنية الجزائرية مع التغيرات والتحولات في طبيعة النظام الدولي سواء من حيث طبيعة التهديدات أو من حيث الفواعل الدولية.

ح - العامل السياسي

يرتبط بطبيعة النظام السياسي لدولة (شمولي، تسلطي، ديمقراطي) ، وكذلك مختلف الفواعل المؤثرة في النظام السياسي ودورها في عملية صنع السياسات والاستراتيجيات الأمنية .

كل هذه المرتكزات ساهمت في صياغة العقيدة الأمنية الجزائرية منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، وهو ما ظهر جليا من خلال الانتقال من التركيز على المفهوم الصلب للأمن إلى المفهوم الناعم بمختلف أبعاده وذلك في ظل التهديدات العابرة للحدود والتحولات الإقليمية على مستوى المنطقة والتحولات الدولية.¹

كل هذه المرتكزات والعوامل ساهمت في تحديد طبيعة العقيدة الأمنية الجزائرية من الاستقلال إلى يومنا هذا.

الفرع الثاني: الإطار الدستوري للعقيدة الأمنية الجزائرية

تعتمد العقيدة الأمنية الجزائرية على إطار قانوني ينبثق من بيان أول نوفمبر 1954 و وثيقة مؤتمر الصومام سنة 1956 الذي يعتبران الإطار المرجعي لدولة الجزائرية ، بالإضافة لميثاق طرابلس الذي حدد التوجهات الكبرى لدولة الجزائرية

حسب الدستور الجزائري لسنة 2020 فان الإطار الدستوري للعقيدة الأمنية الجزائرية حسب الدستور يتمثل في المواد التالية:

- المادة 28 من دستور 2020 تنص على² :
- "الدولة مسؤولة على امن الأشخاص والممتلكات"
- المادة 30 من دستور 2020 تنص على³ :
- "تنتظم الطاقة الدفاعية للأمة، ودعمها، وتطويرها، حول الجيش الوطني الشعبي. تتمثل المهمة الدائمة للجيش الوطني الشعبي في المحافظة على الاستقلال الوطني، والدفاع عن السيادة الوطنية".

¹ صالح زياني ، مرجع سابق ، ص292

² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 2020 ، العدد82، ص7

³ الجريدة الرسمية، مرجع سابق، ص8

الفصل الثاني العقيدة الأمنية الجزائرية وإستراتيجية مواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية

كما يضطلع بالدّفاع عن وحدة البلاد، وسلامتها التّرابيّة، وحماية مجالها البرّيّ والجوّيّ

— "يتولى الجيش الوطني الشعبي الدفاع عن المصالح الحيوية والإستراتيجية للبلاد طبقا لأحكام الدستور."

المادة 31 من دستور 2020¹ :

— "تمتنع الجزائر عن اللّجوء إلى الحرب من أجل المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى وحرّيتها"

— "تبذل الجزائر جهدها لتسوية الخلافات الدّولية بالوسائل السلمية"

— "يمكن للجزائر، في إطار احترام مبادئ وأهداف الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية، أن تشارك في حفظ السلم"

— المادة 33 من الدستور² :

— "تعمل الجزائر من أجل دعم التعاون الدولي، وتنمية العلاقات الودية بين الدول على أساس المساواة، والمصلحة المتبادلة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وتتبنى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأهدافها"

المادة 91 دستور 2020 الفقرة الثاني في إطار صلاحيات رئيس الجمهورية والسلطات التي تخولها إياه الدستور يمكن لرئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة وزير الدفاع الوطني ما يلي :

"يقرر إرسال وحدات من الجيش الوطني الشعبي إلى خارج الوطن بعد مصادقة البرلمان بأغلبية ثلثي (3/2) أعضاء كل غرفة من غرفتي البرلمان"³

تحدث مصطفى مراح الذي يشغل منصب مكلف بالأعلام على مستوى وزارة الدفاع الوطني أن المادة الدستورية التي تقترح خروج الجيش خارج الحدود جاءت لثلاثة أسباب رئيسة وهي حماية الجزائر من مخاطر التنظيمات الإرهابية في الدول المجاورة، تعزيز دور الدبلوماسية الأمنية، زيادة فاعلية السياسة الخارجية⁴.

وبهذا شكلت المادة الدستورية التي أضيفت لأول مرة في دستور 2020 و التي تنص على إرسال أفراد من الجيش الوطني الشعبي خارج الحدود في إطار عمليات حفظ الأمن والسلم التابعة للأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي تغيرا جوهريا في العقيدة

¹ الجريدة الرسمية، مرجع سابق، ص8

² الجريدة الرسمية، مرجع سابق، ص8

³ مرجع نفسه، ص18

⁴ مرجع نفسه، ص19

الفصل الثاني العقيدة الأمنية الجزائرية وإستراتيجية مواجهة التهديدات الأمنية اللاتماتلية

الأمنية الجزائرية يهدف هذه التغير إلى الحفاظ على المصالح الحيوية للجزائر والدفاع عن امن الجزائر حتى وراء الخاصة خاصة وقد شهدت السنوات الأخيرة انتشار متزايد للجماعات الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي خاصة وان هذه المنطقة تشكل حزام امنيا و عمقا امنيا واستراتيجية للجزائر. ومن بين المؤشرات التي تدل على تغير في العقيدة الأمنية الجزائرية نجد أربعة مؤشرات :

- المؤشر الأول :

تفعيل وتعزيز دور الدبلوماسية الأمنية في تعاملها مع مختلف الدوائر الجيوسياسية التي تحيط بها خاصة في الفضاء الأفريقي من خلال التعاون والتنسيق في القضايا الأمنية وحل النزاعات بالطرق السلمية.

- المؤشر الثاني :

تفعيل مقاربة الأمن بالتنمية من خلال تنمية المناطق الحدودية وتعزيز التعاون الاقتصادي بين دول المنطقة من اجل دحض ظاهرة الإرهاب وقطع شرارة التطرف.

- المؤشر الثالث :

المادة 91 من دستور 2020 والتي يمكن من خلالها إرسال وحدات من الجيش الوطني الشعبي إلى خارج الحدود في إطار قوات حفظ الأمن والسلم التابعة للأمم المتحدة بعد مصادقة ثلثي أعضاء المجلس الشعبي الوطني ، وقد حاولت في السابق الكثير من الدول جر الجزائر إلى مستنقع الصراع في ليبيا ومالي خدمت لمصالحها الضيقة و أنهاك قدرات الجيش الوطني الشعبي وإدخاله في حرب بالوكالة ، وهو ما رفضته الجزائر بكل حكمة.

يدل هذا المؤشر على تغير جوهري في العقيدة الأمنية الجزائرية من خلال اعتبار أن أمن الجزائر القومي يحفظ أيضاً بعيداً عن حدوده الجغرافية. خلاف لذلك أكد " البروفيسور مصطفى صايح" أن العقيدة العسكرية الجزائرية لن تتغير في ثوابتها الأساسية، بعدم التدخل في النزاعات الإقليمية عسكرياً والاعتماد على الآلية الأممية لتسوية النزاعات بالطرق السلمية.

- المؤشر الرابع:

تجسد من خلال رفع ميزانية الدفاع الوطني كل سنة من السنوات السابقة 2020 ، 2021 ، 2022 ، 2023 ، 2024 حيث وصلت ميزانية الدفاع الوطني لعام 2024 لـ 21 مليار دولار لأول مرة في تاريخ الجزائر وهي الأعلى بين كل القطاعات واكبر ميزانية في تاريخ الجزائر ، وهو ما يفسر الظروف الإقليمية الموجودة في المنطقة وحجم التهديدات الأمنية المتزايدة في الساحل وانهيار المنظومة الأمنية لعدد من دول المنطقة.

المبحث الثالث : مبادئ ومراحل تشكل العقيدة الأمنية الجزائرية

سنطرق في هذا المبحث إلى مبادئ العقيدة الأمنية ومراحل تطورها

الفرع الأول: مبادئ العقيدة الأمنية الجزائرية

تستند العقيدة الأمنية الجزائرية على مجموعة من المبادئ التي تشكلت منذ اندلاع الثورة التحريرية إلى أن تحولت هذه المبادئ إلى ثوابت :

أ - مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول

يعد هذا المبدأ من المبادئ الثابتة في العقيدة الأمنية الجزائرية و السياسة الخارجية الجزائرية ، حيث يستند هذا المبدأ إلى عوامل اجتماعية و ثقافية وتاريخية فالجزائر منذ الاستقلال تنى بنفسها عن التدخل في الشؤون الداخلية لدول في كل المجالات ، بالمقابل ترفض تماما وبشكل قاطع التدخل في شؤونها الداخلية ، حيث ترى الجزائر أن احترام هذا المبدأ يعزز من سيادة الدول واحترام إرادتها¹.

كما تؤمن الجزائر أن التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية للدول ما هو إلا وسيلة لتغذية الأزمات والصراعات وإطالة عمق الأزمة ، وهذا ما نادت إليه الجزائر سواء في الأزمة الليبية من خلال ضرورة جمع الأطراف الليبية المتصارعة وإرساء مصالحة ليبية ليبية و مطالبة القوات الأجنبية مغادرة الأراضي الليبية وكذلك الأزمة في مالي ورفضها لتدخل العسكري الفرنسي ، واعتبرت أن المصالحة والحوار بين الأطراف الداخلية هو الحل الوحيد للامزمة لان تدخل الأطراف الخارجية سيزيد من تعقيد الأزمة.

¹ عائشة بوزيد ، الحدود الجزائرية بين الثوابت السيادية والمتغيرات الإقليمية ، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية ، الجزائر ، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ، العدد 7، جوان 2017 ، ص107

الفصل الثاني العقيدة الأمنية الجزائرية وإستراتيجية مواجهة التهديدات الأمنية اللاتمائية

ب - رفض إقامة قواعد عسكرية أجنبية على أراضيها

ترفض الجزائر بحكم عقيدتها الأمنية وجود أي قواعد عسكرية أجنبية على أراضيها تحت أي ذريعة كانت ، سواء في أراضيها أو في دول الجوار لأنها تعتبر ذلك مس بسيادتها و تهديد لأمنها ومصالحها ، خاصة بعد توقيع المغرب لاتفاقيات أمنية مع الكيان الصهيوني ووجود قاعدة للكيان في الأراضي المغربية وهذا ما اعتبرته الجزائر تهديد صريح لها.

ترفض الجزائر وبشكل قاطع وجود قواعد عسكرية أجنبية على الأراضي الترابية الجزائرية لأنها تعتبر ذلك مس بسيادتها، كما تجدر الإشارة أن الولايات المتحدة الأمريكية طالبت الجزائر بوضع قاعدتها العسكرية الإفريقي في الأراضي وهو ما رفضته الجزائر.

كما واجهت الجزائر وضع معقد جدا وصعب على حدودها الإقليمية خاصة بعد التدخل العسكري الفرنسي في مالي ، وتدخل حلف الناتو وقوى دولية تتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية ، روسيا وتركيا مصر ، قطر ، الإمارات ، فرنسا في ليبيا خاصة وان هذه القوى تتضارب مصالحها وأرائها مما يشكل تهديد حقيقيا لأمن الجزائر.

ج - احترام سيادة الدول ورفض التدخل الأجنبي(العسكري) وتسوية النزاعات بالطرق السلمية

ترفض الجزائر كل أشكال التدخل مهما كان نوعه وطبيعته ، حيث أثبتت التجارب فشل الحلول القائمة على التدخل العسكري لأنها تزيد من الفشل الأمني والاقتصادي والاجتماعي لدول ، فمثلا الجزائر ترفض بشكل قاطع التدخل العسكري في دول الساحل الأفريقي خاصة في مالي ، بل عن طريق تعزيز الحوار وترجيح الحلول السلمية¹، وهذا ما سعت إليه الجزائر من خلال اتفاق المصالحة المالية سنة 2015 وفي نفس الصلة أكد "الفريق الأول سعيد شنقريحة" في الندوة الحادية عشر للأمن الدولي بموسكو بقوله أن "الجزائر تؤمن بان الوقت قد حان بالنسبة للمجتمع الدولي لان يعي أهمية الحفاظ على الأمن الدوليولن يتم تحقيق ذلك إلا عبر الالتزام بالشرعية الدولية ، ومساندة ودعم الدول الإفريقية ،

¹ مجلة الجيش، الجزائر والأمن في الساحل مقارنة شاملة ومتعددة الأبعاد، عدد722، سبتمبر 2023، ص28

الفصل الثاني العقيدة الأمنية الجزائرية وإستراتيجية مواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية

لتمكينها من تطوير حلول ذاتية وشاملة من أجل التكفل السيادي بمشاكل القارة ، بعيدا عن التدخلات الأجنبية ومحاولات صناعة عدم الاستقرار"¹

كما تدعو الجزائر في المحافل الدولية إلى تغليب لغة الدبلوماسية و الحلول السلمية والتنمية بدلا من الحلول العسكرية التي أثبتت فشلها في الكثير من مناطق النزاع والصراع في العالم ، بالإضافة لذلك تدعو الجزائر لتطبيق مقاربة الأمن الإنساني عن طريق تجسيد الدبلوماسية الإنسانية القائمة على احترام حقوق الإنسان².

خ - مناصرة ودعم قضايا التحرر

تعد الجزائر من اكبر الدول الداعمة لحق الشعوب في تقرير مصيرها وحق الشعوب في مقاومة الاستعمار وإنهاء الاحتلال سواء في قضية الصحراء الغربية او دولة فلسطين.

هذا المبدأ استمدته الجزائر من الثورة المجيدة والتي كافحت من خلالها الاستعمار الفرنسي الغاشم، وهو ما يتجلى من خلال دعمها للقضية الصحراوية في تصفية الاستعمار، ودعمها للقضية الفلسطينية في مكافحة الاحتلال الصهيوني. ويعتبر مبدأ دعم القضايا العادلة وحق الشعوب في تقرير مصيرها من المبادئ الثابتة في العقيدة الأمنية الجزائرية والسياسة الخارجية الجزائرية.

ع - مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف

عانت الجزائر من ظاهرة الإرهاب و التطرف العنيف في سنوات التسعينيات مما شكل لها قناعة على ضرورة مكافحة الظاهرة والوقاية منها وتجفيف منابعها على مستوى المنطقة وحتى على النطاق الدولي وأصبح مكافحة الإرهاب مبدأ من مبادئ العقيدة الأمنية الجزائرية ومن خلال ذلك رسمت الجزائر مقاربة شاملة و متعددة الأبعاد لمحاربة الظاهرة خاصة على بعد انتشارها على منطقة الساحل بعد سقوط نظام القذافي والتدخل الفرنسي في المنطقة.

¹ نفس مرجع سابق ، ص7

² حمزة براج ، الإستراتيجية الأمنية الجزائرية لمواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية في منطقة الساحل الأفريقي ، مجلة الأستاذ الباحث لدراسات القانونية والسياسية ، الجزائر ، العدد السادس ، جوان 2017 ، ص277

الفصل الثاني العقيدة الأمنية الجزائرية وإستراتيجية مواجهة التهديدات الأمنية اللاتماتلية

يمكن القول في الأخير أن الجزائر تسعى دائما لتوفيق بين مبادئها الأمنية ومصالحها الإستراتيجية وهو ما اتضح في السنوات الأخيرة خاصة بعد الإصلاحات الدستورية في طبيعة النظام السياسي بعد حراك شعبي سنة 2019 وتجسد ذلك من خلال تعامل الجزائر بشكل مرن مع بعض مبادئها خاصة مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول ، كما تعتبر مسألة التوازن بين المبادئ والمصالح تحديا صعبا تواجهه غالبية الدول.

الفرع الثاني: مراحل تطور العقيدة الأمنية الجزائرية

مرت العقيدة الأمنية الجزائرية بعدة مراحل ومحطات أساسية في صياغتها وتطورها ، بداية من الثورة التحريرية المجيدة سنة 1954 التي شكلت اللبنة الأولى للعقيدة الأمنية الجزائرية مروراً بمحطات ما بعد الاستقلال من خلال تبني الاشتراكية كنهج ونظام إيديولوجي وتجسد خلال دعم حركات التحرر ونصرة القضايا العادلة ، كما شكلت الأزمة الأمنية والسياسية التي دخلت فيها الجزائر وما أفرزته من تهديد امني داخلي تمثل في الإرهاب والتطرف العنيف وهو ما تطلب إعادة تكييف عقيدتها الأمنية مع نمط وطبيعة التهديدات الجديدة.

أ - المرحلة الأولى من 1953 الى 1962

يعتبر العامل التاريخي عاملا رئيسا في بلورة العقيدة الأمنية الجزائرية فالنضال العسكري ضد الاستعمار يعد مصدرا حاسما في بناء العقائد العسكرية للجيش فالجيش الجزائري استمد الكثير من مرتكزات العقيدة العسكرية للجيش الوطني الشعبي الجزائري من قيم ومبادئ عقيدة جيش التحرير الوطني¹ . فالجيش الوطني الشعبي الذي يعد سليل جيش التحرير الوطني وهذا ما يميزه عن باقي جيوش العالم باعتباره جيش ولد من رحم معانات الشعب الجزائري ولم يؤسس بمرسوم رئاسي ونشأ قبل الدولة.

وبهذا فالعقيدة الأمنية الجزائرية تستمد فلسفتها ومضمونها من الثورة التحريرية فهي المرتكز الأول والأساسي للعقيدة الأمنية الجزائرية.

¹ حميد مراح، المشاركة في عمليات حفظ السلام تعزيز المكانة الإستراتيجية للجزائر، مجلة الجيش، العدد 687، أكتوبر 2020، ص27

الفصل الثاني العقيدة الأمنية الجزائرية وإستراتيجية مواجهة التهديدات الأمنية اللاتماتلية

ب - المرحلة الثانية من 1962 إلى 1990

بعد الاستقلال كانت الجزائر بحاجة لتركيز على بناء أسس دولة حديثة في كل المجالات ، بالإضافة لبناء جيش قوي وقوة مسلحة من اجل حماية حدود الدولة من التهديدات الخارجية ومساهمة الجيش في مشروع التنمية الوطنية فقد حدد دستور 1963 الدور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الذي يقوم به الجيش الوطني الشعبي¹.

تأثرت العقيدة الأمنية الجزائرية بمسألة ترسيم الحدود مع دول الجوار خاصة من جهة الحدود الغربية تجسد ذلك في محاولة المغرب التعدي على السيادة الترابية الجزائرية والاستيلاء على منطقتي تندوف وبشار والتي كانت سبب في اندلاع حرب الرمال سنة 1963 ، وبهذا شكلت هذه الحرب منعرجا حاسما في إدراك مصادر التهديد بالنسبة للجزائر إذ رسمت السياسة الدفاعية الجزائرية على أن المغرب يعتبر عدوا للجزائر خاصة في ظل محاولات المغرب التوسعية واحتلال الصحراء الغربية وتوقيعه لاتفاقيات أمنية ، واستخباراتية مع الكيان الصهيوني وهو ما كان له اثر في صياغة العقيدة الأمنية والإستراتيجية العسكرية للجزائر من هيكليّة وانتشار عدد كبير من القوات المسلحة على الجهة الغربية على الحدود مع المغرب.

كما التزمت الجزائر بمبادئها الأساسية التي تحكم وتوجه عقيدتها الأمنية من خلال دعم حركة التحرر وتصفية الاستعمار وعدم مشاركة الجيش الوطني الشعبي في أي عمل عسكري خارج الحدود ماعدا في حرب ضد الكيان الصهيوني سنة 1973

كما أثرت أحداث 5 أكتوبر 1988 على العقيدة الأمنية والعسكرية للجزائر من خلال إعلان التعددية الحزبية والسياسية ، بحيث تضمنت المادة 24 من دستور 1989 على تأكيد دور الجيش الوطني الشعبي في تنظيم طاقته الدفاعية ودعمها وتطويرها وتم حصر مهامها في الدفاع عن السيادة الوطنية وحماية البلاد والدفاع عن حدوده الترابية.

¹ محمد بوكلسة ، الجيش الوطني الشعبي عبر دساتير الجمهورية ، مجلة الجيش ، العدد 687 أكتوبر 2020 ، ص31

الفصل الثاني العقيدة الأمنية الجزائرية وإستراتيجية مواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية

ج - المرحلة الثالثة من 1990 إلى 2011

كانت الجزائر خلال هذه الفترة من بداية التسعينات في نفق أزمة أمنية حرجة جدا تمثلت في دخول الجيش الوطني الشعبي في صراع مسلح مع الجماعات الإسلامية المتطرفة وهو ما استدعى تشكيل وحدات قتالية جديدة مهمتها مكافحة الإرهاب وكانت لهذه الأزمة الأمنية تأثيرا كبيرا على إعادة صياغة العقيدة الأمنية الجزائرية و تكييفها مع طبيعة هذه التهديد الجديد، فتهديد تحول من تهديد خارجي إلى عدو داخلي يهدد كيان الدولة ووجودها وهو ما أدى إلى ضرورة تكييف العقيدة الأمنية الجزائرية مع التهديد الجديد وتطوير قوات الدفاع الوطني من حيث أداء والتدريب على حرب المدن و العصابات فهي حرب غير تقليدية وضد عدو غير واضح وضد تهديد داخلي وهذا النوع من الحروب تسمى بالحرب اللاتماثلية¹.

من خلال ذلك أدرك صناع القرار في الجزائر طبيعة التحديات والمخاطر الجديدة و نمط ومصادر التهديدات بحيث أصبح التهديد لا يهدد امن الدولة فقط بل أصبح يهدد الأمن الإنساني والمجتمعي.

خ - المرحلة الرابعة من 2011 إلى 2023

أدت التحديات الإقليمية والتهديدات الأمنية ذات الطبيعة اللاتماثلية الموجودة في منطقة المغرب العربي و الساحل الأفريقي بعد انتشار التنظيمات الإرهابية والجريمة المنظمة ، وتزايد عدد المهاجرين غير الشرعيين نحو دول المغرب العربي، و توتر العلاقات الجزائرية المغربية على تغير في طبيعة العقيدة الأمنية الجزائرية.

حاولت الجزائر إرساء إستراتيجية أمنية شاملة ومتكاملة الابعاد في المنطقة قائمة على مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير النظامية تركز ثنائية على الأمن الإنساني والتنمية الاقتصادية في المنطقة

. شكلت "حادثة تفتنورين" في جانفي 2013 التي تمثلت في اختطاف تنظيم القاعدة الإرهابي 650 شخصا كرهائن بينهم 573 جزائريا و 132 من جنسيات مختلفة كانوا يعملون في مجال النفط والغاز بالجزائر وقيام القوات المسلحة الجزائرية بعملية عسكرية ناجحة تم من خلالها القضاء على الإرهابيين واسترجاع الرهائن

¹ Luis Martinez ، La sécurité en Algérie et en Libye après le 11 septembre France Paris ، center d études et de la recherches internationales Science po ، p10

الفصل الثاني العقيدة الأمنية الجزائرية وإستراتيجية مواجهة التهديدات الأمنية اللاتماتلية

وشكلت هذه العملية تحولا جوهريا في طبيعة العقيدة الأمنية الجزائرية خاصة في مجال مكافحة الإرهاب من خلال مبدأ لأتفاوض ، ولا دفع للفدية ، بالإضافة إلى تفعيل الدبلوماسية الأمنية من خلال رفض ومعارضة التدخل الأجنبي في ليبيا ومحاولة بعث مصالح ليبية داخلية وساهمة الجزائر في تحقيق الاستقرار في مالي بتوقيع اتفاقية السلم والمصالحة بين الحكومة المركزية وإقليم الأزواد في مالي سنة 2015 من أجل تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة.

كما عملت الجزائر على تكييف عقيدتها الأمنية وقواتها المسلحة على رأسها الجيش الوطني الشعبي مع الأشكال الجديدة للحروب اللاتماتلية من خلال مجموعة من المناورات أبرزها "مناورة زوبعة الهقار" في فيفري 2024 بالإضافة لتحديث و عصرنه القوات المسلحة من خلال الأجهزة الاستخباراتية والأسلحة التقنية الحديثة.

الفرع الثالث: خروج الجيش الوطني الشعبي خارج الحدود هل هو تغيير في مبادئ العقيدة الأمنية الجزائرية أم تكييف مع طبيعة التحولات الإقليمية والدولية؟

أثرت البيئة الأمنية الهشة في منطقة الساحل على أغلبية الدول الموجودة والمجاورة لها ،مثل ليبيا ،مالي ،النيجر ،بالإضافة للجزائر والتي تعتبر منطقة الساحل عمقا إستراتيجيا وحديقة خلفية لأنها القومي وأثرت التهديدات الأمنية ذات الطبيعة اللاتماتلية القادمة من الجنوب ، على امن وتنمية المنطقة بصفة عامة وامن الجزائر بصفة خاصة.

تحكم العقيدة الأمنية الجزائرية مجموعة من المبادئ والثوابت التي بقيت راسخة منذ استقلالها ، وفي ضل تأزم الأوضاع الأمنية والجيوسياسية في منطقة الساحل فرضت على الجزائر ضرورة تكييف عقيدتها الأمنية مع طبيعة التهديدات اللاتماتلية التي تفرزها المنطقة ،حيث أدركت الجزائر كل هذه التحديات الأمنية وجعلها تبني تصور موضوعي وبراغماتي من أجل تحقيق الأمن الإقليمي والحد من تأثير تلك التهديدات على أمنها

ومن خلال ذلك قامت الجزائر بتكييف عقيدتها الأمنية مع طبيعة التهديدات اللادولالية المنتشرة في منطقة الساحل ،بالإضافة لانتشار الأزمات في المنطقة وفي ضل ثنائية المبادئ والمصالح في العقيدة الأمنية الجزائرية ،تعاملت الجزائر بطريقة مرنة مع بعض المبادئ ،خاصة مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول

الفصل الثاني العقيدة الأمنية الجزائرية وإستراتيجية مواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية

حيث فرضت البيئة الأمنية في دوائرها الأمنية خاصة الدائرة المغاربية والساحل الأفريقي ، عدم الثبات على هذا المبدأ¹.

وبهذا فان شكل وطبيعة التهديدات الأمنية اللاتماثلية ، تشكل عامل رئيسي في تحديد طبيعة العقيدة الأمنية للدولة ، وفي ضل تغير طبيعة التهديدات وظهور تهديدات أمنية لا تماثلية أثرت على الدول وفرضت بناء عقيدة أمنية تتماشى مع طبيعة مواجهة هذه التهديدات².

أثارت المادة الدستورية والتي تجيز لرئيس الجمهورية بإرسال أفراد من الجيش الوطني الشعبي في إطار عمليات أمنية للحفاظ والسلام بموافقة ثلثي أعضاء البرلمان بغرفتيه جدلا واسعا حول تغيير في مبدأ عدم خروج الجيش الوطني الشعبي خارج الحدود وهو ما يعتبر تغييرا عميقا في العقيدة الأمنية والعسكرية للجيش الوطني الشعبي، فهذا التغيير ما هو إلا تماشيا مع البيئة الأمنية المحيطة بالجزائر والتعامل بشكل فعال مع التهديدات والتحديات الأمنية سواء من حيث طبيعته ومصدره وبهذا فان المادة الدستورية ما هي إلا تكييف للعقيدة الأمنية الجزائرية ولا يتعارض مع المبادئ الثابتة للسياسة الخارجية الجزائرية في حل النزاعات الدولية بطرق سلمية³ ، فقد أضحت الجزائر تعيش في بيئة أمنية غير مستقرة وغير أمنية ، بسبب انتشار المخاطر والتهديدات الدولالية والغير دولالية نتيجة الفشل الدولاتي لدول الساحل، وفي ظل كل هذه المعطيات وجدت الجزائر نفسها أمام مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول ، وهو ما وضع الجزائر أمام جدلية المستلزم الأخلاقي (المبادئ) والمستلزم المصلحي (المصلحة الأمنية والإستراتيجية).

أدركت الجزائر مدى خطورة الأوضاع في بيئتها الإقليمية ، وهو ما فرض عليها التعامل بطريقة مرنة مع بعض المبادئ خاصة مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول وأصبحت تقحم نفسها كطرف رئيسي في مختلف القضايا التي تخص أمنها واستقرارها ، وفي نفس السياق فقد صرح رئيس الجمهورية الجزائري **عبد المجيد تبون** " ان ليبيا خط احمر بنسبة للجزائر ولا يمكن أن يحدث شيء في ليبيا بدون موافقة الجزائر " ، وهو ما ترجم فعليا بمحاولة حل الصراع المالي مع الازواد

¹ عبد النور بن عنتر ،عقيدة الجزائر الأمنية ،ضغوطات البيئة الإقليمية ومقتضيات المصالح الأمنية ، مرجع سابق ،ص5

² ناصر بوعلام ،مرجع سابق صفحة 250

³ حميد مراح ، المشاركة في عمليات حفظ السلم: تعزيز المكانة الإستراتيجية للجزائر، مجلة الجيش، العدد 687، أكتوبر 2020، صفحة 30

الفصل الثاني العقيدة الأمنية الجزائرية وإستراتيجية مواجهة التهديدات الأمنية اللاتمائية

في شمال مالي والذي ترجم باتفاق المصالحة المالية ، وقطع الأجواء أمام الطائرات العسكرية الفرنسية الذاهبة لمالي ، أما في الملف الليبي فحاولت الجزائر توحيد الصف الليبي ولكن تعدد الأطراف الدولية حال دون ذلك وعلى اثر ذلك طالبت الجزائر على مستوى المحافل الليبية بخروج الأطراف الدولية والمرترقة من ليبيا لأنها تعد جزء من الأزمة والحل يكون ليبي ليبي.

تتغاضى الجزائر على بعض مبادئها عندما يخص الأمر أمنها واستقرارها فالعقيدة الأمنية والعسكرية الجزائرية هي عقيدة دفاعية وقد حاولت العديد من الأطراف الدولية جر الجزائر للمستنقع الليبي ، و للتحالف العربي ضد نظام عبد الله صالح في اليمن وهو ما رفضته الجزائر بشكل قاطع.

وبهذا فلجزائر تدرك جيدا طبيعة التحولات الإقليمية من حيث تطور شكل التهديد وطبيعته وسبل مواجهته على مستوى المنطقة وهذا لا يعني تعيير جوهري في مبادئها وإنما استجابة وتكيف مع طبيعة التهديدات والمخاطر و تأمين حدودها وعصرنة جيشها بأسلحة حديثة وتكوين احترافي.

المطلب الرابع: فواعل صنع السياسة العامة الأمنية الجزائرية

ترسم السياسة الأمنية في الجزائر نتيجة تفاعل مجموعة من المؤسسات الرسمية والغير رسمية تختلف درجة تأثير كل فاعل من فترة لأخرى ، بالإضافة لطبيعة النظام السياسي وخصوصية تكوينه تعمل هذه الفواعل الأمنية في رسم السياسات الأمنية والتي تبني في شكل استراتيجيات متعددة الأبعاد وتعمل هذه الفواعل على تحديد طبيعة التهديدات ، والمخاطر ، والتحديات من حماية امن الدولة وامن الفرد ومصالحها الحيوية وتتفاعل هذه السياسات مع طبيعة الأوضاع الإقليمية والتحولات الدولية في بنية النظام الدولي.

ومن خلال هذا نطرح الأسئلة التالية:

من يصنع السياسة الأمنية في الجزائر؟

ما هي درجة تأثير كل فاعل في صنع السياسية الأمنية ؟

وما هي طبيعة العلاقة بين مختلف الفواعل ؟

هل هي علاقة تعاون أم صراع، أم توزيع مهام؟

الفصل الثاني العقيدة الأمنية الجزائرية وإستراتيجية مواجهة التهديدات الأمنية اللاتماتلية

للإجابة على هذه الأسئلة ينبغي تتبع مراحل تطور صنع السياسة الأمنية في الجزائر التي مرت عبر ثلاثة مراحل تتمثل في:

١ - فواعل صنع السياسة العامة الأمنية في فترة الحزب الواحد (1989/1962)

عرفت الجزائر بعد الاستقلال أول دستور سنة 1963 وقد كرس نظاما للحكم ينص على الحزب الواحد وهو حزب جبهة التحرير الوطني كما كانت كل السلطات في يد رئيس الجمهورية فهو الذي يرسم السياسة الداخلية والخارجية للدولة وهو القائد الأعلى للحزب، وهو ما تضمنته المادة 59 من دستور 1963 والتي تضع كل السلطات في شخص رئيس الجمهورية وبعد التصحيح الثوري في 19 جوان 1965 والذي قاده آنذاك "العقيد هواري بومدين" وتشكل فيه نظاما جديدا قائم على مؤسستين رئيسيتين هما مجلس الثورة والتي أصبحت هيئة تشريعية في محل المجلس الوطني والحكومة كهيئة تنفيذية في محل رئيس الجمهورية وكلا المؤسستين بالإضافة لقيادة الجيش يتحكم فيهما الراحل "هواري بومدين" كرئيس دولة ووزير لدفاع¹.

كما تعزز أكثر دور الجيش في الحياة السياسية وفي رسم السياسة العامة وهو ما تأكد في دستور 1976 والذي تعد بموجبها المؤسسة العسكرية جزءا لا يتجزأ من النظام السياسي الجزائري².

في ظل هذه المرحلة شهدت الجزائر غياب وضعف دور المؤسسات الرسمية للدولة في رسم السياسة الأمنية للبلاد و بقت المؤسسة العسكرية هي الأقوى والتي تساهم في رسم السياسات العامة في كل القطاعات بالإضافة لغياب الأحزاب السياسية والمجتمع المدني خاصة في ظل الحزب الواحد آنذاك وهو حزب جبهة التحرير الوطني³.

بعد أحداث 5 أكتوبر 1988 شهدت الجزائر تحولا في الممارسة السياسية من خلال تكريس التعددية الحزبية وتوسيع المشاركة في عملية صنع القرار وإقرار

¹ ياسين سعيدي ، التحديات الأمنية الجديدة في المغرب العربي ، مذكرة ماجيستر ، تخصص علاقات دولية ، جامعة وهران ، 2015/2015 ، ص46

² مرجع نفسه ، ص47

³ محمد السعيد بن غنيمة ، فواعل صنع السياسة الأمنية في الجزائر بين التحديات الداخلية والضغطات الخارجية ، جامعة مولود معمري تيزي وزو، الجزائر ، دفاثر السياسة والقانون ، العدد 19 جوان 2018، ص6

الفصل الثاني العقيدة الأمنية الجزائرية وإستراتيجية مواجهة التهديدات الأمنية اللاتماتلية

مبدأ الفصل بين السلطات وتم إقرار كل هذه المبادئ في دستور 1989 الذي يعد أول دستور بعد أقرار التعددية الحزبية والسياسية.

شكل دور رئيس الدولة الراحل **هواري بومدين** باعتباره رئيس لدولة ووزير للدفاع فاعلا رئيسي في رسم السياسة الأمنية في تلك الفترة خاصة في قضية الصحراء الغربية والعلاقات الجزائرية المغربية.

ب - فواعل صنع السياسة الأمنية في فترة التعددية الحزبية: 2006/1989

أقر دستور 1989 التعددية الحزبية وأسس لعلاقة جديدة بين الجيش والحياة السياسية حيث تضمنت المادة 25 من دستور 1989 دورا محددا للمؤسسة العسكرية هو الحفاظ على الاستقلال الوطني والدفاع على الوحدة الترابية والسيادة الوطنية. دخلت الجزائر في سنوات التسعينات دوامة من العنف والإرهاب الداخلي وتم على أثرها إعلان حالة الطوارئ وتعطيل عمل المؤسسات الرسمية ولم تبقى إلى المؤسسة العسكرية التي حافظت على استقرارها لتجد نفسها أمام مؤسسات عاجزة وأمام أزمة خطيرة تهدد امن واستقرار الدولة ووجودها فتدخلت لإعادة الاستقرار والرجوع إلى المسار الديمقراطي¹.

ومن أهداف السياسة الأمنية الجزائرية في تلك الفترة محاربة الإرهاب والجماعات المسلحة والتطرف العنيف تحكمت من خلاله المؤسسة العسكرية في دواليب السلطة لفترة من الزمن.

وبعد وصول الرئيس الراحل **عبد العزيز بوتفليقة** إلى سدة الحكم سعى إلى تحقيق السلم المدني من أجل استعادة الأمن والسلم الداخلي من خلال قانوني الوئام المدني والمصالحة الوطنية.

تعتبر المصالحة وسيلة من وسائل حل الخلافات والنزاعات بين الأشخاص والدول بطريقة سلمية وودية وتم استخدامها في الجزائر من أجل وقف العنف وإقناع الجماعات المسلحة بوضع السلاح وإعادة إدماجهم للمجتمع. في هذه المرحلة برز دور رئيس الجمهورية كفاعل رئيسي في رسم السياسة الأمنية بالتعاون مع الأحزاب السياسية والجمعيات في بلورة ميثاق السلم والمصالحة الوطنية من خلال الترويج له والمشاركة في تعبئة الجماهير من أجل والتصويت

¹ مرجع نفسه ، ص7

الفصل الثاني العقيدة الأمنية الجزائرية وإستراتيجية مواجهة التهديدات الأمنية اللاتماتلية

والتعريف بميثاق المصالحة الوطنية وتم على أثرها التصويت لصالح المصالحة الوطنية بالأغلبية بنسبة 98%.

نظرا للحالة الأمنية التي عاشتها الجزائر في تلك الفترة خاصة بعد إعلان حالة الطوارئ أعلنت الجزائر حربا ضد الإرهاب والتطرف العنيف كما شهدت الجزائر في فترة ما بين 1989 إلى غاية 2006 تحولات دستورية وسياسية في طبيعة النظام السياسي وتعددت المؤسسات التي كان لها دور في صنع السياسة الأمنية أبرزها:

1- **رئيس الجمهورية** : لرئيس الجمهورية في تلك الفترة دورا كبيرا في رسم السياسة الأمنية للبلاد نظرا لشخصيته الكاريزمية ، وباعتباره وزير للدفاع بالإضافة للمناصب التي تولاها سابقا مثل وزير الخارجية في فترة الرئيس الراحل هواري بومدين

2- **المؤسسة العسكرية** : لعب الجيش الوطني الشعبي دور مهما كمؤسسة دستورية هدفها الحفاظ على الأمن والاستقرار وجندت المؤسسة كل قواتها من اجل الحفاظ على الطابع الجمهوري لدولة

3- **الأحزاب السياسية** : كان للأحزاب السياسية بمختلف تياراتها السياسية دورا مهما في احتضان المصالحة الوطنية و الترويج لها من اجل وقف العنف

4- **المجتمع المدني**: قامت الجمعيات ومنظمات المجتمع المدني بقبول سياسة المصالحة الوطنية وحث المجتمع على التصويت بنعم.

الفصل الثاني العقيدة الأمنية الجزائرية وإستراتيجية مواجهة التهديدات الأمنية اللاتمائية

ح - فواعل صنع السياسة الأمنية في الفترة الممتدة من 2006/2023

شهدت هذه الفترة عدة أحداث داخلية وخارجية ، ابرز الأحداث الداخلية تتمثل في حادثة الهجوم على المجمع الغازي بعين اميناس سنة 2013، ومرض الرئيس الراحل عبد العزيز بوتفليقة ، وانفراد قوى غير دستورية بعملية صنع القرار إلى غاية الانتفاضة الشعبية(الحراك) في فيفري 2019 ، أما الأحداث الإقليمية فتتمثلت في انتشار الظاهرة الإرهابية في المنطقة خصوصا في دول الساحل، سقوط النظام الليبي سنة 2011 ، تدخل حلف الناتو في ليبيا ، التدخل الفرنسي سنة 2013 في مالي لمكافحة الإرهاب، بالإضافة للانقلابات العسكرية المتكررة لدول الساحل

من فواعل صنع السياسة الأمنية من سنة 2006 إلى غاية 2023 نجد:

1-رئيس الجمهورية

تختلف صلاحيات رئيس الجمهورية من دولة لأخرى وذلك راجع لطبيعة نظام الحكم و توزيع السلطات داخل الدولة ، سواء كان نظام شبه رئاسي أو رئاسي أو برلماني.

يتبوأ في الجزائر رئيس الجمهورية مكانة دستورية ومحورية مهمة في صنع السياسة العامة الأمنية، وذلك راجع لطبيعة النظام السياسي فبعد الاستقلال كان النظام السياسي نظاما رئاسيا ، وبعد دستور 1989 تحول إلى نظام شبه رئاسي يمتلك فيها رئيس الجمهورية صلاحيات واسعة..

يضطلع رئيس الجمهورية باعتباره دستوريا وزير الدفاع والقائد الأعلى للقوات المسلحة في صنع السياسة الأمنية حسب دستور 2020 على الصلاحيات التالية فحسب المادة 91 من دستور 2020 يضطلع رئيس الجمهورية على ما يلي¹:

1- "هو القائد الأعلى للقوات المسلحة للجمهورية ، ويتولى مسؤولية الدفاع الوطني"

2- "يقرر إرسال وحدات من الجيش الوطني الشعبي إلى خارج الوطن بعد مصادقة البرلمان بأغلبية ثلثي أعضاء كل غرفة من غرفتي البرلمان"
حسب المادة 92 يعين رئيس الجمهورية في الوظائف والمهام التالي²:

1- الوظائف والمهام المنصوص عليها في الدستور

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، دستور الجزائر 2020، المادة 91 من الدستور، ص21

² المرجع نفسه، المادة 92 من الدستور ، ص21

الفصل الثاني العقيدة الأمنية الجزائرية وإستراتيجية مواجهة التهديدات الأمنية اللاتمائية

2- الوظائف المدنية والعسكرية في الدولة

9- مسؤولي أجهزة الأمن

هذا المواد والصلاحيات الدستورية التي يضطلع بها رئيس الجمهورية تجعله
الفاعل الأول والأساسي في صنع السياسة العامة الأمنية للدولة

2 - المؤسسة العسكرية

نشئ الجيش الوطني الشعبي سليل جيش التحرير الوطني من رحم الاستعمار
الفرنسي ، وارتبط بمقاومة الاستعمار الغاشم ، واحتل الجيش الوطني الشعبي بعد
الاستقلال مكانة دستورية و سياسية مهمة في طبيعة النظام السياسي الجزائري فقد
استمد الجيش الوطني الشعبي هذه المكانة بحكم الإرث التاريخي للجزائر
(للجيش الجزائري دور كبير في مأسسة النظام السياسي الجزائري بعد الاستقلال).

تتمثل المهمة الاساسية للجيش الوطني الشعبي حسب الدستور وطبقا للمادة 30
من دستور 2020 فان دور الجيش هو الحفاظ على الاستقلال الوطني والدفاع عن
السيادة الترابية، والدفاع عن سيادة البلاد ومجالها الجوي والبري والبحري
بالإضافة لدفاع عن المصالح الإستراتيجية والحيوية للبلاد.

وبهذا تعد المؤسسة العسكرية من بين الفواعل الرئيسية المساهمة في هندسة
السياسة الأمنية الجزائرية لان مهمتها الوحيدة هي الدفاع عن امن البلاد من كل
التهديدات والمخاطر ، وهو ما أكد عليه الأستاذ "منصور لخضاري" بان دور
للمؤسسة العسكرية دور كبير ومحوري في تحقيق الأمن وبنائه ، نظرا للمهام
والمسؤوليات التي تضطلع بموجب الدستور هو الحفاظ على السيادة الترابية
والسيادة الوطنية وتأمين الحدود.¹

تلعب المؤسسة العسكرية دورا فاعل و كبير في عملية صنع السياسة الأمنية
للدولة فهي تحتكر أدوات القوة ، كما أنها تعتبر جوهر النظام السياسي
الجزائري نظرا لما تحظى به من شرعية ثورية وارث تاريخي و درجة عالية من
التنظيم والاحترافية.

كما ساهمت الأخطار والتهديدات الأمنية الصلبة واللينة التي تواجهها الجزائر في
أغلبية دوائرها الجيوسياسية، إلى استمرار دور المؤسسة العسكرية في صنع

¹ عائشة قادة بن عبد الله ، محاضرات في مقياس الأمن الوطني الجزائري ، جامعة أبو بكر بلقايد ، كلية
الحقوق والعلوم السياسية ، تخصص دراسات إستراتيجية وأمنية ، ص48

الفصل الثاني العقيدة الأمنية الجزائرية وإستراتيجية مواجهة التهديدات الأمنية اللاتمائية

السياسة الأمنية بنفوذ كبير باعتبارها المؤسسة الأقوى في الدولة من حيث التنظيم والاحترافية.

3 - جهاز المخابرات

المخابرات هي عبارة عن جهاز ومؤسسة من مؤسسات الدولة تهتم بجمع المعلومات وتحليلها واستشراف على أثرها الأحداث المتوقع حدوثها

- جمع المعلومات : للأجهزة المخابراتية في العالم دور مهم في جمع المعلومات التي تفيد صانع القرار حول الدول والفواعل غير دولانية كالجماعات الإرهابية وعصابات الجريمة المنظمة التي تهدد أمنها واستقرارها ، ويتم جمع المعلومات عن طريق العنصر البشري و الأجهزة التكنولوجية ، خاصة وقد شهدت السنوات الأخيرة تطورا في أجهزة الاتصال وأدوات الجوسسة كطائرات بدون طيار وبرامج التجسس ، وتلجا الأجهزة الاستخباراتية لتمحيص المعلومات والتأكد من صحتها¹.

- تحليل المعلومات : تقوم الأجهزة الاستخباراتية بتحليل المعلومات وإعطائها لصانع القرار والتي بدورها تتحول لسياسات وإجراءات في مختلف المجالات

وقد شرح الدكتور **مصطفى العاني** الدور الذي تلعبه الأجهزة الاستخباراتية بقوله "لم يعد في عالم اليوم أهمية كبيرة للانتصارات العسكرية بالمعنى التقليدي الذي كان سائدا فالانتصارات الاستخباراتية هي الأهم والأجدي فهي التي تمهد الطريق لتحقيق الانتصارات العسكرية بالإضافة لكونها اقل كلفة في الجانب المادي والبشري وأكثر ديمومة ونتائجها أكثر ضمانا"²،

وفي نفس الصدد قال المفكر الأمريكي ومستشار الأمن القومي الأمريكي **زبيغنيو بريجنسكي** "كل دولار يتم إنفاقه على الاستخبارات النشطة والوقائية يساوي على الأرجح أكثر من عشرة دولارات يتم أنفاقها في تعزيز امن الأهداف التي يحتمل أن يستهدفها الإرهابيون"

يتضح من خلالها أهمية الأجهزة الاستخباراتية في التصدي لمختلف الأخطار والتهديدات من خلال جمع المعلومة الصحيحة وتفحصها والتحرك على أثرها بكل كفاءة وفعالية.

¹ غانم علوان الجميلي، السياسة الخارجية، لبنان، مطبعة كركي للنشر والتوزيع، 2013، ص ص 56، 57

² مصطفى العاني، "أهمية الاستثمار الناجح في أجهزة الاستخبارات العربية"، صحيفة الحياة، أيلول، 2009، ص01

الفصل الثاني العقيدة الأمنية الجزائرية وإستراتيجية مواجهة التهديدات الأمنية اللاتمائية

لوضع إستراتيجية أمنية يجب على الدولة تحديد المخاطر والتحديات والتهديدات ووضع أهداف في جميع المجالات ، والإجابة على مجموعة من الأسئلة — من هي الدولة العدو و الصديق و الحليف؟ — ما هي التهديدات و المخاطر التي يمكن أن تتحول لتهديدات ؟ — ما هي التهديدات الصلبة والتهديدات الناعمة التي تهدد أمنها؟ تساعد هذه الأسئلة على بناء تصور كامل لدى الدولة مما يساعدها على وضع إستراتيجية أمنية.

يتجسد دور المخابرات الجزائرية في صنع السياسة الأمنية من خلال مصلحة مكافحة الإرهاب والتي أنشأت سنة 1995، و يطلق على الجهاز بالغة اللاتينية اسم "سكورات" ومن مهام هذه المصلحة جمع المعلومات الاستخباراتية حول نشاط الجماعات الإرهابية ، القيام بعمليات ضد الجماعات الإرهابية ، اختراق الجماعات الإرهابية من اجل تفكيكها من الداخل، وساهم هذا الجهاز في مكافحة الظاهرة الإرهابية وتقليل عمليات خطف الأجانب في الجنوب الجزائري وفي نفس الصدد فان هذا الجهاز هو الذي قام بالعملية العسكرية ضد الهجوم الإرهابي على المجمع النفطي بتقنورين.

وبهذا فجهاز المخابرات بمختلف أجهزتها تساهم بشكل فعال وقوي في جمع المعلومات الأمنية وتحليلها وتتبع نشاط الجماعات الإرهابية في الصحراء الجزائرية و منطقة الساحل واستشراف لمكان وتوقيت العمليات الإرهابية التي يتوقع حدودها والتي تتجسد في الأخير عن طريق إجراءات وتقارير لرئيس الجمهورية باعتباره وزير للدفاع الوطني.

4 - المجلس الأعلى للأمن

المجلس الأعلى للأمن هو عبارة عن هيئة دستورية مهمتها تقديم الآراء والاقتراحات لرئيس الجمهورية في كل المسائل المتعلقة بالأمن والدفاع ، وقد نص عليه لأول مرة في دستور 1976 من خلال المادة 125 من الدستور والتي تطرقت إلى "يؤسس مجلس أعلى للأمن برئاسة الجمهورية ، مهمته تقديم الآراء حول كل القضايا المتعلقة بالأمن الوطني ، إلى رئيس الجمهورية"¹ وفي ظل التعديل الدستوري الأخير لسنة 2020 فقد شهدت هذه الهيئة تعديلا في بعض مهامها ، وتجدر الإشارة أن دستور 2016 لم يتطرق للمجلس الأعلى للأمن.

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1976، المادة 125

الفصل الثاني العقيدة الأمنية الجزائرية وإستراتيجية مواجهة التهديدات الأمنية اللاتماتلية

حدد دستور 2020 أعضاء المجلس الأعلى للأمن في المادة الثانية من المرسوم الرئاسي رقم 539-21 الذي يتكون كل من¹:

- رئيس الجمهورية
- رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي
- الوزير الأول أو رئيس الجمهورية حسب الحالة
- مدير ديوان رئاسة الجمهورية
- الوزير المكلف بالداخلية
- الوزير المكلف بالشؤون الداخلية
- وزير العدل
- قائد الدرك الوطني
- المدير العام للأمن الوطني
- المدير العام للوثائق والأمن الخارجي
- المدير العام للأمن الداخلي
- المدير العام لمكافحة التخريب
- المدير العام للمديرية المركزية لأمن الجيش

خلافًا للمرسوم الرئاسي السابق رقم 89-190 شهد التعديل في دستور 2020 ضم ممثلين من رئاسة الجمهورية والحكومة بالإضافة لممثلي المؤسسات الأمنية ونص المرسوم على أنه يجتمع المجلس الأعلى للأمن بناءً على استدعاء من طرف رئيس الجمهورية ، كلما اقتضت الضرورة لذلك ، لتتطرق لمختلف المسائل التي تخص الأمن القومي لدولة ببعدها الداخلي والخارجي والمتمثل في²:

- مساهمة الجيش الوطني الشعبي في مهام حفظ النظام خارج الحالات الاستثنائية
- القضايا والمسائل ذات الصلة بسياسة الدفاع عن الوطن
- الاستشارات الاستثنائية المتعلقة بمسائل ذات طبيعة أساسية
- الوضعيات الناتجة عن الكوارث والأوبئة وتداعياتها على أمن البلد والسكان
- التهديدات أو الهجمات الخطيرة الموجهة ضد المنظومات والمواقع الحيوية للوطن والاعتداءات على الأمن السيبراني

¹ المرسوم الرئاسي رقم 539-21 مؤرخ في 21 جمادى الأولى عام 1443 الموافق لـ 26 ديسمبر 2021 ، يتضمن تشكيلة المجلس الأعلى للأمن وتنظيمه وسيره ، العدد 99 ، ص ص 9-10

² نفس المرجع السابق

الفصل الثاني العقيدة الأمنية الجزائرية وإستراتيجية مواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية

— التهديدات والمظاهر الماسة بالأمن وبالطمأنينة وبحسن سير الأحداث الوطنية الهامة

— كل مسألة أو قضية غير تلك المشار إليها أعلاه وتكتسي طابعا امنيا أو أهمية بالغة بالنسبة للدولة أو للسكان

وبهذا يتضح دور المجلس الأعلى للأمن كهيئة استشارية لدى رئيس الجمهورية تهتم بالمسائل المتعلقة بالأمن القومي الجزائري بمختلف أبعاده وتساهم في رسم السياسة الأمنية بشكل كبير جدا.

5 - المؤسسات البحثية (المعهد الوطني لدراسات الإستراتيجية الشاملة)

يعد المعهد الوطني للدراسات الإستراتيجية الشاملة هيئة استشارية لدى رئيس الجمهورية مهمتها القيام ببحوث في مختلف المجالات وبناء استراتيجيات واستشراف الأحداث فهو عبارة عن مركز للأبحاث والدراسات أو **الثينك تانكس** Think Tanks

يقوم المعهد الوطني للدراسات الإستراتيجية الشاملة بالعديد من التحليلات والدراسات التي تخص المسائل الإستراتيجية الوطنية و الدولية في مختلف المجالات السياسية و الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وقضايا الأمن والدفاع ومختلف التطورات الداخلية والخارجية وأثرها على امن الجزائر ويستعين المعهد بخبراء ومختصين من دول مختلفة وفي مجالات متعددة.

يحتوي المعهد على أربعة أقسام مهمتها القيام بالأبحاث والدراسات تتمثل في:

— قسم البحث في استراتيجيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتطور المؤسسات السياسية وتحول الأنظمة المؤسساتية

— قسم البحث في التنمية الثقافية والتعليمية والتكنولوجية والاتصالات

— قسم التوثيق ومعالجة الأعلام

— قسم البحث في العلاقات الدولية والدفاع

نظم المعهد الوطني للدراسات الإستراتيجية الشاملة عدة ملتقيات وندوات حول

التهديدات الأمنية اللاتماثلية والأزمة في الساحل الأفريقي ومن بين الملتقيات

— محاضرة حول الأمن في الساحل من طرف ممثلة مركز كارتر المراقب المستقبل

لمراقبة اتفاق السلم والمصالحة في مالي في 15 ماي 2022

— يوم دراسي حول مقاربة الجزائر في حفظ الأمن والسلم بمنطقة الساحل يوم 29

أوت 2021

الفصل الثاني العقيدة الأمنية الجزائرية وإستراتيجية مواجهة التهديدات الأمنية اللاتماتلية

— ندوة حول موضوع "التحديات الأمنية في منطقة الساحل الأفريقي وتدابيرها
على استقرار المنطقة" في 12 فيفري 2022

يقدم مدير المعهد حسب القانون التأسيسي للمعهد تقرير مفصلا لرئيس
الجمهورية حول كل ملتقى أو ندوة يقوم بها المعهد وبهذا يعد المعهد مؤسسة فكرية
يقوم باستشراف الأحداث وبناء الاستراتيجيات وتقييمها وهو ما يعطي لصانع القرار
مجموعة من الخيارات والبدائل.

يبقى دور الأحزاب السياسية ضعيفا على الرغم من وجود لجنة في البرلمان
مخصصة للدفاع أما منظمات وجمعيات المجتمع المدني فدورها غير فعال

للإجابة على الأسئلة الثلاثة يمكننا القول أن العلاقة بين فواعل صنع السياسية
الأمنية هي علاقة تعاونية وتشاركية، وعلى الرغم من التأثير المهم لأغلبية الفواعل
الرسمية والغير رسمية إلا أن ثقل المؤسسة العسكرية والمؤسسة الأمنية جعل كل
منهما الفاعل الأساسي والرئيسي في صنع السياسة الأمنية، وذلك راجع لامتلاك كل
منهما مرجعية ثورية وقوة في التنظيم ودرجة عالية من الاحترافية.

الفصل الثاني العقيدة الأمنية الجزائرية وإستراتيجية مواجهة التهديدات الأمنية اللاتماتلية

المبحث الثاني : الإرهاب الدولي وتأثيره على الأمن القومي الجزائري
انتشرت الظاهرة الإرهابية بشكل مفرط في منطقتي الساحل الأفريقي والمغرب العربي وهو ما اثر سلبا على امن واستقرار المنطقة.

المطلب الأول : مفهوم الإرهاب الدولي

يعتبر مفهوم الإرهاب الدولي مفهوما معقدا وغامضا نظر لاختلاف نظرة الباحثين والسياسيين للظاهرة ويرجع ذلك لتضارب المصالح السياسية وتغليب الطابع الأيديولوجي على الظاهرة بالإضافة لاختلاف زوايا النظر فهناك من يعتبر الدفاع عن السيادة الوطنية و ضد الاستعمار عملا إرهابيا مثل اعتبار حركات المقاومة الفلسطينية منظمات إرهابية وهو ما يجعل الاتفاق على مفهوم واحد أمر صعبا.

الفرع الأول: المعنوي اللغوي والاصطلاحي للإرهاب

أ - مفهوم الإرهاب لغة

وهو من مصدر ارهب ، يرعب، إرعابا بمعنى العنف والتهديد الذي تقوم به الجماعات الإرهابية سواء عن قناعة أو عن طريق اختراق الكثير من الدول لهذه الجماعات كما تعتمد الحكومات والأفراد العنف بطريقة غير قانونية من اجل تحقيق عدة أهداف من بينها سياسية.¹

كما جاء القرآن الكريم لفظ رهب أحيانا بمعنى الخوف والفرع في الآيات الكريمة "وفي نسختها هدى ورحمة للذين هم لربهم يرهبون"²
"واعدو لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم"³

ب: المعنى الاصطلاحي للإرهاب

لا يوجد مفهوم معين ومحدد اتفق عليه المفكرين والباحثين لهذه الظاهرة وذلك راجع لاختلاف الحقل المعرفي والأكاديمي للباحثين بالإضافة لنزعة الأيديولوجية كما تختلف الدول في إعطاء مفهوم محدد نظرا لاختلاف تصوراتها وأهدافها حيث تسعى كل دولة إلى وضع تعريف يناسبها ويخدم مصالحها⁴، بالإضافة إلى ما يراه

¹ عبد الوهاب ألكيالي، مرجع سابق، ص153

² القرآن الكريم، سورة الأعراف، الآية 154

³ القرآن الكريم، سورة الأنفال، الآية 60

⁴ ولد الصديق ميلود وآخرون، مكافحة الإرهاب بين مشكلة الظاهرة واختلاف المعايير عند التطبيق ، مركز الكتاب العربي ، عمان ، جزء 1 ، 2016، ص12

الفصل الثاني العقيدة الأمنية الجزائرية وإستراتيجية مواجهة التهديدات الأمنية اللاتمائية

طرف معين فعلا إرهابيا هو حقا مشروعا في الدفاع عن السيادة أو الأرض لدى الطرف الآخر.

– مفهوم الإرهاب حسب الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب لسنة 1998

"هو كل فعل من الأفعال التي يستخدم فيها العنف أو التهديد من أجل تنفيذ مشروع إجرامي فردي أو جماعي من خلال إلقاء الرعب بين الناس وتعريض حياتهم أو أمنهم للخطر أو إلحاق الضرر بالممتلكات العامة والخاصة أو الاستيلاء عليها"¹

تعريف الأمم المتحدة للظاهرة الإرهابية لسنة 2005 "هي تلك أعمال العنف التي تصدر من فرد أو جماعة بقصد تهديد أشخاص أو التسبب في أصابتهم أو موتهم سواء كان الهمل فرديا أو بالاشتراك مع أفراد آخرين موجهة ضد أشخاص أو منظمات أو مواقع سكنية أو حكومية أو دبلوماسية أو ضد أفراد دون تمييز ، أو ممتلكات أو تدمير وسائل النقل والمواصلات بهدف المساس بعلاقات الدول أو بين مواطنيها ، لذلك فإن التآمر على ارتكاب أو محاولة ارتكاب أو الاشتراك أو التحريض على ارتكاب جرائم يشكل وجها من أوجه الإرهاب الدولي"²

تعريف وزارة الدفاع الأمريكية للظاهرة الإرهابية هو "الاستخدام الغير قانوني للعنف أو التهديد به من أجل غرس الخوف والضغط على المجتمعات والحكومات وفي الأغلب ما يدفع الإرهاب عن طريق عوامل دينية وسياسية وإيديولوجية من أجل تحقيق أهداف سياسية غالبا"³

x مفهوم الإرهاب حسب الاتفاقية الأفريقية لمنع ومكافحة الإرهاب 1999

"الإرهاب هو أي فعل يمثل انتهاكا للقوانين الجنائية لدول الأعضاء ، ويهدد الحياة أو السلامة البدنية أو الحربية أو سبب إصابات خطيرة أو الوفاة ، لأي شخص أو عدد من الأفراد أو الجماعات من الأفراد أو قد يسبب دمارا للممتلكات العامة أو الخاصة ، أو الموارد الطبيعية أو التراث البيئي أو الثقافي ، ويكون هادفا ومعتمد ويدخل ضمن الأعمال الإرهابية كل ما يلي : الترهيب أو التخويف أو إجبار أو أكراه أو دفع أي حكومة أو هيئة أو مؤسسة أو الجمهور العام أو أي قطاع ، لفعل أو

¹ محمد وحي الدين عوض ، واقع الإرهاب واتجاهاته ، الندوة العلمية لمكافحة الإرهاب ، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية ، السعودية ، 1999 ، ص6

² المعموري صادق جابر ، الإرهاب والتنمية البشرية في البلدان العربية ، دار الرضوان للنشر والتوزيع ، عمان ، 2016 ، ط1 ، ص59

³ المرجع نفسه ، ص62

الفصل الثاني العقيدة الأمنية الجزائرية وإستراتيجية مواجهة التهديدات الأمنية اللاتماتلية

الامتناع عن فعل أي عمل أو نشاط أو تبني أو ترك وجهة نظر معينة أو العمل طبقا لبعض المبادئ¹.

عرفت الاتفاقية الأوروبية لمنع وقمع الإرهاب لعام 1976 بأنه "تلك الأفعال الخطرة والموجهة ضد حياة الأشخاص أو سلامتهم الجسدية أو حرياتهم ، وتلك الموجهة ضد الممتلكات إذا كان من شأنها خلق خطر جماعي"²

وذكرت الوثيقة مجموعة من الأفعال التي تعتبرها جرائم إرهابية تتمثل في³

1- استخدام القنابل و الصواريخ

2- خطف واحتجاز الأشخاص بطريقة غير شرعية

3- توجيه أعمال عدائية ضد شخصيات دبلوماسية

4- خطف الطائرات والاستيلاء عليها

أما بالنسبة لهيئة الأمم المتحدة بكونها هيئة دولية تسعى لتحقيق السلم والأمن في العالم فلم تعتمد على تعريف واحد للإرهاب بكونه تهديد عالمي وعابر للحدود ولا يرتبط بمنطقة معينة أو لغة أو دين معين وراجع ذلك لعدم وجود اتفاق بين دول أعضائها على تعريف واحد للإرهاب.

اتفق بعض خبراء القانون الدولي على تعريف أكاديميا للظاهرة الإرهابية قدمه الباحث "شميد" وهو أن "الإرهاب هو منهج الفعل العنيف المتكرر الذي تتبعه فواعل متخفية (جماعات، أفراد أو دول) من اجل تحقيق أهداف إجرامية وسياسية..... وهذه الأفعال الإرهابية تختلف عن الاغتيالات من حيث كون أن الهدف الرئيسي للإرهابيين ليس العنف في حد ذاته ، بل أن العنف هو هدف ثانوي ووسيلة لتحقيق الغاية الرئيسية إلا وهي بث الرعب والخوف في أوساط الجماهير

¹ ادريس عطية ، الإرهاب في إفريقيا :دراسة في الظاهرة واليات مواجهتها ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر ، 2001 ، ص51

² أسامة أفراح ، امنة الإرهاب كإستراتيجية لمواجهة التطرف ، مذكرة ماجستير ، تخصص دراسات إستراتيجية ، جامعة الجزائر 3 ، 2014/2015 ، ص18

³ مكافحة الإرهاب ، أعمال ندوة مكافحة الإرهاب 1999/2-5/31 ، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، السعودية ، مركز الدراسات والبحوث ، 1999 ، ص19

الفصل الثاني العقيدة الأمنية الجزائرية وإستراتيجية مواجهة التهديدات الأمنية اللاتمائية

(الحكومات والشعوب) ثم تقوم الجماعات الإرهابية بالضغط على هذه الأخيرة حتى تنصاع وتلبي مطالبها.¹

قدم البروفيسور "محمّد برقوق" مفهوم للإرهاب بقوله "هو تهديد عالمي الانتشار بأساليب وصيغ مختلفة التعابير والتوضيحات وهو ظاهرة تاريخية بالإضافة إلى كونه حادثة تفوقت على الثقافة ، الديانات،الاقتصاد وكذلك المحيط أو السياق السياسي ، وهو بذلك تهديد للاستقرار السياسي ، وهو الأمن الدولي والإنساني وكذلك تهديد لحقوق الإنسان الفردية والجماعية"²

لقد عانت الجزائر من الظاهرة الإرهابية سنوات التسعينيات وهو ما أعطى تصور ومفهوم جزائرياً للظاهرة الإرهابية من خلال الخطابات الرسمية للمسؤولين الجزائريين.

فالإرهاب حسب المفهوم الجزائري هو "تهديد وجودي شامل وغير قومي لا يعترف بالحدود السياسية و لا يحترم أية قيم دينية أو ثقافية ، غير معترف بحدود أو قيود سياسية أو دينية يضرب الإرهاب أينما أمكنه أن يضرب ، كل الدول فقيرة أو غنية أو متقدمة أو متخلفة ، نافيا كل القيم الإنسانية والمبادئ التي تشكل أساس حضارتنا"³

عرف المشرع الجزائري الإرهاب في الأمر رقم 156/66 والمتمم بالأمر رقم 11/95 المؤرخ في 1995/02/25 المتضمن قانون العقوبات في المادة 87 مكرر " يعتبر فعلاً إرهابياً أو تخريبياً في مفهوم الأمر ، كل فعلاً يستهدف أمن الدولة والوحدة الوطنية والسلامة الترابية واستقرار المؤسسات وسيرها العادي عن طريق أي عمل غرضه بث الرعب وغلق انعدام الأمن وعرقلة المرور وحرية التنقل والاعتداء على رموز الأمة والجمهورية وعرقلة عمل السلطات العمومية"⁴

¹ محمد عزيز شكري، الإرهاب الدولي ، الدراسة القانونية، الدراسة القانونية ناقدة، دار العلم للملايين، ط1، 1991، ص45

² محمّد برقوق ، "المعضلات الأمنية في الساحل الأفريقي ، وتداعياتها على الأمن الوطني الجزائري" مجلة الجيش 534 ، جانفي 2008 ، ص52

³ حسام حمزة، المقاربة الأمنية الجزائرية لمواجهة التهديدات الأمنية في إقليم الساحل الأفريقي ، أطروحة دكتوراة ، تخصص علاقات دولية ، جامعة الجزائر 3، 2017/2018 ، ص60

⁴ محمد فتحي عيد ، واقع الإرهاب في الوطن العربي ، الرياض ، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية ، ص30

الفرع الثاني: التحول في طبيعة الظاهرة الإرهابية

يوجد حوالي أكثر من 200 تعريف للإرهاب يستخدم في جميع دول العالم من طرف الحكومات والمنظمات الدولية.

قام احد الباحثين يدعى "اليكس شميد" Alex schmid بدراسة حوالي أكثر من 100 تعريف يستخدم من طرف الباحثين ووجد أن الإرهاب "مفهوم مجرد دون جوهر حقيقي" وهو ما يشكل معضلة حقيقية في بناء تعريف توافقي على المستوى الأكاديمي والسياسي من اجل تحديد المؤشرات التي تسمح بتحديد الجماعات التي تشكل تهديدا إرهابيا¹.

في التعريفات السابقة للظاهرة الإرهابية نجد أن اغلبها ركزت على هدف وتأثير الظاهرة إلا أنها أغفلت التطور الحاصل في الظاهرة ، بحيث استفادت الجماعات الإرهابية من التطورات العلمية و التكنولوجيا ووظفت الوسائل التكنولوجية والتقنيات الرقمية ووسائل الإعلام من خلال قيامها بهجمات على مستوى الفضاء الالكتروني كما أنها أصبحت تستخدم وسائل وأساليب الحرب اللاتماتلية فأرهاب اليوم يختلف عن إرهاب الأمس ذات الطابع التقليدي من حيث الأساليب و الوسائل².

كما أصبحت الجماعات الإرهابية تستخدم من طرف الأجهزة الاستخباراتية لدول الكبرى ضد دول معينة وجماعات من اجل فرض قرار معين أو الامتناع عنه وهو ما يبين أن الإرهاب أصبح وسيلة وأداة لتحقيق أهداف معينة واغلبها أهداف مصلحية وليس غاية في حد ذاتها³.

ومنه فمختلف التعريفات السابقة لظاهرة الإرهابية تتفق على الخصائص التالية :

- 1- استخدام التهديد أو العنف
- 2- تحقيق عدة أهداف أهمها أهداف سياسية
- 3- هي عبارة عن مجموعة من الأفراد في شكل منظمة مهيكلية

¹ عادل جارش ، الإرهاب الجديد : دراسة في المفهوم ، الطبيعة ، الأنواع وإجراءات المواجهة ، مجلة العلوم القانونية والسياسية ، المجلد 09 ، العدد 03 ن ديسمبر 2018 ، ص3

² مرجع نفسه ، ص3

³ مرجع نفسه ، ص4

الفصل الثاني العقيدة الأمنية الجزائرية وإستراتيجية مواجهة التهديدات الأمنية اللاتمائية

كما لابد من التفريق بين العمل الإرهابي و الحرب التقليدية من حيث وسائل وطرق التهديد ودرجة تأثير التهديد¹

الفرق من حيث	الحرب التقليدية	الإرهاب
حجم الوحدات القتالية	كبيرة	صغيرة
الأسلحة	الأسلحة الجوية ، المدفعية ، الدبابات الخ....	بنادق ، مسدسات ، قنابل يدوية
التكتيكات	عمليات مشتركة بين عدة قوات	تكتيكات خاصة اغتيال، اختطاف الرهان
الأهداف	قوات العدو، ومعدات العدو	اغتيال رموز الدولة ، ومعارضون سياسيون
الواقع المرجو تحقيقه	تدمير مادي وبشري	تدمير مادي وإحداث ضرر نفسي
الاستيلاء على الأرض	ضروري	ليس ضروري
المجال الجغرافي	مجال معروف	ليس هناك منطقة معروفة للحرب كل المناطق معرضة لان تكون ساحة للحرب

الفرع الثالث: أجيال الظاهرة الإرهاب

قسم الباحثين ظاهرة الإرهاب إلى ثلاثة أجيال² :

أ - الجيل الأول :

وهو الإرهاب الذي يحمل طابع قومي متطرف وانتشر في أوروبا أواخر القرن التاسع عشر ، ويتميز هذا النوع بالاعتماد على أسلحة خفيفة مثل أسلحة يدوية و القنابل اليدوية.

ب - الجيل الثاني:

ظهر هذا النوع من الجيل أثناء الحرب الباردة في أوروبا الغربية، في مجموعة من الحركات اليسارية المتطرفة مثل حركة يادر مينهوف الألمانية وتستخدم هذه

¹ أسامة أفراح ، مرجع سابق ، ص26

² احمد ايدابير، المشكلة الأمنية في مالي وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري ، أطروحة دكتوراة ، تخصص دراسات إستراتيجية ، جامعة الجزائر 3، 2018/2019 ، ص86

الفصل الثاني العقيدة الأمنية الجزائرية وإستراتيجية مواجهة التهديدات الأمنية اللاتمائية

الحركات اليسارية التفجيرات ، الأسلحة ، من اجل نشر العنف الأيديولوجي داخل المجتمع.

ج - الجيل الثالث:

يختلف هذا النوع الجديد من الإرهاب عن الإرهاب السابق من حيث التنظيم والتكوين واستخدام الأسلحة الأكثر تطورا من الناحية التكنولوجية ، بالإضافة لكونه عابر للحدود الجغرافية وينتمي له أفراد من جنسيات مختلفة ولا يرتبط بدين أو إيديولوجية أو منطقة معينة.

الفرع الرابع: تصنيف الجماعات الإرهابية

تصنف الجماعات الإرهابية حسب عدة معايير وفقا لإشكاليها ومصادرها بالإضافة لعدة عوامل أخرى ، وسنركز في دراستنا على ثلاثة أبعاد وهي¹ :

1- وفقا لمعيار الفاعل:

تنقسم لنوعين هما

أ- إرهاب الدولة :

يقصد به الإرهاب الذي تقوم به أو تتبناه دولة معينة أو جماعة تعمل لصالح الدولة ضد دولة أخرى أو جماعة من اجل السيطرة عليها أو إخافتها.

ب - إرهاب السلطة:

وهو الإرهاب الذي تقوم به السلطة التي تتولى الحكم ضد جهة أو فئة معينة في الدولة سواء أفراد أو جماعة وذلك باستعمال الإكراه والقمع من إخضاعها لسلطة المركزية.

ج - الإرهاب الجماعي أو الفردي:

ويقصد به العمل الإرهابي الذي يقوم به فرد معين أو جماعة معينة من اجل تحقيق هدف معين ويكون موجه ضد النظام القائم في الدولة المقصودة أو ضد أفراد معينة.

2- معيار النطاق الجغرافي:

ينقسم إلى

أ- الإرهاب المحلي:

وهو الإرهاب الذي يمارس داخل الدولة ويحملون جنسية الدولة التي وقع فيها العمل الإرهابي سواء من طرف المنفذون للعملية أو المستهدفون.

¹ عقبة عبد النبي ، إشكالية الإرهاب في شمال أفريقيا : دراسة في التهديدات وسبل المكافحة (2007-2017) ، مذكرة ماستر ، تخصص علوم سياسية ، جامعة محمد خيضر ، الجزائر ، 2018/2019 ، ص28

الفصل الثاني العقيدة الأمنية الجزائرية وإستراتيجية مواجهة التهديدات الأمنية اللاتماتلية

ب - الإرهاب الدولي :

وهو الإرهاب الذي يكون عابر للحدود و يكون موجهًا من دولة أو جماعة إرهابية معينة ضد دول معينة خاصة في ظل عولمة الإرهاب.

3- من ناحية الهدف

للإرهاب عدة أنواع من حيث طبيعة أهدافها

- الإرهاب السياسي:

وهو الإرهاب الذي يمارس من طرف نظام الحكم الذي يسيطر على الدولة ضد المعارضين السياسيين الذين يطالبون النظام بالتنازل على الحكم.

ب - الإرهاب الاجتماعي:

يقصد بها مجموعة من الأفعال التي تسعى لتغيير بنية النظام الاجتماعي السائد في المجتمع، بهدف تكريس إيديولوجية جديدة في المجتمع في كامل المجالات.

ج - الإرهاب الديني:

وهي الشعارات التي تطلقها الديانات ضد دين معين وانتشر هذا النوع سابقًا في أوروبا، وكذلك كما يحصل للمسلمين اليوم في الهند من طرف الهندوس.

د - الإرهاب الفكري:

وهي محاربة أفكار منتشرة ومغروسة في المجتمع، و غرس أفكار جديدة ويسمى أيضا بالغزو الفكري، ويتم استخدام وسائل الأعلام ومواقع التواصل الاجتماعي من أجل غرس تلك الأفكار.

تجدر الإشارة انه توجد تصنيفات أخرى لأهداف الإرهاب منها الإرهاب الاقتصادي الإرهاب الإلكتروني، الإرهاب البيئي.....الخ.

**الفصل الثاني العقيدة الأمنية الجزائرية وإستراتيجية مواجهة التهديدات الأمنية
اللاتماتلية**

التصنيف حسب الفاعل	التصنيف	تعريف مختصر	مثال
	إرهاب الدولة	الإرهاب الذي تقوم به أو تدعمه الدولة	الهجوم الذي قام به الكيان الصهيوني ضد السفارة الإيرانية في سوريا في افريل 2024
	إرهاب الأفراد	الأعمال الإرهابية التي يقوم بها شخص معين دون ارتباطه بمجموعة أو تنظيم إرهابي معين	الأعمال الإرهابية التي يقوم بها بعض المتطرفون الهندوس في الهند ضد المسلمين
	إرهاب الجماعة	هي مجموعات إرهابية عابرة للحدود تقوم بعمليات إرهابية	الجماعات الإرهابية النشطة في الساحل الأفريقي مثل جماعة بوكو حرام أو تنظيم داعش
التصنيف حسب الهدف	الإرهاب الأيديولوجي	الدفاع عن معتقد أو عرق معين باستخدام وسائل عنيفة	هجمات 11 سبتمبر 2001 من قبل القاعدة
	الإرهاب السياسي	السعي للوصول للسلطة عبر أدوات غير شرعية أو استخدام الاغتيالات	اغتيال رئيس وزراء باكستان "بينازير بوتو" من قبل أطراف سياسية معارضة
	الإرهاب الاقتصادي	استهداف بنى ومنشآت اقتصادية لدولة معينة من أجل إحداث ضرر اقتصادي	مثل الهجمات على المنشأة النفطية ارامكو السعودية سنة 2019
	الإرهاب المحلي	يقصد به الإرهاب الموجود داخل الدولة	الأحداث التي شهدتها الجزائر سنوات التسعينات
التصنيف حسب النطاق الجغرافي	الإرهاب الدولي	وهي التنظيمات الإرهابية المسلحة	مثل تنظيم الدولة الإسلامية الموجود

الفصل الثاني العقيدة الأمنية الجزائرية وإستراتيجية مواجهة التهديدات الأمنية اللاتماتلية

الموجودة في جميع أنحاء العالم	في آسيا و أوروبا و أفريقيا		
عمليات الاختطاف	السيطرة على الطائرات وخطف السياح	الهجوم على المجمع الغازي الجزائري في جانفي 2013	تصنيف حسب طريقة تنفيذ العملية الإرهابية
الهجمات الالكترونية	استعمال الوسائل التكنولوجية من اجل أحداث ضرر نفسي ومعنوي	الهجمات السيبرانية المتبادلة بين روسيا وأوكرانيا	
تفجير المؤسسات والأماكن العمومية	هي عمليات إرهابية يتم من خلالها وضع قنابل في أماكن عمومية وتفجيرها من اجل أحداث رعب وخوف	التفجير الإرهابي على قاعة "كروس سيتي" في روسيا في مارس 2024	

المصدر : من إعداد الطالب

الفرع الخامس: مفهوم الإرهاب الجديد

قدم عدد من الباحثين والمفكرين مفاهيم جديد للإرهاب تركز على طبيعة الجهات التي تقوم بالعمليات الإرهابية وأسبابها ونتائجها ومن ابرز الباحثين نجد "بروس هوفمان" و "دافيد تاكور"

عرف "بروس هوفمان" الإرهاب الجديد بقوله " الإرهاب الجديد مختلف جدا وربما تهديده اشد فتكا ، من التهديدات الناجمة عن الجماعات الإرهابية التقليدية وهو ما لا يتوافق مع الافتراضات التقليدية السابقة عن الإرهابيين ، ويجعلها في حاجة إلى تغيير جذري للتفكير حول الإرهاب والسياسات اللازمة لمواجهتها"¹

¹ Thomas Copeland ، "Is the New Terrorism Really New? An Analysis of the New paradigm for Terrorism" The Journal conflict، Winter2001، Vol XXI No2، p92

الفصل الثاني العقيدة الأمنية الجزائرية وإستراتيجية مواجهة التهديدات الأمنية اللاتماتلية

أما "دافيد تاكور" فقد تحدث على أن الإرهاب الجديد يختلف عن الإرهاب التقليدي من حيث التنظيم الشبكي ودرجة الاحترافية ، بالإضافة لدرجة التأثير فهي أكثر شد وفنكا نظرا لاستفادته من الثورة التكنولوجية التي خفضت تكاليف الاتصال و نظمت العلاقة بين الجماعات الإرهابية.¹

ولهذا لابد من تكييف الاستراتيجيات الأمنية للدول من اجل التعامل مع الإرهاب الجديد خاصة في تحول أشكال وسائل العمل الإرهابي ، لذلك لابد من تغير طريقة مواجهة هذا التهديد من خلال الاعتماد على طرق تقنية و حديثة تكون أكثر فعالة من المواجهة المسلحة من خلال ما يلي:

1- تفعيل المواجهة السيبرانية والإعلامية

2- استخدام أدوات تجسس حديثة

3- تجفيف منابع التطرف الفكري والعقائدي

4-ارساء مقاربات تشريعية وتنموية

الفرع السادس:خصائص الإرهاب الجديد

أصبح الإرهاب الجديد الذي انتشر في بداية الألفية الجديدة يتميز بالتنسيق بين الجماعات الإرهابية العابرة للحدود ، بالإضافة للاعتماد على وسائل وأهداف جديدة وأصبحنا نتحدث على عولمة الإرهاب ومن ابرز التحولات بين الإرهاب التقليدي والإرهاب الجديد ما يلي² :

أ- التحول من حيث التنظيم :

أدى التحول في طريقة تنظيم الجماعات الإرهابية من الشكل الهرمي إلى الشكل العنقودي وانتشارها في شكل خلايا صغيرة منتشرة تقريبا في كل دول وقارات العالم ومن جنسيات متعددة، مما صعب القضاء عليها خاصة في ظل استحالة التنبؤ بعملياتها.

¹ عادل جارش ، الإرهاب الجديد ، مرجع سابق، ص3

² ادريس عطية ، التهديدات الإرهابية الجديدة في أفريقيا :دراسة في توظيف الظاهرة و تموضعها الجيوبوليتيكي، عمان ، الأردن ، دار الإعصار العلمي ، 2018 ، ص39-41

ب - التحول من حيث الأهداف :

لم يبقى التهديد الإرهابي موجود داخل الدولة فقط بل أصبح ظاهرة عالمية وعابرة للحدود، يمس كل دول العالم ويهدف لتحقيق اكبر قدر من الخسائر البشرية والمعنوية.

ج - التحول من حيث الوسائل:

في ظل التطورات التكنولوجية والمعرفية استغلت الجماعات الإرهابية الوسائل والأدوات التكنولوجية من اجل تحقيق أهدافها، وظهر ما يسمى "بالإرهاب الالكتروني" من اجل القيام بزعزعة استقرار المجتمع ونشر الخوف والرعب عبر الفضاء الالكتروني.

تجدر الإشارة انه انتشر نوع جديد من الإرهاب يسمى :**بالإرهاب بلا قيادة** وهي جماعات إرهابية لا تستند إلى قيادة ميدانية أو تنظيمية بل في شكل ما يعرف **"بالخلايا النائمة"** أو **"الذئاب المنفردة"** وهي عبارة عن جماعة أفراد من جنسيات مختلفة يقومون بأعمال إرهابية يصعب ترصدهم من قبل الأجهزة الأمنية.¹

وبهذا فقد شهدت الظاهرة الإرهابية تطورا من حيث طبيعة العمليات الإرهابية وتعدد أشكال عملياتها وتنوع أساليبها والاعتماد على تكتيكات لينة وصلبة في وقت واحد وأصبحت تستخدم وسائل التواصل الاجتماعي من اجل التجنيد والدعاية وأصبحت تستغل الجماعات الإرهابية في دول الساحل تواجد القوات الأجنبية من اجل تعبئة الشباب ونشر الفكر الجهادي

¹عبد الوهاب غربي، مرجع سابق، ص51

المطلب الثاني: الظاهرة الإرهابية في منطقتي الساحل الأفريقي والمغرب العربي

تتميز منطقة الساحل الأفريقي بالهشاشة الأمنية والفشل الدولاتي وتنتشر فيها مجموعة من التهديدات الأمنية الصلبة والناعمة أبرزها الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير النظامية ، وأدت هذه التهديدات لتأثير على امن الجزائر وامن المنطقة.

الفرع الأول : أسباب ظهور الإرهاب في منطقتي المغرب العربي والساحل الأفريقي

يعود تاريخ ظهور النشاط الإرهابي في منطقة الساحل الأفريقي إلى بداية التسعينيات 1991-2002 عندما قرر ما يسمى بـ"الأفغان العرب" أو ما يعرفون بيـ"المجاهدين القادمين من أفغانستان" الذين قاموا نقل أنشطتهم إلى منطقة الساحل حيث رأى بعضهم أن أفضل موقع يمكن من خلاله استئناف نشاطهم هي منطقة الساحل والصحراء نظرا لتوفر مجموعة من العوامل الأمنية والاقتصادية الاجتماعية ، السياسية أهمها :

أ- اتساع الحدود وعجز دول الساحل عن تأمينها

أدى الفضاء الجغرافي الواسع في المنطقة، والحدود المفتوحة والواسعة بين دول الساحل سواء بينها أو بين ليبيا التي تشهد حرب أهلية بالوكالة وانتشار لمختلف التنظيمات الإرهابية داخل أراضيها ، الأمر الذي أدى لعجز العديد من دول المنطقة على مراقبة حدودها ، وهو الذي سهل في تحرك وانتشار الجماعات الإرهابية في المنطقة

ب - هشاشة الأوضاع الاقتصادية وصعوبة الظروف الاجتماعية

أدى تردي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية الصعبة وانتشار الفقر والبطالة خاصة في النيجر ، مالي ، التشاد ، بوركينا فاسو ، السودان إلى لجوء الكثير من شباب المنطقة إلى الانضمام للجماعات الإرهابية من أجل تأمين معيشتهم وهو ما استغلته الجماعات الإرهابية من أجل تعزيز نفوذها.

ج - النزاعات العرقية والقبلية

أدت النزاعات العرقية والقبلية بين دول المنطقة وانتشار الأسلحة عند القبائل إلى توظيف الجماعات الإرهابية للنزاعات العرقية و الاثنية خدمة لمصالحها ، خاصة فيما يتعلق بالأراضي التي تحتوي على موارد مائية ومعدنية ثمينة التي تدخل من

الفصل الثاني العقيدة الأمنية الجزائرية وإستراتيجية مواجهة التهديدات الأمنية اللاتماتلية

خلالها الجماعات الإرهابية كأحد أطراف النزاع من أجل دعم قبيلة دون الأخرى
بغية تقاسم المصالح والثروات.

حيث تعد المسالة الاثنية والقبلية والدينية إشكالية ساهمت في بروز ظاهرة
الإرهاب في المنطقة ، فحول الساحل الأفريقي تتميز بتعدد اثني وعرقى مما قد
يصعب من عملية التجانس الاجتماعى داخل الدولة وخلق عدة مشاكل في المنطقة.

خ - ضعف وهشاشة الأنظمة السياسية والتبعية المفرطة للقوى الخارجية

أدى ضعف الأنظمة السياسية لدول المنطقة على عدم قدرة الدول توفير الأمن
على مستوى كامل اقليمها بسبب فساد الأنظمة الحاكمة ، وهو ما جعل الجماعات
الإرهابية تتشكل وتنتشر خاصة في ظل عدم قدرة المسؤولين وقادة دول الساحل
على إقامة علاقة ثقة بين شعوبها.

الأمر الذي فرض على قادة دول الساحل التحالف مع الدول الغربية مثل فرنسا،
روسيا من أجل الحفاظ على مصالحهم الضيقة بغية البقاء في السلطة، بالإضافة
لاختراق الدول الغربية لعديد من النخب السياسية والعسكرية لدول المنطقة.
كما استغلت أنظمة دول الساحل انتشار الإرهاب في المنطقة من أجل إعطاء شرعية
لتدخل العسكري في المنطقة باسم مكافحة الإرهاب ، حيث لعبت فرنسا الدور
الأبرز في المنطقة وذلك بإطلاق عدت عمليات عسكرية بدأت بعملية "سيرفال" سنة
2013 ثم عملية "برخان" سنة 2014.

ج - التدخل الأجنبي :

أدى التدخل الغربى في المنطقة وعسكرتها بحجة مكافحة الإرهاب، خاصة في ظل
التقارير التي تشير إلى استغلال القوات الفرنسية اليورانيوم في النيجر والذهب في
مالي وهو الذي استغلته الجماعات الإرهابية في نشر وتعزيز شعور التمرد والانتقام
ضد الأنظمة الحاكمة والقوات الأجنبية.

الفصل الثاني العقيدة الأمنية الجزائرية وإستراتيجية مواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية

د- قضية الطوارق والأزمة في مالي:

تمثل منطقة شمال مالي نسبة 75% من مساحة البلاد ،حيث تبلغ مساحة مالي 1.241.238 كلم ،في حين تقدر مساحة الشمال ب937.742 كلم مربع بكثافة سكانية تقارب 10% من سكان مالي،انطلاقا من إحصائيات سنة 2009، بلغ عدد سكان مالي 14.250.400 نسمة ،وعليه يقدر عدد سكان الشمال ب928.324 نسمة موزعين على أربع ائنيات رئيسية هي : الصونغاوي الطوارق ،العرب والفولاني ، واهم ثلاث مقاطعات في الشمال هي كل من :تومبوكتو ،غاو و كيدال تشكل مجتمعة ثلثي مساحة البلاد¹.

قامت الجماعات التارقية (الازواد) بالتمرد ضد الحكومة المركزية لمالي لمجموعة من الأسباب تتمثل في:

- 1/ السعي للحصول على الاستقلال أو الحكم الذاتي للإقليم في مالي
- 2/ معالجة إشكالية الهوية واثبات هويتهم بطريقة رسمية في مالي
- 3/ يرون أنهم يعاملون بشكل عنصري من السلطات المالية
- 4/ ضرورة إدماجهم في الحياة الاقتصادية والسياسية والثقافية والعسكرية لدولة مالي كما يطالب سكان إقليم الازواد بشمال مالي إعطائهم حكم ذاتي عن دولة مالي وهو الأمر الذي ترفضه السلطة المركزية ببنماكو و تعتبره تمرد وخروج على سلطتها.

ع - الأزمة الليبية:

أدى تدخل حلف الناتو في ليبيا إلى آثار سلبية على المنطقة من بينها انتشار الحركات الإرهابية التي اعتبرتها ملاذ أمانا ، وانتشار السلاح بكميات كبيرة بعدما وقعت مخازن السلاح في أيدي الجماعات الإرهابية ، وهو ما سهل تهريب السلاح والاتجار بها بين دول المنطقة.

¹ عمر فرحاني ، مريم مرابط ، الأزمة في الساحل الأفريقي والخلفيات والأبعاد ، الدار الجزائرية ، الجزائر ، 2017 ، ص84

الفصل الثاني العقيدة الأمنية الجزائرية وإستراتيجية مواجهة التهديدات الأمنية اللاتماتلية

الفرع الثاني: ابرز التنظيمات الإرهابية النشطة في منطقتي الساحل الأفريقي و المغرب العربي

أصبحت منطقة الساحل الأفريقي فناء ومقلا وبؤرة عالمية للجماعات الإرهابية حيث أصبحنا نتحدث عن جيوش إرهابية وليست جماعات التي تعود أصولها للجماعة السلفية للدعوة والقتال الجزائرية ، التي انتشرت في الساحل الأفريقي منذ سنة 2013 خاصة في موريتانيا والنيجر ، إضافة لجماعة بوكو حرام في نيجيريا والكاميرون والتي تشتهر في تهريب الأسلحة والمخدرات¹، وتنشر أغلبية الجماعات الإرهابية في الفضاء الحدودي بين مالي ، النيجر ، بوركينا فاسو الذي يسمى بمثلث الموت واستغلت الجماعات الإرهابية غياب سلطة الدولة من اجل تعزيز نفوذها في المنطقة.

وجدت الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل الأفريقي خاصة دولتي مالي والنيجر بيئة خصبة وملائمة في ظل هشاشة المنطقة وغياب سلطة الدولة وضعف مؤسساتها وعدم سيطرت الدولة على العديد من المناطق، كما أصبحت منطقة الساحل معبرا لشتى أنواع التجارة غير المشروعة.

تعد قارة إفريقيا مركز لحوالي 64 منظمة وجماعة إرهابية ينتشر أغلبها في منطقة الساحل الأفريقي ووفقا لدراسة قام بها مركز الديانات والجغرافية السياسية (CRG) فقد شهدت القارة الأفريقية حوالي أكثر من 1426 عملية إرهابية ما بين يناير 2016 و سبتمبر 2016 اعتبرت من خلالها جماعة بوكو حرام وحركة الشباب تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي بالإضافة لداعش من أكثر الجماعات الإسلامية تشددا وخطورة².

و تتمركز ابرز التنظيمات الإرهابية الموجودة في منطقة الساحل الأفريقي في كل من تشاد ، الكاميرون ، نيجيريا ، بوركينا فاسو ، مالي النيجر ،

ابرز التنظيمات الإرهابية الأكثر خطورة هي "جماعة بوكو حرام" وجماعة "القاعدة في المغرب الإسلامي" شمال الصحراء الكبرى وحركة "الشباب

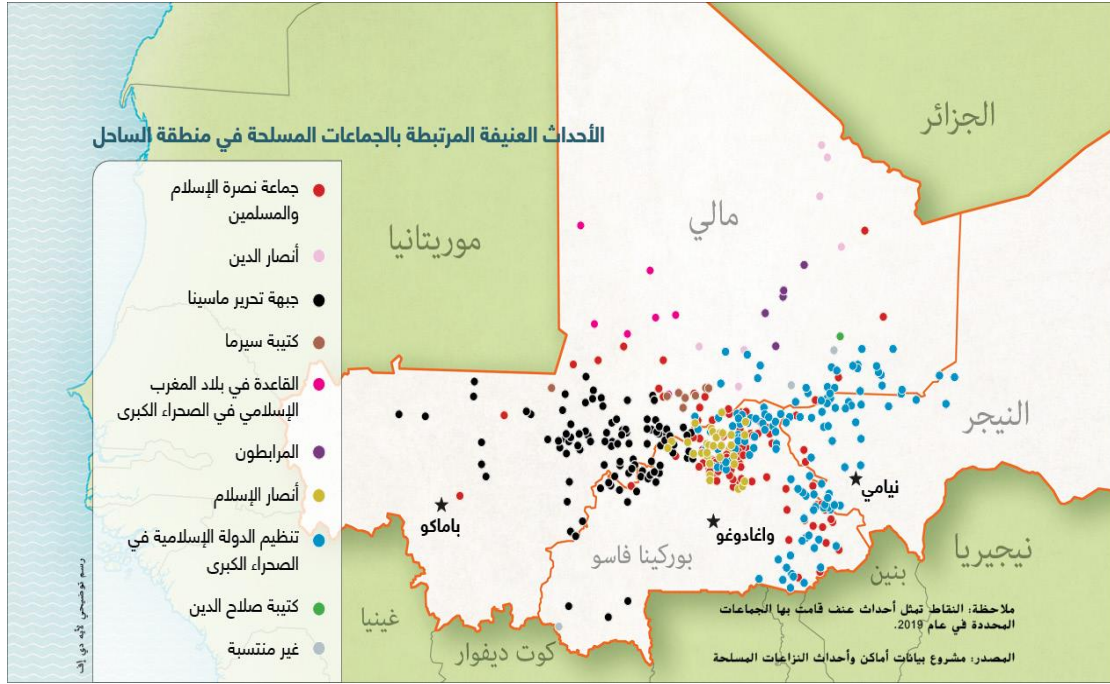
¹ بن زيان بن يطو ، المعضلات الأمنية في منطقة الساحل الأفريقي وتداعياتها على الأمن الوطني للجزائر ، أطروحة دكتوراة ، جامعة الجزائر 3 ، تخصص علاقات دولية ، 2023 ص147

² مرجع نفسه ، ص149

الفصل الثاني العقيدة الأمنية الجزائرية وإستراتيجية مواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية

المجاهدين"، بالإضافة لحركة "أنصار الدين" في مالي " وحركة "التوحيد والجهاد" في غرب إفريقيا¹.

العنوان: خريطة توضح ابرز الجماعات الإرهابية الأكثر خطورة في منطقة الساحل



شهدت منطقة الساحل الأفريقي ارتفاعا في عدد العمليات الإرهابية منذ سنة 2020 خاصة في دول كل من بوركينا فاسو التي تحتل المرتبة الثانية في عدد العمليات الإرهابية في العالم.

كشف تقرير أصدره معهد الاقتصاد والسلام الدولي في نسخته العاشرة عن مؤشر الإرهاب العالمي عن ارتفاع عدد الهجمات الإرهابية في بوركينا فاسو من (224) خلال 2021 إلى (310) خلال 2022، كما ارتفعت معدلات الوفيات خلال 2022 بنسبة (50%)، وشهدت بوركينا فاسو أكبر عدد من العمليات الإرهابية، بما يعادل (71%) من إجمالي هجمات 2022، ومن بين (1135) حالة وفاة في بوركينا

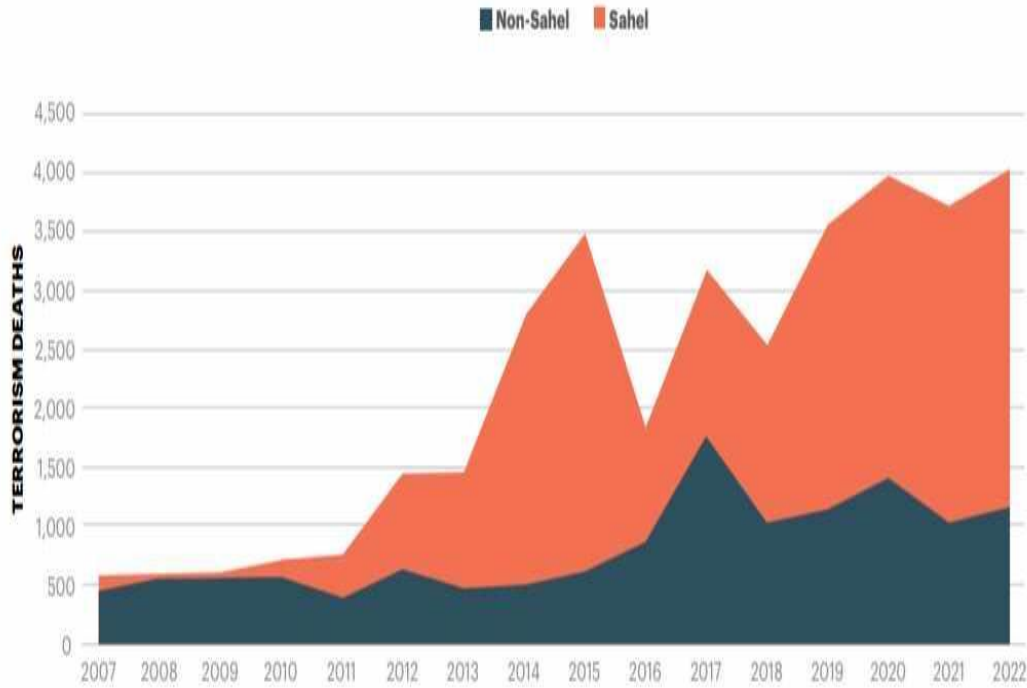
¹ مرجع نفسه ، ص148

الفصل الثاني العقيدة الأمنية الجزائرية وإستراتيجية مواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية

فاسو، حدث (448) حالة في منطقة المثلث الحدودي بين كل من مالي ، النيجر بوركينا فاسو الذي يسمى بمثلث الموت¹.

Deaths from terrorism in sub-Saharan Africa 2007-2022

Since 2012, the Sahel has comprised most deaths from terrorism in sub-Saharan Africa.



Source: Dragonfly TerrorismTracker; IEP calculations

GLOBAL TERRORISM INDEX 2023 | 60

المصدر: Dragonfly Terrorism Tracker IEP calculation

وأكد التقرير أيضا أن من بين الأسباب الرئيسية لتزايد عدد الانقلابات العسكرية في المنطقة هي فشل السياسات الحكومية لدول الساحل في إدارة الحكم ، وانتشار الفساد ، وارتفاع معدلات الفقر ، وغياب التنمية ، وتهميش المناطق الحدودية وشهدت المنطقة خلال سنتي 2020 و2022 (13) محاولة انقلابية، سبع منها كانت ناجحة² كما هو موضوع في المخطط التالي

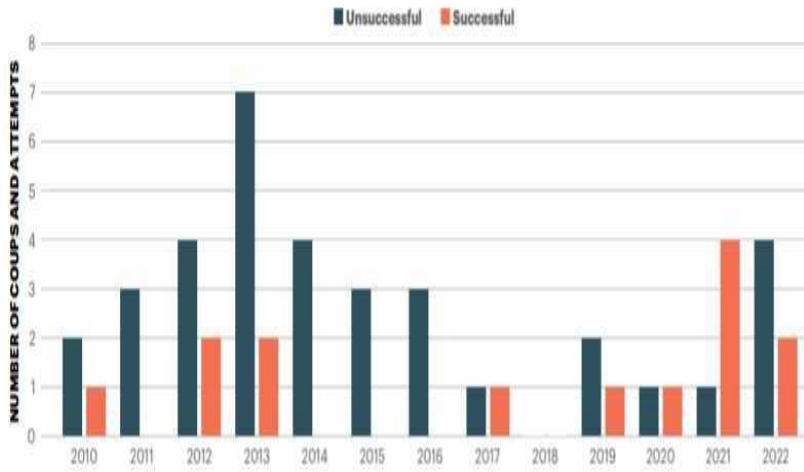
¹ نهال أحمد السيد، أفريقيا في مؤشر الإرهاب العالمي (2023)، مركز المسبار للدراسات والبحث، على الرابط <https://www.almesbar.net> ، تاريخ الاطلاع على المقال 2024/05/03

² نفس المرجع السابق

الفصل الثاني العقيدة الأمنية الجزائرية وإستراتيجية مواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية

FIGURE 4.11
Coup's and coup attempts in sub-Saharan Africa, 2010-2022

Coup attempts and successes have surged since 2021 mainly in the Sahel.



Source: Cline Center Coup Event Dataset

المصدر : Dragonfly Terrorism Tracker IEP calculation

ويرجع سبب تزايد الظاهرة الإرهابية في منطقة الساحل الأفريقي في السنوات الأخيرة لمجموعة من الأسباب أبرزها:

1- الوضع الاقتصادي والاجتماعي الذي ازداد سوء لأغلبية دول المنطقة ، واستغلت الجماعات الإرهابية ذلك من اجل استقطاب سكان المنطقة عن طريق نشر الفكر الجهادي والخروج ضد سلطة الدولة

2- زيادة عدد التدخلات الأجنبية في المنطقة خاصة مع دخول روسيا من خلال فاغنر و تركيا و الإمارات ،إيران ، الصين كفواعل جديدة في المنطقة

3- غياب الاستقرار السياسي خاصة مع تزايد عدد الانقلابات العسكرية

4- تزايد عدد الجماعات الإرهابية ومما صعب الوضع الأكثر التحالف بين "جماعة نصرة الإسلام والمسلمين" و "الدولة الإسلامية في الدولة الكبرى"

5- انسحاب البعثات الدولية التابعة لهيئة الأمم المتحدة بشكل مفاجئ في عدد من الدول دون تسليمها لجيوش الدول مما شكلت ملاذ أمانا للجماعات الإرهابية وهو ما يفسر رغبة القوى الدولية في بقاء المنطقة غير آمنة غير مستقرة

الفصل الثاني العقيدة الأمنية الجزائرية وإستراتيجية مواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية

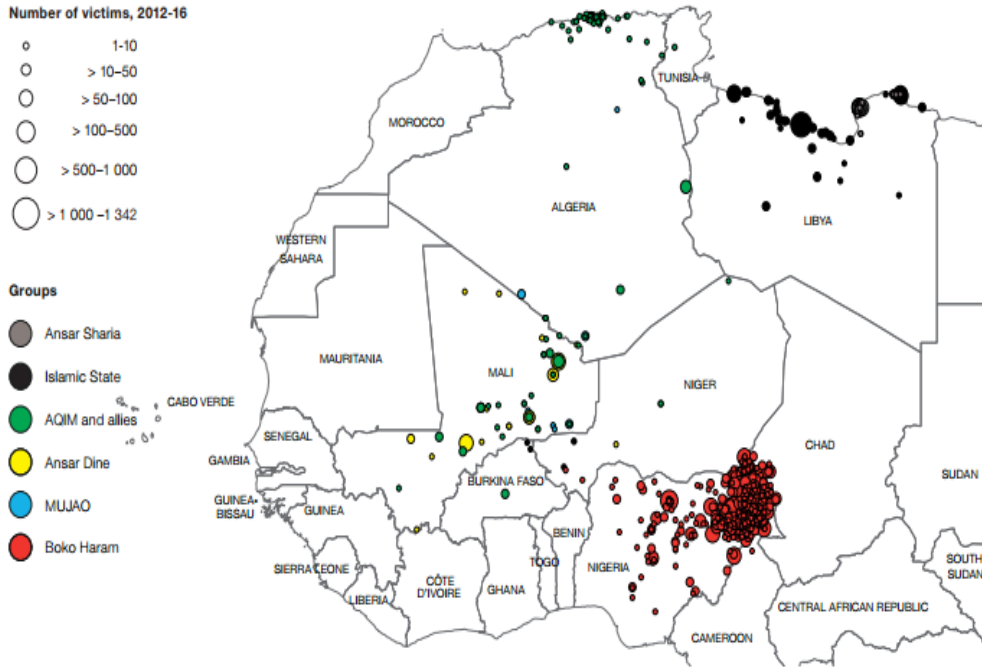
6/ فشل المقاربات العسكرية الغربية على غرار التدخل الفرنسي لمكافحة الإرهاب في الساحل منذ سنة 2013 بمختلف العمليات العسكرية "سيرفال" و "برخان"

7/ استمرار العديد من الدول دفع الفدية للجماعات الإرهابية وعلى رأسها فرنسا وهو ما يشكل للجماعات الإرهابية مورد أساسي للاستمرار أنشطتها في المنطقة هناك العديد من التنظيمات الإرهابية الموجودة في منطقة الساحل الأفريقي والمغرب العربي من بينها:

١ - جماعة أهل السنة للدعوة والجهاد (بوكو حرام)

العنوان : خريطة مكان تواجد تنظيم بوكو حرام في منطقة الساحل والمنطقة المغاربية

VIOLENT EXTREMISM IN THE SAHARA-SAHEL



Note: The groups affiliated to Al-Qaeda in the Islamic Maghreb (AQIM) are Al-Mourabitoun and Those Who Sign in Blood. Only violent events attributed to an identified perpetrator are taken into consideration.

Source: ACLED, data 2020 , www.acleddata.com/data/africa

ظهر نشاط بوكو حرام في منطقة الساحل الأفريقي بداية سنة 2002 ، في شمال نيجيريا ، على يد محمد يوسف ومن مبادئها رفض كل ما يشير لثقافة الغربية من تعليم وأسلوب حياة وهي الفكرة التي من خلالها تأسيس هذه الجماعة حيث تعني

الفصل الثاني العقيدة الأمنية الجزائرية وإستراتيجية مواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية

أساس تسمية بلغة الهاوسا "تحريم التعليم الغربي" ، تأثرت الجماعة في بدايتها بتنظيم القاعدة في أفغانستان وسميت على اثر ذلك بطالبان أفريقيا ويعد محمد يوسف المقدسي ابرز منظريها وهو صاحب كتاب (إعداد القادة الفوارس بهجر فساد المدارس)¹

الاسم الفعلي للجماعة هو أهل السنة للدعوة والجهاد ، والتي تعد اللبنة الأولى و التي أنشأت في منطقة يوبي بنيجيريا ، على يد إبراهيم الزكزي في منتصف الثمانينات الذي ينتمي لجماعة الأخوان المسلمين.

ومن بين أسس الجماعة حسب البيان التأسيسي لها (هذه عقيدتنا وهذا منهج دعوتنا)²

- تحريم الفكر والتعليم الغربي
- بيعة الأمام وإقامة الدولة السلامية
- الولاء والبراءة ومعاداة المستغربين والمذاهب الأخرى

قام الباحث **ALEX THROUTMAN** بدراسة طريقة عمل جماعة بوكو حرام للعمليات الإرهابية ، ويرى الباحث أن الجماعة تركز أساس على عمليات الاختطاف وإقامة التفجيرات ، وتستعمل الجماعة هذه الوسائل من اجل ضرب استقرار المنطقة و اختطاف الأطفال من اجل توظيفهم في عمليات تهريب في كل من الكاميرون ، التشاد و بوركينافاسو³، بسبب سهولة اختراق الحدود. وتعد سنة 2015 سنة مفصلية في تاريخ الجماعة الإرهابية من خلال تغيير ولائها من تنظيم القاعدة إلى تنظيم الدولة الإسلامية "داعش"

ومن بين العوامل التي ساعدت جماعة "بوكو حرام" في تعزيز وتكريس نفوذها في نيجيريا ما يلي⁴:

¹ عبد المؤمن عبد العزيز، إشكالية التهديدات الأمنية الجديدة وانعكاساتها على منطقة غرب أفريقيا واليات إدارتها ، أطروحة دكتوراة ، تخصص دراسات افريقية ، جامعة الجزائر 3 ، 2021 ، ص102

² مرجع نفسه ، ص102

³ مرجع نفسه ، ص103

⁴ حسينة دحومان ، مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة في المنطقة المغاربية والساحل الأفريقي ، أطروحة دكتوراة ، تخصص دراسات إستراتيجية وأمنية ، جامعة الجزائر 3 ، الجزائر ، 2018/2019 ، ص108

الفصل الثاني العقيدة الأمنية الجزائرية وإستراتيجية مواجهة التهديدات الأمنية اللاتمائية

1- استغلال الطبيعة الجغرافية لدولة نيجيريا مثل الغابات والمستنقعات وتم من خلالها استعمالها كمعازل حصينة لها وتعد غابة "سامبيسا" من أشهر المناطق التي تعتبر معقل رئيسي وملاذ امن لها.

2- مبايعة تنظيم "داعش" الأمر الذي ساهم في دخول العديد من الأفراد لتنظيمها مما أدى إلى توسيع نفوذها في نيجيريا، بسبب دعم التنظيم الأم في العراق سواء بالدعم المادي أو دعمها بالسلح مما أدى إلى انتشار التنظيم في دول المنطقة

3- التعداد البشري لتنظيم "بوكو حرام" يتراوح بين أربعة وستة آلاف مقاتل وهو رقم كبير مقارنة بالتنظيمات الإرهابية الأخرى ، بالإضافة لتعد جنسيات المقاتلون في صفوف الجماعة.

ب - حركة التوحيد والجهاد في غرب افريقيا MOJWA

انشقت هذه المجموعة عن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب العربي سنة 2011 بقيادة الموريتاني حمادة ولد محمد خيرو ، وتضم في صفوفها الشباب المتطرفين والمنشقين عن تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي وتتطابق أهدافها مع أهداف القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وتعتمد هذه الجماعة الإرهابية في أنشطتها الإرهابية على دفع الفدية من خلال عمليات الخطف التي تقوم بها¹. تأسست حركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا على يد زعيمها "سلطان ولد بادي" المكنى "أبو علي" وقد نفذت "جماعة التوحيد والدعوة" عدد من العمليات الإرهابية هددت بها مصالح أمنية وشخصيات دبلوماسية لعل أهمها² :

— الهجمات الإرهابية ضد مواقع أمنية لقوات الدرك الوطني بتمنراست في 23 مارس 2012 وفي ورقلة في 29 جوان 2012

— اختطاف سبعة دبلوماسيين جزائريين بعد مهاجمة القنصلية الجزائرية بمنطقة "غاو" في أفريل 2012 ، وقامت أيضا بإعدام الدبلوماسي الجزائري "طاهر تواتي" الذي كان يشغل منصب نائب القنصل الجزائري في مدينة "غاو" المالية.

¹ محمد السعيد بن غنيمة ، تحليل السياسات الأمنية بالجزائر 1988-2018، أطروحة دكتوراة ، تنظيم سياسي وإداري ، جامعة قاصدي مرباح ، الجزائر ، 2020/2019 ، ص132

² سليم بلحاج، مرجع سابق ، ص149

ح - تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي AQMI

تأسس التنظيم كفرع من الجماعة السلفية للدعوة والقتال (GSPC) يعد التنظيم من أكثر الجماعات المسلحة نشاطا في منطقة المغرب العربي والساحل الأفريقي واستمدت هذه الجماعة الفكر الإيديولوجي الجهادي من تنظيم القاعدة ، وانتقلت من التركيز على أهداف محلية إلى أهداف ذات بعد دولي ، وتحول هدفها من الإطاحة بالنظام في الجزائر إلى إعلان الجهاد في منطقة الساحل والصحراء وتغير اسمها من الجماعة السلفية للدعوة والقتال إلى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي بقيادة مختار بالمختار الذي أعلن ولائه للقاعدة وزعيمها "بن لادن" و"أيمن الظواهري" ، وأصبحت من خلالها منطقة المغرب العربي مركزا لأنشطتها الإرهابية وأصبح التنظيم ينسق بين الجماعات الجهادية في تونس والمغرب وقام التنظيم بعدة عمليات إرهابية مسلحة في المنطقة¹.

ساهم سقوط نظام ألقذافي في ليبيا ودخول ليبيا حرب أهلية بالوكالة ، إلى انتشار وتمدد نفوذ تنظيم القاعدة بشكل كبير في المنطقة ، واستغل التنظيم الحرب الأهلية في ليبيا من أجل الحصول على كميات كبيرة من الأسلحة الثقيلة من مخازن الأسلحة التي وقعت في يد الجماعات المسلحة ، حيث تشير العديد من التقارير انتشار أكثر من 50 مليون قطعة سلاح تدفقت من ليبيا نحو دول المنطقة وتشكلت من خلالها في ليبيا عدد من الكتائب المسلحة القبلية التي استغلت غياب أي سلطة مركزية وامتلكت السلاح².

كما ساهم القرب الجغرافي لليبيا مع دول الساحل على اختراق العديد من الجماعات الإرهابية المسلحة لدول المنطقة وحولتها إلى ملاذ امن لها من أجل القيام بعمليات اختطاف الأجانب في الساحل والصحراء واحتجازهم مقابل طلب الفدية³. وبهذا فقد أصبحت منطقة الساحل منطقة مفضلة لنشاط تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي ، وأدى تحول التنظيم من الجماعة السلفية لدعوة والقتال إلى تنظيم القاعدة

¹ أمين خلفون ، الاستراتيجيات الإقليمية والدولية في احتواء التهديدات الأمنية بمنطقة الساحل الأفريقي ، أطروحة دكتوراة ، جامعة الجزائر 3 ، 2020/2019 ، ص144

² مرجع نفسه ، ص145

³ مرجع نفسه ، ص145

الفصل الثاني العقيدة الأمنية الجزائرية وإستراتيجية مواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية

في بلاد المغرب الإسلامي و أراد من خلالها التنظيم كسب ولاء تنظيم القاعدة الأم ومن بين أهم أسباب التحول¹:

1- إعلان العديد من الجماعات الجهادية الانضمام لتنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي

2- غياب جيوش نظامية لدول المنطقة وعدم قدرتها على خوض حرب ضد التنظيمات الإرهابية

ترتكز إيديولوجية القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي و منطقة الساحل الأفريقي على محاربة الوجود الأجنبي والأنظمة المرتبطة بها ، بالإضافة لمشروع إقامة "دولة كبرى تحتكم إلى الشريعة الإسلامية" في كل من الجزائر، موريتانيا، ليبيا ، نيجيريا التشاد ، النيجر ، مالي وتنقسم إلى ثلاثة مناطق أمارة الشرق ، أمارة الوسط، أمارة الصحراء.

استطاع تنظيم "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" الاستقرار في منطقة الساحل الأفريقي خصوصا في مالي، وعلى أثرها طالبت الحكومة المركزية في مالي سنة 2013 من فرنسا التدخل عسكريا من اجل محاربة تنظيم القاعدة بعدما كان على قرابة من الاستيلاء على العاصمة بماكو حدث بعد التدخل العسكري الفرنسي في مالي سنة 2013 حدثت انشقاقات في بعض قيادات التنظيم وأدت إلى أعادت هيكلتها عدة مرات بين كتائب وسرايا تابعة لها أبرزها ما يلي:

1- كتيبة المثلثين

يتزعمها مختار بالمختار الملقب "بلعور" و يكنى ب"أبو عباس" ويعد التنظيم من أقدم الجماعات الإرهابية في المنطقة ، استمدت اسمها من تسمية بعض مناطق الصحراء والتي تسمى "بلاد المثلثين" ، تضم في صفوفها عدد كبير من "الازوايين العرب" و"الطوارق" ، بالإضافة لبعض من موريتانيا والنيجر ، يشتهر بعض قادة الجماعة بتجارة السلاح والمخدرات ، توغل التنظيم بقوة في إقليم الازواد بشمال مالي من خلال ربط علاقات اجتماعية بالمصاهرة مع سكان الازواد من اجل كسب ثقة سكان المنطقة والتوغل في المجتمع الازوادي.²

¹ مرجع نفسه ، ص147

² محمد محمود أبو المعالي، التنافس بين القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية في الساحل والصحراء، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، 2017، ص112

الفصل الثاني العقيدة الأمنية الجزائرية وإستراتيجية مواجهة التهديدات الأمنية اللاتماتلية

قرر زعيم تنظيم القاعدة في بلاد المغرب العربي عزل بالمختار مختار من زعامة تنظيم "كتيبة الملمين" بسبب حدوث خلافات بينهما في أواخر أكتوبر 2012، قرر هذا الأخير تأسيس كتيبة جديدة سماها "الموقعون بالدم" خاصة مع دخول فرنسا عسكرياً لمنطقة الساحل الأفريقي وإعلانها خوض حرب على الجماعات المسلحة خاصة في مالي.¹

تحالفت كتيبة "الموقعون بالدم" مع "حركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا" التي كان يترأسها "أبو الوليد الصحراوي" و "أحمد تلمساني" سنة 2013، من أجل تأسيس "جماعة المرابطون" تحت إمارة كل من "أبو الوليد الصحراوي" و "مختار بالمختار" وحدث على إثر ذلك خلافات بين قادة التنظيم الجديد حول من أراد الانضمام لتنظيم "الدولة الإسلامية" أما الطرف الآخر أراد الانضمام إلى تنظيم "القاعدة" خاصة في ظل اختراق تنظيم "جماعة المرابطون" من طرف "أنصار الدولة الإسلامية".²

2- سرية الفرقان

تأسست هذه السرية سنة 2007 بعد خلافات بين قادة "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي"، تزعمها الجزائري جمال عكاشة المكنى "يحي أبو الهمام" واستمر في قيادة الكتيبة إلى غاية تعيينه أميراً لمنطقة الصحراء في سنة 2012 ليخلفه على رأسها محمد الأمين ولد الحسن الموريتاني المكنى "عبد الله الشنقيطي" وتعد هذه الكتيبة من أكثر الكتائب نشاطاً ويتمركز أغلب نشاطها ضد دولة موريتانيا³

على إثر الخلافات بين قادة "أماة الصحراء" مختار بالمختار و "عبد الحميد أبو زيد" سنة 2007، انتقلت على أثرها قيادة الكتيبة لـ "يحي أبو عمار" القائد العسكري السابق لتنظيم "الجماعة السلفية للدعوة والقتال"، وقرر بعدها ضم كتيبة "طارق بن زياد" وسريتين إضافيتين تحمل اسم "سرية الفرقان" للجزائري عكاشة

¹ رضوان بوهديل، جيوستراتيجية الإرهاب في منطقة الساحل وتأثيرها على الجزائر منذ 2001، أطروحة دكتوراة في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 2017، ص 291

² محمد محمود أبو المعالي، مرجع سابق، ص ص، 45-48

³ مرجع نفسه، ص، ص، 178، 179

الفصل الثاني العقيدة الأمنية الجزائرية وإستراتيجية مواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية

جمال المكنى "يحي أبو همام" ، أما السرية الثانية تضم مقاتلي التوارق تسمى "سرية الأنصار" تحت قيادة المالي "أحمد اغ امامة"¹.

3 - سرية الأنصار

تأسست في إطار إعادة هيكلة منطقة "أمارة الصحراء" التحق بها مقاتلي حركة الازواد ، تنشط الحركة في الجزء الشمالي والشمالي الشرقي من مالي في صحراء "الازواد" خاصة في مناطق تكالوت، اجلهوك، تيمدغين، تنزواتين على الحدود مع الجزائر.²

استغل تنظيم "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي يعيشها سكان الازواد في شمال مالي واستغل البعد القومي لطوارق في بعض دول المنطقة واستعطفت مشاعرهم وجند العديد من شبابها.

4 - كتيبة طارق بن زياد

تأسست في إطار إعادة هيكلة "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" من طرف "عبد الحميد أبو زيد" واسمه الحقيقي محمد بن مبروك بن الساسي بن غدير ، الذي استطاع السيطرة على مدينة "تومبوكتو" في افريل 2012.

تعتبر "كتيبة طارق بن زياد" من التنظيمات الإرهابية القليلة التي تضم مقاتلين في اغلب دول المغرب العربي والساحل الأفريقي ، تحالف التنظيم مع جماعة "بوكو حرام" بنيجيريا من اجل تدريب جماعة "بوكو حرام" وإرسال لهم الأموال والأسلحة في شمال نيجيريا.³

5 - كتيبة الموقعون بالدماء

يقودها "مختار بالمختار" بعد انشقاقه عن "كتيبة المثلثون" في أكتوبر 2012 ويعتبر الهجوم الإرهابي على المجمع الغازي بالجزائر في عين اميناس في جانفي 2013 أول هجوم تقوم به هذه الكتيبة.

¹ مرجع نفسه ، ص ، ص ، ص ، 141، 142

² مرجع نفسه ، ص 186

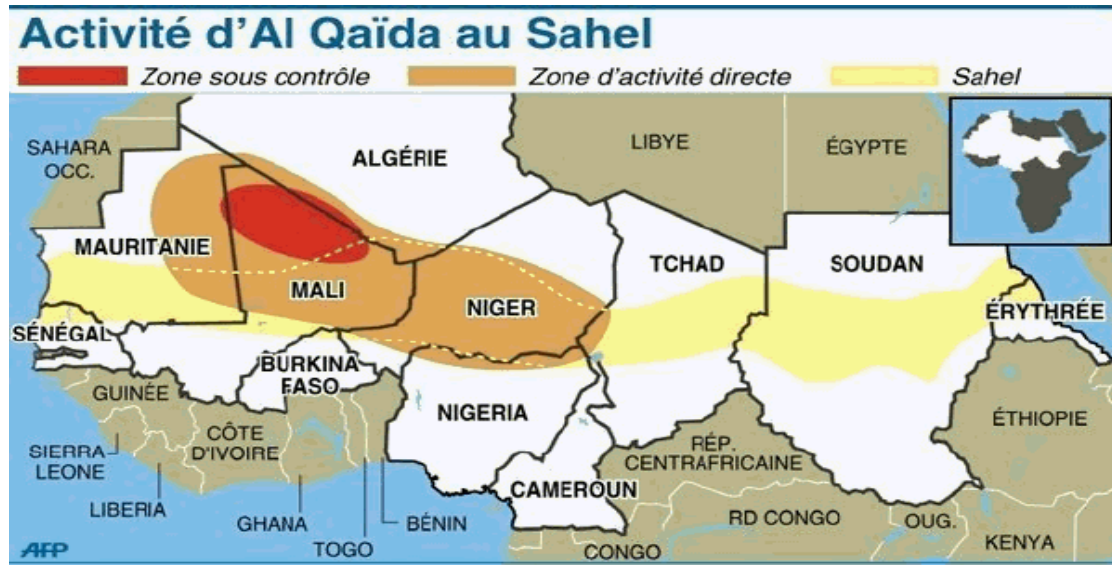
³ مرجع نفسه ، ص 75

الفصل الثاني العقيدة الأمنية الجزائرية وإستراتيجية مواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية

ينتشر تنظيم "القاعدة" في بلاد المغرب الإسلامي في أغلبية دول الساحل الأفريقي ويتمركز في ثلاثة مناطق أساسية في الساحل الأفريقي والمغرب العربي¹ :

المنطقة الأولى: في منطقة الدبداب على الحدود الجزائرية - الليبية
المنطقة الثانية: على امتداد الحدود بين الجزائر ، مالي ، موريتانيا
المنطقة الثالثة: على الحدود الجنوبية الجزائرية النيجر ، ليبيا ، مالي

يعكس ارتباط أغلبية الجماعات المسلحة في دول الساحل بتنظيم "القاعدة" في بلاد المغرب الإسلامي" ، لأنها وجدت في منطقة الساحل ملاذ امن لها ولأنشطتها الإرهابية ، مستغلة هشاشة الوضع في المنطقة وعدم سيطرة الجيوش النظامية لتلك الدول على كامل المناطق ، بالإضافة لتمرد "الطوارق" على حكومة باماكو ، وانضمام عدة متطرفين من ليبيا لتنظيم بعد تدخل حلف الناتو وسقوط نظام ألقذافي في 2011



SOURCE: Rapport d'information 4431 déposé par la commission des affaires étrangères de l'Assemblée Nationale de la France, présenté par les députés HENRI PLAGNOL et FRANCOIS LONCLE, enregistré le 06 Mars 2012

تعكس الخريطة مدى انتشار "تنظيم القاعدة" في بلاد المغرب الإسلامي" ويتخذ التنظيم كل من مالي والنيجر كمحور عملياتها الإرهابية ، وهو ما يعكس مدى قدرة التنظيم الاستفادة من هشاشة الأوضاع الأمنية لبعض دول المنطقة على غرار مالي والنيجر نظرا لعدم قدرتهم السيطرة على حدودها والتحكم في رقعتها الجغرافية

¹ نبيل بوبية ، المقاربة الجزائرية تجاه التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الكبرى ، مذكرة ماجيستر ، جامعة الجزائر 3، 2011/2010 ، ص68

الفصل الثاني العقيدة الأمنية الجزائرية وإستراتيجية مواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية

تنسج الجماعات الإرهابية علاقات وثيقة مع الجماعات الإجرامية من أجل تأمين العبور لها من خلال تنقلاتها من نيجيريا إلى ليبيا مروراً بنيجر التي تعتبر مركز عبور لتجارة السلاح والمخدرات وتهريب المهاجرين.

د - جماعة نصرة الإسلام والمسلمين

تأسست هذه الجماعة في مارس 2017 اثر تحالف أربعة حركات إرهابية مسلحة في المنطقة هي جماعة أمارة الصحراء ، المرابطين ، جماعة أنصار الدين وكتائب ماسينا ، واختاروا زعيم جماعة أنصار الدين أياد أخ غالي أميرا لهم ، وعلى اثر ذلك أعلنت الجماعة مبايعة زعيم تنظيم القاعدة أيمن الظواهري وأمير تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي "أبو مصعب عبد الوود" ، وأمير حركة طالبان الأفغانية "الملا هيبه الله"¹

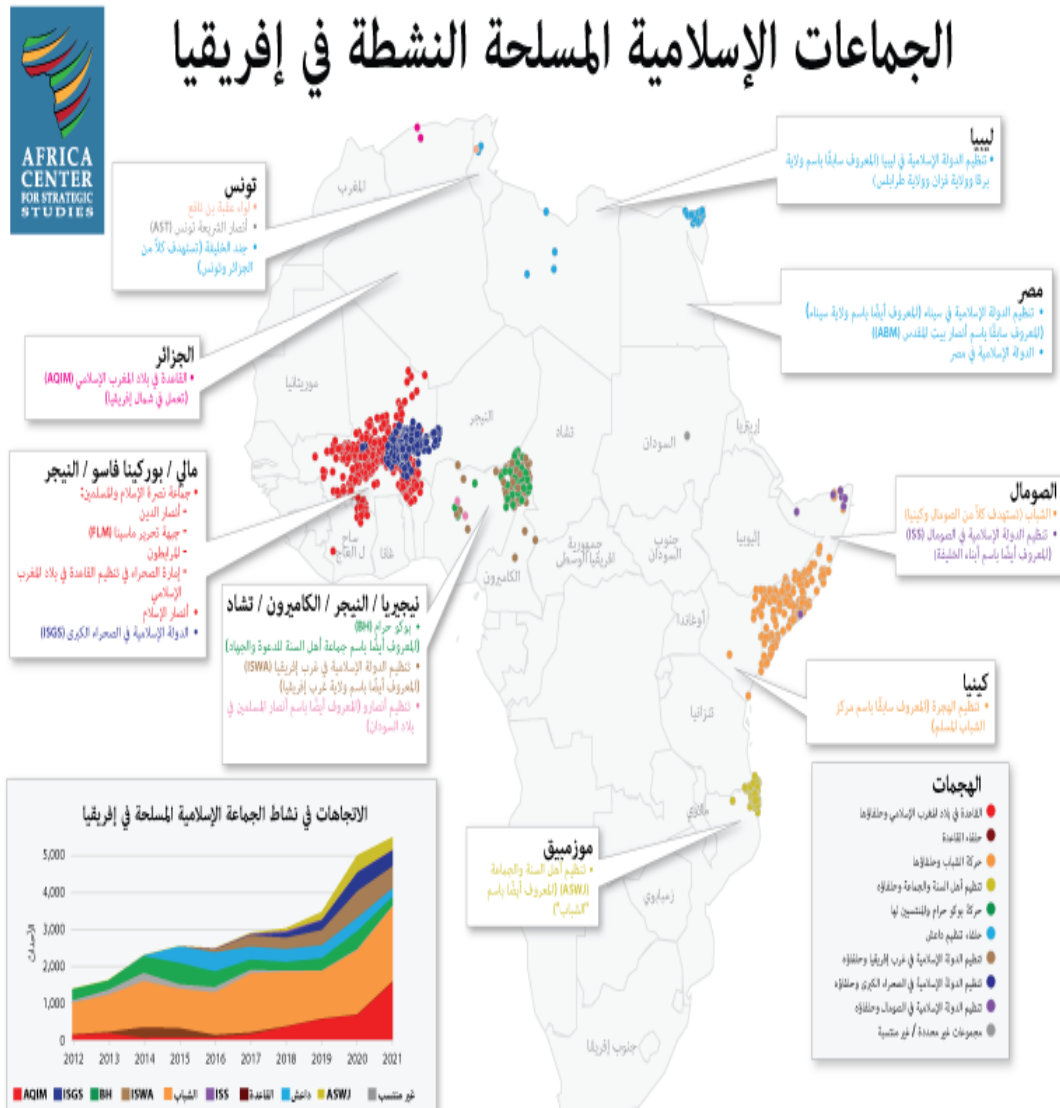
ويرجع سبب تحالف هذه التنظيمات الإرهابية الأربعة إلى تراجع نفوذ تنظيم "داعش" في سوريا والعراق، مما رجع إمكانية توغل تنظيم "داعش" الساحل الأفريقي واتخاذ كمنطقة بديلة وملاذ لها.²

¹ أربعة حركات مسلحة بمالي والساحل تندمج وتبايع القاعدة

<http://www.aljazeera.net/news/international/2017/3/2/%D8%A3%D8%B1%D8%A>

² عبد الوهاب غربي ، مرجع سابق ، ص136

الفصل الثاني العقيدة الأمنية الجزائرية وإستراتيجية مواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية



ملاحظة: 2022
ملاحظة: يظهر هذا الخط الذي يجمع مراكز إفريقيا للتحركات المسلحة المسلحة التي تشمل الجماعات المدعومة على مدار 12 شهراً للتصنيف تاريخ 31 ديسمبر 2021. البيانات المتعلقة بالاعتداءات أو الإطارات لا تعكس التمييز بين مراكز الجماعات المسلحة. قائمة المجموعات المسلحة التي لا ينبغي اعتبارها سياسياً رسمياً بسبب الطبيعة المتغيرة من الجماعات. قد تتغير الأسماء والدرجات.
المصدر: مشروع برهان الأمان ومواقع البعثات المسلحة (ACLED)، بابل برهان، هوانجيا، مجموعة البرهان الدولية للمجموعة المتشعبة البحث عن الكيانات الإسلامية المدعومة، مجموعة برهان مشروع جامعة ستانفورد لتعذيب عوائل المسلمين، سافانور، جمعية أبحاث وتحليل النزاع (TRAC)، ورون رايان.

<https://africacenter.org/ar/sp%20otlight/ar-surge-in-militant-islamist->

2024/04/16 - violence

تبين الخريطة أماكن انتشار كتائب وسرايا تنظيم "جماعة نصرة الإسلام والمسلمين" في دول المنطقة خاصة مالي، النيجر، بوركينافاسو ومن أبرز العمليات التي قامت بها الجماعة نجد:

- القيام بهجوم على السفارة الفرنسية في واغادوغو في 2 مارس 2017
- القيام بعمليات تفجيرية في مدينة باماكو في أوت 2017
- اختطاف 6 أشخاص يحملون جنسيات غربية في 7 جويلية 2017

¹ عبد المؤمن عبد العزيز، مرجع سابق، ص 106

الفصل الثاني العقيدة الأمنية الجزائرية وإستراتيجية مواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية

- اختطاف 11 عسكريا من مالي في سبتمبر 2017
- القيام بهجمات على معسكر لجنود ماليين 18 افريل 2018
- اختطاف 5 أشخاص من جنسيات أجنبية ديسمبر 2018
- ج - تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى

يشير العديد من الباحثين في الشؤون الأفريقية خاصة منطقة الساحل على غرار كل من جون شيندلر John R Schindler و جيريمي كينان Jeremy Keenan أن من بين جذور بروز الجماعات الإرهابية الموجودة في الساحل والصحراء تعود جذورها إلى الجماعات الإرهابية التي كانت في الجزائر ، إذ قدم الباحث جيريمي كينان نظرية "الموزة" بحيث تبين هذه النظرية كيفية انتشار الإرهاب في منطقة الصحراء والساحل على شكل منحنى الموزة ، وتبين أيضا كيفية ارتباط الجماعات الإرهابية في المغرب العربي بالجماعات الإرهابية القادمة من منطقة القرن الأفريقي ، بالإضافة لعلاقة القاعدة بالجماعة السلفية للدعوة والقتال في الجزائر.¹

خ - تنظيم داعش

شكل التنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام تهديدا أمنيا لدول المغرب العربي والساحل الأفريقي حيث استغل التنظيم الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية الصعبة التي تعيش فيها دول المنطقة وهو ما استغله التنظيم جيدا من أجل استغلال مشاعر السكان وهو ما وفر بيئة خصبة للتنظيم من أجل استقطاب المقاتلين واستمال التنظيم عدة قبائل ليبية في كل من سرت وبنغازي وأعلنت على أثرها الولاء للتنظيم.²

حاول التنظيم داعش استغلال الأوضاع السياسية والاجتماعية في تونس وقام بعدة هجمات إرهابية في المناطق السياحية من أجل إلحاق الضرر بالاقتصاد التونسي الذي يعتمد أساسا على قطاع السياحة.³

وانتشر مقاتلو داعش في المناطق الحدودية بين مالي و النيجر وبوركينا فاسو وينشط التنظيم بقوة في بوركينا فاسو ونيجيريا التي أعلن فيها تنظيم بوكو حرام سنة 2015 الولاء لتنظيم داعش ، وتشير مصادر الأمم المتحدة بالإضافة لعدة تقارير

¹ Jeremy Keenan, *The Dark Sahara American's War on Terror in Africa*, Pluto press, London, UK, 2009, p158

² بوحنية قوي ،الجزائر والتهديدات الأمنية الجديدة ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، 2017 ، صفحة 160

³ مرجع السابق، صفحة 161

الفصل الثاني العقيدة الأمنية الجزائرية وإستراتيجية مواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية

استخباراتية انه قد اقسام حوالي 40 منظمة إرهابية حول العالم بالولاء داعش منها 20 تنظيم إرهابي في منطقة الساحل الأفريقي والمغرب العربي

ع - حركة الشباب الصومالية

تأسست هذه الحركة سنة 2006 وتعد من أقوى التنظيمات الإرهابية الموجودة في الصومال أعلنت ولأنها لتنظيم القاعدة سنة 2012 ، وتعد الجناح العسكري لحركة اتحاد المحاكم الإسلامية الذي كان يسيطر على الصومال ، إلا أنها انشقت عن الحركة منذ 2008 وسيطرت على عدة مناطق في الصومال ، وتضم حوالي 4000 مقاتل يتمركزون في وسط وجنوب الصومال ، كما امتد نشاطها لدول المجاورة لصومال مثل كينيا ، تستمد هذه الحركة تمويلها من قرصنة السفن التي تمر عبر باب المندب بالإضافة لمختلف الأنشطة المرتبطة بالجريمة المنظمة.¹

أشار تقرير من طرف الأمم المتحدة صدر في شهر فيفري 2024 أن التهديد الإرهابي وصلا إلى ذروته في القارة الأفريقية خصوصا في منطقة الساحل والقرن الأفريقي في ظل تراجعها في مناطق أخرى، وتطرق التقرير أيضا أن الانقلابات العسكرية الأخيرة في كل من مالي ، النيجر ، بوركينا فاسو كانت أغلبية حجج الانقلابيين هي محاربة الإرهاب وبالتالي فالتنظيمات الإرهابية تعد سبب رئيسي في أغلبية العمليات الانقلابية.²

وذكر التقرير أيضا أن التنظيمين الإرهابيين القاعدة وداعش قد أوقفا الحرب التي كانت قائمة بينهما في المنطقة طيلة السنوات الماضية ، وقد توصلا التنظيمين إلى صيغة للتعايش بينما يحترم بموجبه كل منهما مناطق نفوذ الطرف الآخر، ويتم تقاسم الأراضي التي سيطروا عليها في كل من بوركينا فاسو ومالي.³ أكد التقرير أيضا أن أغلبية سكان المنطقة تباع تنظيم داعش الإرهابي في ظل توسع نفوذها في المنطقة.

¹ مثني العبيدي ، أزمة الإرهاب في أفريقيا...خطر متزايد ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، مجلة الكترونية ، ماي 2020 ، ص4

² محمد الشيخ ، تقرير أممي: خطر «القاعدة» و«داعش» وصل إلى الذروة في أفريقي، على الموقع، <https://aawsat.com> / نشر في: 16:30-1 مارس 2024 ، تاريخ الاطلاع عليه في 2024/05/03

³ مرجع نفسه

الفصل الثاني العقيدة الأمنية الجزائرية وإستراتيجية مواجهة التهديدات الأمنية اللاتمائية

كما تجدر الإشارة أن التهديدات الأمنية في منطقة الساحل لا تقتصر فقط على الجماعات الإرهابية المتطرفة فحسب، بل ثمة أيضاً عدة قبائل في المنطقة تحمل السلاح وهو ما يشكل تهديداً آخر لأمن واستقرار المنطقة.

المطلب الثالث تأثير ظاهرة الإرهاب على الأمن القومي الجزائري

أدى تواجد الجماعات الإرهابية على مستوى منطقتي الساحل الأفريقي والمغرب العربي خاصة في ليبيا إلى تهديد أمن دول المنطقة بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة ، حيث أصبحت منطقة الساحل معقلاً للجماعات الجهادية ومركز انتقال وعبور المخدرات والبشر نحو أوروبا مروراً بشمال أفريقيا ، فقد كشف تقرير للأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والكوكايين انه منذ سنة 2006 تم تسجيل تهريب أكثر من 40 مليون طن من الكوكايين سنوياً بالإضافة لتهريب العملات والاتجار بالبشر والهجرة الغير شرعية واختطاف الرهائن والمطالبة بدفع الفدية كل هذه الأنشطة الغير قانونية تعتبر مورداً اقتصادياً للجماعات الإرهابية والإجرامية في المنطقة¹، كشف التحقيقات التي قامت بها مصالح الأمن في الجزائر حول الاعتداء المسلح في أواخر جوان 2010 بمدينة تين زواتين بولاية تمنراست ، حول اغتيال 12 عنصر من حرس الحدود الجزائري ، وأسفرت التحقيقات على تورط تنظيم القاعدة في العملية ، بحيث كشف على أن هدف الاعتداء هو محاولة تهريب 7 قناطر من الكيف المعالج إلى التراب الجزائري ، بالإضافة للاعتداء على أفراد الجمارك الجزائرية مما أدى لمقتل 13 جمركي بالمنطقة على أيدي جماعة إرهابية في 2006 و على حرس حدود ولاية بشار التي تعد كمبراً لتهريب².

شكل الهجوم على المركب الغازي في "عين اميناس" بمنطقة تقيتورين ولاية اليزي في 16 جانفي 2013 من طرف كتيبة الملتهمين بزعماء مختار بالمختار ، احد اخطر العمليات الإرهابية التي شهدتها الجزائر منذ بداية الألفية الجديدة ، وقام من خلالها باختطاف العمال الأجانب داخل المجمع الغازي بهدف مقايضتهم مقابل دفع الفدية من طرف حكوماتهم ، بهدف إحراج الجزائر أمام المجتمع الدولي و

¹ فرحاني عمر ، براهيم مريم - الأزمة في الساحل الأفريقي الخلفيات والأبعاد ، دار الجزائرية للنشر والتوزيع ، ط1 ، الجزائر ، 2017 ، ص116

² بوحنية قوي ، الإستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الأفريقي ، تقارير مركز الجزيرة للدراسات ، الدوحة ، قطر ، 2012 ، ص 8

الفصل الثاني العقيدة الأمنية الجزائرية وإستراتيجية مواجهة التهديدات الأمنية اللاتمائية

إظهارها بمظهر الدولة الغير قادرة على حماية وتأمين منشاتها الغازية ، والعاجزة على حماية الرعايا الأجانب العامين على أراضيها¹.

لكن التعامل الاحترافي والصارم من طرف قوات الجيش الوطني الشعبي حال دون ذلك ، وكانت عملية تحرير الرهائن والقضاء على الإرهابيين عملية في غاية الصعوبة والتعقيد²، خاصة في ظل الضغوطات الدولية التي مارستها القوى الدولية من اجل التفاوض مع الإرهابيين و التدخل العسكري لتحرير رعاياها وهو الأمر الذي رفضته الجزائر بشكل قاطع من منطلق سيادتها الوطنية.

لقد ساهم الانفلات الأمني في المنطقة خاصة في كل من ليبيا ومالي في إعادة أحياء نفوذ الإرهاب وتمدد نشاطه في المنطقة ، خاصة مع تحالف الإرهابيين مع الشبكات الإجرامية التي تشتغل في تجارة المخدرات وتهريب المهاجرين ، مما زاد من تأزم الأوضاع، الأمر لذي جعل من منطقة الساحل الأفريقي منطقة منكشفة امنيا وهشة وارض خصبة لمختلف أشكال الأجرام.

تعد الجزائر من أكثر الدول تأثر بالأزمة الليبية خاصة من الناحية الأمنية فالحدود البرية بين البلدين طويلة وتقدر ب 982 كلم مربع ويصعب مراقبتها بالشكل المطلوب، وهو ما دفع بالجزائر بإعلان الوساطة بين الأطراف الليبية و المرافعة بضرورة خروج القوات الأجنبية وحل الأزمة بمصالحة ليبية غير أن تدخل عدة أطراف دولية حال دون تحقيق ذلك لكونها تسعى لتحقيق مصالحها على حساب امن دول المنطقة.

كما ساهم استيلاء العديد من الجماعات الإرهابية على مخازن السلاح في ليبيا في تأزم الأوضاع في المنطقة ، حيث صرح وزير الخارجية الجزائري المنتدب آنذاك المكلف بالشؤون المغاربية والأفريقية عبد القادر مساهل لجريدة القدس العربي بقوله "نحن قلقون جدا من حضور القاعدة بين الثوار الليبيين ، وما استطاع أن يحصل عليه هذا التنظيم من أسلحة متطورة وثقيلة وهو ما سينعكس سلبا على

¹ سليم بوسكين ، العقيدة الأمنية الجزائرية بين الالتزامات القانونية والتحديات الجديدة ، مرجع سابق ، ص137

² ب بوعلام ، تيقنتورين بعد ثلاثة سنوات من الاعتداء الإرهابي تثمان جهود الجيش الوطني الشعبي ، مجلة الجيش ، الجزائر ، وزارة الدفاع الوطني ، العدد 631، فيفري 2016، ص19

الفصل الثاني العقيدة الأمنية الجزائرية وإستراتيجية مواجهة التهديدات الأمنية اللاتماتلية

امن المنطقة"¹ ، كشفت التقارير بعد الهجوم الإرهابي على المجمع الغازي "تقتورين"،

أن الطريق الذي سلكته الجماعة الإرهابية "كتيبة المثلثين" من أجل القيام بالعملية كان من ليبيا مرورا بمالي وهو الأمر الذي يعكس الآثار السلبية لتدخل حلف الناتو في ليبيا ومدى الانكشاف الأمني في المنطقة.

سمح هذا الانكشاف الأمني بتدخل قوات أجنبية معروفة بعداؤها للجزائر عن عسكريتها للمنطقة من خلال إنشاء قواعد عسكرية تقوم بعمليات استخباراتية في المنطقة بحجة مكافحة الإرهاب ، ومحاولاتها المستمرة تثبيت وجودها العسكري داخل الأراضي الجزائري وهو ما رفضته الجزائر جملة وتفصيلا وتعتبره من صميم أمنها القومي.

وقد قدم البروفيسور "احمد عظيمي" الباحث في الشؤون الأمنية رؤية استشرافية بعد التدخل الدولي في ليبيا تطرف فيها إلى "أن منطقة الساحل الأفريقي مقبلة على كارثة حقيقية وإن الوضع في مالي هو نتاج مباشر لما خلفته الإطاحة بنظام ألقذافي في ليبيا مشيرا إلى أن النيجر هي الحلقة المقبلة من مسلسل إعادة رسم خريطة المنطقة و تفتيتها وفق المخطط الغربي الرامي إلى خلق أسباب التدخل العسكري المباشر في المنطقة وذلك لحماية مصالحها الحيوية بحجة محاربة الإرهاب والجريمة المنظمة ، وإن عدم الاستقرار في مالي سيؤثر بشكل كبير ومباشر على امن الجزائر ، ويحول شريطها الحدودي إلى معبر الكثير من الأسلحة والمخدرات وبالتالي فتصبح بمثابة مسرح لكل أنواع الممارسات غير القانونية"²

وهو ما حدث فعلا بعد التدخل الفرنسي فقد أصبحت الحدود منبعا لكل أشكال التهديدات اللينة من مخدرات بكل أنواعها ، تجارة السلاح ، التجارة بالبشر ، الهجرة الغير نظامية وبهذا أدى انتشار الجماعات الإرهابية على حافة الحدود الشرقية والجنوبية للجزائر وهي دول تشهد هشاشة أمنية خاصة بعد أحداث الربيع العربي مثل تونس و الفشل الدولاتي في كل من مالي ، النيجر ، ليبيا ، و الحدود الغربية

¹ وزير جزائري، الأزمة الليبية زادت حجم الأخطار المحدقة بدول منطقة الساحل، الجريدة الالكترونية القدس العربي، سبتمبر، 2011 على الرابط التالي: <https://www.alqudsalarabi.co.uk> ، تاريخ الاطلاع 2024/05/10

² نواردة بابوش ، على الجزائر أن تتبنى دبلوماسية الهجوم لحماية حدودها ، جريدة الشروق اليومي ، العدد 3619 ، الصادر يوم 2012/4/8 ، ص1 ، تاريخ الاطلاع 2024/04/17 19:15

الفصل الثاني العقيدة الأمنية الجزائرية وإستراتيجية مواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية

التي تشهد نشاط واسعا للجريمة المنظمة بالإضافة للاحتلال المغربي للصحراء الغربية، كل هذه المعطيات تبين خطورة الأوضاع الأمنية والسياسية على كافة الحدود الجزائرية.

أدى التدخل الأجنبي في ليبيا إلى تعميق الأزمة أكثر ، ووجدت الجماعات الإرهابية ليبيا ملجأ لها ومكان لانطلاق أنشطتها في المنطقة ، وهو ما أدى لهجرة العديد من اللاجئين الليبيين نحو التراب الجزائري وهو ما خلق مشاكل أمنية عديدة للجزائر

المبحث الرابع : آليات الإستراتيجية الأمنية الجزائرية لمواجهة ظاهرة الإرهاب

اعتمدت الجزائر في إستراتيجيتها الأمنية لمواجهة الظاهرة الإرهابية في الساحل الأفريقي والمغرب العربي على آليات أمنية و تشريعية و دبلوماسية من خلال مختلف اللقاءات والمؤتمرات الدولية التي أكدت من خلالها الجزائر بضرورة محاربة الظاهرة وقطع جذورها وتجفيف منابعها لكونها ظاهرة عابرة للأوطان ولا تعترف لا بالحدود ولا بدين معين أو ثقافة معينة.

الفرع الأول : الآليات التشريعية

فرضت الجزائر على الظاهرة الإرهابية مجموعة من القوانين والمراسيم بغية محاصرته ومكافحته ، حيث صدر سنة 1992 مرسوم رئاسي رقم 92-44 والمتضمن إعلان حالة الطوارئ ، ثم المرسوم الرئاسي رقم 92-03 المتعلق بمكافحة الإرهاب والتخريب ، حيث تضمنت المادة الأولى تعريف الإرهاب بأنه

"كل عمل تخريبيا أو إرهابيا ، هو كل مخالفة تستهدف امن الدولة سلامتها الترابية واستقرار مؤسساتها وسيرها العادي ، عم طريق الأعمال التي هدفها "بث الرعب في أوساط السكان وخلق جو من انعدام الأمن من خلال الاعتداء على حياة وسلامة الأشخاص ، عرقلة حركة المرور أو حرية التنقل في الطرق والساحات العامة ، الاعتداء على المحيط وعلى وسائل المواصلات ، والتنقل والممتلكات العمومية والخاصة والاستحواذ عليها واحتلالها دون مسوغ قانوني وتدنيس القبور ، الاعتداء على رموز الجمهورية ، عرقلة سير المؤسسات العمومية أو الاعتداء على حياة أعوانها أو ممتلكاتها ، أو عرقلة تطبيق القوانين

الفصل الثاني العقيدة الأمنية الجزائرية وإستراتيجية مواجهة التهديدات الأمنية اللاتماتلية

والتنظيمات"¹ ، جاء هذا المرسوم الرئاسي على اثر حالة عدم الاستقرار الأمني والأحداث الخطيرة التي شهدتها الجزائر.

غير أن تطور ظاهرة الإرهاب بأدوات وأساليب جديدة فرض على الجزائر توسيع مفهوم الإرهاب وقد ورد في قانون العقوبات في المادة 87 مكرر بأنه " يعتبر كل فعل إرهابيا أو تخريبيا في مفهوم هذا الأمر كل فعل يستهدف امن للدولة والوحدة الوطنية والسلامة الترابية ، واستقرار المؤسسات وسيرها العادي ، عن طريق أي عمل غرضه" ما يلي² :

— بث الرعب في أوساط السكان وخلق جو من انعدام الأمن من خلال الاعتداء المعنوي أو الجسدي على الأشخاص أو تعريض حياتهم أو حرياتهم أو أمنهم للخطر أو المس بممتلكاتهم.

— عرقلة حركة المرور أو حرية التنقل في الطرق والتجمهر أو الاعتصام في الساحات العمومية، الاعتداء على رموز الأمة والجمهورية ونبش أو تدنيس القبور.

— الاعتداء على وسائل المواصلات والتنقل والملكيات العمومية والخاصة دون مسوغ قانوني.

— الاعتداء على المحيط أو إدخال مادة أو تسربها في الجو أو في باطن الأرض أو إلقاءها عليها أو في المياه بما فيها المياه الإقليمية من شأنها جعل صحة الإنسان أو البيئة الطبيعية في خطر.

— عرقلة عمل السلطات العمومية أو حرية ممارسة العبادة والحريات العامة وسير المؤسسات المساعدة للمرفق العام.

— عرقلة سير المؤسسات العمومية أو الاعتداء على حياة أعوانها أو ممتلكاتها أو عرقلة تطبيق القوانين والتنظيمات.³

أ. قانون الرحمة 1995:

جاء هذا القانون بمقتضى الأمر الرئاسي رقم 95-12 الصادر يوم 25 فيفري 1995 خاطب بموجبه الفئات المتورطة بالانتماء إلى الجماعات الإرهابية التي خرجت عن النظام العام ، وأعلنت الحرب على الدولة والمجتمع ، مستغلة الدين

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم رئاسي رقم 92-44، مؤرخ في 09 فيفري 1992 يتضمن إعلان حالة الطوارئ، الجريدة الرسمية، عدد 10، الصادرة في 09 فيفري 1992

² مرجع السابق

³ المرسوم الرئاسي رقم 95-11، المرجع السابق

الفصل الثاني العقيدة الأمنية الجزائرية وإستراتيجية مواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية

الإسلامي لتكفيرها واعتبر القانون هذه الفئات مجرمين خارجين عن الحق والدين والقانون وما عليهم إلا التوبة والاستفادة من قانون الرحمة، والذي كان من بنوده التعهد بعدم المتابعة القضائية ضد الأشخاص الذين لم يرتكبوا جرائم دم، شرف، تفجيرات جماعية، وذلك بعد الاعتراف وإعلان التوبة النهائية والعودة عن الجرائم التي كانوا سيرتكبونها¹ بالإضافة للمرسوم الرئاسي رقم 06-93 الذي يتعلق بتعويض الضحايا المأساة الوطنية والمرسوم رقم 06-94 المتعلق بتقديم إعانات من طرف الدولة للعائلات التي شارك أحد أفرادها في الإرهاب.

رغم كل النتائج الايجابية التي حققها هذا القانون إلا انه لم يكن كافيا نظرا لتحول موقف الجماعات الإرهابية التي رفضت الاستفادة من هذا القانون.

ب - قانون الوئام المدني

جاء هذا القانون بعد وصول الرئيس الراحل عبد العزيز بوتفليقة إلى سدة الحكم وقام بطرح سياسة الوئام المدني والتي تعني تسامح مع المسلحين الراغبين في التوبة وتم على اثر ذلك إصدار قانون الوئام المدني رقم 99-08 بتاريخ 13 جويلية 1999 وتوج ذلك بإجراء استفتاء شعبي يوم 16 سبتمبر 1999 صوت فيها الشعب لصالح القانون بنسبة 98,3%².

بهذا جاء هذا القانون بمجموعة من التدابير تعفي من خلالها للإعفاء عن المتورطين في الأعمال الإرهابية باستثناء المتورطين في جرائم الشرف والقتل³.

ج - ميثاق السلم والمصالحة الوطنية :

هو عبارة عن توافق وطني يهدف لتقريب وجهات النظر وتقليص الفجوات بين السلطة الجزائرية و الجماعات الإرهابية من اجل معالجة الملفات والقضايا المتنازع حولها واستعادة السلم والأمن في البلاد.

جاءت هذه الوثيقة كسياسة تكميلية للوئام المدني، تجمع بين القانون العادي وشروط الاندماج الاقتصادي والاجتماعي، واستطاعت هذه السياسة استسلام ألاف من المسلحين وتسليم أنفسهم بمحض إرادتهم وإعادة إدماجهم في المجتمع⁴. وبهذا أسهمت الوثيقة في انحسار ظاهرة الإرهاب وإعادة الاستقرار والأمن داخل

¹ سليم بلحاج، مرجع نفسه، ص237

² ادم قبي، آليات المقاربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب : من التعامل الأمني إلى السياسي، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر، العدد 30، سبتمبر 2017، صفحة515

³ ادم قبي، مرجع نفسه، ص515

⁴ مرجع نفسه، صفحة 516

الفصل الثاني العقيدة الأمنية الجزائرية وإستراتيجية مواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية

المجتمع.

كما استفادت " حركة أبناء الصحراء من اجل العدالة " من ميثاق المصالحة الوطنية على الرغم من انقضاء أجاله القانونية ،وبالتالي أوقف التنظيم كل نشاطاته بصفة رسمية في 17 مارس 2008 ، بعد أن سلم معظم أفراد التنظيم أنفسهم وأسلحتهم للسلطات الأمنية ، من اجل الدخول في إجراءات تسوية الإدارية والقانونية لعناصره¹ ، تدمج من خلاله أفراد التنظيم في المجتمع. ويرتكز ميثاق السلم والمصالحة الوطنية على ما يلي:

- إبطال المتابعات القضائية ضد المسلحين الذين سلموا أنفسهم للسلطات الجزائرية
- العفو لصالح الأشخاص المحكوم عليهم والموجودين في السجن باستثناء الذين ارتكبوا مجازر جماعية وانتهكوا الحرمات وفجروا الأماكن العمومية
- التكفل بعائلات الإرهابيين وإدراجهم في ضحايا المأساة الوطنية

أما على المستوى الإقليمي والدولي فقد قامت الدولة الجزائرية بالمصادقة على مجموعة من الاتفاقيات الإقليمية والدولية في مجال مكافحة الظاهرة الإرهابية تتمثل هذه الاتفاقيات في² :

1-التوقيع على اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع الإرهاب ومكافحته في افريل 2000

2- المصادقة وبتحفظ على الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب في ديسمبر 1999

3- المصادقة في 23 سبتمبر 2000 على الاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل

4- التوقيع على الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي سنة 2005

الفرع الثاني : الجهود الدبلوماسية التي بذلتها الجزائر من اجل مكافحة الظاهرة الإرهابية على المستوى الإقليمي والدولي

انتهجت الجزائر إستراتيجية أمنية تقوم على آليات دبلوماسية بين دول الجوار الإقليمي والقارة الأفريقية ، تركز على التعاون المشترك بين دول المنطقة على مكافحة ظاهرة الإرهاب ، وتم التوقيع على الاتفاقية الأفريقية للوقاية من الإرهاب ومكافحته الصادرة عن منظمة الوحدة الأفريقية.

بعد إنشاء الاتحاد الأفريقي سنة 2001 انعقدت بالجزائر في سبتمبر 2002 قمة لدول الأعضاء المنخرطين في الاتحاد وتمحور موضوع القمة حول مكافحة

¹ نبيل بودية، المرجع السابق ص 148، 149

² محمد سعيد بوسعيدية ، المقاربة القانونية والدبلوماسية في مواجهة الإرهاب :التجربة الجزائرية ، مقال في جريدة الشعب الالكترونية ، ech.chaab.com، تاريخ الاطلاع 2024/05/01 ، 12:00

الفصل الثاني العقيدة الأمنية الجزائرية وإستراتيجية مواجهة التهديدات الأمنية اللاتمائية

الإرهاب والجريمة المنظمة في القارة الأفريقية.

ومن أهم مخرجات اللقاء ما يلي¹ :

- تعزيز أمانية الدول في مراقبة حدودها ، إصدار وثائق سفر وهوية أكثر أمانا
- تكييف القوانين والمنظومة التشريعية لدول مع طبيعة التحديات والتهديدات
- التعاون في جال تبادل المجرمين و تبادل المعلومات الاستخباراتية المتعلقة بالجماعات والأفراد المنتمين للجماعات الإرهابية.

بالإضافة للإجراءات تعزيز التعاون في مجال مراقبة الحدود وتبادل المعلومات وتنسيق على المستوى الإقليمي والقاري ، ثم تلتها قمة داكار في أكتوبر 2002 وانتهت بإعلان داكار لمكافحة الإرهاب في 2004 والتي تم من خلالها اعتماد بروتوكول اتفاقية الجزائر لمنع ومكافحة الإرهاب.²

كما ساهمت الجزائر ودول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي بإنشاء مجموعة من الهيئات والمراكز العلمية من اجل تعزيز التعاون الإقليمي بين دول القارة الأفريقية من اجل مكافحة الإرهاب من بينها ما يلي:

أ- إنشاء مجلس السلم والأمن للاتحاد الأفريقي

تم إنشاء هذا المجلس سنة 2003 من اجل منع النزاعات وتسويتها بطرق سلمية ، والاستجابة لمختلف التهديدات والمخاطر والتحديات التي تعيشها القارة الأفريقية ، ودعت الجزائر لإنشاء آلية القوة الأفريقية الجاهزة للتدخل.

ب - إنشاء المركز الأفريقي للدراسات والبحث حول الإرهاب

جاءت فكرة إنشاء هذا المركز من طرف الجزائر بتدعيم من الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي ، وتم تبني هذا الاقتراح في الاجتماع الوزاري لدول الاتحاد الأفريقي المنعقد بالجزائر في سبتمبر 2002 وتم على اثر ذلك اختيار الجزائر كمقر لها ، وجرى افتتاحه رسميا في سنة 2002.³

ويرتكز مجال عمل المركز الأفريقي للدراسات والبحث حول الإرهاب في ركيزتين أساسيتين هما⁴ :

- إجراء الدراسات والبحوث في مختلف المواضيع المتعلقة بالظاهرة الإرهابية وصياغة وتحديث البيانات والمعلومات المتعلقة بالجماعات الإرهابية في القارة

¹ أحلام بوكروعة ، آليات مواجهة ظاهرة الإرهاب في الساحل الأفريقي ، أطروحة دكتوراة تخصص القانون الدولي الجنائي ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة العربي بن مهيدي ، الجزائر ، 2021 ، ص231

² الاتحاد الأفريقي، تقرير رئيس المفوضية بشأن تدابير تعزيز التعاون في مجال منع ومكافحة الإرهاب، أديس أبابا، نوفمبر 2010، ص 11

³ إدريس عطية، المرجع السابق، ص448

⁴ مرجع نفسه ، ص449

الفصل الثاني العقيدة الأمنية الجزائرية وإستراتيجية مواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية

ومختلف أنشطتها

– مساعدة الدول الأعضاء على بناء استراتيجيات وسياسات لمواجهة ظاهرة الإرهاب ، وتوفير المشورة وتبادل المعلومات بين الدول الأعضاء

ج - تجريم دفع الفدية للجماعات الإرهابية

طالبت الجزائر في أروقة الاتحاد الأفريقي وهيئة الأمم المتحدة بتجريم دفع الفدية باعتبار الفدية وسيلة لتحقيق عدة غايات وامتيازات للجماعات الإرهابية ، وبأنها تعتبر منبع تستمد منه الجماعات الإرهابية نشاطاتها وتمول به هجماتها وفي نفس الصلة صادق مجلس الأمن بالإجماع على اللائحة الأممية رقم 2133 التي تقدمت بها الجزائر في 27 جانفي 2014 والتي تدين عمليات الاختطاف واحتجاز الرهائن التي تقوم بها الجماعات الإرهابية مقابل دفع الفدية أو تنازلات سياسية¹.

كما تعد الجزائر من احدي مؤسسي " المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب" في سبتمبر 2011 وهو عبارة عن هيئة دولية غير رسمية يهدف لبلورة سياسة عالمية لمكافحة الظاهرة.

كما تستند الجزائر في محاربة الإرهاب على مقاربة واضحة ومعروفة وهي حل وتفكيك كل أزمت المنطقة من خلال تفعيل الدبلوماسية السلمية كما تؤكد الجزائر على ضرورة التعاون بين مختلف الدول الأفريقية في مواجهة الأشكال المتعددة للتهديدات اللاتماثلية وعلى رأسها الإرهاب وتقوم الجزائر على مواجهة مختلف الأزمت والتهديدات والمخاطر والمعضلات الأمنية عن طريق تفعيل عدة إبعاد للسياسة الخارجية الجزائرية من بينها :

– الدبلوماسية الأمنية

تدرك الجزائر جيدا طبيعة التهديدات الأمنية المنتشرة في المنطقة ، بالإضافة للأطماع ومصالح القوى الأجنبية التي تسعى إلى بسط نفوذها في المنطقة. توظف الجزائر دبلوماسية الأمنية من أجل تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة ويشير مفهوم الدبلوماسية الأمنية إلى سعي الدولة إلى تحقيق أهداف سياستها الخارجية من خلال التوظيف السلمي للموارد وقدرتها الدفاعية والأمنية وفق مقاربات تشاركية مع دول أخرى².

ترتكز الدبلوماسية الأمنية الجزائرية على السعي لضمان الأمن الإقليمي ومواجهة

¹ حكيم غريب، الإستراتيجية الجزائرية في مكافحة الإرهاب والتطرف، متوفر على الرابط

النالي34ftn <https://www.sasapost.com/opinion/algerian-strategy/#>

² ناصر بوعلام، مرجع سابق ، ص 221

الفصل الثاني العقيدة الأمنية الجزائرية وإستراتيجية مواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية

كافة التهديدات والتحديات والمخاطر الأمنية المحيطة بها ، بالإضافة تدرك الجزائر من خلال مقاربتها للآزمة الليبية والمالية على ضرورة احتوائهما لأنهما احد أسباب بروز التهديدات اللاتماثلية بلجوء للحلول السلمية والسياسية وتقوية البناء المؤسساتي لكلا دولتين.

— الدبلوماسية الاستباقية والوقائية

تعرف الدبلوماسية الوقائية بأنها مجموعة من الإجراءات الدبلوماسية التي تمنع وقوع النزاعات المسلحة والحد منها ، مثل إنشاء أنظمة للإنذار المبكر ، بهدف توفر استجابة سريعة للآزمة أو النزاع في حالة وقوعه.¹ تركز الجزائر على مقارنة استباقية ووقائية وقد تجسد ذلك في وساطة الدبلوماسية في النزاع بين الحكومة المركزية المالية وإقليم الازواد فقد أشرفت الجزائر على اتفاق سنة 2006 بين الفرقاء الماليين والذي سمي " برنامج خاص بالسلم ، الأمن والتنمية من منطقة شمال مالي"² ، كما أشرفت الجزائر على توحيد صف الأخوة الماليين والذي عرف باتفاق المصالحة الوطنية وتستند المقاربة الجزائرية على حل الآزمة في مالي على تجسيد مشاريع تنمية وأمنية و إنشاء مدارس ومستشفيات وإعادة بعث النشاط الاقتصادي لفائدة سكان شمال مالي الذي يمكن من خلاله القضاء على الفقر والبطالة وسد الباب أمام التجنيد الجماعات الإرهابية لشباب المنطقة واللعب على عواطفهم ، والذي يمكن من خلاله بعث استقرار سياسي يكون فيه الولاء للدولة الوطنية.

— تفعيل الدبلوماسية الروحية

سعت الجزائر إلى توظيف الدبلوماسية الروحية من خلال دعم وتقوية الروابط الروحية والدينية التي تنشر مشاعر الحب والصدقة والثقة بين الشعوب خاصة بدول الساحل الأفريقي وغرب أفريقيا التي تربطها بالجزائر علاقات روحية قديمة بحيث تتبع أغلبية دولها طريقة التيجانية والتي يقع مقرها طريقتها بالجزائر وبهذا حاولت الجزائر توظيف الطريقة التيجانية في سياستها الخارجية مع دول المنطقة من خلال استقطاب أتباع هذه الطريقة التي يقدر بأكثر من 350 مليون مريد ، وتسعى إلى توظيف هذه الطريقة من اجل نشر التعاون والمحبة ومحاربة كل أشكال العنف من إرهاب وتطرف.

وفي نفس الصدد قامت الجزائر مع دول الساحل بتأسيس "رابطة علماء ودعاة دول

¹ تقرير مجلس الأمن ، الأمين العام ، الدبلوماسية الوقائية : تحقيق النتائج ، مجلس الأمن ، أوت 2011 ،

صفحة 4

² مجلة الجيش ، النزاعات في القارة الأفريقية لامناص من الحلول السلمية التفاوضية ، مجلة الجيش ، العدد

579 ، افريل 2013 ، ص25

الفصل الثاني العقيدة الأمنية الجزائرية وإستراتيجية مواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية

الساحل" في جانفي 2013 من أجل بناء الأمن الفكري لدول المنطقة ومكافحة التطرف ونشر قيم الوسطية والاعتدال ، بالجزائر وتضم عدة دول من منطقة الساحل بوركينا فاسو ، مالي ، النيجر ، نيجيريا ، موريتانيا ، الجزائر ، تتمثل أهداف هذه الرابطة حسب بيانها التأسيسي على:

1- نشر ثقافة السلم والحوار والتماسك الاجتماعي وتعايش الديانات والطوائف في المنطقة

2- محاربة كل أشكال التطرف ونشر قيم الوسطية والاعتدال

3- اعتماد مرجعية الكتاب والسنة والإجماع مع مراعاة المذهب المالكي السائد في المنطقة

ج - رفض التفاوض مع الجماعات الإرهابية

ترفض الجزائر التفاوض والدخول كوسيط بين الجماعات الإرهابية لأن ذلك سيعطي شرعية أكثر لنشاطها، وهو ما تجسد في أحداث الهجوم الإرهابي على القاعدة النفطية في عين اميناس جنوب شرقي الجزائر بولاية اليزي سنة 2013 وتعتبر الجزائر عدم التفاوض مع الجماعات الإرهابية مبدأ سيادي لا يمكن الحياد عنه.

كما دعى رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون خلال قمة الاتحاد الأفريقي حول مكافحة الإرهاب في ماي 2022 إلى ضرورة الإسراع في وضع قائمة أفريقية للإرهابيين من أفراد وكيانات وإصدار بحقهم مذكرة توقيف أفريقية ، بالإضافة لإنشاء صندوق خاص للاتحاد الأفريقي لمنع الإرهاب ومكافحته.¹

ح - رفض التدخل الأجنبي

تعتبر الجزائر كل أشكال التدخل الأجنبي في المنطقة بحجة مكافحة الإرهاب ما هي إلا عامل إضافي لزيادة تدهور الأوضاع الأمنية في المنطقة ، حيث أثبتت التجارب فشل وقصور المقاربات القائمة على التدخل العسكري و بضرورة اللجوء للحوار والتفاوض سواء في الأزمة الليبية أو المالية. وأكدت الجزائر مرارا وتكرار على مبدأ "أفرقة الحلول" لأنها تدرك جيدا خطورة التدخل الأجنبي في المنطقة وتأثيرها على أمنها وأمن المنطقة.

¹ ضرورة وضع مسألة الإرهاب في مقدمة أولويات إفريقيا ، مجلة الجيش ، العدد 707 ، حوان ، 2022، ص12

الفرع الثالث : الآليات التنموية

ركزت الجزائر في مقاربتها التنموية في منطقة الساحل الأفريقي والمغرب العربي على ثنائية الأمن والتنمية ، وأكدت الجزائر أن غياب التنمية يؤدي بضرورة إلى غياب التنمية ، وبالتالي فقد حاولت الجزائر تبني مقاربة تنموية من أجل مجابهة المخاطر والتهديدات المنبثقة من البيئة الأمنية الساحلية.

خاصة وان غياب التنمية وانتشار الفقر و الأمية والبطالة هي من الأسباب الرئيسية لظهور الظاهرة الإرهابية في المنطقتين و بروز التطرف ، ويرى وزير الخارجية السابق "مراد مدلسي" أن "حل مشاكل هذه المنطقة يكمن من خلال تحقيق استقرار حالة السكان التي تحتاج إلى ظروف معيشية آمنة ولائقة" ، وبهذا فمواجهة التهديدات الأمنية اللاتمائية وعلى رأسها ظاهرة الإرهاب لا يكون إلا من خلال تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، والعدالة التوزيعية بين كل الأقاليم وخاصة الحدودية لان ظاهرة الإرهاب في ظاهرة معقدة ومتشابكة ولا يمكن مواجهتها بمقاربة عسكرية محضة فقط¹.

أما على المستوى الداخلي فقد ركزت الجزائر على برامج تنموية في مختلف المناطق الداخلية والحدودية والأوساط الريفية والحضرية من أجل تحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية لان الفقر و البطالة والامية من الأسباب الرئيسية المنتجة للإرهاب والتطرف.

كما اعتمدت الجزائر في دحضها لظاهرة الإرهاب في الجنوب الجزائري على مقاربة تنموية ، قامت من خلاله الجزائر بتقنين النشاط التجاري للتوارق المتواجدين على الأراضي الجزائري والمتمثل في المقايضة و المعرض التجاري "الاسبهار" بولاية تمنراست².

وعززت الجزائر مقاربتها التنموية في المناطق الحدودية من خلال مجموعة من المشاريع والاستثمارات مثل المعبر الحدودي بين الجزائر وموريتانيا ، طريق السيار الذي يربط الجزائر بدول الساحل، وقرر رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون إنشاء الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي من أجل التضامن والتنمية و تم ضخ فيها مليار دولار من أجل دفع عجلة التنمية في المنطقة.

من خلال معرفتها العميقة بمشاكل و أزمات المنطقة تبنت الجزائر مقاربة تعتمد على ثنائية الأمن – التنمية ، التي تركز على تنمية دول الساحل من أجل ضمان

¹ توفيق بوسني ، الإستراتيجية الجزائرية لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة الساحل والصحراء ، مجلة أبحاث ، المجلد 6، العدد 3، 2021، ص812

² نبيل بويبة ، المقاربة الجزائرية تجاه التحديات الأمنية في منطقة الصحراء الكبرى ، مذكرة ماجيستر ، تخصص علوم سياسية ، جامعة الجزائر 3 ، 2011، ص144

الفصل الثاني العقيدة الأمنية الجزائرية وإستراتيجية مواجهة التهديدات الأمنية اللاتمائية

حياة كريمة ومقبولة تمكنهم من تحقيق الاستقرار السياسي وتكريس الأمن فقد أنتج تردي الأوضاع الاقتصادية، وتراكم الديون الخارجية لدول المنطقة فشل دولاتي تعاني منه أغلبية دول المنطقة ف لازمة في شمال مالي تعود جذورها لحالة الفقر والبطالة وانعدام البنى التحتية من مدارس ومستشفيات. وبهذا فالجزائر أولت أهمية كبيرة لمقاربتها التنموية من اجل قطع جذور الإرهاب والتطرف لأنها تدرك جيدا أن من بين الأسباب الرئيسية لنمو ظاهرة الإرهاب، وتطور نشاطه هو غياب التنمية.

الفرع الرابع : الآليات الأمنية والعسكرية

تعد مواجهة الظاهرة الإرهابية سواء على المستوى الداخلي أو على المستوى الإقليمي احد ابرز أهداف السياسة الأمنية الجزائرية.

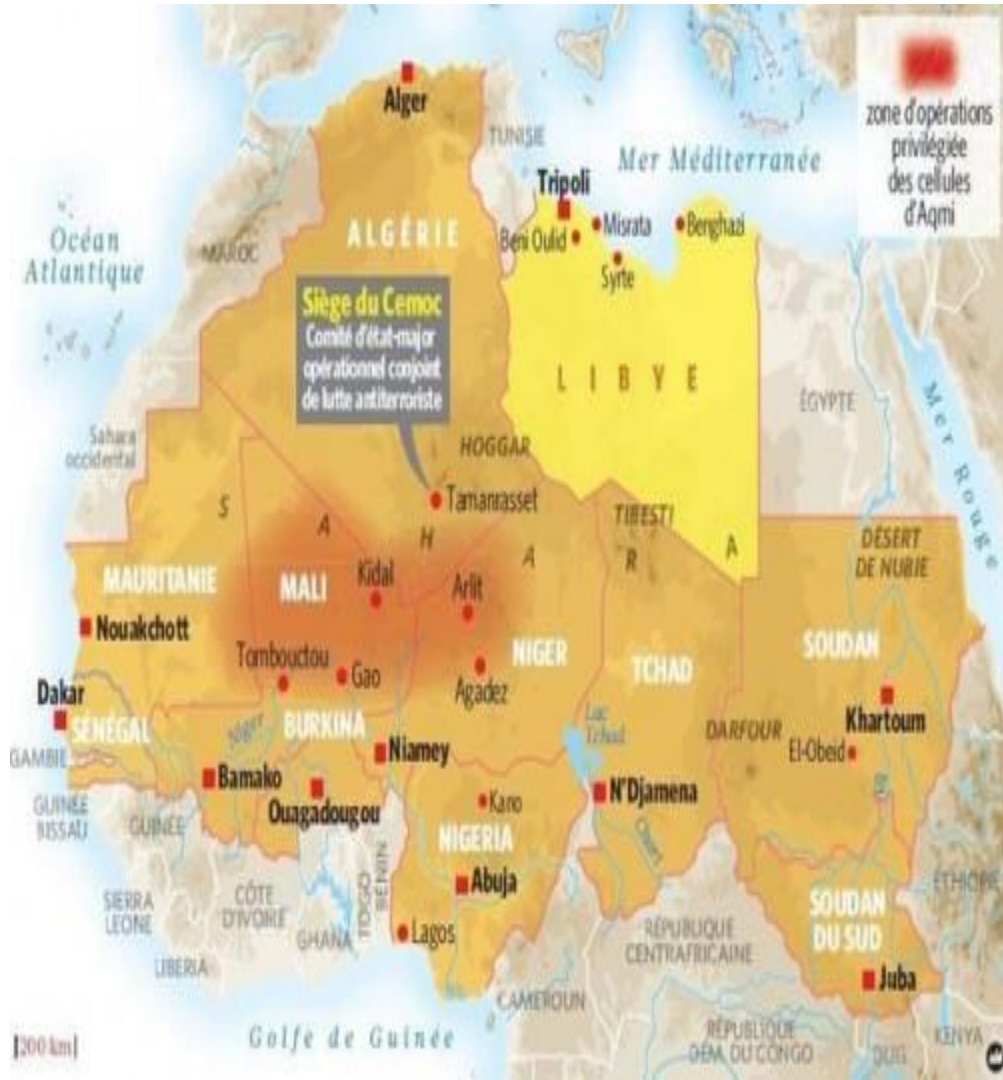
أ/تأسيس لجنة الأركان العملية المشتركة CEMOC

أدى اتساع نشاط الجماعات الإرهابية في المنطقة إلى ضرورة إيجاد آلية إقليمية لمواجهة خطر الظاهرة الإرهابية ، وقد سعت الجزائر إلى كبح الظاهرة وهو ما تجسد في إنشاء لجنة الأركان العملية المشتركة في سبتمبر 2009 وتهدف هذه المبادرة إلى معالجة مختلف المعضلات والتهديدات الأمنية الموجودة في المنطقة وعلى رأسها ظاهرة الإرهاب والتدخل الأجنبي في المنطقة وتضم لجنة الأركان العملية المشتركة كل من الجزائر و مالي ، موريتانيا ، النيجر ويقع مقرها بمدينة تمنراست ، تتكون هذه اللجنة من أربعة خلايا هي خلية العمليات ، خلية الاتصالات ، خلية الدعم والإسناد ، خلية الاستعلامات التي توفر المعلومات الأمنية المتعلقة بمختلف التهديدات الأمنية. تهدف هذا اللجنة إلى :

- تعزيز التنسيق الأمني و الاستخباراتي للدول الأربعة من اجل مواجهة الأخطار والتهديدات الأمنية المشتركة
- تنسيق الجهود وتعزيز المبادرات المشتركة
- حماية الحدود و زيادة تبادل المعلومات الأمنية المرتبطة بالجماعات الإرهابية
- في ظل هذه المبادرة تم الاتفاق بين وزراء خارجية دول الأعضاء في ماي 2011 على تشكيل قوة مشتركة تضم 75 ألف جندي ، من بينهم 5000 جندي من قبائل الطوارق نظرا لمعرفتهم الدقيقة بجغرافية المنطقة من اجل محاربة التنظيمات الإرهابية الموجودة في المنطقة ، لكن المبادرة لم تتجسد على ارض الواقع بشكل المطلوب نظرا لارتباط أغلبية الأنظمة السياسية لدول الساحل الأفريقي بالمستعمر الفرنسي.

الفصل الثاني العقيدة الأمنية الجزائرية وإستراتيجية مواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية

العنوان : خريطة توضح النشاط أعملياتي للجنة الأركان العملياتي المشتركة



المصدر: <https://www.algerie360.com/gaid-salah-presidera-une-reunion-du-cemoc-mercredi-a-tamanrasset>

ب – إنشاء وحدة التنسيق والاتصال UCC

أنشأت وحدة التنسيق والاتصال بالجزائر في افريل 2010 وتضم كل من الجزائر ، مالي ، بوركينا فاسو ، ليبيا ، التشاد ، النيجر ، موريتانيا ومن مهامها ¹:

– وضع استراتيجيات وإجراءات فعالة من اجل مواجهة التهديد الإرهابي
– مراقبة الحدود

– تبادل وجمع المعلومات الاستخباراتية والأمنية المتعلقة بمهام الجماعات الإرهابية
النشطة في المنطقة

ج – تعزيز الرقابة على حركة الأفراد

¹ "ماذا تعني وحدة التنسيق والاتصال"، مجلة الجيش، عدد579، أكتوبر، 2011، ص20

الفصل الثاني العقيدة الأمنية الجزائرية وإستراتيجية مواجهة التهديدات الأمنية اللاتمائية

شددت الجزائر رقابتها على سفر المواطنين إلى سبع دول تشهد نزاعات وصراعات و جماعات إرهابية هي العراق ، سوريا ، السعودية ، لبنان ، الأردن ، السودان ، اليمن ، وذلك خوف من تغدي مواطنيها بأفكار التطرف ونبد الآخر وهو ما يشكل خطرا امنيا ومجتمعيا للجزائر في حالة عودتهم لأرض الوطن¹.

خ – عسكرة الحدود

نظرا للمعضلات الأمنية التي تشهدها المنطقة بعد سقوط نظام ألقذافي سنة 2011 ، والتي اثرت على امن الجزائر وامن المنطقة، اتخذ صناع القرار في الجزائر مجموعة من الإجراءات الأمنية من اجل مجابهة التهديدات والمخاطر التي تحيط بالجزائر من كل الاتجاهات تتمثل الإجراءات في²:

— استحداث ناحية عسكرية سابعة بولاية اليزي سنة 2013 ، واستحداث أكثر من ثلاثين قاعدة برية لقوات الدرك الوطني، منها قاعدة جوية من اجل مراقبة الحدود وتدعيمها بقوات جوية تحتوي على ثلاثة آلاف جندي من قوات التدخل السريع — استحداث وزارة الدفاع لقطاعين عمليتين

الأول : بمنطقة عين اميناس الناحية العسكرية الرابعة مقرها بولاية ورقلة الثاني : بمنطقة برج باجي مختار بناحية العسكرية السادسة ويقع مقرها في ولاية تمنراست

— تعزيز مراقبة الحدود برادارات وأنظمة إنذار وطائرات بدون طيار من اجل منع تسلل الأشخاص والجماعات الإرهابية عبر الحدود

— غلق الحدود البرية الحدودية بين الجزائر وليبيا نظرا لتحول ليبيا لمقر امن للجماعات الإرهابية

عالجت الجزائر الظاهرة الإرهابية على المستوى الداخلي والإقليمي وفق إستراتيجية أمنية متكاملة الأبعاد والمقاربات تعتمد على آليات اقتصادية ودبلوماسية واجتماعية ، باعتبار الإرهاب تهديد معقد ومركب ، وتنطلق الإستراتيجية الأمنية الجزائرية في مكافحة الإرهاب على مفهوم الأمن الشامل والمتعدد الأبعاد ولا يقتصر على الجانب الأمني فقط.

وفي نفس الصدد وصرح الوزير السابق المكلف بالشؤون الأفريقية والمغربية السيد عبد القادر مساهل "يجب التطرق إلى مسألة الأمن حاليا من منظور شامل نظرا للعلاقات الوطيدة بين الأبعاد السياسية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية للأمن"

¹ سليم بلحاج ، مرجع نفسه ، ص244

² سليم بلحاج ، مرجع سابق ، ص244

الفصل الثاني العقيدة الأمنية الجزائرية وإستراتيجية مواجهة التهديدات الأمنية اللاتماتلية

وبهذا فالجزائر اعتمدت على آليات وقائية وعلاجية لمعالجة الإرهاب من جذوره كما صرح وزير الشؤون الدينية يوسف بلمهدي حول إستراتيجية الجزائر في مكافحة الإرهاب بقوله "بلورت الجزائر خبرة عميقة وطويلة في مكافحة هذه الظاهرة، وأبدعت آليات فعالة في الحد منها واحتواء أثارها ، بحيث أصبحت خبرتها محل اهتمام دول كبرى ، ونموذجاً يدرس ويحتذى به في كثير من الدول التي عاشت ظاهرة التطرف العنيف وما نجم عنه من إرهاب أو سلوكيات محظورة"¹

يمكن القول في الأخير أن الإستراتيجية الأمنية الجزائرية في مكافحة الإرهاب ارتكز على ثنائية أساسية

أولى: حماية الحدود وتعزيز التعاون الأمني بين دول المنطقة

ثانية: محاربة الفقر والبطالة عن طريق التنمية

تحتل الجزائر مكانة مرموقة دولياً في مجال مكافحة الإرهاب وتعتبر تجربتها في مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف نموذج يحتذى به على المستوى العالمي لكونها تجربة متكاملة تعتمد على آليات قانونية ، اجتماعية ، تنموية.

¹ جيوسياسية التطرف: المنطلقات والتهديدات والتحديات واليات المجابهة ، مجلة الجيش ، العدد 713، ديسمبر 2022 ، ص19

الفصل الثاني العقيدة الأمنية الجزائرية وإستراتيجية مواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية

المبحث الثالث: الجريمة المنظمة وأثرها على الأمن القومي الجزائري
تعد الجريمة المنظمة بمختلف أشكالها من التهديدات الأمنية اللاتماثلية التي تهدد الأمن الجزائري سواء من الناحية الغربية أو الجنوبية للحدود الجزائرية.

المطلب الأول: مفهوم الجريمة المنظمة وخصائصها
سنتطرق إلى مفهوم الجريمة المنظمة واهم الخصائص التي تتميز بها

الفرع الأول : مفهوم الجريمة المنظمة

أ- أتعريف اللغوي

تعني كلمة جريمة لغة (الجرم) ، أو الذنب فيقال جرم ، أجرم ، اجترم ، يجترم أما في الفقه التقليدي يطلق لفظ (بالجريمة) على كل عمل يمتنع عنه الأفراد ويقرر عليه القانون عقابا.¹

وفعل نظم يدل على الحالة أو الوضع الذي تتميز به الجماعة أو المنظمة التي تجمع أعضائها واتفقوا على تحقيق أهداف معينة.²

ب - التعريف الاصطلاحي

1- تعريف الأشخاص

قدم الباحثين عدة تعريفات للجريمة المنظمة نذكر منها ما يلي :
عرف الأستاذ جون كوكلين "إن الجريمة المنظمة هي نشاط إجرامي تقوم به منظمة شكلية تكرر جهدها في المقام الأول للكسب بوسائل غير مشروعة"³
قدم الأستاذ دونالد قريسي تعريف للجريمة المنظمة " بأنها جريمة ترتكب من قبل شخص يشتغل موقعا في عمل قائم على أساس العمل مخصص لارتكاب الجريمة"⁴
عرف الدكتور شريف السيد كامل الجريمة المنظمة بقوله " فعل أو أفعال غير مشروعة تهدف غالبا للربح ترتكبها جماعة إجرامية باستخدام التهديد أو العنف أو الرشوة حيث تتصف هذه الجماعة الإجرامية بالاستمرارية والتنظيم الهيكلي المتدرج ،حيث يعمل أعضاؤها وفق نظام داخلي يحدد دور كل منهم ، كما يكفل ولائهم لأوامر رؤسائهم ويمتد نشاطها الإجرامي عبر عدة دول "⁵

¹ صالح محمد أدبية ، الجريمة المنظمة دراسة قانونية مقارنة ، مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية ، 2009 ، ص 9-10

² مرجع نفسه ، ص 10

³ وردة بلقاسم العياشي ، الإرهاب بين السياسة والقانون ، علاقة الإرهاب بالجريمة المنظمة واليات مكافحتها ، القبة ، الجزائر ، دار الخلدونية ، 2017 ، ص70

⁴ مرجع نفسه ، ص71

⁵ طارق زيان ، الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية التعاون الدولي وسبل المواجهة (التدابير الاحترازية) ، بيروت ، المركز العربي للبحوث الثقافية والقضائية 2017 ، ص13

الفصل الثاني العقيدة الأمنية الجزائرية وإستراتيجية مواجهة التهديدات الأمنية اللاتماتلية

تعريف هدى حامد قشقوش بأنها "مؤسسة إجرامية ذات تنظيم هيكلي متدرج تمارس نشاطات غير مشروعة بهدف تحقيق أرباح مالية مستخدمة الطرائق المتاحة لتمويل مشروعاتها الإجرامية وتحقيق هذا الهدف وذلك في سرية تامة لتأمين وحماية أعضائها"¹

2- تعريف الهيئات

عرفت المنظمة الدولية للشرطة الجنائية INTERPOL الجريمة المنظمة بأنها "كل تجمع يضم مجموعة من الأشخاص ، ينشطون في أعمال غير شرعية بصورة متواصلة ، يكون هدفها الأول إقامة مصالح عابرة للحدود"²

تعرفها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة غير الوطنية لسنة 2000 في الفقرة (أ) من المادة الثانية على أنها "جماعة ذات بناء هيكلي محدودة البنية مؤلفة من ثلاثة أشخاص أو أكثر تدوم فترة من الزمن وتقوم بارتكاب واحدة أو أكثر من الجرائم الخطيرة أو إحدى الجرائم المنصوص عليها في الاتفاقية من أجل الحصول على منفعة مالية أو مادية أخرى"³

أما الفقرة (ب) من نفس المادة فقد جاء فيها "يقصد بتعبير جريمة خطيرة سلوك يمثل جرماً يعاقب عليها بالحرمان التام من الحرية لمدة لا تقل عن أربع سنوات أو بعقوبة أشد"⁴

بينما عرفت الفقرة (ج) من المادة ذاتها بأنها "تلك الجماعة غير المشكلة عشوائيا لغرض الارتكاب الفوري لجرم ولا يلزم أن تكون لأعضائها ادوار محددة وان تستمر عضويتهم فيها وان تكون ذات هيكل تنظيمي"⁵

قدمت مجموعة مكافحة المخدرات والجريمة المنظمة بالاتحاد الأوروبي في سنة 1993 تعريفا للجريمة المنظمة على أنها "جماعة مشكلة من أكثر من شخصين تمارس نشاطا إجراميا بارتكاب جرائم جسيمة لمدة طويلة أو مدة محدودة أو غير محدودة ويكون لكل عضو فيها مهمة محددة في إطار التنظيم الإجرامي ، وتهدف للحصول على امتيازات أو تحقيق أرباح وتستخدم في ارتكابها الجريمة ، العنف والتهديد ، والتأثير على الأوساط السياسية والإعلامية والاقتصادية والهيئات

¹ مرجع نفسه ، ص13

² مرجع نفسه ، ص13

³ مرجع نفسه ، ص14

⁴ مرجع نفسه ص14

⁵ الهام ساعد ، التأصيل القانوني لظاهرة الإجرام المنظم في التشريع الدولي والوطني ، دار بلقيس للنشر ، ط1 ، الجزائر ، 2017 ، ص48

الفصل الثاني العقيدة الأمنية الجزائرية وإستراتيجية مواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية

القضائية"¹

وقدم الاتحاد الأوروبي تعريفاً آخر للجريمة المنظمة على أساس إحدى عشر صفة تتمثل في ما يلي² :

- 1/ وجود تعاون أكثر من شخصين
- 2/ كل عضو له مهمة معينة
- 3/ عمل المنظمة يكون لفترة طويلة وغير محددة
- 4/ استخدام أشكال متعددة من التنظيم
- 5/ ارتكاب جرائم خطيرة
- 6/ تعمل على المستوى الدولي
- 7/ تستخدم العنف وعدة وسائل أخرى من وسائل الإرهاب
- 8/ تعتمد على هياكل تجارية
- 9/ تقوم بعملية غسيل الأموال
- 10/ تمارس النفوذ على شخصيات سياسية ، ووسائل الإعلام ، السلطات القضائية والتنفيذية

11/ تسعى إلى تحقيق الربح والنفوذ

لم يشترط الاتحاد الأوروبي توفر جميع الشروط بل توفر على الأقل ستة شروط من بينها رقم 1 ، 5 ، 11 حتى يمكن اعتبار الجماعة كمجموعة إجرامية.

أما 176 المشرع الجزائري فقد عرف الجريمة المنظمة في قانون العقوبات المادة هي "كل جمعية أو اتفاق مهما كانت مدته وعدد أعضائه تشكل أو تؤلف بغرض الأعداد لجناية أو أكثر أو لجنة أو أكثر معاقب عليها بخمس سنوات حبسا على الأقل ضد الأشخاص أو الأملاك تكون جمعية الأشرار وتقوم هذه الجريمة بمجرد التصميم المشترك على القيام بالفعل"³

أما اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة "باليرومو" سنة 2000 فقد عرفت الجماعة الإجرامية المنظمة في الفقرة (أ) بأنها "جماعة ذات بناء هيكلي يتكون من ثلاثة أشخاص فأكثر وتدوم لفترة من الزمن لارتكاب جريمة أو أكثر من الجرائم الجسيمة أو الجرائم المنصوص عليها في هذه الاتفاقية والحصول بشكل مباشر أو غير

¹ بن عمارة محمد، مفهوم الجريمة المنظمة دوليا و وطنيا، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، العدد 04، الجزء 02، 2023، ص9

² صالح محمد أدبية، مرجع سابق، ص19

³ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون العقوبات الجزائري، القانون رقم 15/04، المؤرخ في 10 نوفمبر 2004

الفصل الثاني العقيدة الأمنية الجزائرية وإستراتيجية مواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية

مباشر على مزايا مالية أو أية منفعة مادية أخرى"¹
أما الفقرة (ب) فقد عرفت الجريمة الجسيمة بأنها "كل فعل يشكل جريمة يعاقب عليها بعقوبة مالية سالبة للحرية لا يقل حدها الأقصى عن أربع سنوات أو بعقوبة اشد من ذلك كما بينت الاتفاقية"²

الفرع الثاني: خصائص الجريمة المنظمة

للجريمة المنظمة مجموعة من الخصائص أبرزها:

- الأهداف

تهدف منظمات الجريمة المنظمة لتحقيق أرباح مادية من اجل الاستمرار في أنشطتها.

- الامتداد الجغرافي

تتميز الجماعات الإجرامية المنظمة بطابع الامتداد الجغرافي فهي في غالبية الأحيان تكون عابرة للحدود، نظرا لكونها تهديدات لينة لا تعترف بالحدود وينتمي إلى أفراد من جنسيات ومجتمعات مختلفة.

- الهيكلية والتنظيم:

يعد التنظيم الدقيق من بين أهم خصائص الجريمة المنظمة، ويخضع هذا التنظيم لنظام هرمي، يكون فيه الأعضاء تحت قيادة زعيم أو قائد يقوم بإصدار القرارات وتوجيه الأعضاء وتوزيع المهام من اجل تحقيق أهدافها. وتستعين الجماعات الإجرامية بذوي الخبرة والاختصاص في مختلف المجالات من اجل تطوير أسلوبها وتنمية قدراتها.

- الاستمرارية

لا يؤثر مقتل أو موت قيادات أو أعضاء التنظيمات الإجرامية المنظمة على استمرارية التنظيم في تحقيق أهدافها. ولذلك تستمد أغلبية التنظيمات الإجرامية صفة الاستمرارية من أنشطتها وليس من حياة أعضائها أو رؤسائها ، لأنها تستخدم في أنشطتها كل الوسائل المشروعة والغير مشروعة وهو مالا يؤثر في بقائها.³

¹ جهاد محمد البريزات ، الجريمة المنظمة - دراسة تحليلية - ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2008 ، ص36

² مرجع نفسه ، ص36

³ احمد إبراهيم مصطفى سليمان، الإرهاب والجريمة المنظمة: التجريم وسبل المواجهة، دار الطلائع، القاهرة، مصر، 2006، ص123

- اللجوء إلى غسيل الأموال

تقوم العديد من المنظمات الإجرامية بعملية غسيل الأموال ، ذلك لان أغلبية الأرباح التي حققتها حصلت عليها بطرق غير مشروعة ويتم غسيل تلك الأموال في عدة استثمارات ومشاريع من اجل إدخالها في الاقتصاد الرسمي. يتمثل الهدف الرئيسي لجماعات الجريمة المنظمة الكسب الغير مشروع للأموال، لأنها غالبا ما تلجأ إلى الأعمال الغير شرعية ويكون اغلب تلك الأموال منبثق عن تجارة المخدرات ، بيع الأسلحة ، تهريب السجائر والبنزين وغيرها من مختلف الأنشطة الإجرامية.

- الدخول في تحالفات إستراتيجية

أدى اتساع مجال أنشطة الجماعات الإجرامية عبر مختلف مناطق العالم ، إلى اصطدامها مع عدة منظمات إجرامية عابرة للحدود، تسيطر على عدة مناطق في العالم سواء بطريقة كلية أو جزئية وهو ما أدى إلى التصادم في العديد من المصالح والامتيازات ، وبهذا لجأت المنظمات الإجرامية عبر مختلف دول العالم إلى عقد تحالفات مع غيرها من المنظمات الإجرامية سواء المحلية أو الوطنية¹ ، بالإضافة لعقد تحالفات وشراكات مع الجماعات الإرهابية تتقاسم من خلالها الأرباح من اجل زيادة فرص نجاح الأنشطة الإجرامية.

الفرع الثالث : أسباب انتشار الجريمة المنظمة في الساحل الإفريقي والمغرب العربي

شهدت دول الساحل الأفريقي ودول المغرب العربي خاصة ليبيا تنامي واستفحال ظاهرة مرضية تتمثل في الجريمة المنظمة بشتى أشكالها وأنواعها من غسيل الأموال ، تهريب الأسلحة ، تهريب السجائر ، تجارة المخدرات و عرفت هذه الظاهرة نموا متسارعا بعد تحول المنطقة إلى مركز عبور للمخدرات الصلبة نحو دول المغرب العربي و أوروبا².

وظهرت الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الأفريقي ودول المغرب العربي لمجموعة من الأسباب السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية التي تتمثل في:

— غياب العدالة التوزيعية بين أقاليم دول الساحل وبعض دول المغرب العربي وغياب التنمية الحدودية مما نتج حالة من الإحباط السياسي ، التي خلقت حركات

¹ وثيقة الأمم المتحدة 88/2 في 18 أوت 1994 ، فيما يخص اكتشاف عملية - التلج الأخضر - - ثبت تورط وجود علاقات ورابط بين كارتل كالي CALI الكولمبية والمافيا الصقلية

² محند برقوق ، الساحل الأفريقي بين التهديدات الداخلية والحسابات الخارجية ، مجلة العالم الاستراتيجي ، العدد 1 ، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية ، الجزائر ، 2008 ، ص13

الفصل الثاني العقيدة الأمنية الجزائرية وإستراتيجية مواجهة التهديدات الأمنية اللاتمائية

- التمرد ضد الحكومة المركزية (مثل الثوارق في النيجر التي طالبت بحقها في إنتاج وتصدير اليورانيوم ، و حركة الازواد في مالي التي طالبت بالتنمية)¹
- هشاشة واتساع الرقعة الجغرافية في دول المنطقة مما صعب عملية مراقبة الحدود.
- الاستدانة الكبيرة والتبعية الاقتصادية لدول الكبرى خاصة الاستثمارات الصينية والتبعية المصرفية للفرنك الفرنسي(يزال البنك المركزي الفرنسي يصدر عملات بعض دول الساحل وهو ما يعد استعمار اقتصادي)
- انتشار الأوبئة والأمراض مثل الملاريا ، الكوليرا ، الايدز وهو ما ضعف جهود دول المنطقة في مكافحة الجريمة المنظمة.
- النزاعات الاثنية ، القبلية ، العرقية بين أقاليم دول الساحل وهو ما جعل التجانس الاجتماعي ضعيفا جدا وهو ما أنتج عدة أزمات مثل الطوارق في مالي والنيجر ، الصراعات الاثنية في التشاد والنيجر بين القبائل.
- انتشار الفقر في المناطق الحدودية وهو ما دفع أفراد تلك المناطق إلى ممارسة الجريمة المنظمة.
- التحالف العضوي والوظيفي بين جماعات الجريمة المنظمة والجماعات الإرهابية وهو ما سهل عمل الجماعات الإجرامية
- الطبيعة الصحراوية للمناطق الحدودية بين دول الساحل ودول المغرب العربي وهو ما سهل عملية التهريب وتجارة الممنوعات بين الدول

¹ امحمد برفوق ، مرجع نفسه ، ص13

المطلب الثاني: أشكال الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الأفريقي والمغرب
العربي

تعد الجريمة المنظمة من أخطر التهديدات الأمنية اللاتماتلية المنتشرة في منطقة الساحل الأفريقي والمغرب العربي بمختلف أشكالها وأنواعها من تهريب الأموال تهريب الأسلحة والسجائر ،بالإضافة لذلك تشهد دول الساحل والحدود الجزائرية المغربية استفحال ظاهرة خطيرة وهي تجارة المخدرات التي تشهد نموا متسارعا في الآونة الأخيرة بعد تحول منطقة الساحل إلى منطقة عبور للمخدرات الصلبة مثل الكوكايين ،الهرويين ،.....الخ من أمريكا اللاتينية إلى أوروبا عبر إفريقيا ثم الساحل الأفريقي وعبر دول المغرب العربي.

أدت الاضطرابات الأمنية وانعدام الاستقرار السياسي التي تعاني منه دول المحيطة جنوبا بالجزائر من سبب الفشل الدولاتي ، وكثرة الصراعات المسلحة والنزاعات العرقية بين أقاليم دول المنطقة وهو الأمر الذي جعل من الجزائر تتأثر بالتهديدات الواقعة لجوارها الإقليمي ، وهو ما انعكس سلبا على الأمن القومي الجزائري¹ ومن بين أنشطة جماعات الجريمة المنظمة في الساحل الأفريقي والمغرب العربي ما يلي:

١ - الاتجار بالبشر

تعد القارة الأفريقية من بين أكثر القارات التي تشهد ارتفاعا لظاهرة الاتجار بالبشر و تستغل الجماعات الإجرامية البشر في عدة أنشطة إجرامية مثل: نقل الأسلحة وتهريب السلع والمخدرات ويكون ضحايا هذه التجارة في الأغلب الأطفال

ب - تهريب المهاجرين بالطرق غير النظامية

أدى انتشار ظاهرة الهجرة الغير شرعية في منطقة غرب المتوسط ومنطقة الساحل إلى تهديد امنيا يمس كل دول الساحل و دول المغرب العربي التي تعتبر دول عبور اتجاه دول المتوسط التي تعتبر وجهة لسكان دول الساحل وهو ما يشكل تهديد امنيا لها.

كما أدت حالة الفشل الدولاتي وانعدام التنمية و غياب العدالة الاجتماعية إلى تزايد ظاهرة الهجرة غير النظامية لشعوب الدول الأفريقية بصفة عامة ودول الساحل بصفة خاصة.

¹ أسامة سليخ ، الإستراتيجية العسكرية في مواجهة التهديدات الأمنية اللاتماتلية : دراسة حالة الجزائر 2011-2018 ، أطروحة دكتوراة ، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، تخصص دراسات إستراتيجية ، 2019 ، ص160

الفصل الثاني العقيدة الأمنية الجزائرية وإستراتيجية مواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية

شكل ارتباط الهجرة الغير شرعية مع منظمات الجريمة المنظمة بالإضافة لصعوبة رقابة الحدود بسبب شساعتها وطبيعة بيئتها الصحراوية القاسية ،بالإضافة للعجز والفشل الدولاتي لدول الساحل ،وكل هذه الأزمات شكلت تهديدا على الأمن الإقليمي للمنطقة¹.

يتمثل التهديد الأمني الذي تشكله الهجرة الغير نظامية في وجود شبكات سرية متخصصة في تهريب البشر ، تقوم بتسهيل واستدراج المهاجرين السريين من بلد لآخر مقابل الأموال ، بتنسيق مع الجماعات الإرهابية مقابل تقاسم الأموال و المنافع.²

ج - الاتجار بالأسلحة

أدى انفجار الأوضاع الأمنية في كل من ليبيا ومالي إلى انتشار الأسلحة والمتاجرة بها في المنطقة ، بحيث يرى كثير من المراقبون لازمة الليبية أن الفشل الدولاتي والانقسام المؤسساتي بعد انهيار نظام معمر القذافي واستيلاء القبائل على السلاح التي رأته مصدر قوة في صراعها ضد القبائل الأخرى.³ كما استولت عدة جماعات مسلحة على المحزونات الحكومية للأسلحة بالقوة ، وهو ما جعل خطرا هذه الأسلحة يمتد لدول الجوار خاصة في وجود مافيا السلاح التي تمتلك كميات كبيرة من السلاح ، لتعيد بيعه في الدول المجاورة للجماعات الإرهابية على رأسها القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي⁴ ، ومختلف التنظيمات المسلحة وفي نفس السياق فقد أشار تقرير الأمم المتحدة في 18 جانفي 2012 إلى حجم الكميات الكبيرة من الأسلحة الثقيلة والخفيفة التي تم تهريبها من ليبيا إلى شمال مالي والتي قد وقعها أغلبها في أيادي الجماعات الإرهابية المسلحة في منطقة الساحل ومن بين تلك الأسلحة بنادق أوتوماتيكية ، قنابل ، متفجرات ، رشاشات ، أسلحة مضادة للطائرات ، قاذفات القنابل ، بالإضافة لمضادات الطائرات التي يمكن حملها في عربات أو سيارات⁵.

¹ ناصر بوعلام ،مرجع سابق ،صفحة 124

² غربي محمد ،التحديات الأمنية للهجرة الغير شرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط :الجزائر أنموذجا ، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية ،العدد 2012، 8 ، ص 53

³ محمد السنوسي الدواوي ، فجوة الأمن تداعيات انفجار الأوضاع في ليبيا ، مجلة السياسة الدولية ، عدد 197 ، جويلية 2014 ، ص131

⁴ Yassine boukhedouni "les effets de la crise en Libye sur le trafic d armes légères et lourdes dans laragion du Maghreb – sahel" Equipe de recherche sur la terrorisme et l anti terrorisme ERTA ،2012، p05

⁵ مرجع نفسه ، ص05

الفصل الثاني العقيدة الأمنية الجزائرية وإستراتيجية مواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية

تعتبر مالي من أكثر دول الساحل الأفريقي التي عرفت اكبر تدفق للسلاح بسبب الحركات الانفصالية في تمبكتو ، كيدال ، قاو الموجودة في شمال مالي وهو ما شكل حافزا للجماعات الإرهابية من اجل تثبيت وجودها في المنطقة ، تم تأتي تشاد و النيجر ، جمهورية إفريقيا الوسطى ، كوت ديفوار وذلك راجع حسب تقرير مركز البحث في الصراعات والتسلح إلى حجم السلاح المتواجد في الدول ، حيث أشار التقرير انه يوجد أكثر من مليون قطعة سلاح في أيدي الجماعات المسلحة في إفريقيا الوسطى¹.

ساهم انتشار السلاح في المنطقة في تأجيج الحروب الاثنية والعرقية بين القبائل الأمر الذي زاد من حالة الانقسام الاجتماعي ، كما شهدت أغلبية دول الساحل انقلابات عسكرية ، وبهذا تعد منطقة الساحل من أكثر المناطق تضررا في العالم من الانتشار العشوائي للتجارة الغير شرعية للأسلحة. ومن بين محاور تهريب الأسلحة في الساحل الأفريقي هي² :

1- من نيجيريا نحو مالي ثم الجزائر ، أو من النيجر مباشرة نحو ليبيا

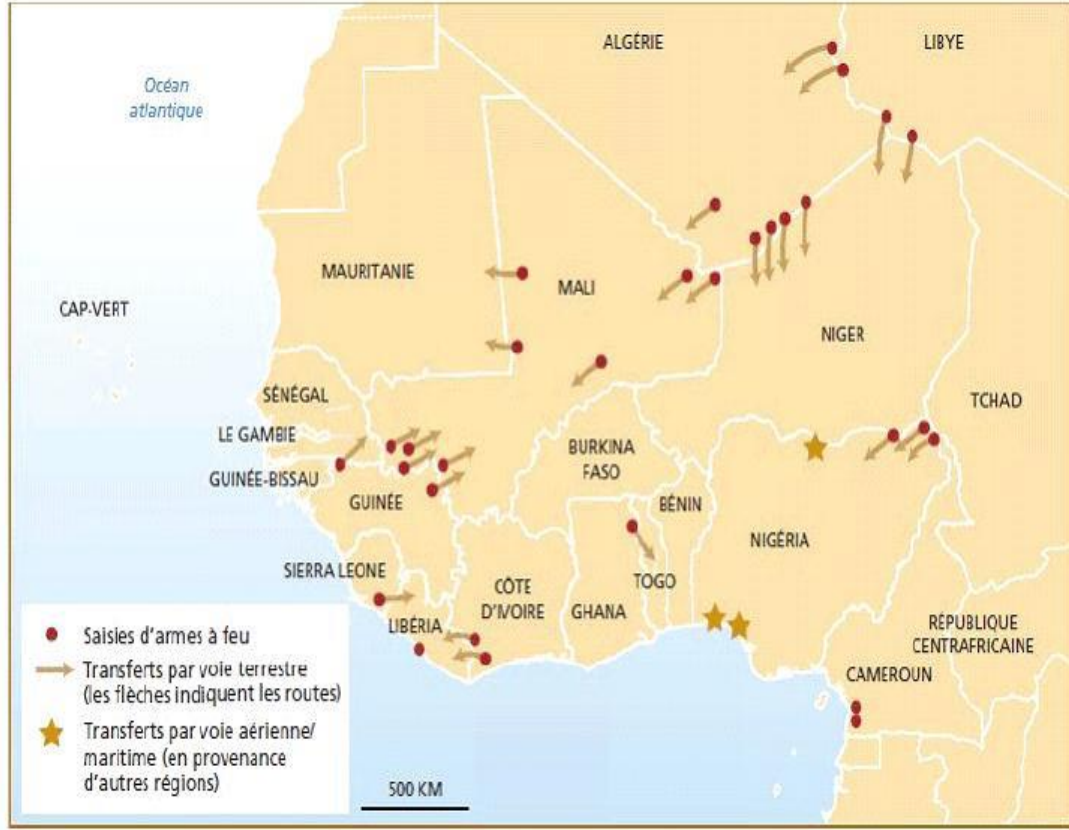
2- من غينيا إلى الغرب ، نحو ليبيريا قم سيراليون

3- من القرن الأفريقي نحو تشاد ، ومن تشاد نحو المناطق الأخرى ، وهو المحور الكبير لبدي تسلكه الجماعات الإجرامية في التهريب

¹ عبد الكامل بلعباس ، تأثير انتشار السلاح في منطقة الساحل الأفريقي على تنامي التهديدات الأمنية في الفضاء الإقليمي للجزائر ، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر 3 ، العدد 11 ، ديسمبر 2018 ، ص5

² بشكيظ خالد ، المقاربة الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الأفريقي ، مذكرة ماجيستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر 3 ، ص107

الفصل الثاني العقيدة الأمنية الجزائرية وإستراتيجية مواجهة التهديدات الأمنية اللاتمائية



المصدر : مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة UNDOC، 2013

ج - تهريب السلع (المواد الغذائية، الوقود....الخ)

يعد تهريب المواد الغذائية ، البنزين ، السجائر بالإضافة لمواد أخرى ظاهرة خطيرة تهدد امن وسلامة الأفراد بالإضافة لاقتصاديات الدول حيث يؤثر التهريب على الاقتصاد لوطني خاصة وان أغلبية دول الساحل والمغرب العربي تشهد هذه الظاهرة.

في نفس السياق أشار تقرير للأمم المتحدة للمكتب المكلف بالمخدرات والجريمة أن مادة السجائر المهربة عبر الطرق تمثل حوالي 60% من سوق التبغ الليبية بما يعادل 240 مليون دولار، و18% من السوق الجزائرية بقيمة 228 مليون دولار¹.

¹ ولفرام لآخر ، الجريمة المنظمة والصراع في منطقة الساحل والصحراء ، مركز مالكوم كير- كارنيغي للشرق الأوسط، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي ، 2012، ص5

الفصل الثاني العقيدة الأمنية الجزائرية وإستراتيجية مواجهة التهديدات الأمنية اللاتمائية

وقد شهدت عملية تهريب الوقود من الجزائر نحو دول المنطقة ارتفاعا سنويا وهو ما يعيق عملية التنمية ويغذي أنشطة الجماعات الإرهابية والإجرامية ويستنزف مقدرات الاقتصاد الوطني.

خ - الاتجار بالمخدرات

أصبحت منطقة الساحل الأفريقي، خاصة في السنوات الأخيرة، منطقة لتهريب المخدرات من خلال بارونات المخدرات من كولومبيا، فنزويلا، البرازيل، عن طريق ميناء بيسا والرأس الأخضر في الشمال، فبعدها تعرض تجارة المخدرات للقمع في العديد من مناطق دول العالم خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، وبذلك وجدت منطقة الساحل الأفريقي كملاذ امن لترويج وتسويق منتجاتها إلى دول المغرب العربي وأوروبا، وبذلك انتقلت التهديدات الأمنية المرافقة لتجارة المخدرات من قارتي أمريكا نحو قارة إفريقيا وامتداداتها الجغرافية، فكانت شمالا نحو دول المغرب العربي، وشرقا نحو تشاد ومصر، وجنوبا نحو أفريقيا الجنوبية، بالإضافة لطريق آخر قادم من أفغانستان عبر ممرات خليج العرب ليصل إلى كينيا ثم أثيوبيا و السنغال¹.

ساعدت المنظمات الإرهابية عصابات المخدرات في بسط نفوذها بالمنطقة نظرا للعلاقة القوية التي تربطهم، خاصة بتنظيم القاعدة في الغرب العربي الذي يرتبط ببارونات المخدرات والمافيا الدولية ويمتلك التنظيم وسائل تكنولوجية يضمن من خلالها نقل وتأمين المخدرات بنوعية القنب الهندي الواردة من المغرب ومادة الكوكايين الواردة من أمريكا اللاتينية، بالإضافة لمادة الهيروين التي تصل لإفريقيا من الفلبين، مينمار وتضمن لها القاعدة المرور عبر الحدود وإيصالها للأسواق الأمريكية والأوروبية²، وهكذا أصبح تجار المخدرات يتحالفون مع عناصر تنظيم القاعدة التي تضمن لهم تأمين الطريق إلى غايات الوجهات المتفق عليها.

تطرق أمنوال لوكيرو نائب مدير مكافحة الجريمة المنظمة وتجارة المخدرات إلى المخدرات في الساحل الأفريقي حيث قال في صدد ذلك " إن بعض الدول أفريقيا الغربية التي تقع على الشريط الحدودي الجنوبي للجزائر أصبحت طريقا

¹ Ammour Flux réseaux et circuits de la criminalité organisée ou sahel en Afrique de l ouest p54

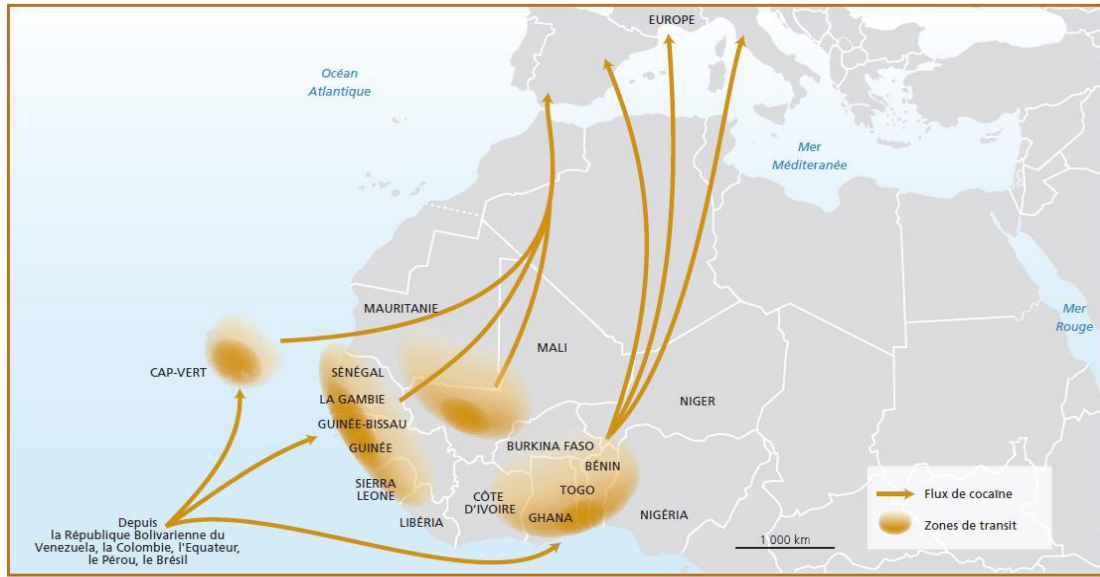
² حنان نقوش، الجريمة المنظمة في الساحل الأفريقي "دراسة في الظاهرة والآليات"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات إستراتيجية، جامعة الجزائر 3، 2012، ص113

الفصل الثاني العقيدة الأمنية الجزائرية وإستراتيجية مواجهة التهديدات الأمنية اللاتمائية

مفضلا لتجارة الكوكايين الوافدة من أمريكا اللاتينية اتجاه أوروبا"¹ ، يرجع سبب تغيير مسار تجارة المخدرات من قارة أمريكا إلى إفريقيا لطبيعة الإمكانيات التي وفرتها كل من كندا ، المكسيك ، الولايات المتحدة الأمريكية لمكافحة الظاهرة ، على عكس دول الساحل التي تعتبر بيئة خصبة في ظل غياب سلطة القانون والرقابة وانعدام الأمن².

وكشف تقرير لمكتب الأمم المتحدة المكلف بالمخدرات والجريمة في تقرير بعنوان "الاتجار بالمخدرات في منطقة الساحل : الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية - تقييم التهديد" الصادر يوم 19 افريل 2024 ، وتطرق التقرير عن تزايد الاتجار بالمخدرات في المنطقة بشكل حاد خاصة مادة الكوكايين و رانج القنب. وكشف التقرير أيضا أن من أشهر الطرق لمرور رانج القنب لأوروبا هو الطريق المباشر بين المغرب واسبانيا ، بالإضافة لطريق البري من المغرب إلى موريتانيا ثم مالي ثم بوركينافاسو والنيجر وتشاد³.

العنوان: خريطة تبين طرق تهريب المخدرات من منطقة الساحل الأفريقي نحو أوروبا مروراً بدول المغرب العربي



Source : United Nations United Nation Office for Drug control and crime prévention transnational organized crime in West Africa A Threat Assessment Vienna, February, 2013 , page 08

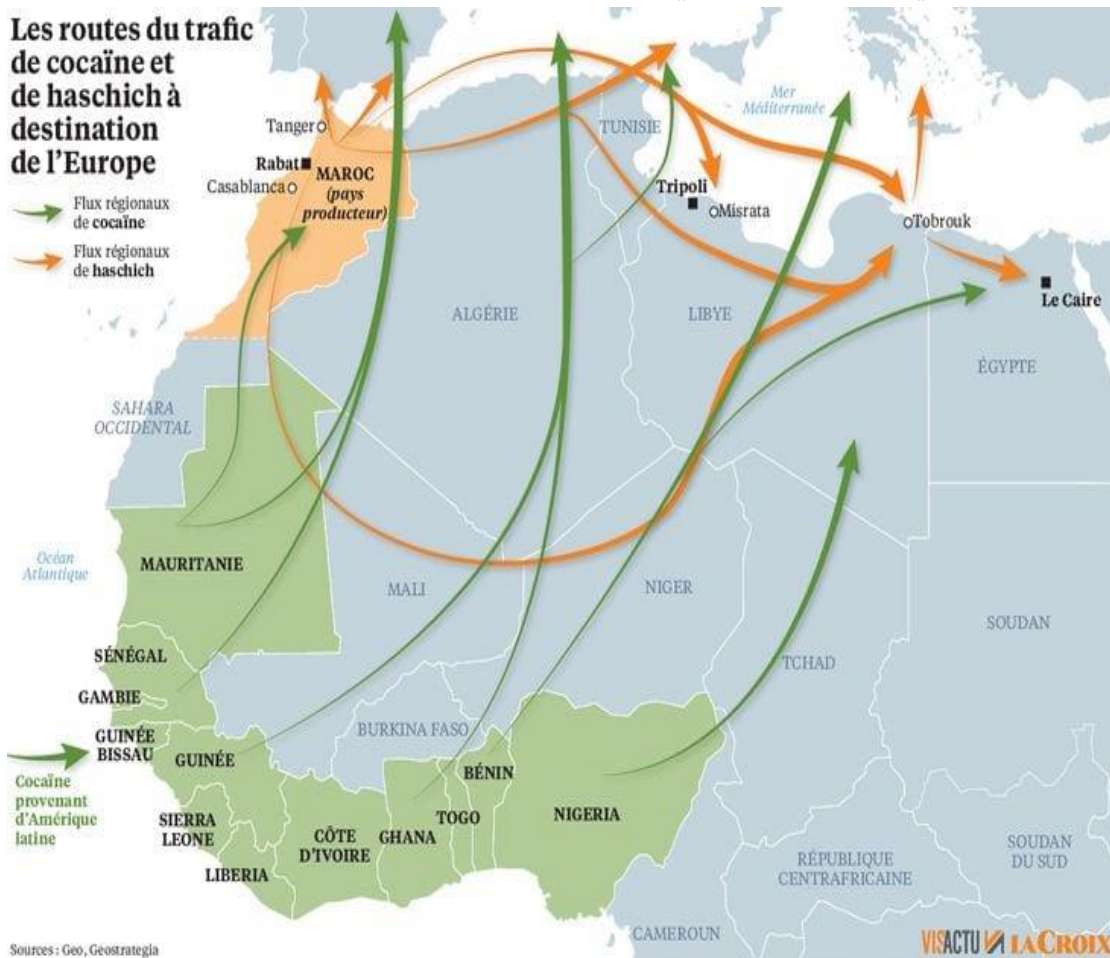
¹ مصطفى كراوة ، ظاهرة الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الأفريقي وسبل مواجهتها ، مجلة أفاق علمية ، المجلد 12 ، العدد 1 ، 2020 ، صفحة 533

² مرجع نفسه، صفحة 534

³ الإذاعة الجزائرية، تأكيد على أن أكثر المخدرات انتشارا في منطقة الساحل مصدرها المغرب، الرابط التالي، 2024/04/26 ، <https://news.radioalgerie.dz/ar/node/44127>

الفصل الثاني العقيدة الأمنية الجزائرية وإستراتيجية مواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية

كشفت صحيفة لاكروا الفرنسية عن تقرير لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) ، أن المغرب من أكثر الدول التي تنتشر سمومها في المنطقة حيث يصل الحشيش المغرب إلى أوروبا عبر مناطق الصحراء الغربية المحتلة ثم موريتانيا، وصولاً إلى منطقة الساحل ثم أوروبا والشرق الأوسط.¹ وأوضح فيليب دي أندريس، المدير الإقليمي لمنطقة غرب ووسط إفريقيا في المكتب الأممي، في تصريحات لصحيفة لاكروا، إنه بالنسبة للحشيش المهرب إلى أوروبا، فيتم إنتاجه بشكل أساسي في جنوب المغرب، والذي يتم إرساله إلى أوروبا عن طريق الأراضي الصحراوية المحتلة ثم موريتانيا، أو عبر شاحنات مليئة بالمخدرات التي تغادر شمال مالي إلى السوق الأوروبية.²



العنوان: تبين الخريطة طرق انتشار المخدرات التي تنتج في المغرب نحو أوروبا عبر الجزائر ودول المنطقة

¹ Laurent Larcher, 'L'Afrique, paradis des narcotrafiquants', <https://www.la-croix.com/JournalV2/LAfrigue-paradis-narcotrafiquants2024/05/03> ,

² المرجع فسه

الفصل الثاني العقيدة الأمنية الجزائرية وإستراتيجية مواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية

الفرع الأول: الإرهاب والجريمة المنظمة في الساحل الإفريقي أي علاقة؟

تعتبر تجارة المخدرات وتجارة السلاح من احد أهم مصادر تمويل الجماعات الإرهابية في الساحل الأفريقي ، وتشير العديد من التقارير للعلاقة الوظيفية التي تجمع الجماعات الإرهابية مع شبكات تهريب المخدرات بحيث توفر لها التنظيمات الإرهابية الحماية على مستوى الطريق الذي تسلكه عملية التهريب مقابل أموال. كما يعتقد أن حتى الجماعات الإرهابية تقوم بتهريب المخدرات ، فقد تم العثور في مدينة غاو المالية التي كانت تسيطر عليها حركة التوحيد والجهاد بغرب إفريقيا في سنة نوفمبر 2009 على طائرة مفحمة من نوع بوينغ 727 وتبين بعد إجراء تحقيق أنها قادمة من أمريكا اللاتينية وكانت محملة بمادة الكوكايين وتم إحراقها بعد تفريغ الحمولة التي كانت بداخلها¹.

كما تنشط في الساحل الأفريقي شبكات الجريمة المنظمة مثل تهريب البنزين والمواد الغذائية خاصة تهريب السجائر التي يتزعمها قائد تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي مختار بالمختار الذي يعد أشهر مهرب للسجائر في المنطقة بحيث يطلق عليه أسم "السيد مالبورو" ، وتشير عدة تقارير أن عائدات تهريب السجائر في المنطقة تتجاوز المليار دولار سنويا² ، ويستغل تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي عائدات تجارة المخدرات وتهريب السجائر من اجل تمويل كتائبه الموجودة في المنطقتين.

بعد سقوط نظام ألقذافي في ليبيا ، استطاعت الجماعات الإرهابية بتعاون مع عصابات الجريمة المنظمة والسيطرة على ثلثي مساحة دولة مالي، مستفيدة من انعدام الأمن وتفشي الفقر والفساد في ظل غياب سلطة الدولة المركزية في العديد من المناطق وهو شكل التحالف الإجرامي - الإرهابي بيئة مناسبة لتجارة المخدرات وبيع السلاح للقبائل والقيام بعمليات الخطف مقابل دفع الفدية كل هذه الأنشطة تشكل عائدا ماليا للجماعات الإرهابية والإجرامية تمكنها من استمرار نشاطها. وبهذا فللعلاقة بين الجماعات الإرهابية والمنظمات الإجرامية في المنطقتين في علاقة تحالف وتبادل للأدوار وتقسيم لنفوذ والأرباح ، وأدى هذا التحالف إلى تشكيل نظام اقتصادي غير شرعي يؤثر على امن وتنمية المنطقة خاصة في ظل انكشاف الحدود وسهولة انتقال الأسلحة من دولة لأخرى.

¹ أمين خلفون ، الإستراتيجية الإقليمية والدولية في احتواء التهديدات الأمنية بمنطقة الساحل الأفريقي، أطروحة دكتوراة ، جامعة الجزائر 3، 2020، ص164

² مرجع نفسه ، ص164

الفصل الثاني العقيدة الأمنية الجزائرية وإستراتيجية مواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية

وقد أثبتت الأحداث في شمال مالي بعد سيطرة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي على شمال مالي في جوان 2012 مدى العلاقة التي تجمع بين التنظيمات الإرهابية وجماعات الجريمة المنظمة ، حيث بعد الاستيلاء على شمال مالي زادت كميات المخدرات المهربة في المناطق التي تسيطر عليها القاعدة أو الفصائل التابعة لها كجماعة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا ، و جماعة أنصار الدين، كما زادت كميات السلاح المهربة وحركات الهجرة الغير نظامية وهو ما يؤكد بان الجماعات الإرهابية توفر مسارات أمنة لكافة أشكال الجريمة المنظمة¹.

وفي نفس السياق قالت **الصحيفة البريطانية تيلغراف the Sunday Telegraph** بان تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي والتنظيمات الإرهابية التابعة له تؤمن الطريق لتجار الكوكايين في الصحراء الأفريقي مقابل ملايين من الدولارات².

وهو ما أكد عليه المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة " **انطونيو ماريو كوستا** " حيث قال "أن محاربة الجريمة المنظمة يعني محاربة الإرهاب"³

وبهذا فالتحالف والعلاقة الوظيفية و المنفعية التي تجمع بين شبكات الجريمة المنظمة والتنظيمات الإرهابية في منطقة الساحل الأفريقي والمنطقة المغاربية ما هي إلا مؤشر رئيسي لحالة انعدام الأمن والاستقرار في المنطقة ، ولهذا لابد محاربة الظاهرتين معا ومصادر تمويلهما لأنهما وجهتان لعملة واحدة.

¹ قسايسية الياس ، المعضلة الأمنية في إفريقيا ومتلازمة التهديدات اللاتماثلية المركبة : التحالف بين الإرهاب والجريمة المنظمة وأثره على الأمن في غرب إفريقيا ، دفاثر البحوث العلمية ، المجلد 10 ، العدد 1 ، 2022 ، صفحة 190

² عبد القادر دندن ، خطر التحالف بين الإرهاب والجريمة المنظمة :العلاقة بين التنظيمات المسلحة وشبكات الاتجار بالمخدرات - شمال أفريقيا أنموذجا - ، مجلة سياسات عربية ، عدد08، أبريل 2014 ، ص92

³ المرجع نفسه ، ص 191

الفصل الثاني العقيدة الأمنية الجزائرية وإستراتيجية مواجهة التهديدات الأمنية اللاتماتلية

المطلب الثالث: تأثير الجريمة المنظمة على الأمن القومي الجزائري

يعد التهريب والاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية من ابرز التهديدات اللاتماتلية التي تهدد الأمن القومي الجزائري ،حيث أوضحت التقارير الصادرة عن الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدmanها خلال السنوات القليلة الماضية ، عن تحول الجزائر إلى سوق استهلاكية واسعة للمخدرات بعدما كانت منطقة عبور ،لاسيما وان 27 ألف طن من المخدرات تعبر حدودها توجه نحو السوق الداخلية وهو ما نتج عنه ارتفاع في عدد المتعاطين للمخدرات الذي قدر ب 300 ألف مدمن ،وتزيد النسبة بثلاث إضعاف عند المتعاطي للمخدرات بصفة غير منتظمة ،يستهلك 50% من المدمنين القنب الهندي و 40 % الأقراص المهلوسة و 10% من المخدرات الصلبة (الكوكايين والهروين والكراك)¹

تشكل الجريمة المنظمة خاصة تجارة المخدرات تهديدا كبيرا للأمن القومي الجزائري نظرا لأثاره السلبية الذي يمس جميع الوحدات المرجعية للأمن الدولة ، الأفراد ، المجتمع و على اثر ذلك وضعت الجزائر إستراتيجية أمنية ، تعتمد على آليات عسكرية و قضائية ، اقتصادية ، اجتماعية ... من اجل التصدي لظاهرة.

أدى انتشار المخدرات على مستوى منطقة الساحل بكونها منطقة عبور وإنتاج بالإضافة للقرب الجغرافي للجزائر من المغرب باعتباره من البلدان التي تنتج وتروج المخدرات في المنطقة ، إلى عدة تأثيرات سلبية على الأمن المجتمعي الجزائري ، وتشير التقارير من الجهات المختصة أن عدد المحجوزات من الكوكايين ، القنب الهندي ، الهروين ، الأقراص المهلوسة يقدر بالملايين سنويا².

بهذا أصبحت الحدود الجنوبية بين ليبيا ومالي والنيجر سوقا مفتوحا تتخذ منه الجماعات الإرهابية والإجرامية مركزا لتنسيق أنشطتها وتنفيذ عملياتها وتهريب الأسلحة والعتاد خارج ليبيا. وامتدت خطورة انتشار الأسلحة في ليبيا للدول الجوار حيث تنشطت عصابات

¹ الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدmanها . "نشاطات مكافحة المخدرات والإدman عليها:الحصيلة الإحصائية ل11شهر الأولى من سنة 2014"، متوفر على الرابط

التالي. [http://www.onlcdt.mjjustice.dz/onlcdt_ar/donnees_statistiques/bilan\[2014\].p.d](http://www.onlcdt.mjjustice.dz/onlcdt_ar/donnees_statistiques/bilan[2014].p.d)

² مسعودة بولنوار ، التداعيات الأمنية للتهديدات الجديدة في الساحل الأفريقي على الأمن الوطني للجزائر قراءة استشرافية ، مجلة العلوم القانونية والسياسية ، المجلد 13 ، العدد 01 ، أفريل 2022 ، ص13

الفصل الثاني العقيدة الأمنية الجزائرية وإستراتيجية مواجهة التهديدات الأمنية اللاتماتلية

تهريب السلاح على الحدود الليبية في الشرق مع مصر والجنوب مع السودان ،
تشاد ، النيجر ، مالي والغرب مع الجزائر وتونس¹.

تؤدي الجريمة المنظمة إلى هدم قيم المجتمع ونشر الفساد بمختلف أنواعه و
انتشار الرشوة وتجارة بالبشر وتفشي الأمراض و تؤدي تجارة المخدرات لتدمير
الشباب بكونه القلب النابض للمجتمع الجزائري وهو ما يؤثر سلبا على امن
المجتمع.

كما يؤدي استمرار هذه الشبكات الإجرامية في أنشطتها إلى فرض منطقتها في
المناطق التي تسيطر فيها ، بحيث تصبح سلطتها موازية لسلطة الدولة وتقوم
بفرض قوانينها الخاصة وهو ما يعد تقويض وتحدي لسلطة الدولة المركزية².

كما تهدد جماعات الجريمة المنظمة الأمن المجتمعي لدول المنطقة من خلال
اللعب على مشاعر وعواطف سكان المناطق الحدودية من اجل إيجاد شرعية
لأنشطتهم داخل المناطق التي تنتمي لقبيلة أو عرق معين ، مما يزيد من هشاشة
الدول ويؤثر سلبا على أمنها ووحدتها³ ، ويتجسد ذلك من خلال شراء ولاء زعماء
القبائل من اجل ممارسة أنشطتهم وهو ما يؤدي لاصطدام الدولة مع زعماء القبائل.
أما التجارة غير الشرعية بالبشر التي تمارسها بعض الجماعات الإجرامية من دول
الساحل الأفريقي اتجاه أوروبا مرورا بدول المغرب العربي والتي تسبب ماسي
إنسانية كبيرة ، حيث يلقون آلاف الأشخاص حتفهم جراء الظروف المناخية
والممرات الصعبة والقاسي التي يسلكها المهاجرون وانعدام الأمن وانتشار
الجماعات الإرهابية في أغلبية المناطق الحدودية بين دول الساحل وهو ما يجسد
أمكانية تعرض المهاجرين لاعتداءات جسدية وخطف واغتصاب ، و يسبب تنقل
المهاجرين لدول المغرب العربي إمكانية انتقال الأمراض خاصة من الأشخاص
القادمين من جنوب الصحراء الذين يحملون فيروسات وأوبئة كالمالاريا والايبولا

¹ حنان دريسي ، الانعكاسات الأمنية للآزمة الليبية على دول الجوار : تجارة السلاح أنموذجا مجلة البحوث
السياسية والإدارية ، العدد العاشر ، ص6

² شهرزاد ادمام ، الفواعل العنيفة من غير الدول : دراسة في الأطر المفاهيمية والنظرية ، مجلة سياسات
عربية ، عدد8 ، افريل ، 2014 ، ص81

³ عبد النور بن عنتر ، البعد المتوسطي للأمن الجزائري ، مرجع سابق ، ص24

الفصل الثاني العقيدة الأمنية الجزائرية وإستراتيجية مواجهة التهديدات الأمنية اللاتمائية

والكوليرا وفيروس السيدا، حيث تسجل ولايات الجنوب سنويا حالات من الأمراض المعدية وهو ما يؤكد خطر الهجرة الغير نظامية على صحة المواطنين.¹

ومن بين الأنشطة الرئيسية للجماعات الإجرامية في الساحل الأفريقي نجد ظاهرة التهريب والتي تؤثر سلبا على الاقتصاد الجزائري ، حيث تشير عدة إحصائيات للجمارك الجزائرية عن خسائر الاقتصاد الوطني سنويا جراء التهريب أكثر من ملياري دولار ويشمل التهريب الوقود و المواد الأساسية.²

تسبب هذه الأنشطة الإجرامية المتعلقة بالتهريب ضرر اقتصادي للجزائر ، فالخسائر التي تسببه تهريب الوقود والسلع عبر الحدود سنويا تفوق ميزانية دول الساحل نظرا للدعم الاقتصادي الذي تقدمه الجزائر لأغلبية المواد الاستهلاكية داخل أراضيها³ ، ومن هنا يتبين حجم الضرر الذي يسببه التهريب على الاقتصاد الوطني ، والتي تؤدي لإضعاف المنتج الجزائري ، واحتكار السلع والخدمات

العنوان : الحصيلة العملية لأشكال الجريمة المنظمة على الحدود الجزائرية
سنة 2023

الشهر	كمية المخدرات	كمية الوقود المهربة	الأسلحة والذخيرة
جانفي	2,8 كغ من الكوكايين 487,34 مغ من الكيف المعالج 1461314 قرص مهلوس 301 تاجر مخدرات	326479 لتر من الوقود	56 سلاح ناري 10 قنابل تفليدية الصنع 1000 خرطوشة
فيفري	523 غرام كوكايين 47,26 قنطار كيف معالج 1372121 قرص	234599 لتر	48 سلاح ناري 7 قنابل تفليدية الصنع 995000

¹ الياس قسايسية ، التهديدات الأمنية للجزائر في ظل التحديات الإقليمية الراهنة - الإرهاب والجريمة المنظمة - أطروحة دكتوراة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، تخصص دراسات أمنية، جامعة الجزائر 3 ، ص249

² مرجع نفسه ، ص251

³ مرجع نفسه ، ص251

**الفصل الثاني العقيدة الأمنية الجزائرية وإستراتيجية مواجهة التهديدات الأمنية
اللاتمائية**

خرطوشة		مهلوس	
39 سلاح ناري 5 قنابل تقليدية الصنع	363186 لتر	247 تاجر مخدرات 55،8 كلغ كوكايين 84،48 قنطار كيف معالج 385220 قرص مهلوس	مارس
23 سلاح ناري 02 قنابل تقليدية الصنع	272062 لتر	109 تاجر مخدرات 78،30 قنطار كيف معالج 320010 قرص مهلوس	أفريل
62 سلاح ناري 9 قذائف هاون 2 قنابل تقليدية الصنع 06 قنابل يدوية 1941 طلقة من مختلف العيارات	134357 لتر	236 تاجر مخدرات 89،22 ق كيف معالج 921652 قرص مهلوس	ماي
46 سلاح ناري 9 قنابل يدوية	191009 لتر	189 تاجر مخدرات 26،32 ق كيف معالج 503196 قرص مهلوس	جوان
25 اسلحة نارية 1 قنبلة تقليدية الصنع	59408 لتر	179 تاجر مخدرات 8،37 كلغ مادة مخدرات 29،191 ق كيف معالج 832166 قرص مهلوس	جويلية
46 سلاح ناري	105501 لتر	3،1 ملغ كوكايين	أوت

**الفصل الثاني العقيدة الأمنية الجزائرية وإستراتيجية مواجهة التهديدات الأمنية
اللاتمائية**

20 قذيفة مضادة للدبابات 12 قنبلة تقليدية الصنع 2070 خرطوشة		67,29 كيف معالج 1065499 قرص مهلوس 130 تاجر مخدرات	
108 سلاح ناري 13 قنبلة تقليدية الصنع 10 قنبلة يدوية	111074 لتر	6,2 كلغ كوكايين 22,32 قنطار كيف معالج 772676 قرص مهلوس	سبتمبر
101 سلاح ناري 4 قذائف صاروخية	130173 لتر	237 تاجر مخدرات 17 كلغ مادة كوكايين 3873 ملغ كيف معالج 2405296 قرص مهلوس	أكتوبر
3 اسلحة نارية 4 قذائف صاروخية	135913 لتر	265 تاجر مخدرات 558,10 كلغ كوكايين 3224 كلغ كيف معالج 907289 قرص مهلوس	نوفمبر
71 سلاح ناري 4 قنابل تقليدية الصنع	155757 لتر	277 تاجر مخدرات 678844 قرص مهلوس 53,52 كيف معالج	ديسمبر

المصدر: من أعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات من مجلة الجيش لسنة 2023
يلاحظ من خلال معطيات الجدول حجم الأسلحة والمخدرات التي دخلت التراب

الفصل الثاني العقيدة الأمنية الجزائرية وإستراتيجية مواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية

الوطني سنة 2023 وهو ما يعكس مدى خطورة تهديد الجريمة المنظمة للأمن الجزائري في ظل البيئة الأمنية الهشة التي تحيط بالجزائر خاصة من ناحية الجنوب.

أدى الفشل الدولاتي وانهيار الأنظمة الأمنية لدول الساحل الأفريقي إلى تزايد أنشطة الجماعات الإجرامية ، والتي أثرت سلبا على الأمن الجزائري بمختلف أبعاده ، وهو ما فرض على الجزائر تبني سياسات أمنية جد مكلفة ، وإجراءات أمنية صارمة من خلال تعزيز الرقابة على الحدود ، وزيادة عدد حراس الحدود وكذلك شراء المعدات التقنية والأسلحة الحديثة من أجل مواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية التي تشكلها الجماعات الإجرامية.

المطلب الرابع: اليات الإستراتيجية الجزائرية في مكافحة الجريمة المنظمة بمختلف أشكالها

ترتكز الإستراتيجية الأمنية الجزائرية في مكافحة مختلف أشكال الجريمة المنظمة في المنطقة ، على عدة مقاربات اقتصادية واجتماعية وسياسية وأمنية ، وتجسدت فيما يلي :

الفرع الأول : المقاربة الأمنية

شاركت الجزائر على المستوى الإقليمي في استحداث مجموعة من الأجهزة الأمنية الأفريقية كما استحدثت مجموعة من الأجهزة الأمنية على المستوى الداخلي من أجل التصدي لخطر الجريمة المنظمة.

أ- استحداث آلية الاتحاد الأفريقي للتعاون الشرطي (افريبول)

ساهمت الجزائر على مستوى الاتحاد الأفريقي في إنشاء آلية الاتحاد الأفريقي للتعاون الشرطي افريبول ، من أجل تجفيف منابع الجريمة المنظمة المنتشرة في القارة الأفريقية ، وتمت الدعوة لتأسيس هذه المنظمة الأفريقية سنة 2013 بوهراو ودخلت هذه المنظمة حيز الخدمة في 30 جانفي 2017 ومقرها بالجزائر.¹

واستحدثت هذه الآلية لمجموعة من الأسباب أهمها² :

- محاربة تفشي الجريمة وأشكالها في القارة الأفريقية
- مكافحة التطور المتزايد لعصابات الجريمة المنظمة بأشكالها كالاتجار بالمخدرات والأسلحة وتهريب البشر أو خطف الأجانب مقابل دفع الفدية

¹ خديجة خالدي ، آلية الاتحاد الأفريقي للتعاون الشرطي افريبول ، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية ، العدد 15 ، ص 65

² مرجع نفسه، صفحة 68

الفصل الثاني العقيدة الأمنية الجزائرية وإستراتيجية مواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية

ومن أهم أهداف هذه الآلية الأفريقية افريبول ما يلي¹ :

- إعداد إستراتيجية أفريقية موحدة من أجل مكافحة الجريمة المنظمة بمختلف أشكالها
- تطوير قدرات الأجهزة الشرطية لدول الأعضاء من خلال تدريب وتكيف مع واقع البيئة الأفريقية
- تسهيل الإجراءات القانونية بين الدول في تسليم المجرمين بين الدول الأعضاء
- التنسيق مع مختلف مؤسسات الشرطة الوطنية والإقليمية والدولية من أجل تنسيق الجهود لمكافحة الجريمة المنظمة.

ب - إنشاء لجنة الأركان العملياتية المشتركة

انشات هذه اللجنة سنة 2009 وتضم كل من ليبيا ، موريتانيا ، مالي ، النيجر ، تشاد، بوركينافاسو تهدف هذه اللجنة لتنسيق الجهود بين الدول الأعضاء من أجل مكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب في المنطقة ، بالإضافة لتبادل المعلومات الأمنية بين الدول الأعضاء.

استحدثت قيادة الجيش الوطني الشعبي هيئة يطلق عليها اسم "غرفة العمليات المركزية" تضم على 84 وحدة تدخل ويشرف عليها 64 ضابط سامي من وحدات الاستطلاع السرية ، تنتشر هذه الوحدات على الحدود الجزائرية مع مالي ، النيجر ، وعلى الحدود مع تونس و ليبيا وتهدف هذه الهيئة القيام بعمليات تدخل ضد الجماعات الإرهابية ومنظمات تهريب المخدرات والأسلحة².

في بداية سنة 2015 ، قررت وزارة الدفاع الوطني إعادة تقييم لتقسيم الإقليمي العسكري ، خاصة بالمناطق الحدودية البرية على الحدود مع ليبيا ومالي ، خاصة وان بعض القطاعات العملياتية الموجودة في الولايات أصبحت تتحمل مسؤولية أمنية كبيرة نظرا للمساحة الكبيرة فمثلا في قطاع العمليات بولاية ادرار تتحمل قيادتها العسكرية مسؤولية مساحة جغرافية تقدر بـ 427 ألف كلم مربع ، بالإضافة لحدود برية تتعدى طولها 1200 كلم ، وهو ما جعل القيادة العسكرية ترقى مناطق عسكرية من رتبة قطاع عملياتي عسكري لرتبة منطقة عسكرية ، يقودها ضابط سامي برتبة عميد³.

ولتجفيف أنشطة الجريمة المنظمة في جنوب الجزائر قررت الجزائر تحديد 50

¹ مرجع نفسه ص 70

² سليم بلحاج ، مرجع سابق ، ص 276

³ حسينة دحومان ، مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة في المنطقة المغاربية والساحل الأفريقي، أطروحة دكتوراة في العلوم السياسية ، تخصص دراسات إستراتيجية وأمنية، 2019، ص 198

الفصل الثاني العقيدة الأمنية الجزائرية وإستراتيجية مواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية

مادة يحضر نقلها إلى ليبيا، وذلك لمنع وصولها للجماعات الإرهابية والإجرامية التي تسيطر على العديد من المناطق في ليبيا ، ومن بين المواد التي يمنع نقلها إلى ليبيا نجد قطع العيار والآلات الالكترونية ، وأجهزة الاتصالات ، الوقود¹ كما قامت الجزائر باستحداث مجموعة من الأجهزة الأمنية لمكافحة الجريمة المنظمة تتمثل في :

- المعهد الوطني للأدلة الجنائية وعلم الإجرام للدرك الوطني

- المصلحة المركزية للتحريات الجنائية

- مركز الوقاية من الجرائم المعلوماتية للدرك الوطني

- إنشاء مصالح جهوية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية

قامت وزارة الدفاع الوطني سنة 2011 بتشكيل لجنتي خبراء وامن عسكريين من اجل تقييم الضرر الذي سببه تسرب كميات كبيرة من السلاح من ليبيا، وتضم اللجنتين لضباط سامين من الأجهزة الاستخباراتية الجزائرية ويتمثل هدف اللجنتين منع وصول الأسلحة للجماعات الإرهابية والحد من انتشار السلاح.² وعلى اثر ذلك أسندت وزارة الدفاع الوطني ملف مراقب الحدود للقطاع العملياتي الجهوي ببلدية "الدبداب" الحدودية مع ليبيا ،تحت إشراف قائد الناحية العسكرية الرابعة ، وجاء هذا القرار من اجل إعطاء تقارير فورية لوزارة الدفاع لتلقي المعلومات وتنفيذها بسرعة.³

وفي نفس الصدد قامت مديرية الأمن الوطني التابعة لوزارة الداخلية والجماعات المحلية بتدريب وحداتها من اجل الكشف على مختلف محاولات تهريب الأسلحة والمخدرات ، أما بنسبة لجهاز الدرك الوطني فساهم في تكون قطاع الجمارك على تهريب المخدرات عن طريق استخدام الكلاب البوليسية ، من اجل تعزيز قدرات الجمارك على محاربة تهريب المخدرات والأسلحة والمخدرات.⁴

قامت وزارة الدفاع الوطني بإنشاء قيادة وطنية مشتركة سنة 2009 من اجل تنسيق العمليات العسكرية بين مختلف النواحي العسكرية و القطاعات العملياتية بجنوب

¹ مرجع نفسه ، ص199

² سليم بوسكين ، العقيدة الأمنية الجزائرية بين الالتزامات القانونية والتحديات الجديدة ، مرجع سابق ، ص168

³ سليم بلحاج ، انعكاسات الجريمة المنظمة على الأمن الوطني الجزائري وإستراتيجية مواجهتها، مجلة الأحياء ، المجلد 21، العدد29، أكتوبر، 2021، ص14

⁴ ريراب عمراني، الإستراتيجية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الأفريقي :دراسة في الخيارات المستقبلية ، أطروحة دكتوراة ، تخصص علوم سياسية ، جامعة الجزائر 3 ، 2023 ، ص360

الفصل الثاني العقيدة الأمنية الجزائرية وإستراتيجية مواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية

الجزائر لمكافحة شبكات الجريمة المنظمة¹. وأسست الجزائر في جويلية 2016 جهاز أمنيا أطلق عليه اسم "مجموعة العمليات الخاصة" ويتمثل دور هذا الجهاز في محاربة الإرهاب والتصدي لخطف الأشخاص وإحباط عمليات تهريب الأسلحة والمخدرات.

الفرع الثاني: الآليات التنموية

ترتكز المقاربة التنموية الجزائرية لتصدي الجريمة المنظمة على ضرورة بعث التنمية ، حيث ترى الجزائر انه من بين الأسباب الرئيسية لظهور التهديدات اللاتماثلية على غرار الجريمة المنظمة هو انعدام التنمية لان ثنائية الأمن والتنمية هي ثنائية متلازمة حيث لا يمكن الحديث عن امن دون تنمية مختلف المناطق والأقاليم خاصة الحدودية منها ، بحيث يلجا أغلبية السكان المناطق الحدودية إلى ممارسة التهريب والاتجار بالأسلحة والمخدرات التي توفر لهم موارد اقتصادية هائلة.

أ- تأسيس الشراكة الجديدة من اجل التنمية في إفريقيا

سعت الجزائر إلى تأسيس الشراكة الجديدة من اجل التنمية في إفريقيا NEPAD سنة 2001 والتي تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من اجل تعزيز دولة القانون والمؤسسات بالإضافة لبعث التنمية من اجل تحقيق الاستقرار والأمن الأمر الذي يمكن من خلاله مكافحة التهديدات اللاتماثلية المنتشرة في إفريقيا والساحل الأفريقي² ، ومن بين الاقتراحات التي قدمتها الجزائر لمحاربة الجريمة المنظمة من خلال هذه المبادرة :

— إقامة منطقة مغاربية لتبادل الاقتصادي الحر من اجل مكافحة التهريب والاتجار بالمخدرات والأسلحة

— إزالة الفوارق الاقتصادية بين الأقاليم

ب - مشروع الطريق السيار العابر للصحراء

يربط هذا الطريق بين خمسة دول هي الجزائر ، مالي، النيجر ، موريتانيا، تونس ، التشاد ويهدف هذا الطريق لفك العزلة على المناطق الحدودية وتعزيز المبادلات التجارية والثقافية بين دول المنطقة ، زيادة نسبة المبادلات التجارية بين الدول كل

¹ مرجع نفسه ، ص 14

² مصطفى كراوة ، ظاهرة الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الأفريقي وسبل مواجهتها ، مجلة أفاق العلمية ، المجلد 12 ، العدد 1 ، ص 537

الفصل الثاني العقيدة الأمنية الجزائرية وإستراتيجية مواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية

هذه الأهداف من شأنها تحقيق الأمن¹ ، و دحض الظاهرة الإرهابية وكافة أشكال الجريمة المنظمة.

العنوان : خريطة توضح مشروع الطريق العابر للصحراء من الجزائر باتجاه دول الساحل



المصدر : الرابط التالي <https://www.youtube.com/watch?v=fyWdhl1gY8>

كما اعتمدت الجزائر على ما يسمى "بالدبلوماسية الاقتصادية" وتجسد ذلك في إنشاء مشاريع واستثمارات تنموية من اجل تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالإضافة لمسح ديون العديد من الدول، وتقديم مساعدات مالية لدول الساحل الأفريقي وتعد الجزائر أول دولة تمسح ديون 14 دولة افريقية تبلغ قيمتها 5,3 مليار دولار اغلبيها من منطقة الساحل ، وقدم الجزائر مساعدات مالية من اجل خلق التنمية وبناء الأمن ، بقيمة 10 مليون دولار لدولة مالي سنة 2011²، وتهدف هذه الهبة المالية لتمويل مشاريع تنموية في ثلاثة مناطق في شمال مالي "غاو وكيدال وتومبوكتو" في مجالات الري والصحة والتكوين المهني.

¹ عبد الرؤوف بن الشيهب، الثابت والمتغير في السياسة الخارجية الجزائرية في ظل التهديدات الأمنية لدول الجوار 1999—2018، أطروحة دكتوراة في العلوم السياسية ، تخصص الدراسات الإستراتيجية والأمنية ،

جامعة صالح بوبنيدر ، 2019 ، ص256

² عبد الوهاب غربي، مرجع سابق، ص241

الفصل الثاني العقيدة الأمنية الجزائرية وإستراتيجية مواجهة التهديدات الأمنية اللاتماتلية

ج - إنشاء الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي من أجل التضامن والتنمية

عرف المرسوم الرئاسي رقم 20—42 المؤرخ في 11 فيفري 2020 في مادته الثانية الوكالة بأنها "مؤسسة عمومية ذات طابع خاص ، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ، وتوضع تحت وصاية رئاسة الجمهورية ، وفي إطار ممارسة مهامها يمكن للوكالة أن توفر على من يمثلها في الخارج ، مقامة طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما، ويحدد مقر الوكالة بمدينة الجزائر"¹

وتتمثل مهام هذه الوكالة في² :

— المشاركة في إعداد وتنفيذ السياسة الوطنية للتعاون الدولي في المجال الاقتصادي والاجتماعي والإنساني والثقافي والديني والتربوي والعلمي والتقني

— المساهمة في تحضير مشروع ميزانية التعاون الدولي وضمان تنفيذها

— تقديم المساعدة لعمل الجهاز الدبلوماسي والوزارات المعنية من أجل التعبئة المثلى

— المساعدة التقنية والمالية الخارجية في خدمة التنمية الوطنية، إلى جانب ضمان متابعة التسيير التقني والمالي لمشاريع المساعدة والتعاون الدولي لصالح بلدان أخرى.

وفي هذا السياق أعلن رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون خلال القمة رقم 36 لرؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في فيفري 2023، عن ضخ الجزائر مبلغ مليار دولار من أجل المساهمة في دفع عجلة التنمية بالقارة الأفريقية، ويأتي هذا القرار انطلاق من المقاربة الجزائرية التي تنص على أنه لا يتحقق الأمن دون تنمية.

¹ مرسوم رئاسي رقم 20—42 يتضمن إنشاء الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي من أجل التضامن والتنمية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 07، فبراير 2020، ص 6-7

² مرجع نفسه، ص 7

الفصل الثاني العقيدة الأمنية الجزائرية وإستراتيجية مواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية

كما قامت الجزائر بمجموعة من الإجراءات الاقتصادية والاجتماعية التي كانت في بدايتها برنامج "تنمية الجنوب الكبير" بالإضافة لإجراءات أخرى تمثلت في¹ :

— تمويل مشاريع في الهياكل القاعدية كطرق ، المطارات ، المستشفيات

— تعزيز مراقبة الحدود من اجل مواجهة مختلف أشكال الجريمة المنظمة خاصة السلاح الذي يتدفق من النيجر ومالي إلى بعض المناطق الحدودية في أقصى الحدود الجنوبية

— إدراج أفراد الطوارق في المجتمع الجزائري من خلال إضفاء الطابع الرسمي لمهرجانات قبائل الطوارق

— القيام بإصلاحات إدارية في كل من ولايتي تمنراست واليزي ويقوم من خلالها الطوارق بتسيير شؤونهم المحلية بأنفسهم عن طريق ممثليهم "أمين العقال" الذي يتم تعيينه بمرسوم رئاسي ، وتكمن مهمته في رفع انشغالات ومشاكل الطوارق

الفرع الثالث - المقاربة القانونية (التشريعية)

هي مجمل القوانين والتشريعات الداخلية والاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها الجزائر من اجل محاربة ومواجهة الجريمة المنظمة بمختلف أشكالها سواء على الصعيد المحلي والإقليمي.

وفي نفس الصدد أقرت الجزائر في منظومتها القانونية على المستوى المحلي مجموعة من التدابير الوقائية والعلاجية من اجل مكافحة الظاهرة وتتمثل هذه التشريعات في² :

— القوانين المتعلقة بمكافحة الاتجار الغير مشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية

— المرسوم رقم 97-212 في 9 جوان 1997 إنشاء "ديوان وطني لمكافحة المخدرات وإدمانها"

— القانون رقم 18/04 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004 الموسوم بـ "القانون المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال غير المشروعين لهما

¹ عقبة وقازي ، البعد الإقليمي للأمن الجزائري مصادر التهديد واليات المواجهة ، أطروحة دكتوراة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، تخصص الإستراتيجية والمستقبلات ، 2022 ، ص168

² محمد حمودي ، الجريمة المنظمة العابرة للحدود واليات مواجهتها ، مجلة القانون ، المجلد 7 ، العدد رقم 2 ، 2018 ، ص 89

الفصل الثاني العقيدة الأمنية الجزائرية وإستراتيجية مواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية

- القوانين المتعلقة بمكافحة تبيض الأموال

- القانون رقم 01/05 المتعلق بتبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما في 13 فيفري 2012 ، وأكد القانون على ضرورة التعاون القضائي بين الجزائر والجهات الأجنبية في مجال التحقيقات والتحريرات وتسليم المجرمين وحجز ومصادرة العائدات الإجرامية ، واحترام الاتفاقيات الثنائية المصادق عليها.¹

- القوانين المتعلقة بمكافحة ظاهرة التهريب

- الأمر رقم 06/05 المؤرخ في 23 أوت 2005 المتعلق بمكافحة التهريب و وضع إستراتيجية وطنية شاملة لمكافحة التهريب ، وملاحقة الشبكات المتورطة في قضايا التهريب عبر الحدود ، كما تطرق الأمر إلى تجريم الأفعال التي ترتكب من طرف الجماعات الإجرامية في قضايا تهريب السلع والأسلحة والتي تحمل تهديد للصحة العمومية والأمن الوطني والاقتصاد الوطني.²

- القانون رقم 17/05 المتعلق بمكافحة التهريب

وصادقت الجزائر على مجموعة من الاتفاقيات الإقليمية والقارية والدولية من اجل محاربة أنشطة شبكات الجريمة المنظمة سواء على المستوى الأفريقي أو الدولي وتتمثل الاتفاقيات في:

خ - المصادقة على بروتوكول منع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص وخاصة النساء والأطفال

ج - المصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية في 2002

ق - المصادقة على اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمكافحة الفساد سنة 2003

ع - المصادقة على الاتفاقية العربية لمكافحة الجريمة المنظمة في سبتمبر 2014

غ - المصادقة على الإستراتيجية العربية لمكافحة الاستعمال غير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية

التوقيع على اتفاقيات ثنائية في مجال مكافحة الجريمة المنظمة مع كل من فرنسا ، إيطاليا ، اسبانيا

¹ القانون رقم 01-05 المؤرخ في 12 فيفري 2012 المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاتجار والاستعمال الغير مشروع لهما، الجريدة الرسمية، المادة 29، 30

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الأمر رقم 06/05 المؤرخ في 23 أوت 2005 ، والمتعلق بمكافحة التهريب ، الجريدة الرسمية ، العدد 47 ، المادة الأولى والمادة 15

الفصل الثاني العقيدة الأمنية الجزائرية وإستراتيجية مواجهة التهديدات الأمنية اللاتماتلية

كما استحدثت الجزائر مجموعة من الأجهزة الإدارية من اجل مكافحة الجريمة المنظمة و أشكالها المتعددة داخل التراب الوطني.

- إنشاء اللجنة الوطنية للوقاية من الاتجار بالأشخاص ومكافحته في سبتمبر

2016

- إنشاء الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها

- إنشاء الديون الوطني لمكافحة التهريب

- إنشاء الديوان الوطني لقمع ومكافحة الفساد

- إنشاء السلطة الوطنية العليا لمكافحة الفساد

وبهذا فقد اعتمدت الجزائر على منظومة تشريعية داخلية صارمة ووقعت على اتفاقيات دولية وإقليمية من اجل وضع إطار قانوني يعاقب ويجرم مرتكبي الجرائم العابرة للحدود.

يمكننا القول أن الجزائر استحدثت العديد من الآليات القانونية والأمنية ، وتبنت العديد من السياسات والقوانين الوطنية والإقليمية ، من اجل محاربة مختلف أشكال الجريمة المنظمة ، وأصبحت الجزائر تصنف الإرهاب والجريمة المنظمة بالوجهين للعملة الواحدة نظرا لعلاقتها العضوية ، والتحالفية في منطقة الساحل والمغرب العربي وهو ما تطلب وضع إستراتيجية مشتركة من اجل محاربة الظاهرتين لكونهما ظاهرتين تعيشان في بيئة واحدة ويستفيدان من نفس الظروف.

المبحث الرابع: الهجرة غير النظامية كتهديد للأمن القومي الجزائري

شكل التزايد المستمر لعدد المهاجرين نحو الجزائر خطرا على الأمن القومي الجزائري وهو ما أدى إلى ضرورة بلورة إستراتيجية أمنية متكاملة الأبعاد والجوانب من أجل مواجهة خطر انتشار هذه التهديد الذي يعرقل النمو الاقتصادي و يهدد الأمن المجتمعي ويؤثر على امن واستقرار الجزائر ككل.

المطلب الأول: مفهوم الهجرة غير النظامية

للهجرة غير النظامية عدة مفاهيم، سنتطرق في الفرع الأول لمفهوم الهجرة لغة والفرع الثاني خصصناه لمفهوم الهجرة غير النظامية اصطلاحا.

الفرع الأول: مفهوم الهجرة لغة واصطلاحا

تعد الهجرة حق من حقوق الإنسان المشروعة والمنصوص عليها في المواثيق الدولية شرط أن يحترم فيها القوانين المنظمة لها ، وقد تكون الهجرة من مكان لآخر داخل الدولة وتسمى بالهجرة الداخلية ، وقد تكون من دولة لأخرى فتسمى هجرة دولية ، تشمل الهجرة على دولة المنشأ التي يخرج منها المهاجر ، و دولة الاستقبال التي يقصدها المهاجر ، بالإضافة لدولة أو عدة دول تكون ممرا للمهاجرين تسمى بدول العبور.¹

الهجرة هي عبارة عن ظاهرة عالمية عرفها الإنسان منذ القدم وحق أنساني تكفله القوانين الدولية.

أ - الهجرة لغة

من لفظ هجر، يهجر، هجرا وهجرانا بمعنى الانتقال والترك، ونقول أيضا هجر المكان أي رحل عنه وتركه.

ب - اصطلاحا :

انتقال البشر من منطقة لأخرى سواء فرادى أو جماعات من الموطن الأصلي لدولة المقصد مباشرة أو عبر المرور على دول العبور ، تكون الهجرة لأسباب اجتماعية

¹ فريدة حموم ،الهجرة الغير شرعية في الساحل الأفريقي : أسبابها وتداعياتها على الأمن الجزائري، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية ، المجلد 13 ، العدد 18 ، جوان ، 2022 ، ص85

الفصل الثاني العقيدة الأمنية الجزائرية وإستراتيجية مواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية

، اقتصادية ، أمنية ، اجتماعية ، سياسية عن طريق البر أو الجو أو البحر ، سواء بطريقة قانونية أو مخالفة لها¹.

الفرع الثاني: مفهوم الهجرة غير النظامية

الهجرة غير النظامية مصطلح مركب من لفظين أولا "الهجرة" و ثانيا "غير النظامية" والتي تدل على مخالفة قوانين دخول الأجانب المعمول بها في الدولة المهاجر إليها وهو ما يعد انتهاك لسيادة إقليم الدولة.

تسمى بالهجرة غير الشرعية أو الهجرة غير القانونية أو الهجرة السرية و الهجرة غير المؤقتة

لم يتفق الفقهاء والمنظمات الدولية على مفهوم واحد وموحد للهجرة غير النظامية قدمت المفوضية الأوروبية للهجرة غير النظامية مفهوما للهجرة غير النظامية بأنها "ظاهرة متنوعة تشمل على من يدخلون إقليم الدولة العضو بطريقة غير قانونية ، عن طريق البر أو البحر أو الجو بما في ذلك مناطق العبور في المطارات ، ويتم ذلك عادة بوثائق مزورة أو بمساعدة شبكات الجريمة المنظمة من مهربين وتجار ، كما تشمل أيضا الأشخاص الذين يدخلون بصورة قانونية وبتأشيرة صالحة غير أنهم يبقون أو يغيرون غرض التأشيرة فيمكثون في البلد دون موافقة السلطاتالبلد"²

يعرف الاتحاد الأوروبي المهاجر غير النظامي بأنه "الشخص الذي يسافر إلى الاتحاد الأوروبي بدون تأشيرة صالحة أو تصريح أو الذين هم في الاتحاد الأوروبي بعد انتهاء مدة صلاحية التأشيرة"³

لم يقدم المشرع الجزائري تعريفا واضحا للهجرة غير الشرعية، وقام بإدراج المادة 175 مكرر من القانون رقم 09—01 المؤرخ في فيفري 2009، في إطار قانون العقوبات ضمن الجرائم المرتكبة ضد القوانين والأنظمة المتعلقة بمغادرة التراب الوطني ".....اجتياز مراكز الحدود البرية أو البحرية أو الجوية ، و ذلك بانتحاله هوية أو باستعماله وثائق مزورة أو أي وسيلة أخرى للتملص من تقديم

¹ رقية سليمان عواشيرة ، "نحو رؤية للتعامل مع ظاهرة الهجرة غير المشروعة ، الجزائر نموذجا، المجلة العربية للدراسات الأمنية ، المجلد 33 ، العدد 71 ، الرياض ، 2011 ، ص146

² مفتاح غزال ، "ظاهرة الهجرة غير النظامية وعلاقتها بالتنمية في دول الساحل الأفريقي " ، مجلة الامتياز للبحوث الاقتصاد والإدارة ، المجلد 3 ، العدد 1 ، جوان ، 2019 ، ص156

³ سليم بلحاج ، مرجع سابق ، ص168

الفصل الثاني العقيدة الأمنية الجزائرية وإستراتيجية مواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية

الوثائق الرسمية اللازمة أو من القيام بالإجراءات التي توجهها القوانين والأنظمة السارية المفعول"¹

يتضح من خلال المادة أعلاه أن المشرع الجزائري لم يقدم تعريفا واضحا للهجرة غير النظامية، إلا انه حاول تنظيم دول الأجانب إلى التراب الوطني، وفق شروط قانونية وكل مخالفة لذلك يعتبر هذا الأجنبي مقيما غير شرعي².

و كتعريف إجرائي يمكن القول أن الهجرة غير النظامية هي عبور شخص دولة معينة سواء عن طريق البر أو البحر، أو عن طريق وثائق مزورة أو بعد انتهاء مدة الإقامة المسموح بها فيصبح مقيما بطريقة غير شرعية.

المطلب الثاني : أسباب الهجرة غير النظامية من منطقة الساحل الأفريقي

أن السبب الرئيسي لأغلبية المشاكل السياسية والأمنية والاقتصادية التي تعيشها منطقة الساحل الأفريقي هو فشل وهشاشة دولة ما بعد الاستعمار ومن أسباب الهجرة غير النظامية من الساحل الأفريقي نحو أوروبا و دول المغرب العربي وعلى رأسها الجزائر ما يلي :

أ- الأسباب السياسية

تعاني منطقة الساحل الأفريقي من العديد من الأزمات السياسية وعلى رأسها طاهرة الانقلابات العسكرية في المنطقة ، وتختل السودان المرتبة الأولى في عدد الانقلابات بخمسة انقلابات ، تليها موريتانيا والنيجر بأربعة انقلابات ، بعدها التشاد ومالي بثلاثة انقلابات.

ومن الأسباب السياسية أيضا تتعلق بطبيعة الأنظمة السياسية الحاكمة لكون أغليبتها أنظمة غير شرعية ، و غياب التداول السلمي على السلطة وهو ما افقد الثقة بين الشعوب والأنظمة الحاكمة وهو ما اثر على البناء المؤسساتي وجهله بناء هش.

ب - الأسباب الاجتماعية و الديمغرافية

أدى غياب التجانس العرقي واللغوي والطائفي والديني في دول الساحل الأفريقي إلى غياب الاندماج الاجتماعي والسياسي وهو ما عرض المنطقة لحالة التفكك

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 09-01 المؤرخ في 25 فيفري 2009 المعدل والمتمم للأمر 66-136 المتضمن قانون العقوبات، الجريدة الرسمية، العدد 15 الصادرة في 8 مارس 2009

² سليم بلحاج ، مرجع سابق ، ص169

الفصل الثاني العقيدة الأمنية الجزائرية وإستراتيجية مواجهة التهديدات الأمنية اللاتمائية

والانقسام وساهم ذلك في ظهور العديد من الصراعات الداخلية والحروب الأهلية مثل تمرد الازواد ضد الحكومة المركزية المالية.

تشهد دول الساحل الأفريقي في السنوات الأخيرة نموا سكانيًا متسارعًا ، خاصة في ظل نقص الموارد و قلة الفرص الاقتصادية وهو ما دفع بالعديد من الأفراد للهجرة نحو دول المغرب العربي وعلى رأسها الجزائر.

د - الأسباب الاقتصادية

تأتي الأسباب الاقتصادية في مقدمة دوافع الهجرة غير النظامية ، بحيث ساهم تفشي الفقر ، وضعف القدرة الشرائية و تدني الأجور ، ضعف الاستثمارات و انتشار البطالة ، قلة الموارد و غياب التوزيع العادل للثروة كل هذه العوامل جعلت دول منطقة الساحل من أفقر دول العالم وهو الذي جعل رغبة سكان المنطقة في تحسين أحوالهم الاقتصادية والاجتماعية من أقوى الأسباب التي شكلت حافزا لهم للهجرة وعلى الرغم من امتلاك دول الساحل الأفريقي لإمكانيات اقتصادية كبيرة وهائلة كالذهب و اليورانيوم و الغاز والنفط إلا أن أغلبية دول المنطقة واقعة في مشكلة الديون ويرجع ذلك لفساد الأنظمة السياسية الحاكمة و التنافس الدولي على خيرات وموارد دول المنطقة.

ج - الأسباب الأمنية

يعد غياب الأمن وهشاشة الأنظمة الأمنية لدول الساحل الأفريقي وعدم قدرتها السيطرة على العديد من الأقاليم والمناطق من الأسباب الرئيسية لنزوح السكان نحو دول الجوار ، خاصة مع انتشار الجماعات الإرهابية كتنظيم الدولة الإسلامية ، وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في كل من مالي ، النيجر ، بوركينا فاسو نيجيريا وهو ما يهدد سلامة سكان المنطقة.

إلى جانب ظاهر الإرهاب نجد انتشار شبكات الجريمة المنظمة بمختلف أنشطتها كتجارة المخدرات ، تجارة الأسلحة ، بالإضافة للحروب الأهلية والنزاعات الاثنية والعرقية ، وانتشار الحركات الانفصالية التي تملك السلاح وتنادي للخروج عن القانون والتمرد ضد السلطة الحاكمة (مثل حركة الازواد بشمال مالي) كل هذا العوامل التي تشير لانعدام الأمن وغياب الاستقرار تدفع بسكان المنطقة نحو الهجرة.

ح - الأسباب البيئية

تتمثل في الجفاف والتصحر والكوارث الطبيعية تعد هذه المشكلات البيئية من أسباب تزايد ظاهرة الهجرة من دول الساحل الأفريقي نحو الدول المغاربية ، حيث نجد أن كل من أثيوبيا ، تشاد ، السينغال ، الصومال تقع في منطقة تشهد في السنوات الأخيرة جفاف مستمر وهو ماساهم في تفاقم الأوضاع الاقتصادية أكثر.

المطلب الثالث : انعكاسات الهجرة غير النظامية على الأمن القومي الجزائري

تعد منطقة الساحل الأفريقي عمقا استراتيجيا لأمن القومي الجزائري ، ويعتبر الشريط الساحلي الصحراوي قضية مهمة وحيوية لأمن الجزائر ، نظرا لما تحمله من معضلات أمنية من فشل دولاتي وهشاشة لأنظمة الأمنية لأغلبية دول الساحل قبل التطرق لتأثير الهجرة غير النظامية على الأمن الجزائري يجب أولا الإشارة إلى كيفية تحول الجزائر من بلد عبور للمهاجرين نحو أوروبا ، إلى أن أصبحت الجزائر بلد استقرار للمهاجرين.

الفرع الأول: تحول الجزائر من بلد عبور إلى بلد استقرار للمهاجرين غير النظاميين

يمر سنويا حوالي 24 ألف مهاجر من منطقة الساحل نحو أوروبا مروراً عبر الجزائر ودول المغرب العربي من أجل العمل وتحصيل المال لمواصلة رحلتهم نحو أوروبا، عن طريق دخولهم غير القانوني من الجنوب ومن ثمة يتجهون نحو المدن الساحلية من الهجرة نحو أوروبا.¹

بعدما كانت الجزائر بلد عبور نحو أوروبا أصبحت في السنوات الأخيرة منطقة إقامة، حيث وجد فيها المهاجرون الشروط الضرورية للاستقرار، هروبا من الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والأمنية الصعبة في بلدانهم الأصلية.

فالجزائر أصبحت دولة جذابة للمهاجرين غير النظاميين القادمين من دول الساحل ومن أسباب هذا التحول إلى بلد مضيف واستقرار بسبب صعوبة الوصول إلى دول الاتحاد الأوروبي التي أغلقت حدودها من خلال التدابير والإجراءات الأمنية المتشددة ، مما أدى إلى ارتفاع في أعداد المهاجرين غير الشرعيين الذين استقروا على التراب الوطني.

¹ رضا شوادرة ، التبعات الإستراتيجية للهجرة غير الشرعية الآتية من الساحل والصحراء الأفريقية على الأمن المجتمعي الجزائري ، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية ، المجلد 05 ، العدد 02 ، ديسمبر ، 2018 ، ص57

الفصل الثاني العقيدة الأمنية الجزائرية وإستراتيجية مواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية

وتواجه الجزائر هذه الظاهرة منذ الأزمة التي عرفتها دول الساحل عقب الفوضى التي عمت في المنطقة منذ الإطاحة بنظام القذافي، الأمر الذي سبب تدفقا كبيرا للمهاجرين على حدودها الجنوبية من مالي والنيجر ومن جنسيات أفريقية أخرى تدخل عبر هاتين الدولتين.

فمن بلدان منطقة المغرب العربي نجد ثلاثة دول تمتلك عمق في منطقة الساحل والصحراء وهي الجزائر وموريتانيا وليبيا ، ويجد المهاجرين ألالانتقال إلى المغرب عبر موريتانيا طريق محفوفة بالمخاطر نظرا لحالة ألالاستقرار الموجودة في الصحراء الغربية بالإضافة للإجراءات الأمنية المشددة التي يفرضها النظام المغربي في المنطقة ، أما المرور عبر ليبيا و رغم كونها دولة ساحلية و دولة بترولية تتوفر فيها سبل الرزق إلا أن حالة التدهور الأمني من انتشار للجماعات الإرهابية وانعدام الأمن وهو مما قد يعرض المهاجرين لمخاطر كبيرة ، وباعتبار الجزائر دولة تمتلك شريط حدودي مع منطقة الساحل وموقعها في قلب بلاد المغرب العربي وحالة الاستقرار الأمني وتوفر فرص العمل¹ ، الأمر الذي جعل منها الوجهة المفضلة للعديد من المهاجرين بعدما كانت منطقة عبور فقط.

الفرع الثاني : تأثير الهجرة غير النظامية على الأمن القومي الجزائري

أدت مختلف المشاكل والمعضلات الموجودة في الساحل الأفريقي لهجرة عدد كبير من سكانها نحو دول الجوار ، وأصبحت بذلك دول المغرب العربي ممرا ومكان استقرار للمهاجرين ، و تشير تقارير أن مابين 65000 إلى 120000 مهاجر غير قانوني يدخل المغرب العربي (الجزائر ، موريتانيا ، المغرب - تونس) سنويا منهم من يحاول عبور البحر الأبيض المتوسط اتجاه أوروبا ومنهم من يستقر في دول المغرب العربي².

تؤثر الهجرة غير النظامية من الساحل إلى الجزائر على الاستقرار الأمني للبلاد حيث ترتبط بعض شبكات الهجرة غير القانونية بالجماعات الإرهابية وهو ما يشكل أمكانية تسلل بعض الإرهابيين مع المهاجرين أمرا واردة.

¹ عبد القادر كركار، الهجرة السرية إلى الجزائر من بلدان الساحل الأفريقي من اللجوء إلى الاستنزاق وأثرها على الأمن القومي الجزائري ، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية ، المجلد الثامن ، العدد الثاني ، فيفري ، 2023 ، ص143

² نصير خلفه ، مخاطر الهجرة غير الشرعية بالساحل الأفريقي وتداعياتها السياسية الأمنية على الجزائر : الانعكاسات واليات المكافحة ، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية ، المجلد 08 ، العدد 03 ، 2021 ، ص471

الفصل الثاني العقيدة الأمنية الجزائرية وإستراتيجية مواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية

في نفس السياق ذكرت تقارير أمنية في شهر مارس 2017 ، أن الأجهزة الأمنية الجزائرية قد اعتقلت 28 مهاجر أفريقي في كل من غرداية و تمنراست ، لهم علاقات مع جماعات إرهابية ، وقد يكون تم دفعهم من الجماعات الإرهابية من أجل الاستطلاع والتجسس من أجل القيام بعمليات مسلحة ، وكشف التقرير نفسه أن من شهر مارس 2017 إلى غاية جوان تم إحباط أكثر من 200 عملية تسلل من رعايا أفريقيين تم تجنيدهم من قبل الجماعات الإرهابية المسلحة الموجودة في شمال مالي.¹

فقد صرح وزير الخارجية الجزائري عبد القادر مساهل في "الندوة الوطنية حول دور المصالحة في محاربة الإرهاب والتطرف" المنعقد في الجزائر في 10 جويلية 2017 بأن "موجة هجرة الأفارقة الى الجزائر أصبحت مؤطرة من طرف إرهابيين وشبكات مافيوية وتواجد هؤلاء في الجزائر ، بات مصدر تهديد للأمن الوطني الجزائري في كل المستويات"² ، يعكس هذا التصريح ارتباط المهاجرين غير النظاميين بالجماعات الإرهابية الذي يتجسد من خلال تمرير المهاجرين سواء عن طريق الهجرة غير النظامية أو عن طريق جوازات سفر مزورة من أجل القيام بعمليات استخباراتية واستطلاعية لفائدة التنظيمات الإرهابية.

كما ترتبط الهجرة غير النظامية بشبكات الجريمة المنظمة ، عن طريق استخدامهم في الأعمال الإجرامية كتهريب المخدرات والتجار بها في الجزائر ، بل أراد بعضها تحويل الجزائر من بلد مستهلك إلى بلد منتج لها ، وكد كشفت مصالح الأمن التابعة لولاية تمنراست توقيف العديد من المهاجرين غير النظاميين من دول أفريقية بحوزتهم كميات معتبرة من بذور الكيف من أجل تمريرها للتراب الوطني بغية زراعتها في المناطق المعزولة وسط الصحراء.³

وتستغل شبكات الجريمة المنظمة المهاجرين غير النظاميين القادمين من الساحل والصحراء في تهريب السلاح خاصة على الحدود المالية والليبية مع الجزائر في ظل حالة ألالاستقرار الموجودة في الدولتين كما تؤدي هذه الظاهرة إلى انتشار الجرائم الاقتصادية كتهريب الأموال ، تبييض الأموال من طرف الشبكات المتخصصة في تهريب البشر ، بالإضافة لعمليات

¹ سليم بلحاج ، مرجع سابق ، ص191

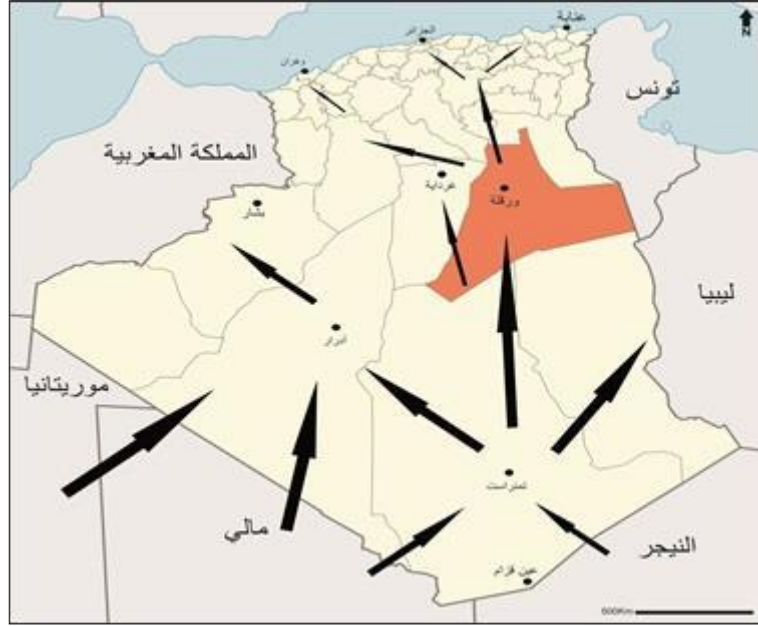
² عثمان لحياني ، "ترحيل المهاجرين الأفارقة يكلف الجزائر 100 مليون دولار " ، جريدة العربي الجديد ، جويلية 2017 ، ص02

³ سليم بلحاج ، مرجع سابق ، ص192

الفصل الثاني العقيدة الأمنية الجزائرية وإستراتيجية مواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية

تزوير الوثائق والأوراق المالية ، ولهذا تعتبر نشاطات شبكات تهريب المهاجرين بين دول المنطقة ضمن قائمة الجرائم المنظمة والتي جرمها بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين غير الشرعيين عن طريق البر والجو والبحر المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة.¹

العنوان : خريطة توضح الطرق الرئيسية التي يسلكها المهاجرون غير الشرعيون من الساحل الأفريقي نحو المنطقة المغاربية



المصدر: محمد لمين مستاك ،التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الأفريقي وعلاقتها بالأمن القومي الجزائري، أطروحة دكتورة في العلوم السياسية ، تخصص علاقات دولية ، جامعة الجزائر 3 ، 2020، ص189

يتضح من خلال الخريطة أن الجزائر تعد منطقة عبور واستقرار أساسية للمهاجرين غير الشرعيين نحو أوروبا
في نفس السياق نشرت وزارة الدفاع الوطني على موقعها الرسمي على شبكة الانترنت ، عن المهاجرين الذين حاولوا دخول التراب الوطني والذين حاولوا الخروج نحو أوروبا انطلاقا من الأراضي الجزائرية فقد أسفرت تدخلات الأجهزة التابعة لوزارة الدفاع الوطني من يوم 2024/01/01 إلى غاية 2024/05/07

¹ رقية سليمان عواشرية ، نحو رؤية للتعامل مع ظاهرة الهجرة غير المشروعة ، الجزائر أنموذجا، المجلة العربية للدراسات الأمنية ، المجلد 33، العدد 71 ، 2018 ، ص153

**الفصل الثاني العقيدة الأمنية الجزائرية وإستراتيجية مواجهة التهديدات الأمنية
اللاتماتلية**

التاريخ	المهاجرين غير نظاميين الموجودين داخل التراب الوطني الذين حاولوا الدخول أو تم توقيفهم	إحباط خروج مهاجرين غير نظاميين عبر القوارب من التراب الوطني
من 1 إلى 9 جانفي 2024	339	14
من 10 إلى 16 جانفي 2024	267	28
من 17 إلى 23 جانفي 2024	912	
من 24 إلى 30 جانفي 2024	569	231
من 1 فيفري إلى 6 فيفري 2024	352	148
من 7 فيفري إلى 13 فيفري 2024	279	28
من 14 فيفري إلى 20 فيفري 2024	384	50
من 21 فيفري إلى 27 فيفري 2024	621	23
من 28 فيفري إلى 5 مارس 2024	287	
من 6 مارس إلى 12 مارس 2024	294	39
من 13 مارس إلى غاية 19 مارس 2024	1551	335
من 26 مارس إلى غاية 2 افريل	2318	
من 3 إلى 9 افريل 2024	703	53
من 10 افريل إلى 17 افريل 2024	351	108
من 18 افريل إلى 23 افريل 2024	512	10

الفصل الثاني العقيدة الأمنية الجزائرية وإستراتيجية مواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية

من 25 أفريل إلى 30 أفريل	272	08
من 1 ماي إلى غاية 7 ماي 2024	289	171
المجموع	10300	1246

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات من طرف وزارة الدفاع الوطني

يتضح من خلال الأرقام المسجلة الارتفاع المستمر والمتواصل لحالات الهجرة غير النظامية اتجاه الجزائر في السنة الأخيرة

كما تؤدي الهجرة غير النظامية من الساحل الأفريقي لتهديد للصحة العمومية للدولة المجاورة ، عن طريق انتشار الأوبئة وفيروسات كالإيبولا ، الكوليرا وهو ما يهدد الأمن الصحي الجزائري بالإضافة لانتشار الظواهر الاجتماعية كالمخدرات والتوسل ، السرقة وظهور الأحياء العشوائية ودخول عادات غريبة على المجتمع ، فضلا عن إمكانية الإحلال بالتوازن الديمغرافي في الجنوب الجزائري في ظل تعدد الجنسيات ، حيث يتواجد أكثر من 34 جنسية بولاية تمنراست و اليزي و مغنية وهو ما يؤدي لإمكانية التأثير على الأمن الثقافي والمجتمعي للسكان المحليين¹.

تحولت الجزائر من دولة عبور لموطن استقرار للمهاجرين وهو ما يعتبر تهديد للأمن القومي الجزائري بسبب ارتباطها بالجماعات الإرهابية و شبكات الجريمة المنظمة، وعلى اثر ذلك قامت الجزائر بتجريم الهجرة غير النظامية نظرا لما تشكله من تهديد لأمنها القومي.

¹ محمد نور عثمان الحسن ، عوض الكريم مبارك ، الهجرة غير المشروعة والجريمة ، جامعة نايف للعلوم الأمنية ، الرياض ، 2008 ، ص82

المطلب الرابع : اليات الإستراتيجية الأمنية الجزائرية في مكافحة الهجرة غير النظامية

منذ بروز التهديدات والمخاطر الأمنية في المنطقتين عملت الجزائر على حماية أمنها من خلال ضمان استقرار المنطقتين التي تنبثق منها التهديدات نظرا لاعتبار المنطقتين حديقة خلفية لأمنها فاستقرار المنطقتين هو استقرار الجزائر.

من خلال ذلك عملت الجزائر من خلال إستراتيجيتها أمنية بإرساء مجموعة من الآليات والمقاربات السياسية والعسكرية والتنموية والتشريعية من اجل مجابهة ظاهرة الهجرة غير النظامية التي تحمل تهديد امني ومجتمعي للجزائر.

أفرع الأول : الآليات الأمنية

نظرا لشساعة مساحة الجزائر وطول الحدود البرية مع دول الساحل ودول المغرب العربي استحدثت الجزائر مجموعة من الأجهزة الأمنية من اجل مراقبة الحدود ومكافحة الهجرة غير النظامية وتتمثل هذه الهيئات في.

أ- وحدات حراس الحدود GGF

هي مجموعة تابعة لقوات الجيش الوطني الشعبي وتم إلحاقها بقيادة الدرك الوطني تعمل على الحراسة الدائمة للحدود على طول الحدود البرية للجزائر ، وتقوم بملاحقة التنظيمات الإرهابية و محاربة مختلف أشكال الجريمة المنظمة بالإضافة لتوقيف ومتابعة المهاجرين ، وتقوم بدوريات على مدار 24 ساعة واستحداث حواجز دائمة وأخرى مؤقتة في المناطق المعزولة¹.

ب - مصالح شرطة الحدود

تتولى هذه المديرية حماية الحدود البرية والبحرية، من عمليات تسلل المهاجرين بطريقة غير نظامية و من عمليات التهريب، بالإضافة لتتبع حركات عبور الأشخاص والبضائع داخل التراب الوطني، ومراقبة لمراقبة ظروف عمل وإيواء الأجانب داخل التراب الوطني².

¹ نبيل بوبية ، المرجع السابق ، ص 160

² عمر الأخضر الدهيمي ، "دراسة حول الهجرة السرية في الجزائر"، ندوة حول التجارب العربية في مكافحة الهجرة غير الشرعية، الرياض ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، 2012 ، ص19

الفصل الثاني العقيدة الأمنية الجزائرية وإستراتيجية مواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية

ج — الديوان المركزي لمكافحة الهجرة غير الشرعية

استحدثت هذه الديوان من طرف المديرية العامة للأمن الوطني سنة 2004 وتعد بمثابة هيئة للقيادة للتنظيم والتخطيط والتنسيق بين مختلف الفرق الجهوية ، تهدف هذه الهيئة مكافحة خلايا وشبكات الهجرة غير النظامية ومتابعة أنشطة الأجانب المقيمين داخل التراب الوطني بطريقة غير قانونية ، وما تسببه من مخاطر وتهديدات ، كما تقوم هذه الهيئة بالتعاون والتنسيق مع المصالح الأمنية للدول المجاورة من اجل إعادة المهاجرين إلى بلدانهم الأصلية¹.

خ — الفرق الجهوية للتحري حول الهجرة غير الشرعية BRIC

استحدثت هذه الفرق الجهوية سنة 2007 والتي من مهامها متابعة شبكات الهجرة غير الشرعية وتتبع نقاط عبور المهاجرين والقيام بإجراءات ردعية ضد الأجانب المقيمين بطريقة غير قانونية.

في هذا الإطار قامت الجزائر باستحداث مكتب لمكافحة والوقاية وإدارة الهجرة ، وتم من خلالها إنشاء 11 مركز في كل ولاية تشهد وجود هذه الظاهرة تمارست ، ورقلة من اجل الحد من انتشار الظاهرة داخل التراب الوطني².

ع — إنشاء مركز الوثائق والإحصائيات حول تدفقات الهجرة

يقوم هذا المركز بجمع المعلومات حول عدد المهاجرين وأنشطتهم داخل التراب الوطني، وضع هذا المركز تحت إشراف وزارة الداخلية ويتم تبادل المعلومات بين مختلف الهيئات والمؤسسات كوزارة الخارجية والجماعات المحلية، وزارة الدفاع الوطني بالإضافة لهيئات أخرى³.

ركزت الجزائر من خلال مقاربتها الأمنية لمواجهة ظاهرة الهجرة غير النظامية على استحداث وحدات وأجهزة أمنية من اجل حراسة الحدود البرية والبحرية وتزويدها بمختلف الأجهزة التكنولوجية من اجل مراقبة وتعقب المهاجرين غير النظاميين

¹ نفس المرجع السابق ، ص20

² هشام صاغور ، التهديدات الأمنية اللاتماثلية من الساحل الأفريقي الى المغرب العربي :دراسة حالة الهجرة غير الشرعية ، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية ، المجلد 08 ، العدد 1، 2023 ، ص317

³ البشير الحوت ،"ظاهرة الهجرة غير الشرعية في العلاقات الاورو مغاربية ، مجلة دراسات ، العدد 28 ، 2007 ، ص13

الفصل الثاني العقيدة الأمنية الجزائرية وإستراتيجية مواجهة التهديدات الأمنية اللاتمائية

الفرع الثاني - الآليات القانونية (التشريعية)

وضعت الدولة الجزائرية مجموعة من التشريعات والإجراءات القانونية من أجل مواجهة خطر تهديد الهجرة غير النظامية ، منها ما يتعلق بشروط دخول الأجانب للجزائر و إقامتهم وتنقلهم ، وقوانين متعلقة بالعقوبات.

صادقت الجزائر على البرتوكول الخاص بتهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو بمرسوم رئاسي رقم 03-418 المؤرخ في 9 نوفمبر 2003¹

أقر المشرع الجزائري القانون 08-11 المؤرخ في 21 يوليو 2008 المتعلق بالعقوبات ضد الأجانب المخالفين لقانون الهجرة الجزائري، وتتمثل هذه العقوبات في الطرد والإبعاد، كما نصت المادة 9، 8، 7، 4 من نفس القانون عقوبات جزائية كالحبس وغرامة مالية².

أما القانون رقم 09-01 المؤرخ في 25 فيفري 2009 ، تنص فيه المادة 175 مكرر في نفس القانون بالحبس من شهرين إلى 6 أشهر كل جزائري أو أجنبي مقيم يغادر التراب الوطني لطريقة غير شرعية لمراكز الحدود البرية والجوية عن طريق انتحال هوية مزورة أو أي وسيلة أخرى ، كما نصت المادة 303 على تجريم تهريب المهاجرين³.

تمثل هذه بعض النصوص القانونية التي وضعتها الدولة الجزائرية من أجل الحد من ظاهرة الهجرة غير النظامية.

كما صادقت الجزائر على مجموعة من الاتفاقيات الإقليمية و الثنائية من أجل التصدي لظاهرة الهجرة غير النظامية

— المصادقة على الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية

صادقت الجزائر على هذا الميثاق في 10 ديسمبر 2018 ويهدف هذا الاتفاق لتعزيز جهود دول الأعضاء في مجال تنظيم الهجرة الدولية ، وقد أكد "فاروق قسنطيني" الرئيس السابق " للجنة الاستشارية لترقية وحماية حقوق الإنسان

¹ صبيحة بخوش ، الهجرة غير الشرعية الأفريقية في الجزائر ، دراسة في التداعيات واليات المكافحة ، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد 42 ، نوفمبر ، 2015 ، ص50

² المرجع نفسه ، ص50

³ محمد لمعارة ايت احمد ، الهجرة غير الشرعية في الجزائر بين التهديدات وإستراتيجية مكافحتها ، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية ، المجلد 14 ، العدد 02 ، 2021 ، ص308

الفصل الثاني العقيدة الأمنية الجزائرية وإستراتيجية مواجهة التهديدات الأمنية اللاتماتلية

الجزائرية " احترام الجزائر للمهاجرين بقوله ، "أن مصادقة الجزائر على الميثاق العالمي للهجرة دليل على مبدأ تؤمن به" ، وأكد أيضا " أن الحكومة وقعت على الميثاق الاممي لإظهار صورة حقيقية لإرادتها في التعامل مع مشكلة الهجرة غير الشرعية في الفضاء الإقليمي والدولي"¹

— المصادقة على البرتوكول الخاص بمكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو

صادقت الجزائر على هذا البرتوكول ، بموجب المرسوم الرئاسي رقم 02-55 المؤرخ في 5 فيفري 2002 ، ويشكل ذلك خطوة مهمة في إطار مكافحتها لظاهرة الهجرة غير النظامية ، وتم على اثر ذلك تجريم تهريب المهاجرين بموجب القانون 09-01²

الفرع الثالث : الجهود الدبلوماسية الجزائرية في التعامل مع الهجرة غير النظامية في منطقة الساحل

اتفقت حكومات الدول الأفريقية على المقترح الجزائري الذي يهدف للقضاء على ظاهرة الهجرة غير النظامية ، في قمة الاتحاد الأفريقي بالخرطوم في جانفي 2006 والذي دعت فيه الجزائر إلى مجموعة من الإجراءات من اجل التصدي للظاهرة من بينها³ :

— مكافحة شبكات الاتجار بالبشر — إنشاء مخيمات لتمرکز المهاجرين في الدول الأفريقية

— تعزيز التنسيق الأوروبي - الأفريقي لمكافحة الظاهرة

— وضع إجراءات قانونية فعالة لمواجهة الظاهرة

¹ أسلام كعبيش ، وسط انسحاب عدة دول من بينها الولايات المتحدة /فاروق قسنطيني :الجزائر ستلتزم باتفاق مراكش لإرادتها في حل مشكلة الهجرة" ، 2018/10/11 على الرابط التالي

<http://www.eldjazaironline.net/Accueil>

² عبد الحليم مشري ، مرجع سابق ، ص106

³ سليم بلحاج ، مرجع سابق ، ص287

الفصل الثاني العقيدة الأمنية الجزائرية وإستراتيجية مواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية

دعت الجزائر في إطار التعاون الإقليمي مع دول الساحل إلى ضرورة تكثيف التنسيق الأمني ، والتبادل الاستخباراتي وخلق التنمية في المنطقة ، كما أكدت اللقاءات المتتالية بين أعضاء "لجنة الأركان العملياتية المشتركة" إلى ضرورة تعزيز الإجراءات اللازمة من أجل مراقبة الحدود ، وتبادل المعلومات الأمنية بين الدول الأعضاء ، متابعة الشبكات الإجرامية المتخصصة في تهريب المهاجرين¹. وفي إطار التعاون مع دول الاتحاد المغرب العربي تم الاتفاق في اجتماع مجلس وزراء الداخلية لدول الاتحاد المغاربي في افريل 2013 على إستراتيجية مغربية موحدة من أجل مواجهة ظاهرة الهجرة غير النظامية

من بين أسس الإستراتيجية ما يلي² :

— تعزيز جهود الدول المغربية في مجال مكافحة الظاهرة

— ضرورة الأخذ بالبعد الإنساني في ملف مكافحة الهجرة غير النظامية

وفي نفس السياق ، وقعت اللجنة المشتركة للتعاون والتنسيق الأمني على مجموعة من الاتفاقيات المشتركة في مجال مكافحة الإرهاب والتهريب والتنقل غير الشرعي للأشخاص عبر الحدود³.

تدعو الجزائر على المستوى الأفريقي والدولي إلى ضرورة وضع مقاربة شاملة لمواجهة ظاهرة الهجرة غير النظامية

¹ محمد غربي ، وآخرون ، الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط ، المخاطر وإستراتيجية المواجهة ، ابن النديم للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2014 ، ص228

² سليم بلحاج ، مرجع سابق ، ص289

³ عبد الحليم مشري ، "جهود الجزائر لتحقيق التعاون الدولي في مكافحة تهريب المهاجرين"، مجلة الفكر ، العدد 12 ، ص115

الفرع الرابع : المقاربة التنموية

تبنت الجزائر مقاربة تنموية في منطقة الساحل الأفريقي في إطار مكافحتها للهجرة غير النظامية نظرا لكون الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي تعيشها المنطقة من احد الأسباب الرئيسية لهجرة السكان نحو دول المغرب العربي باتجاه أوروبا دعت الجزائر من خلال الاتحاد الأفريقي ومنظمة النيباد و من هيئة الأمم المتحدة إلى ضرورة بعث وخلق التنمية في منطقة الساحل الأفريقي عن طريق تشجيع الاستثمارات الغربية في المنطقة من اجل القضاء على البطالة والفقر عن طريق توفير فرص عمل ، بحيث تؤمن الجزائر أن لمعالجة ظاهرة الهجرة غير النظامية في منطقة الساحل الأفريقي لا يكون إلا بمعالجة الأسباب الجذرية للهجرة ، وذلك عن طريق تنمية المناطق الحدودية ، وتوزيع العادل للثروة والمشاريع بين مختلف الأقاليم ،

وهذا ما أكد عليه وزير الداخلية والجماعات المحلية إبراهيم مراد على اثر الاجتماع الثلاثي الذي انعقد بين رؤساء الجزائر ، تونس ، ليبيا على أن الجزائر

"اعتمدت مقاربة شاملة ورؤية مندمجة لمواجهة الهجرة غير النظامية ، قائمة على المحاور القانونية والإنسانية والتنموية و العملية" وابرز أيضا "أن الجزائر تساهم بشكل ملحوظ في دعم الجهود التنموية لدول الجوار ، وذلك من خلال استغلال جميع الأطر والآليات المتاحة ، بما في ذلك الآليات المخصصة لتنمية المناطق الحدودية ، فضلا عن المرافعة عن قضية التنمية في كل المحافل الدولية ، وتخصيص موارد هامة للدعم الإنساني وتجسيد المشاريع التنموية في بلدان الجوار مع التركيز على المشاريع ذات الطابع الاندماجي التي من شأنها تحريك عجلة التنمية في هذه الدول وتمكينها من خلق فرص التنمية والشغل الكفيلة باستقطاب الفئات المرشحة للهجرة غير النظامية"¹

وانطلاقا من ذلك يمكن القول انه لا يمكن معالجة ظاهرة الهجرة غير النظامية بمقاربة أمنية فقط لكونها لا تساهم في حل الظاهرة بشكل مستدام بل لابد من وضع تصور شامل يجمع بين ثنائية الاستقرار الأمني و خلق فرص عمل عن طريق الدفع بعجلة التنمية بالمنطقة.

¹ الجزائر تؤكد سعيها لمحاربة الهجرة غير النظامية في إطار ثلاثي نع تونس وليبيا، مجلة القدس،

2024/05/4 ، الرابط <https://www.alquds.co.kd8%>

الفصل الثاني العقيدة الأمنية الجزائرية وإستراتيجية مواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية

تعتبر ظاهرة الهجرة غير النظامية من أهم التهديدات الأمنية اللاتماثلية التي تهدد الأمن القومي الجزائري ، حيث تشهد في السنوات الأخيرة ارتفاع عدد المهاجرين الراغبين في العبور نحو أوروبا معتبرين الجزائر منطقة عبور و استقرار ، ويبقى السبب الرئيسي لهجرة سكان منطقة الساحل المنطقة ، هو الفشل الدولاتي وما صاحبه من فساد وانعدام الأمن والتنمية وانتشار البطالة و الأمراض ومن خلال ذلك وضعت الجزائر إستراتيجية أمنية لمواجهة هذا الظاهرة تعتمد على عقوبات قانونية ردعية ، بالإضافة لآليات تنموية ودبلوماسية وتبقى مسؤولية معالجة هذه الظاهرة تشمل جميع دول المنطقة وليس الجزائر وحدها.

ملخص الفصل

أن الموقع الاستراتيجي الذي تتمتع به الجزائر شكل لها تحدي في ظل انتشار فواعل غير دولاتية على حدودها الجنوبية ، كما ساهم اتساع حدودها الجنوبية المعروفة بتضاريسها الصحراوية الصعبة على طول حدودها التي تفوق 6000 كيلومتر الأمر الذي جعل حدودها مفتوحة ومنكشفة بصعب تأمينها بشكل كامل في ظل التهديدات اللاتماتلية الزاحفة من دول الجوار التي تشهد أزمات أمنية واقتصادية و اجتماعية.

أن العقيدة الأمنية للجزائرية هي العامل المحدد للاستراتيجيات التي تتبناها الجزائر لمواجهة التهديدات الأمنية اللاتماتلية ، حيث تشكل العقيدة الأمنية الإطار العام والنظري لمختلف السياسات الأمنية التي انتهجتها الجزائر ، حيث أعطت التجربة التي مرت بها الجزائر في مواجهة الإرهاب الداخلي خلال سنوات التسعينيات ، والتي تعد تجربة رائدة وناجحة على المستوى الدولي ، وفي ظل تزايد عدد التنظيمات الإرهابية ، وشبكات الجريمة المنظمة وتدفقات المهاجرين في المنطقتين المغاربية والساحلية وجدت الجزائر نفسها أمام ضرورة التكيف مع طبيعة التهديدات الجديدة والتغاضي على بعض مبادئها ، لان مصلحتها فوق كل اعتبار في ظل ثنائية المصالح والمبادئ.

تشهد منطقة الساحل الأفريقي في السنوات الأخيرة ارتفاع عدد العمليات الإرهابية بعدما انخفضت لمدة معينة ، ويرجع سبب الارتفاع تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ، وتزايد عدد الانقلابات العسكرية في السنوات الأخيرة في ظل تزايد الفواعل الدولاتية في المنطقة بعد دخول روسيا وتركيا كشريك عسكري ومن ابرز التنظيمات الإرهابية النشطة في المنطقة نجد تنظيم "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" و تنظيم "داعش".

و تنتشر في منطقة الساحل الأفريقي والمغرب العربي عدة شبكات إجرامية تقوم بتجارة السلاح ، والمخدرات بين دول المنطقة ، وهو الأمر الذي يشكل تهديد للأمن القومي الجزائري يمس جميع أبعاده ومستوياته ، حيث أصبحت الجزائر منطقة عبور لكافة الأنشطة الإجرامية من دول الساحل اتجاه الدول الأوروبية وأصبحت الشبكات الإجرامية تشكل علاقات ارتباط وتحالف بينها وبين الجماعات الإرهابية ونشا بينهم اعتماد متبادل يتم على أثره تامين الجماعات الإرهابية لطريق

تهريب وتجارة المخدرات والأسلحة نحو دول الجوار وعلى رأسها الجزائر مقابل تقاسم المنافع والأرباح.

إلى جانب ذلك ، تعد ظاهرة الهجرة غير النظامية من بين التهديدات الأمنية اللاتماتلية التي تهدد الأمن القومي الجزائري ، حيث تشهد في السنوات الأخيرة ارتفاع حاد في عدد الأفارقة الراغبين في الالتحاق بالضفة الشمالية للمتوسط ومنهم من يسعى للاستقرار في الجزائر ، حيث أدت الأوضاع الصعبة في دول الساحل إلى هجرة العديد من سكان المنطقة لدول الجوار بحثا عن حياة أفضل ، وبهذا فقط تحولت الجزائر في السنوات الأخيرة من دولة عبور نحول الدول الأوروبية إلى دولة استقرار للعديد من الأفارقة ، وهو الأمر الذي شكل تهديد للأمن الاقتصادي والمجتمعي للجزائر.

في ظل التهديدات الأمنية اللاتماتلية المنتشرة في الدائرة المغاربية والساحلية واجهت الجزائر محاولة زحفت تلك التهديدات بإستراتيجية أمنية شاملة و لا تقتصر على الجانب العسكري الأمني فقط ، حيث أثبتت المقاربات الغربية القائمة على عسكرة الحلول فشلها ، وانطلاقا مما عاشته الجزائر في سنوات التسعينات اعتمدت الجزائر على عدة آليات تشريعية و أجهزة إدارية و جهود دبلوماسية إقليمية ودولية ، ومقاربة أمنية تشمل دول الجوار أيمانا منها إن لتحقيق الأمن في المنطقة يجب محاربة التهديدات الأمنية من كل الجوانب خاصة البعد التنموي لان الأمن غير قابل للتجزئة ومتعدد الأبعاد ومن اجل تحقيقه يجب الاهتمام بمختلف القضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

الفصل الثالث:

تحديات الإستراتيجية
الأمنية الجزائرية ومستقبل
الأمن القومي الجزائري في
ظل التحولات التي تشهدها
منطقتي الساحل الأفريقي
والمغرب العربي

تمهيد

عملت المؤسسة العسكرية الجزائرية منذ الاستقلال على ضرورة التوجه نحو الاحترافية والتميز من اجل بناء جيش عصري ينافس الجيوش الكبرى، و الاستعداد الدائم لمواجهة التهديدات والتحديات في المحيط الجغرافي وما تشهده المنطقة من تحولات إقليمية ، و لتحقيق الأمن القومي بمفهومه الشامل.

و لضمان الاستقرار والأمن ، في ظل البيئة الأمنية المعقدة التي تعيشها الجزائر، ولمواجهة التهديدات بمختلف أشكالها، وعلى جميع المستويات، كان لزاما عليها الحفاظ على جاهزية واحترافية الجيش من خلال امتلاكه لوسائل الردع العسكري، وكذا التحكم في التكنولوجيات الحديثة في مجال الإعلام ضمان منظومة متطورة من الأسلحة وتندرج أغلبية هذه التهديدات ، في دائرة التهديدات ذات طبيعة لا تماثلية عابرة للحدود والتي شكلت التهديدات الإقليمية لدول الجوار ملاذا آمنا لها، خاصة وأن الجزائر تعتبر أمنها من أمن دول الجوار، فاتبعت المؤسسة العسكرية في هذا الصدد استراتيجية تقوم على تطوير القوات المسلحة وعصرنتها من اجل بناء جيش قوي واحترافي من خلال ترقية متطلبات الحروب الحديثة، والرفع من جاهزية القوات المسلحة لمواجهة أي تهديد محتمل.

تواجه الإستراتيجية الأمنية الجزائرية العديد من التحديات في البيئتين المغاربية والساحلية ، فقد أثبتت نجاعتها في العديد من المسائل وقامت بصياغة عدة مبادرات لمكافحة التهديدات الأمنية اللاتماثلية إلا أن تعقيدات البيئة الإقليمية التي تعيشها منطقة الساحل الأفريقي والتحولات التي تشهدها المنطقة في السنوات الأخيرة أبرزها التواجد العسكري لأكثر من خمس دول أجنبية ، وعدة شركات أمنية خاصة في المنطقة ، الأمر الذي جعل المنطقة المغاربية في ظل التنافس الجزائري المغربي ، والصراع الدولي على الثروات في منطقة الساحل في حالة استقطاب شديد.

وسنتناول في هذا الفصل دراسة هذه المباحث :

المبحث الأول : الجيش الوطني الشعبي ونهج الاحترافية

المبحث الثاني: تقييم الإستراتيجية الأمنية الجزائرية

المبحث الثالث : تحديات ومستقبل الأمن القومي الجزائري في ظل التحولات التي تشهدها منطقتي الساحل الأفريقي والمغرب العربي

الفصل الثالث تحديات الإستراتيجية الأمنية الجزائرية ومستقبل الأمن القومي الجزائري في ظل التحولات التي تشهدها منطقتي المغرب العربي والساحل الأفريقي

المبحث الأول : الجيش الوطني الشعبي ونهج الاحترافية

يتميز الجيش الجزائري عن باقي جيوش العالم بكونه جيش تشكل وولد من رحم معاناة الشعب الجزائري المتمثلة في فترة الاستعمار الفرنسي ، وهو الأمر الذي جعله يمتلك خاصية منفردة عن غيره من جيوش العالم ، باعتباره جيش سبق ولادة الدولة الجزائرية وحتى الحكومة المؤقتة.

المطلب الأول: الجيش الوطني الشعبي ومهامه الدستورية

تعد المؤسسة العسكرية الجزائرية مؤسسة سيادية من مؤسسات الدولة الجزائرية ويدل مصطلح المؤسسة على الطابع المؤسساتي لها ، وهيكلية أجهزتها ومعروفة المسؤوليات الموكلة لها ، وصلاحيات محدودة ، أما مصطلح العسكرية فهو يدل على احتكار المؤسسة للوسائل العسكرية في الدول فهي تمارس العنف الشرعي الذي تستمد من مشروعيتها ، ومن خلال وظائفها المتمثلة في الحفاظ على الاستقلال والسيادة الوطنية.

الفرع الأول : مفهوم المؤسسة العسكرية

قدم مجموعة من الباحثين تعريفات للمؤسسة العسكرية أبرزهم:

عرفها الباحث "عزمي بشارة" المؤسسة العسكرية بقوله " القوات المسلحة المنظمة هي فرق وأسلحة وفيالق وكتائب، وغيرها من التشكيلات المدربة على الطاعة بموجب التراتبية فيها، وتقوم أساسا للدفاع عن البلاد، وقد تتدخل أيضا للحفاظ على استقرارها الداخلي، ولا يقصد بالمؤسسة العسكرية مجموعة القوى المسلحة غير النظامية في خدمة عقيدة أو طبقة ، أو قضية أو حزب"¹

عرف الكاتب "عبد الإله بلقزيز" المؤسسة العسكرية هي "مؤسسة من مؤسسات الدولة، وليست جهاز أو أداة تابعة للسلطة، فهي مؤسسة للأمة وليست للنخبة الحاكمة ، مثل باقي المؤسسات السيادة الأخرى كالقضاء والرئاسة في النظام الجمهوري الديمقراطي، أو الملكي الدستوري ، وهي نصاب مستقل عن الكيان السياسي ومحايدين في علاقات السياسة والسلطة داخل المجتمع"²

¹ عزمي بشارة ، "الجيش والحكم عربيا: إشكاليات نظريات"، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ع22، سبتمبر، 2016، ص15

² عبد الإله بلقزيز ، الجيش والسلطة في الوطن العربي ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2002 ، ص16

الفصل الثالث تحديات الإستراتيجية الأمنية الجزائرية ومستقبل الأمن القومي الجزائري في ظل التحولات التي تشهدها منطقتي المغرب العربي والساحل الأفريقي

فيما عرفها "هاني سليمان" بأنها "المؤسسة المعنية بامتلاك أدوات العنف في الدولة ، وفق مفهوم ماكس فيبر- وتشمل القوات المسلحة بفروعها وأجهزتها المختلفة التابعة لوزارة الدفاع"¹

الفرع الثاني:نشأة الجيش الجزائري

تختلف مهام الجيوش من دولة لأخرى ، وذلك حسب طبيعة النظام السياسي من حيث الماسسة ، فهناك أنظمة لا يلعب الجيش فيها دورا كبير سوء الدفاع عن السيادة والوحدة الترابية ، وهناك حالات أخرى يمتلك فيها الجيش مهام اجتماعية واقتصادية ، كالمساهمة في البناء والتشييد والتنشئة الاجتماعية ، بالإضافة للأدوار الإنسانية كالإغاثة والمساهمة في انجاز المنشأة القاعدية.

لقد تميز الجيش الوطني الشعبي بخصوصية عند نشأته ، حيث تعود أصول نشأة الجيش الوطني الشعبي إلى فترة الحرب التحريرية ، حيث أعلنت المجموعة المفجرة لثورة عن تأسيسه في الفاتح من نوفمبر 1954 ، وبعد الاستقلال تغير الاسم من جيش التحرير الوطني إلى الجيش الوطني الشعبي ، حيث ورث عن جيش التحرير الوطني قيم ومبادئ الثورة التحريرية التي ساهمت في بناء العقيدة العسكرية للجيش الوطني الشعبي.

امتلك الجيش الوطني الشعبي بعد الاستقلال مسؤولية كبيرة لكونه المؤسسة الوحيدة التي تحملت مسؤولية بناء الدولة الجزائرية في مرحلة ما بعد الاستقلال ، وهو ما أعطى لهذه المؤسسة مكانة كبيرة في النظام السياسي الجزائري ، ومسؤولية من اجل ضمان وحماية السيادة الوطنية والوحدة الترابية بعد الاستقلال ، وقد تطرق بعض الباحثين للعلاقة بين الجيش الجزائري والنظام السياسي لدولة ما بعد الاستقلال فالميزة التي تطبع الجيش الوطني الشعبي عن باقي جيوش العالم أن الجيش الوطني الشعبي لم تصنعه الدولة ولم ينشئ بمرسوم رئاسي بل هو الذي صنع الدولة ، وهو الأمر الذي أعطى له شرعية تاريخية وسياسية مميزة. وهو الأمر الذي تحدث عن الكاتب الجزائري اليأس بوكراع بقوله "من وجهة النظر التاريخية فالجيش الوطني هو وليد جيش التحرير الوطني ، وجبهة التحرير الوطني وليس جيشا تقليديا لا على مستوى البنية والهيكل ، ولا على مستوى الأهداف

¹ سليمان هاني ، العلاقات المدنية العسكرية والتحول الديمقراطي في مصر ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، الدوحة ، 2015 ، ص31

الفصل الثالث تحديات الإستراتيجية الأمنية الجزائرية ومستقبل الأمن القومي الجزائري في ظل التحولات التي تشهدها منطقتي المغرب العربي والساحل الأفريقي

الإستراتيجية والتكتيكية"¹ ، وهو الأمر الذي اتفق عليه المجاهد والسفير السابق للجزائر في المغرب الراحل **عبد الحميد مهري** بقوله "الظاهرة العسكرية في الجزائر قد تمثل حالة فريدة ، تجمعت فيها عدة عوامل وصفات ، منها ما تشترك فيه مع غيرها ومنها ما تنفرد به ، فهي لم تأت نتيجة انقلاب بل أنها نشأت وتطورت على مراحل ، وتغذت من أوضاع سياسية مختلفة ، مدة تزيد عن نصف قرن ، فهي ظاهرة تراكمية ، متصلة بتاريخ حركة التحرير الوطني في الجزائر وبالتطورات السياسية في المنطقة العربية والعالم"²

تأسس جيش التحرير الوطني بعدما تأكد الثوار في مجزرة 8 ماي 1945 في مدينة خراطة و بجاية ، وعلى رأسهم بعض مناضلي الحركة الوطنية بعدم فاعلية الاحتجاجات والإضرابات والعمل السياسي لتحقيق الاستقلال بل لابد من العمل المسلح.

على أثرها تم إنشاء المنظمة الخاصة LOS في فيفري 1947 من قبل عضو المكتب السياسي لحركة انتصار الحريات الديمقراطية "**محمد بلوزداد**" ، الذي خلفه بعد وفاته **حسين ايت احمد** ثم **احمد بن بلة** ، وقد بلغ عدد المنخرطين بعد عام من تأسيسها أكثر من 2000 شخص ، وتحدث **عبد الحميد مهري** عن هذه المنظمة الخاصة حيث قال:....."أنها النواة الأولى للقوات المسلحة الجزائرية ، والجيل الذي تربي في هذه المنظمة ، رافقت مسيرة الثورة إلى سنوات عديدة بعد الاستقلال وكان تأثيرها في هذه المسيرة يفوق بكثير أهميته العددية"³

تم اكتشاف هذه المنظمة من طرف الاستعمار الفرنسي ، وقامت على أثرها قوات الاستعمار الفرنسي باعتقال بعض قادتها في مارس 1950 ، وعلى الرغم من حلها إلا أن بعض قيادات المنظمة الخاصة نجو من الاعتقال وواصلو الأعداد للثورة وعلى أثرها تشكلت مجموعة من اللجان أبرزها اللجنة الثورية للوحدة والعمل مجموعة 22 ، مجموعة 05 ، مجموعة 4.06

¹ أسس سياسة الدفاع والعلاقات المدنية - العسكرية في الجزائر، مجلة الجيش، عدد 461، ديسمبر 2001، ص34

² عبد الحميد مهري ، "الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي - تجربة الجزائر " ، احمد ولد دادا و احرارون ، الجيش والسياسية والسلطة في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2002، ص62

³ مرجع نفسه ، ص63

⁴ سميرة باسط، مرجع سابق، ص227

الفصل الثالث تحديات الإستراتيجية الأمنية الجزائرية ومستقبل الأمن القومي الجزائري في ظل التحولات التي تشهدها منطقتي المغرب العربي والساحل الأفريقي

قامت مجموعة 06 بأول اجتماع في 10 أكتوبر 1954 الذي ترأسه المجاهد مصطفى بن بولعيد ، ومحمد بوضياف ، وافرز الاجتماع مجموعة من القرارات تتمثل في¹ :

- الاتفاق على يوم اندلاع الثورة
- وضع بيان أول نوفمبر
- وضع التقسيم الإداري للجزائر
- تعيين المنسق بين الداخل والخارج
- أقرار الحركة السياسية للثورة باسم جبهة التحرير الوطني ، والجناح العسكري لها باسم جيش التحرير الوطني

يعد بيان أول نوفمبر المرجعية الأولى للثورة الجزائرية ، حيث دعى من خلاله الثوار الشعب الجزائري إلى ضرورة توحيد الصوف والانخراط معهم من أجل مواجهة الاستعمار الفرنسي الغاشم تحت لواء الجيش الوطني الشعبي.

عند استقلال الجزائر ، تم تحويل جيش التحرير الوطني إلى الجيش الوطني الشعبي في أواخر أوت 1962 ، باعتباره سليل وامتداد لجيش التحرير ، وبهذا تحول الجيش إلى مؤسسة من مؤسسات الدولة الجزائرية ، حيث توجه الجيش يعد الاستقلال إلى تعزيز إمكانياتها وقدراته القتالية من أجل بناء جيش احترافي و عصري قادر على حماية الحدود من كل التهديدات والأخطار.

الفرع الثالث: الجيش الوطني الشعبي الجزائري ومهامه عبر مختلف الدساتير

يعتبر الدستور القانون الأعلى في للدولة، وهو يشكل المرجعية القانونية التي يستند عليها الجيش الوطني الشعبي ويلتزم بها نصاً وروحاً في تأدية مهامه، انطلاقاً من مسؤوليته الدائمة والثابتة المتمثلة في الدفاع عن الاستقلال الوطني و الوحدة الترابية والسيادة الترابية، وقد برهن الجيش الوطني الشعبي بأنه جيش احترافي ونابع من أرادة الشعب في كل الأزمات السياسية التي شهدتها الجزائر (حماية الدستور والجمهورية سنة 1992 ، الحراك الذي شهدته الجزائر وأزمة الفراغ الدستوري سنة 2019) بالإضافة للأخطار الأمنية (حادثة الهجوم الإرهابي على الحقل الغازي سنة 2013)

¹ مرجع نفسه

أ - دستور 1963

احتل الجيش الوطني الشعبي بعد الاستقلال مكانة متميزة ، و اقر دستور 1963 الذي يعد أول دستور بعد الاستقلال ، ونصت المادة 08 من الدستور مهام وأهداف الجيش الوطني الشعبي "الجيش الوطني الشعبي هو في خدنة الشعب ، وتحت تصرف الحكومة ، وبحكم وفائه لتقاليد الكفاح من اجل التحرير الوطني وهو يتولى الدفاع عن قيم الجمهورية ، ويسهم في مناحي النشاط السياسي والاقتصادي والاجتماعي للبلاد"¹

ومن بين الرهانات التي واجهتها الجزائر بعد الاستقلال نجد:

الرهان الأول : يتمثل في عملية إعادة هيكلة وتنظيم الجيش من اجل مواكبة الجيوش الحديثة، وتم إنشاء النواحي العسكرية و استحداث بعض المديريات والمكاتب التابعة لوزارة الدفاع الوطني، لتكوّن الهيكل الأساسي للجيش الوطني الشعبي الذي تعزز بإنشاء هياكل من اجل التكوين والتدريب وإرسال المتربسين إلى الخارج للتكوين في كبريات المدارس والمعاهد العسكرية، في مختلف تخصصات الأسلحة، وتعد هذه الأهداف الأولى التي هدفت إليها مشكلين بذلك الطلائع الأولى لتطوير الجيش الوطني الشعبي من حيث قوة التنظيم والتسليح.

أما الرهان الثاني: يتمثل في بعث الدولة الوطنية والمساهمة في مسار التشييد والبناء الوطني، في مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، كونه القوة الوحيدة المنظمة في تلك الفترة ويمتلك في صفوفه إطارات نخوية. بهذا فالمكانة التي احتلها المؤسسة العسكرية في أول دستور بعد استقلال الجزائر تتلائم مع حجم المسؤوليات التي اكتسبتها المؤسسة عبر التاريخ وأنها سابقة في نشأتها عن ميلاد الدولة الجزائرية ، وهو ما اقتصر ضرورة أشراكها في عملية بناء الدولة.

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1963، المبادئ والأهداف الأساسية، المادة 08

الفصل الثالث تحديات الإستراتيجية الأمنية الجزائرية ومستقبل الأمن القومي الجزائري في ظل التحولات التي تشهدها منطقتي المغرب العربي والساحل الأفريقي

ب - دستور 1976

نص دستور 1976 في المادة 82 على " تتمثل المهمة الدائمة للجيش الوطني الشعبي ، سليل جيش التحرير الوطني ودرع الثورة ، في المحافظة على استقلال الوطن وسيادته ، والقيام بتأمين الدفاع عن الوحدة الترابية للبلاد وسلامتها ، وحماية مجالها الجوي ومساحتها الترابية ومياهها الإقليمية وجرفها القاري ومنطقتها الاقتصادية الخالصة بها ، يساهم الجيش الوطني الشعبي ، لاعتباره أداة الثورة في تنمية البلاد وتشبيد الاشتراكية"¹

يتضح من خلال المادة الدستورية أن المهمة الدائمة للجيش الوطني الشعبي هي الدفاع عن الوطن وحماية سيادته والحفاظ على وحدته الترابية وسلامتها بشكل يشمل جميع الأقاليم وعلى جميع المجالات ، وتجدر الإشارة أن هذا الدستور جاء بعد الحرب التي خاضتها الجزائر مع المغرب والتي تعرف بحرب الرمال ونلاحظ أيضا من خلال المادة الدستورية السابقة أن الدور المنوط للمؤسسة العسكرية في هذه المرحلة دور سياسي وتنموي واجتماعي ، باعتباره مؤسسة تساهم بشكل فعال في خلق التنمية .

شهدت الجزائر في أواخر الثمانيات انتفاضة شعبية نظرا لظروف الاقتصادية الصعبة التي كانت تمر بها الجزائر ، ومن خلالها راجعت الجزائر خياراتها الكبرى وتم التخلي عن النهج الاشتراكي ، وتكريس الانفتاح السياسي ، وإقرار حرية إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي والاجتماعي ، وحرية الإعلام و تم فصل حزب جبهة التحرير الوطني عن الدولة.

كل هذه التحولات ترجمت في دستور 1989 الذي حصر دور الجيش الوطني الشعبي في الدفاع عن الأمة ، حيث ورد في المادة 24 "تنظيم الطاقة الدفاعية للأمة ودعمها وتطويرها حول الجيش الوطني الشعبي ، تتمثل المهمة الدائمة للجيش الوطني الشعبي في المحافظة على الاستقلال الوطني والدفاع عن السيادة الوطنية ، كما يضطلع بالدفاع عن وحدة البلاد وسلامتها الترابية حماية مجالها البري والجوي، ومختلف مناطق أملاكها البحرية"²

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1976، الفصل السادس، الجيش الوطني الشعبي، المادة 82

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1989، الفصل الثالث، الدولة، المادة 25

الفصل الثالث تحديات الإستراتيجية الأمنية الجزائرية ومستقبل الأمن القومي الجزائري في ظل التحولات التي تشهدها منطقتي المغرب العربي والساحل الأفريقي

يتضح من خلال المادة الدستورية التي تضمنها دستور 1989 تحديد وتقليص مهام الجيش الوطني الشعبي بالدفاع عن الاستقلال والسيادة الوطنية وهو الأمر الذي لم نراه في الدساتير السابقة ، وتم على أثرها أبعاد قيادات الجيش من اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني والعمل السياسي بصفة عامة .

لم يتطرق دستور 1996 إلى مهام جديدة للجيش الوطني الشعبي واكتفى بنفس النص في دستور 1989.

ج - دستور 2016

في ظل التغير في شكل و طبيعة التهديدات والمخاطر التي تواجهها الدول وظهر ما يعرف بالتهديدات الجديدة أو التهديدات ذات طبيعة اللاتماثلية ، سعت القيادة السياسية والعسكرية في الجزائر إلى ضرورة تكيف مهام وادوار الجيش الوطني الشعبي مع طبيعة المعضلات والتهديدات التي تواجهها الجزائر خاصة التهديدات الأمنية التي تفرزها منطقتي الساحل الأفريقي والمغرب العربي.

وفي هذا الصدد فقد تطرق دستور 2016 في المادة 28 على " أن الجيش الوطني الشعبي ، سليل جيش التحرير الوطني يتولى مهامه الدستورية بروح الالتزام المثالي ، والاستعداد البطولي على التضحية كلما تطلب الواجب الوطني منه ذلك ويعتز الشعب الجزائري بجيشه الوطني الشعبي ، ويدين له بالعرفان على ما بذله في سبيل الحفاظ على البلاد من كل خطر أجنبي ، وعلى مساهمته الجوهرية في حماية المواطنين والمؤسسات والممتلكات من آفة الإرهابتسهر الدولة على احترافية الجيش الوطني الشعبي وعلى عصبرته ، بالصورة التي تجعله يمتلك القدرات المطلوبة للحفاظ على الاستقلال الوطني والدفاع عن السادة الوطنية، ووحدة البلاد وحرمتها الترابية..."¹

يتضح من خلال النص الدستور توجه القيادة السياسية والعسكرية إلى الرفع من جاهزية الجيش الوطني الشعبي ، بالإضافة لتبني مسار تحديث و عصرنه المؤسسة العسكرية من اجل مجابهة كافة التحديات والتهديدات الصلبة واللينة.

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، دستور 2016 ، الفصل الثالث ، الدولة ، مادة 28

الفصل الثالث تحديات الإستراتيجية الأمنية الجزائرية ومستقبل الأمن القومي الجزائري في ظل التحولات التي تشهدها منطقتي المغرب العربي والساحل الأفريقي

د- دستور 2020

تبنى الجيش الوطني الشعبي منذ الاستقلال عقيدة ثابتة ، يكمن المبدأ الأساسي لها في عدم التدخل عسكريا خارج الحدود والتحفظ على القيام بأي دور عسكري خارج الحدود ، وقد حافظت على هذا المبدأ عبر مختلف الدساتير ، والتي نصت مواده على أن تكون مهمة الجيش على الاستقلال الوطني والدفاع عن السيادة الوطنية ، وعن الوحدة والسلامة الترابية ، غير أن ما أفرزته التحولات والتطورات الحاصلة على المستوى الدولي والإقليمي ، والتي فرضت ضرورة التكيف معها عن طريق سياسات واستراتيجيات جديدة ، في ظل هشاشة الوضع الأمني والاقتصادي في العديد من دول الجوار ، والذي جعل عدة دول تتدخل وتتمركز في مناطق قرب حدود الجزائر ، وأمام هذه الأوضاع الأمنية المتشابكة و التهديدات المنتشرة في منطقة الساحل الأفريقي والمغرب العربي بمختلف أشكالها.

قامت الجزائر باعتبارها دولة محورية في محيطها الإقليمي بإرساء إستراتيجية أمنية شاملة و متكاملة الأبعاد من اجل حماية أمنها وسيادتها الترابية ومصالحها و عمها الاستراتيجي ، واستدعى الأمر ضرورة وضع مفهوم جديد للأمن والدفاع ، بإدراج نصوص جديدة في دستور 2020 والذي أكد من خلال ديباجته على أن " الجيش الوطني الشعبي هو سليل جيش التحرير " ، وأشاد من خلالها " باعتزاز الشعب الجزائري بجيشه الذي يدين له بالعرفان على ما بذله في سبيل الحفاظ على البلاد من كل خطر خارجي ، وعلى مساهمته الجوهرية في حماية المواطنين والمؤسسات والممتلكات من آفة الإرهاب وهو ما ساهم في تعزيز اللحمة الوطنية ، وفي ترسيخ روح التضامن بين الشعب وجيشه"¹

نص دستور 2020 في المادة 30 على " تنظم الطاقة الدفاعية للأمة، ودعمها، وتطويرها، حول الجيش الوطني الشعبي، تتمثل المهمة الدائمة للجيش الوطني الشعبي في المحافظة على الاستقلال الوطني والدفاع عن السيادة الوطنية"²

¹ الجيش الوطني الشعبي في ظل المشروع التمهيدي لتعديل الدستور ، مجلة الجيش ، عدد 683، جوان ، 2020 ، ص36

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 2020 ، الفصل الثالث، الدولة، المادة 30، ص12

الفصل الثالث تحديات الإستراتيجية الأمنية الجزائرية ومستقبل الأمن القومي الجزائري في ظل التحولات التي تشهدها منطقتي المغرب العربي والساحل الأفريقي

و تضمنت أيضا المادة 30 " يضطلع بالدفاع عن وحدة البلاد، وسلامتها الترابية، وحماية مجالها البري والجوي والبحري، يتولى الجيش الوطني الشعبي الدفاع عن المصالح الحيوية والإستراتيجية للبلاد طبقا لأحكام الدستور"¹

كما جاء في نص المادة 31 من دستور 2020 ، والتي عدلت نص المادة 29 من دستور 2016 والتي نصت على انه

" يمكن للجزائر ، في إطار احترام مبادئ وأهداف الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية ، أن تشارك في عمليات حفظ السلام"² خلافا لداستير السابقة تطرق دستور 2020 لأول مرة لإمكانية إرسال أفراد من الجيش الوطني الشعبي خارج الحدود في إطار البعثات الأممية لقوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في إطار احترام مبادئ وأهداف الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية.

وقد تضمن الدستور في المادة 91 في الفقرة الثانية إلى

"يقرر رئيس الجمهورية إرسال وحدات من الجيش الوطني الشعبي إلى خارج الوطن بعد مصادقة البرلمان بأغلبية ثلثي أعضاء كل غرفة"

تعتبر المادتين السابقتين من الدستور على تغير في طبيعة العقيدة العسكرية والأمنية الجزائرية منذ الاستقلال ، ويرجع هذا التغير إلى طبيعة البيئة الأمنية المحيطة بالجزائر والذي تنتشر فيه عدة أشكال من التهديدات الصلبة واللينية من تنظيمات إرهابية مسلحة ، وجماعات ومسلحة ، انتشار الأسلحة، والتواجد العسكري لعدة دول أجنبية في المنطقة ، بالإضافة لسعي الجزائر لتعزيز مكانتها الإقليمية.³

وبهذا فتكثيف السياسة الدفاعية للجزائر في ظل المتغيرات الإقليمية أمر ضروري من اجل حماية الأمن القومي ، وجاءت هذه المادة التي تسمح لوحداث من الجيش الجزائري في المشاركة في عمليات حفظ السلام من اجل حماية امن الجزائر ، فالجزائر تعتبر أن أمنها لا يتحقق دون امن دول الجوار، بالإضافة لذلك فان

¹ مرجع نفسه

² مرجع نفسه

³ تعزيز العقيدة العسكرية لقواتنا المسلحة ، مجلة الجيش ، عدد683 ، جوان ، 2020 ، ص34

الفصل الثالث تحديات الإستراتيجية الأمنية الجزائرية ومستقبل الأمن القومي الجزائري في ظل التحولات التي تشهدها منطقتي المغرب العربي والساحل الأفريقي

العقيدة العسكرية الجزائرية هي عقيدة دفاعية استمدت مبادئها من التاريخ والدفاع عن القضايا العادلة.

الفرع الرابع :الجيش الوطني الشعبي ومهمة تأمين الحدود

بذلت الجزائر مجهودات كبيرة من اجل حماية حدودها خاصة من الناحية الجنوبية ويتجلى ذلك في الانتشار المكثف لأفراد الجيش الوطني الشعبي على طول الحدود من اجل تأمين حدودها.

كما جندت القيادة العليا للجيش الوطني الشعبي كافة الإمكانيات البشرية والمادية من اجل بناء جيش قوي ، يواجه كل التحديات والمخاطر والتهديدات. تعد مسألة تأمين الحدود مسألة محورية للجيش الوطني الشعبي، حيث وجدت الجزائر نفسها أمام معضلة أمنية كبيرة جراء الأزمات الموجودة في منطقة الساحل بالإضافة للأطماع التوسعية للمغرب كل هذه العوامل فرضت على الجيش الوطني الشعبي بضرورة مضاعفة الجهود.

تتقاسم الجزائر حدود برية مع مالي بطول 1376 كيلومتر و 982 كيلومتر مع ليبيا و 956 كيلومتر مع النيجر ، و 965 كيلومتر مع تونس ، و 1601 كيلومتر مع المغرب ، و 42 كيلومتر مع دولة الصحراء الغربية مع طول كل هذه الحدود البرية وجدت الجزائر نفسها مطالبة بحراسة 6385 كيلومتر على الحدود البرية. يعد هذا الأمر صعبا ومعقد ومرهق للجيش الجزائري، خاصة مع ارتفاع عمليات تهريب المخدرات، الأسلحة، بالإضافة لتزايد عدد الجماعات الإرهابية النشطة في منطقة الساحل.

قامت الجزائر بتعزيز قدراتها على الحدود الغربية والجنوبية عن طريق إجراء عمليات تمشيط و حراسة ، كما تستعمل الجزائر أنظمة الكترونية لحراسة الحدود عن طريق طائرات بدون طيار ، والقيام باستطلاعات جوية من اجل مراقبة الحدود وفي نفس الصدد أكد بعض الخبراء الأمنيين ، أن حماية الشريط الحدودي الذي يفوق 6 آلاف كلم أمر صعبا ، وهو الأمر الذي يعكس مدى قوة الجيش الوطني خاصة وان منطقة الساحل تحتل المرتبة الأولى في إنتاج الكيف في العالم ، بالإضافة لتصاعد عدد الجماعات الإرهابية النشطة في منطقتي الساحل والمغرب العربي.

الفصل الثالث تحديات الإستراتيجية الأمنية الجزائرية ومستقبل الأمن القومي الجزائري في ظل التحولات التي تشهدها منطقتي المغرب العربي والساحل الأفريقي

وعليه حرصت الزائر على ضرورة تعزيز التدابير الأمنية على طول الحدود الجزائرية من أجل تأمينها عن طريق جملة من الإجراءات الأمنية تتمثل في¹ :

— تشديد الرقابة على نقاط العبور للمسافرين بالاعتماد على المعدات التكنولوجية الحديثة من أجل كشف أوكار الجر

— وضع تقسيم إقليمي جديد لنواحي العسكرية واستحداث قطاع عملياتي جديد في عين اميناس بولاية اليزي على نحو 100 كلم على الحدود الجزائرية الليبية وتزويدها بنظام الكتروني يسمح بالمراقبة والإنذار ، وتم تنصيب أجهزة رادارات ترصد وكاميرات مراقبة رقمية وأنظمة رادارات من أجل تتبع أنشطة الجماعات الإرهابية وشبكات الجريمة المنظمة.

— استحداث قطاعيين عملياتيين بالناحية العسكرية الرابعة في بشار ، احدهما في جانت والآخر في عين اميناس

— استخدام التكنولوجيا المتطورة في مجال تأمين الحدود ، بالاعتماد على أنظمة تحديد المواقع كنظام ال ج بي اس GPS ، من أجل متابعة التمرکز السكاني على الحدود ، كما اعتمدت الجزائر على الطائرات بدون طيار وأجهزة التصوير الحراري ، و وضع أبراج المراقبة بالفيديو عن بعد ، ومراقبة الحدود عن طريق الأقمار الصناعية

— تكثيف الدوريات والتمشيط الأمني على الحدود ، وإقامة الحواجز والأسلاك الشائكة من أجل كبح التهديدات المتأتية من الفضاء المغاربي و الساحلي تشير الخطوات و الإجراءات العسكرية السابقة على درجة اليقظة الإستراتيجية والذكاء الاستراتيجي و العسكري التي جنبت الجزائر انتقال التهديدات الأمنية اللاتماثلية داخل أراضيها.

¹ أمال بن علال ، التهديدات الأمنية في منطقة المغرب العربي وتداعياتها على الجزائر 2011-2017 ، أطروحة دكتوراة في العلوم السياسية ، تخصص دراسات إستراتيجية ، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ، 2018، ص190

الفصل الثالث تحديات الإستراتيجية الأمنية الجزائرية ومستقبل الأمن القومي الجزائري في ظل التحولات التي تشهدها منطقتي المغرب العربي والساحل الأفريقي

في ظل وحالة اللااستقرار التي تعيشها منطقة الساحل الأفريقي ، ولطالما أرادت العديد من الدول والجماعات الإرهابية ذلك ، إلا أن الجزائر أحبطت كل المحاولات والعديد من العمليات الإرهابية التي استهدفت منشأتها الكبرى ، وبفعل قوات الجيش الوطني الشعبي تم تضيق الخناق على العديد من الجماعات الإرهابية وتدمير مخابئهم ومنع وصول الأسلحة إليهم، وهو الأمر الذي أنهك قدراتهم القتالية ، حيث تم ضبط العديد من المحجوزات من الأسلحة والمتفجرات.¹

ويرجع قدرة الجيش الوطني الشعبي على حماية الحدود من كل المخاطر والتهديدات اللينة إلى الدرجة العالية من الجاهزية والاستعداد الردعي لكل ما من شأنه أن يمس بالأمن القومي والسيادة الترابية ، حيث أصبح في العصر الحالي قوة الجيوش لا تقاس بعدد الأسلحة والدبابات والمدركات وإنما بدرجة الجاهزية العالية لكل أنواع الحروب خاصة الحروب ذات الطبيعة اللاتماثلية.

المطلب الثاني : احترافية وعصرنة الجيش الوطني الشعبي

سنتطرق في هذا المطلب إلى المسار الذي سلكه الجيش الوطني الشعبي في الوصول إلى الدرجة العالية من الجاهزية والاحتراف

الفرع الأول : أسباب ومراحل التوجه للاحترافية

تماشيا مع التطورات الهيكلية والتكنولوجية التي تعرفها الجيوش العالمية ، انتهجت الجزائر مسار تحديث الجيش الوطني الشعبي وعصرنته منذ سنة 1976 ، عن طريق اقتناء وسائل قتال وعتاد حربي ، واهتمت بالتكوين والتدريب العسكري وقامت بهيكلتها قواتها المسلحة وفروعها مابين 1984 و 1986 ، كما تم إنشاء قيادات للقوات البرية والبحرية والجوية وقيادة الدفاع الجوي عن الإقليم سنة 1988 وتم قامت أيضا باقتناء منظومات أسلحة متطورة ، وبهذا يمكن القول أن تطوير القدرات وعصرنة العتاد الحربي بالإضافة لتكوين العالي لإطارات الجيش ، كل هذه العوامل تتصدر أولويات الجيش الوطني الشعبي.²

حيث فرضت التهديدات الأمنية اللاتماثلية التي تفرزها منطقتي الساحل الأفريقي والمغرب العربي بضرورة بناء جيش قوي باعتباره المخول بالدفاع وحماية الأمن القومي ، حيث أفرزت البيئة الأمنية حالة من التوتر واللامن التي

¹ مجلة الجيش، العدد 636، 2016، ص56

² الموقع الإلكتروني لوزارة الدفاع الوطني

الفصل الثالث تحديات الإستراتيجية الأمنية الجزائرية ومستقبل الأمن القومي الجزائري في ظل التحولات التي تشهدها منطقتي المغرب العربي والساحل الأفريقي

تعيشها الدولة المجاورة للجزائر خاصة مالي والنيجر ، الأمر الذي فرض على المؤسسة العسكرية الجزائرية مسؤوليات ومهام تختلف عن الوظائف التقليدية التي كان يقوم بها الجيش من فترة ما بعد الاستقلال ، الأمر الذي فرض ضرورة إعادة بناء الجيش وتقويته وتدريبه بما يتماشى مع طبيعة التهديدات الأمنية الجديدة.

منذ فجر الاستقلال واسترجاع السيادة الوطنية وبالموازاة مع المشاركة في البناء الوطني، بادرت القيادة إلى تكوين جيش حديث، وفيّ لقيم ومبادئ جيش التحرير الوطني، قادر على الدفاع عن الوطن وحماية وحدته الترابية،

بعد تحويل جيش التحرير الوطني إلى الجيش الوطني الشعبي ابتداءً من 4 أوت 1962، شرع صناع القرار في بناء جيش كلاسيكي من حيث التنظيم والتسليح والتدريب والتجهيز، فباشّر الجيش مسيرة العصرية والاحترافية اللذين فرضهما السياق الجيوستراتيجي والتطور التكنولوجي في مجال الأسلحة والمعدات، معتمداً على إستراتيجية شاملة وخطط متكاملة ومرحلية¹.

عرفت ستينيات وسبعينيات القرن الماضي تحولات كثيرة، انصبّ معظمها على الجانب التنظيمي لمكونات وهيكل وزارة الدفاع الوطني، وتشكيل الوحدات القتالية الأولى من كتائب وفيالق وألوية، وتكوين وتدريب الأفراد، مع اقتناء آليات ممكنة وعربات مصفحة وأخرى مجنزرة ومعدات عسكرية ودبابات ومدافع مقطورة وأخرى ذاتية الحركة، وهاونات وبعض الراجمات ومجموعة من الطائرات القتالية والقطع البحرية².

منذ منتصف الثمانينيات حتى نهاية القرن العشرين ونظراً للخبرات المكتسبة والاحتكاك بالجيوش الأجنبية والمشاركة في الحروب العربية الإسرائيلية وانسحاب الجيش من الحياة السياسية، بدأت تتجسد معالم الاحترافية، حيث استُحدثت قيادة أركان الجيش الوطني الشعبي وكذا معظم قيادات القوات ومديريات الإسناد، وتم تحويل وتنظيم هيكل ومكونات وزارة الدفاع الوطني بما يتلاءم مع المستجدات الوطنية والتطورات التي عرفت الجيوش في العالم³.

¹ تطور الجيش الوطني الشعبي بعد 1962: الجيش الوطني الشعبي سليل جيش التحرير، وزارة المجاهدين وذوي الحقوق ، على الرابط التالي <https://gloriousalgeria.dz/Ar/Post/show/37> ، تاريخ الاطلاع على المقال 24/05/2024

² مرجع نفسه

³ مرجع نفسه

الفصل الثالث تحديات الإستراتيجية الأمنية الجزائرية ومستقبل الأمن القومي الجزائري في ظل التحولات التي تشهدها منطقتي المغرب العربي والساحل الأفريقي

تحسبا للتحديات الإقليمية الاتمائية، كظهور آفة الإرهاب والجريمة المنظمة، أعيد تنظيم التشكيلات القتالية والوحدات الكبرى للجيش، فنشأت الفرق والأفواج ووحدات حُرّاس الحدود والوحدات والمفارز المكيفة حسب المهام المسندة وطبيعة ميدان العمليات، وتزوّدت التشكيلات القتالية والقوات بمنظومات أسلحة عصرية ووسائل اتصال متطورة، وتم إرساء تنظيم يضمن التعاون والتنسيق الفعال والفوري بين مختلف التشكيلات الأمنية والتدخل السريع عند كل طارئ. خلال العقدين الأخيرين من القرن الواحد والعشرين، ركّزت القيادة جهودها على تسليح مختلف التشكيلات والوحدات البرية بالدبابات العصرية والآليات الحديثة للمشاة، وأحدثت وسائل مدفعية الميدان والمدفعية المضادة للطيران، ومنظومات الأسلحة الفتاكة ذات الدقة العالية، والمعدات الحربية المزودة بالتكنولوجيات والتقنيات الجديدة، لتنفيذ برامج ومخططات التحضير القتالي للقوات والوحدات، بإشراف جميع القوات وكل مكونات الجيش الوطني الشعبي، كل في مجال اختصاصه، في المناورات المشتركة والتمارين التكتيكية بالذخيرة الحية التي تنفذ سنويا عبر كل النواحي العسكرية، بهدف بلوغ الاحترافية العالية لقوام المعركة وتحقيق الجاهزية العملياتية للوحدات والتشكيلات القتالية في مختلف الظروف الزمانية والمكانية، واختبار إمكانيات القوات والوحدات، وقدرات القادة في إدارة المعارك، وكذا مؤهلات الأفراد ومدى تحكّمهم في منظومات الأسلحة العصرية والتكنولوجيات الحديثة والوسائل والتقنيات والتجهيزات الجديدة، وتحقيق التعاون بين مختلف التشكيلات برية وبحرية وجوية¹.

كما قطعت القوات البحرية أشواطاً كبيرة في ميدان تحديث وعصرنة وحداتها من خلال بناء وتصلّح البواخر والبوارج الحربية وسفن الدوريات والإسناد والتدريب والخدمات، واقتناء واستخدام الحوامات والوسائل الجو-بحرية والزوارق والفرقاطات والغوّاصات ووسائل الدفاع الساحلي، كما استحدثت الوحدات العائمة ووحدات المصلحة الوطنية لحراس السواحل².

أما بالنسبة للقوات الجوية فقد شهدت تطورا كبيرا عُدة وعتادا، حيث استحدثت أسراب الطائرات بمختلف أنواعها وأصنافها، المقاتلة والاعتراضية، وأساطيل النقل التكتيكي، وأنشأت وزارة الدفاع الوطني بالاشتراك مع بعض الشركاء، مؤسسات لتصنيع الطيران التدريبي والمدرسي وطائرات رسم الخرائط، كما تم تصنيع

1 مرجع نفسه

2 مرجع نفسه

الفصل الثالث تحديات الإستراتيجية الأمنية الجزائرية ومستقبل الأمن القومي الجزائري في ظل التحولات التي تشهدها منطقتي المغرب العربي والساحل الأفريقي

وتطوير نماذج من الطائرات بدون طيار ومروحيات متوسطة متعددة الاستخدامات منها الموجهة للمراقبة ونقل الأفراد والشحن والإنقاذ والإخلاء الصحي¹.

وفيما يخص قوات الدفاع الجوي عن الإقليم، فقد تدعّمت وحداتها بأحدث منظومات القيادة ووسائل الكشف والتوجيه، وبمنظومات الأسلحة المتطورة ذات الدقة العالية، وتزودت بالرادارات ووسائل المراقبة وترسانة متنوعة من الصواريخ أرض - جو متوسطة وبعيدة المدى مدمجة فيما يسمى اليوم بمُرَكِّبات الاستطلاع الضاربة².

كما أولت القيادة العليا اهتماما بالغاً لمعدات وأسلحة الدعم والإسناد، نظراً لدورها البالغ في تحقيق الفعالية لأسلحة الالتحام في ميدان العمليات والمناورات، بدءاً بوسائل القيادة والسيطرة والحرب الإلكترونية والسيبرانية وتأمين الاتصالات، ثم التأمين الهندسي واللوجستيكي للقوات من وسائل النقل الثقيلة والتزويد بالذخائر والوقود والمؤن والإخلاء والتأمين التقني والصحي للقوات، إضافة إلى المرافقة والتغطية الإعلامية من خلال منظومة الاتصال العمليّاتي لكل مراحل المناورات والتمارين التكتيكية.

ولا يمكن الوصول لمرحلة العصرية والاحترافية إلا بالعنصر البشري المؤهل، وبالبحث العلمي العسكري والتطوير التقني والتكنولوجي، إضافة إلى الصناعات العسكرية الوطنية، لذا عمدت المؤسسة العسكرية إلى اعتماد منظومة تكوين علمية وجامعية راقية، تماشياً مع المستجدات العلمية والتكنولوجية في الميدان العسكري، وبرمجت دورات تأهيل وتدريب متخصصة ودقيقة في الداخل والخارج، كما أقرت لنشاط البحث العلمي والتكنولوجي التشريعات التنظيمية والقانونية الكفيلة بإنشاء الهيئات والهيكل والمعاهد والمراكز اللازمة له لفائدة مختلف القوات والدوائر والمديريات، مع توفير الشروط الأساسية والظروف الملائمة حتى يساهم بفعالية في التحكم في التكنولوجيات المدمجة ضمن المنظومات الجديدة للأسلحة، وبناء وعصرية القدرات الدفاعية وبلوغ الجاهزية والاستعداد الدائم لمكونات الجيش الوطني الشعبي، كما أسست قاعدة متينة ومتنوعة للصناعات العسكرية لتقليص الاعتماد على الخارج، وتحقيق الاستقلالية في ميدان التسليح والمعدات العسكرية والحربية.

1 مرجع نفسه

2 مرجع نفسه

الفصل الثالث تحديات الإستراتيجية الأمنية الجزائرية ومستقبل الأمن القومي الجزائري في ظل التحولات التي تشهدها منطقتي المغرب العربي والساحل الأفريقي

الفرع الثاني : تعزيز القدرات الدفاعية عن طريق الصناعة العسكرية

قامت الجزائر بتطوير جيشها من أجل الوصول إلى درجة عالية من الاحترافية عن طريق تعزيز ترسانتها الحربية بأسلحة عصرية وحديثة ساهم الجيش الجزائري في فترة ما بعد الاستقلال في مشاريع الصناعة والتعمير والفلاحة لصالح الدولة كالسد الأخضر ، طريق الوحدة الأفريقية ، السكك الحديدية والجسور ، نظرا للدور التنموي الذي كان يقوم به الجيش آنذاك ، غير أن بعد التوجه نحو التعددية السياسية والحزبية ، توجع بعد ذلك الجيش نحو تصنيع الشاحنات والسيارات العسكرية بتعاون مع الدول الأجنبية.¹

وكان هدف التوجه نحو الصناعة العسكرية هو تلبية حاجات الجيش الوطني الشعبي من الشاحنات والمدرعات ، وتم استحداث مديرية الصناعات العسكرية² التي بدورها استحدثت مجموعة من الأقطاب الصناعية الصلبة من بينها³ :

- القاعدة المركزية للإمداد الشهيد محمد سعودي

تهدف هذه المديرية في تعزيز جاهزية العتاد القتالي ، بالإضافة لتجديد و عصرية العدد

- مؤسسة الانجازات الصناعية سريانة

تقوم هذه المؤسسة بإنتاج الذخائر ذات عيار صغير ، و الألغام المضادة لدبابات ، قنابل يدوية

- مؤسسة البناءات الميكانيكية

تتكفل هذه المؤسسة بصناعة وتجارة الأسلحة ، وصناعة قطع الغيار ، دراسة الأسلحة وتطويرها

¹ عيمور ب ، مساهمة الجيش الوطني الشعبي في مسار التنمية الوطنية دور اقتصادي واجتماعي بارز ، مجلة الجيش ، عدد 667 ، ص23

² محمد بوكبشة ، محاربة الجريمة المنظمة : الجيش الوطني الشعبي شريك نوعي في مكافحة الظاهرة ، مجلة الجيش ، العدد 669 ، 2019 ، ص26

³ لهياكل الإنتاجية للجيش الوطني الشعبي، موقع وزارة الدفاع الوطني ، الرابط التالي https://www.mdn.dz/site_principal/sommaire/fabrication/fabrications_militaires_ar.php ، تاريخ الاطلاع 2024/05/14

الفصل الثالث تحديات الإستراتيجية الأمنية الجزائرية ومستقبل الأمن القومي الجزائري في ظل التحولات التي تشهدها منطقتي المغرب العربي والساحل الأفريقي

- مؤسسة صناعة الطائرات الشهيد بومدال عابد

تقوم هذه المؤسسة بصناعة الطائرات من نوع زلتين 142، سفير 43، تصليح المحركات من نوع TV 3-117 ، تصليح مكابح الطائرات من نوع C130 ، تصليح وصيانة المحيط التقني للطائرات.

— مؤسسة تجديد العتاد الخاص الشهيد قريب عبد الحميد

تتمثل مهام هذه المؤسسة في التجديد و تصليح مختلف وسائل خدمات القوات الجوية

— الشركة الجزائرية لإنتاج المركبات المدرعة الخفيفة

تقوم هذه الشركة الجزائرية بالشراكة مع مؤسسة ترقية الصناعات الميكانيكية والشركة الإماراتية **"NIMR automotive"** بإنتاج المدرعة الخفيفة من نوع

NIMR 2

— الشركة الجزائرية لإنتاج المركبات الخاصة

تقوم هذه الشركة مع مؤسسة الصناعات الميكانيكية و مؤسسة الانتاجات الميكانيكية، بإنتاج المركبات الخاصة من نوع **fuchs** ، بالشراكة مع الشركتين الألمانيتين **Rheinmetall** و **Ferrostal**

— المؤسسة الجزائرية لصناعة المركبات ذات العلامة مرسيدس

تقوم هذه المؤسسة بالشراكة مع مؤسسة تطوير صناعة السيارات ، والشركة الوطنية للسيارات الصناعية ، بالإضافة لشركة الإماراتية أبار استثمار PIS ، والشريك الألماني "دايلمر" في إنتاج مركبات عسكرية لعلامة مرسيدس

— الشركة الجزائرية لإنتاج الوزن الثقيل مرسيدس ينز

تقوم هذه المؤسسة بالشراكة مع مؤسسة تطوير صناعة السيارات ، والشركة الوطنية للسيارات الصناعية ، بالإضافة للشركة الإماراتية أبار ، والشريك الألماني دايلمر في تحديث وعصرنة مركب الإنتاج صوناكوم.

— قاعدة الأنظمة الالكترونية

تتمثل مهام هذه المؤسسة بالشراكة مع مجموعة من الشركات الألمانية في إنتاج الأنظمة الالكترونية ، بالإضافة لتصميم وتصنيع المعدات والمكونات الالكترونية

الفصل الثالث تحديات الإستراتيجية الأمنية الجزائرية ومستقبل الأمن القومي الجزائري في ظل التحولات التي تشهدها منطقتي المغرب العربي والساحل الأفريقي

الفرع الثالث: تعزيز القدرات البشرية

أولت المؤسسة العسكرية الجزائرية أهمية بالغة للمورد البشري باعتباره الوسيلة القادرة على دفع عجلة التنمية والتقدم والتطور من أجل بناء جيش قوي يدافع بكل شراسة عن حدود الجزائر وسيادته الترابية ، حيث أنها استثمرت في العنصر البشري خاصة الشباب عن طريق برامج التكوين في المعاهد والمدارس العسكرية من أجل زيادة القدرات الفكرية والبدنية وتبني مختلف الرهانات والتحديات التي تواجهها الجزائر بالإضافة للأشكال الجديدة من الحروب من أجل بناء جيش قوي واحترافي

يعد التكوين وتأهيل العنصر البشري حجر الزاوية لأي مسعى تطويري، لذا فإن اهتمام الجيش الوطني الشعبي بالتكوين نابع من أرائته في بناء جيش قوي و احترافي بالإضافة لتحكم في التكنولوجيات العسكرية الحديثة والحروب الجديدة.

و اهتم الجيش الوطني الشعبي بالتكوين البشري وتجسد ذلك من خلال¹ :
- ترقية التكوين القاعدي لأفراد الجيش الوطني الشعبي المقدم في المدارس العسكرية

- إنشاء معاهد للتكوين من أجل تكوين الجيش الوطني مع مختلف الأسلحة المتطورة والأشكال الجديدة للحروب

- إنشاء وحدات صناعية لإنتاج الأسلحة الخفيفة

- القيام بمناورات حربية وتمارين عسكرية داخلية من أجل الرفع من الجاهزية الميدانية و العملياتية للقوات المسلحة

- القيام بترتيبات ومناورات دولية مشتركة ، حيث تشارك الجزائر سنويا في المناورة التي تقوم بها الافريكوم التابعة للولايات المتحدة الأمريكية مع 15 بلد من أفريقيا وأوروبا ، من أجل القضاء على الجماعات الإرهابية ، وجماعات الجريمة المنظمة

- استفادة الجيش الجزائري من الخبرات الأجنبية في مجال الأسلحة المتطورة والحروب الجديدة ، وتجسد ذلك في تكوين إطارات الجيش الوطني الشعبي في المعاهد العسكرية العريقة ، مثل التعاون مع حلف شمال الأطلسي ، التعاون مع مجموعة 5+ 5

ومر تكوين وتدريب العنصر البشر بثلاثة مراحل

¹ رياض بوزرب ، مرجع سابق ، ص211

الفصل الثالث تحديات الإستراتيجية الأمنية الجزائرية ومستقبل الأمن القومي الجزائري في ظل التحولات التي تشهدها منطقتي المغرب العربي والساحل الأفريقي

أ - المرحلة الأولى 1975/1962

تم من خلال هذه المرحلة انشاء الأكاديمية العسكرية لمختلف الأسلحة ومدارس تابعة لمختلف القوات ومراكز التدريب ومدارس أشبال الثورة، كما سمح تأسيس الخدمة الوطنية سنة 1968، بإعطاء ديناميكية جديدة للجيش الوطني الشعبي، من خلال تدعيمه بالكفاءات البشرية بغرض تنفيذ مهام الدفاع والمهام التي تكتسي مصلحة وطنية.

ب - المرحلة الثانية 1983/1976

خلال المرحلة أولت قيادة الجيش الوطني الشعبي أهمية بالغة للتكفل بالتكوين بجميع جوانبه، من خلال تحيين برامج التحضير القتالي والتكوين، وكذلك إعداد مناهج استغلال البرامج ومباشرة دورات الإتقان ودروس القيادة والأركان ودورات عليا لمختلف الأسلحة، كما عرفت هذه المرحلة إعداد نصوص قانونية تحكم مسار تكوين الضباط وضباط الصف ورجال الصف.

ح - المرحلة الثالثة 1991/1984

عرفت هذه الفترة إعادة هيكلة الجيش الوطني الشعبي، في شقها المتعلق بالتكوين، و تم على أثرها حل مديرية التدريب وتعويضها بمكتب التعليم العسكري لأركان الجيش الوطني الشعبي، وكذا إنشاء مدارس عليا للقوات البحرية والقوات الجوية وقوات الدفاع الجوي عن الإقليم.

ج - المرحلة الرابعة 2005/1991

خلال المرحلة وبالنظر للوضعية الأمنية التي كانت تمر بها البلاد وظهور الإرهاب والتطرف العنيف، تم تكييف برامج التكوين بالمدارس ومراكز التدريب مع عمليات مكافحة الإرهاب، كما تميزت هذه المرحلة بلامركزية التكوين لفائدة قيادات القوات والدوائر والمديريات المركزية وإنشاء مدارس تطبيقية للأسلحة.

الفصل الثالث تحديات الإستراتيجية الأمنية الجزائرية ومستقبل الأمن القومي الجزائري في ظل التحولات التي تشهدها منطقتي المغرب العربي والساحل الأفريقي

ومن أهم المدارس العسكرية التي تشرف على عملية التكوين نجد

– المدرسة العليا الحربية

المدرسة العليا الحربية تمثل قمة هرم منظومة التكوين العسكري بالجيش الوطني الشعبي تكرس وجودة أرادة سياسية لدى القيادة السياسية والعسكرية للدولة بالسير بالمؤسسة العسكرية نحو العصرية والتطور والارتقاء بتشكيلاتها إلى مصافّ الجيوش العصرية¹.

تتكفل المدرسة العليا الحربية بإعداد وتحضير إطارات ونخب الجيش الوطني الشعبي في مجالات الإستراتيجية العسكرية والفن العمليّاتي، من خلال تقديم تكوين نوعي يعتمد على أساليب بيداغوجية تفاعلية تستجيب مع طبيعة التحديات والتهديدات الجديدة ، وذلك في دورتين ؛ دورة الدراسات العليا الحربية لمدة سنتين دراسيتين لتحضير الضباط الدارسين من مختلف الأسلحة والقوات للاضطلاع بالمسؤوليات في القيادات والأركان على المستويين العمليّاتي والاستراتيجي ودورة الإستراتيجية العليا لمدة سنة دراسية واحدة، لتحضير الضباط المستمعين للاضطلاع بالمسؤوليات ذات الصلة بالدفاع الوطني².

– مدرسة القيادة والأركان الشهيد حمودة أحمد المدعو "سي الحواس"

تعتبر مدرسة القيادة والأركان هيكلا تكوينيا متميزا على المستويين التكتيكي والعمليّاتي، أنشئ سنة 2015، ليضطلع بمهام ضمان تعليم عسكري عالي في القيادة والأركان للضباط العاملين التابعين لمختلف القوات و هياكل الجيش الوطني الشعبي ولصالح بعض البلدان الشقيقة والصديقة في إطار علاقات التعاون وتبادل الخبرات³.

من المدرسة مديرية للتعليم تتولى إدارة كافة نشاطات التعليم للقيادة والأركان، وبرمجة الأنشطة العلمية المكّلة على غرار المحاضرات، الملتقيات والندوات، معتمدة في ذلك على هيكلها المتمثلة في دائرة التعليم العسكري، دائرة التعليم العام، دائرة التخطيط والبرمجة، دائرة البحث والتوثيق، ومركز التوثيق⁴.

1 الموقع الإلكتروني لوزارة الدفاع الوطني

2 المرجع نفسه

3 مكان نفسه

4 مكان نفسه

الفصل الثالث تحديات الإستراتيجية الأمنية الجزائرية ومستقبل الأمن القومي الجزائري في ظل التحولات التي تشهدها منطقتي المغرب العربي والساحل الأفريقي

يشمل برنامج التكوين في القيادة والأركان، الذي يمتد لمدة سنة دراسية، أربع مراحل في التعليم العسكري، يتناول مختلف المستويات القيادية. فضلا عن دروس حول حرب العصابات، وتنفيذ المسألة المركبة، تمارين الأركان وتدريب القيادة والأركان. إضافة إلى برنامج التعليم العام، كما تحتضن المدرسة دورات خاصة بتكوين المكونين لصالح مختلف هيكل الجيش الوطني الشعبي¹.

يعتمد التعليم بالمدرسة على مناهج علمية حديثة وأساليب بيداغوجية تفاعلية، وبالاتعانة بوسائل بيداغوجية حديثة كمرکز التدريب والمحاكاة، المخابر، شاشات العرض، المجسمات، القاعات البيداغوجية المتخصصة كقاعة التعاون، وقاعة الاستطلاع والسيطرة، بالإضافة لأجراء حصص ميدانية لتأهيل الضباط المترشحين لشغل مناصب قيادية، لتتوج دورة القيادة والأركان بإعداد ومناقشة مذكرة نهاية التبرص².

الأكاديمية العسكرية شرشال الرئيس الراحل هواري بومدين:

تعتبر الأكاديمية العسكرية لشرشال أم المدارس العسكرية وقطبا امتياز هاما ضمن منظومة التكوين للجيش الوطني الشعبي، وقد عكفت منذ تحويلها شهر يونيو 1963 إلى مدرسة عسكرية جزائرية تحت اسم "المدرسة العسكرية لمختلف الأسلحة"، على استقطاب الإطارات المنحدرين من جيش التحرير الوطني و تدريب الطلائع الأولى من أشبال الثورة، وتكوين الإطارات الشابة المجندين بطريقة مباشرة، بالإضافة إلى تكوين دفعات من دول شقيقة وصديقة عربية وإفريقية وإطارات العديد من حركات التحرر في العالم.

في سنة 1991 ألحقت الأكاديمية بقيادة القوات البرية، وأسندت لها ثلاث مهام رئيسة تمثلت في³ :

- التعليم العالي لضباط القيادة والأركان،
- تكوين أساسي للطلبة الحائزين على شهادة البكالوريا
- تكوين خاص للطلبة الحائزين على شهادات جامعية

¹ مكان نفسه

² مكان نفسه

³ مكان نفسه

الفصل الثالث تحديات الإستراتيجية الأمنية الجزائرية ومستقبل الأمن القومي الجزائري في ظل التحولات التي تشهدها منطقتي المغرب العربي والساحل الأفريقي

منذ سنة 2007، وبهدف توحيد التكوين لجميع ضباط الجيش الوطني الشعبي وفتح مجال التكوين الجامعي، عرفت الأكاديمية نمطا تكوينيا جديدا يتشكل من طورين؛ التكوين العسكري المشترك القاعدي للطلبة الضباط العاملين التابعين لقيادات القوات، والمديرية والمصالح المركزية لوزارة الدفاع الوطني، يدوم سنة دراسية واحدة، ويشمل دروسا نظرية وتطبيقية في العلوم العسكرية والعلوم المساعدة.

يحظى حفل التخرج السنوي بالإشراف الشخصي للسيد رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة وزير الدفاع الوطني من أسباب التوجه نحو الاحترافية وتقوية الجيش الوطني الشعبي حسب تطرق لها "الموقع الرسمي لوزارة الدفاع الوطني" وهي¹ :

1- السياق الجيوسياسي :

تتمثل في النزعات وحالة التوتر والاستقرار التي تعيشها منطقة الساحل الأفريقي بالإضافة للاستفحال ظاهرة الإرهاب ، و شبكات الجريمة المنظمة

2- الظروف السياسية الداخلية

أدت أحداث 8 أكتوبر 1988 إلى إقرار التعددية الحزبية والسياسية و انتهاج مسار الديمقراطية ، وهو الأمر الذي تطلب إعادة النظر في دور ومهام المؤسسة العسكرية.

3-التطور التكنولوجي في مجال الأسلحة

مع التغير في شكل وطبيعة الحروب ، وظهر ما يسمى بالحروب اللاتماثلية توجهت المؤسسة العسكرية الجزائرية إلى عصرنة القوات المسلحة بالأسلحة التكنولوجية الحديثة بما يتماشى مع طبيعة الحروب والتهديدات .

¹ رياض بوزرب ، مرجع نفسه، ص209

الفصل الثالث تحديات الإستراتيجية الأمنية الجزائرية ومستقبل الأمن القومي الجزائري في ظل التحولات التي تشهدها منطقتي المغرب العربي والساحل الأفريقي

وفي نفس الصلة أكد الفريق الأول السعيد شنقريحة خلال زيارة رئيس الجمهورية وزير الدفاع الوطني عبد المجيد تبون إلى مقر وزارة الدفاع الوطني يوم 9 ماي 2024 عن جاهزية الجيش الوطني الشعبي لكافة أشكال التهديدات والمخاطر المحيطة بالجزائر على حدودها بقوله "لقد حرصنا في الجيش الوطني الشعبي، وعيا منا بالتحديات الراهنة، على تعزيز موجبات القوة العسكرية، بكافة أشكالها، واتخذنا بتوجيه من سلطتكم العليا، التدابير الملائمة للتصدي لأي احتمال، من خلال إعداد استراتيجيه مبنية على تقييم منطقي للتهديدات، والاستعمال الأمثل للأسلحة والعتاد والقوات، التي يتم تكييفها باستمرار، لضمان أحسن الظروف الأمنية. كما يمكننا التأكيد على أن وحدات قوام المعركة قد بلغت مستوى رفيعا، كما تؤكد النتائج الإيجابية المحققة في الميدان، فهي تواصل، بمعنويات عالية، تحضيرها القتالي، لبلوغ أعلى درجات الجاهزية"¹

وأكد أيضا " أن الحالة الأمنية الداخلية، متحكم فيها بشكل تام، وذلك بفضل جهود مستخدمينا البواسل رفقة زملائهم في الأسلاك الأمنية، والضغط المتواصل الممارس على ما تبقى من الشراذم الإرهابية، وتضييق الخناق على الجريمة المنظمة، وتهريب المخدرات والمهلوسات والهجرة السرية والتنقيب غير الشرعي عن الذهب، في إطار مسار ديناميكي يتم تكييفه باستمرار. من جهة أخرى، نسهر على تمتين الرابطة بين شعبنا الأبوي وقواته المسلحة، لأن تعزيز هذه الرابطة المقدسة هي إحدى الضمانات الأكيدة لديمومة الدولة الوطنية. وقد حرصنا كذلك على توجيه جهودنا لتوفير أحدث منظومات الأسلحة والعتاد، مع التركيز على تطوير صناعة عسكرية محلية واعدة، وإدماجها في إطار المنظومة الاقتصادية الوطنية"²

يعكس التصريح السابق لرئيس أركان الجيش الجزائري عن الجاهزية العملياتية والقتالية لأفراد الجيش الوطني الشعبي ، بالإضافة لأدراك القيادة العسكرية لطبيعة التهديدات التي تحيط بالجزائر والتي تتطلب تحضير القوات ومضاعفة التمرينات بما يتناسب مع أشكال الحروب الجديدة.

¹ الفريق شنقريحة: الجيش في أتم الاستعداد ، 2024/05/9 ، على الرابط <https://almasdar-dz.com/160124> -شنقريحة- الجيش في-أتم-الاستعداد

تاريخ الاطلاع 2024/05/14

² مرجع نفسه

الفصل الثالث تحديات الإستراتيجية الأمنية الجزائرية ومستقبل الأمن القومي الجزائري في ظل التحولات التي تشهدها منطقتي المغرب العربي والساحل الأفريقي

الفرع الرابع: الرفع من الجاهزية الميدانية للجيش والاستعداد الجيد للدفاع عن طريق المناورات العسكرية لأفراد للجيش الوطني الشعبي

تبقى القدرات العسكرية التي تمتلكها الدولة هي العامل الأساسي في مواجهة مختلف المخاطر والتهديدات التي تواجهها ، وعلى الرغم من أهمية القوة الناعمة من أجل بسط النفوذ ، لكن على الدول أن تقوم بموازنة قوتها بامتلاك عناصر الردع الاستراتيجي التي تجعل القوات المسلحة على أهبة الاستعداد وعلى درجة عالية من الجاهزية من أجل التصدي لكل ما من شأنه أن يمس أمنها وسيادتها الترابية.¹

أجرى الجيش الوطني الشعبي مجموعة من التمارين التكتيكية والاستعراضات العسكرية لتأكيد على مدى جاهزية وقدرة الجيش الوطني الشعبي في مواجهة كل التهديدات الصلبة واللينة التي تهدد أمنها من بينها :

أ - التمرين التكتيكي - ردع 2022-

قامت أفراد تابعة للجيش الوطني الشعبي ، شهر ماي 2022، على مستوى الناحية العسكرية الخامسة، بميدان الرمي بإجراء التمرين التكتيكي بالذخيرة الحية الليلية وذلك بمشاركة قادة الوحدات لمختلف الأسلحة على غرار سلاح المدفعية بمختلف أنواعه، والتي بدورها تؤكد نجاحها في مختلف الظروف سواء النهارية أو الليلية.

ب - التمرين تكتيكي - فجر 2023-

قام وزير الدفاع الوطني ، **عبد المجيد تبون** يوم الأحد 25 جوان 2023، بميدان الرمي والمناورات بولاية الجلفة التابعة للناحية العسكرية الأولى على تنفيذ تمرين تكتيكي بالذخيرة الحية.

وأكد رئيس الجمهورية من خلال التمرين التكتيكي أن الظروف الإقليمية التي تحيط بالجزائر فرضت عليها عصرة منظومتها الدفاعية ، و أن الجزائر لن تحيد عن عقيدتها الدفاعية.²

¹ أمال بن علل ، التهديدات الأمنية في منطقة المغرب العربي وتداعياتها على الجزائر ، مرجع سابق ص189

² وزير الدفاع الوطني، السيد عبد المجيد تبون، اليوم الأحد بميدان الرمي والمناورات بولاية الجلفة (الناحية العسكرية الأولى)، على مجريات تنفيذ تمرين تكتيكي بالذخيرة الحية بعنوان "فجر 2023"

الفصل الثالث تحديات الإستراتيجية الأمنية الجزائرية ومستقبل الأمن القومي الجزائري في ظل التحولات التي تشهدها منطقتي المغرب العربي والساحل الأفريقي

وأكد وزير الدفاع أيضا "أن الجزائر عازمة على مواصلة مشوار تطوير وعصرنة أدواتها الدفاعية من كافة النواحي، وذلك خدمة للدفاع الوطني".¹



ج – التمرين التكتيكي – عاصفة تيريرين 2023–

قامت الناحية العسكرية السادسة بتمرين تكتيكي بعنوان "عاصفة تيريرين 2023" يومي 15 و 16 مارس 2023 ، ويهدف هذا التمرين التكتيكي إلى اختبار الجاهزية القتالية لوحدة القطاع على مستوى الناحية العسكرية السادسة بتمنراست ، بالإضافة لتدريب القادة والاركانات على تنفيذ العمليات وتطوير معارفهم في التخطيط والتحضير والتنظيم والتنفيذ ووضعهم في جو المعركة.²

¹ رئيس الجمهورية يشرف بالجلفة على تنفيذ تمرين تكتيكي بالذخيرة الحية "فجر-2023"، وكالة الأنباء الجزائرية ، رابط المقال ، <https://www.aps.dz/ar/algerie/145858-> تاريخ الاطلاع 24/05/2024

² كفاءة وتحكم في منظومات الأسلحة ، السيد الفريق الأول يشرف على تنفيذ تمرين تكتيكي بالذخيرة الحية بعنوان "عاصفة تيريرين 2023" ، مجلة الجيش ، العدد 717 ، افريل، 2023 ص19

الفصل الثالث تحديات الإستراتيجية الأمنية الجزائرية ومستقبل الأمن القومي الجزائري في ظل التحولات التي تشهدها منطقتي المغرب العربي والساحل الأفريقي

ويهدف التمرين أيضا إلى الرفع من المستوى التكتيكي والعملياتي والقدرات القتالية العالية لمختلف أفراد القوات المسلحة ، بالإضافة للاستغلال الأمثل للميدان وتعزيز التنسيق بين مختلف الوحدات المشاركة.

ح — التمرين تكتيكي بالذخيرة الحية "زوبعة الهقار 2024"

قام الجيش الوطني الشعبي بمناورة بالذخيرة الحية على مستوى الناحية العسكرية السادسة بمنطقة برج باجي مختار في يومي 26،27 فيفري 2024 ، وقد حمل التمرين التكتيكي رسالة مفادها جاهزية الجيش الوطني الشعبي لكافة التهديدات.

كما شاركت وحدات من مختلف الأسلحة البرية والجوية والاستطلاع في هذا التمرين التكتيكي ، وكانت عملية تدخل الوحدات الخاصة عن طريق استخدام المروحيات ، التي كانت تحت حماية المروحيات المقاتلة، إضافة إلى عملية إنزال مظلي، والقيام بمهمة تدمير قوات عدو غير تقليدي. وجرى خلال المناورة العسكرية تزويد الطائرات المقاتلة بالوقود جوا¹ ، يعكس التمرين التكتيكي بالقرب من الحدود الجزائرية مع دولة مالي عن التكون العالي والتنسيق المرتفع بين مختلف الوحدات المشاركة في التمرين ، بالإضافة لقدرة أفراد الجيش على التحكم في مختلف الأسلحة ، ويبين أيضا التمرين مدى جاهزية الجيش الجزائري لطبيعة التهديدات اللاتماثلية التي تفرزها منطقتي الساحل والمغرب العربي ، حيث اتضح من خلال طبيعة التكتيكات والأسلحة المستخدمة على أن التمرين ضد عدو غير تماثلي.

¹ الجيش الجزائري يجري مناورات "زوبعة الهقار 2024" قرب مالي، عثمان لحياني 2024/04/27، الرابط <https://www.alaraby.co.uk/politics/%D8%A7%D9%84%D8%A> تاريخ الاطلاع على المقال 2024/05/14

الفصل الثالث تحديات الإستراتيجية الأمنية الجزائرية ومستقبل الأمن القومي الجزائري في ظل التحولات التي تشهدها منطقتي المغرب العربي والساحل الأفريقي



خ - تمرين تكتيكي - طوفان القلعة-

قامت الناحية العسكرية الثالثة تحت إشراف قائد أركان الجيش الوطني الشعبي على مستوى القطاع العملياتي برج العقيد لطفي، في افريل 2024 بمشاركة قادة الوحدات بمختلف الأسلحة ما عدى القوات البحرية، على تمرين تكتيكي تمحور في خضمها على مدى الجاهزية العملياتية للجيش الوطني في جميع الأصعدة لاسيما قوات الردع الجيوستراتيجية، الجيوتقنية، الاستطلاع ، وحرس الحدود، الحرب الإلكترونية المدرعات، المدفعية ومختلف الأسلاك الأمنية التي تبرهن على شدة اليقظة والتفطن لجميع التهديدات.



الفصل الثالث تحديات الإستراتيجية الأمنية الجزائرية ومستقبل الأمن القومي الجزائري في ظل التحولات التي تشهدها منطقتي المغرب العربي والساحل الأفريقي

الفرع الرابع : الاستعراض العسكري كإلية غير مباشرة لمظاهر العصرية والاحترافية للجيش الوطني الشعبي

قام الجيش الجزائري بمجموعة من الاستعراضات العسكرية أبرزها:

أ - الاستعراض العسكري 08 جويلية 2021

بدا الاستعراض العسكري بالتعريف بالأكاديمية العسكرية شرشال والتي تستمد القوات المسلحة موردها البشري المؤهل من ضباط أكفاء تسمح لهم بالارتقاء أكثر فأكثر بالجيش الوطني الشعبي وتحقيق أهدافه المرجوة في إطار تجسيد إستراتيجية العصرية والاحترافية للمؤسسة العسكرية ، وتم بعدها تقديم استعراض عسكري قامت بعرضه مختلف الوحدات العسكرية المشاركة ، على غرار العروض الرياضية في القتال المتلاحم الكارتيه و الكونغ فو والتايكواندو والحركات الرياضية الجماعية بالسلاح ، وقدمت القوات العروض التالية¹ :

— عروض القوات البرية:

قدم العرض طلبة الأكاديمية العسكرية لشرشال ، وتم تنفيذ من خلالها تمرين قتالي من فوج 104 للمناورات العملياتية بعنوان " الفصلية في حصار واقتحام مبنى يأوي مجموعة إرهابية"

— عروض القوات الجوية :

شاركت فيها قوات تابعة للقوات الجوية من خلال تنفيذ تمرين حول تزويد الطائرات المقاتلة بالوقود في الجو، إضافة إلى استعراضات جوية لتشكيلات الطائرات المقاتلة.

— عروض القوات البحرية :

تم عرض القوات البحرية عبر البث المباشر من خلال شاشة عملاقة ، والتي قامت بتنفيذ تنارين بيانية نفذت من طرف القوات البحرية ، متمثلة في "التدخل لاعتراض سفينة مشبوهة مع تحرير رهائن على متنها"

¹ محمد بوكبشة ، أمال فوضيل الشريف ، تكوين عسكري متشبع بالوطنية ، مجلة الجيش عدد 696 ، جويلية 2021 ، ص 11

ب - الاستعراض العسكري 5 جويلية 2022

يعتبر الميدان والتطبيق المقارب للواقع من أهم الطرق التي يمكن أن نقيس به مدى جاهزية الجيوش واحترافيتها، ويمكن اعتبار الاستعراض رسالة إلى أطراف معينة لإعلامها عن الجاهزية التي يتسم بها جيش تلك الدولة. ويمكن القول ان الاستعراض العسكري الذي قامت به مختلف وحدات الجيش الوطني الشعبي ، يحمل معه رسالة مشفرة تحمل خطابا شدد اللهجة لكل المتربصين بأمن واستقرار الجزائر.

نظم الجيش الوطني الشعبي يوم 05 جويلية 2022 ، استعراضا عسكريا على مستوى الطريق الوطني رقم 11 المحاذي لجامع الجزائر ، والذي كان تحت إشراف رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون وزير الدفاع الوطني، القائد الأعلى للقوات المسلحة ، وقد عكس الاستعراض العسكري مدى الجاهزية والاحترافية التي وصل اليها الجيش الوطني الشعبي وكذا مدى تحكمه العالي بالأسلحة والتكنولوجيا العسكرية ، إضافة لذلك حمل الاستعراض رسالة رمزية لعدة أطراف تستهدف الجزائر ، فقد حضر الاستعراض رؤساء دول كل من فلسطين ، تونس ، النيجر الكونغو الديمقراطية ، اثيوبيا ، بالإضافة لرئيس الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية إبراهيم غالي¹.

وحمل الاستعراض دلالة رمزية تؤكد مدى التزام الجزائر بموقفها الدائم بدعم قضايا التحرر في العالم في تقديمها قضية الشعب الصحراوي الذي يناضل لاسترجاع حقه المشروع واقامة دولته المستقلة ، طبقا لقرارات الامم المتحدة التي تصف الأراضي الصحراوية بانها اراضي محتلة، وكما ارتسمت صورة واضحة مفادها ارتباط الشعب بجيشه والتي تعزز اللحمة الوطنية بين الجيش والشعب الجزائري²

شمل الاستعراض عديد وحدات الجيش الوطني الشعبي ، حيث استهل الاستعراض بفرقة موسيقية والخيالة التابعة للحرس الجمهوري تلتها مربعات المجاهدين وأشبال الأمة وقيادات القوات و المدارس العسكرية إضافة إلى مربعات المديرية العامة للأمن الوطني ، المديرية العامة للجمارك ، المديرية العامة للحماية المدنية وتباعا

¹ نور الدين بوكراع ، الجيش الوطني الشعبي فخر الأمة ، مجلة الجيش ، عدد 709 ، اوت ، 2022 ، ص20

² مرجع نفسه ، ص22

الفصل الثالث تحديات الإستراتيجية الأمنية الجزائرية ومستقبل الأمن القومي الجزائري في ظل التحولات التي تشهدها منطقتي المغرب العربي والساحل الأفريقي

لهذا فسح المجال بعدما لتشكيلات العربات القتالية التي تقدمتها الدبابات بمختلف أنواعها ، عربات المشاة الميكانيكية والآليات ، المدفعية والمدفعية الصاروخية بمختلف أنواعها ، منظومات متنوعة للمدفعية المضادة للطائرات ومنظومات صواريخ الدفاع الجوي هذا على غرار منظومة "بوك - 3م" و "س - 300" منظومات رادار متنوعة ، عربات خفيفة التدريب وعربات الاستطلاع والتدخل ثم تشكيلات لمختلف آليات القتال المخصصة لفتح الطرقات ونصب الجسور وعربات الإسناد المتعددة الأشكال بما فيها التقني والطبي ، تليه تشكيلة الدراجات النارية التابعة لقيادة الدرك الوطني ، ثم تلاها عروض جوية أدتها طائرات تابعة للقوات الجوية مخصصة في النقل التكتيكي ، المقاتلات، الاستطلاع والقاذفات بالإضافة إلى تشكيلات لمروحيات هجومية وأخرى مختصة في الاستطلاع، النقل والبحث والإنقاذ وبمشاركة مروحيات قيادة الدرك الوطني ، و المديرية العامة للأمن الوطني و الحماية المدنية ، وتم بعدها فتح المجال للإنزال المظلي ، ثم استعراض تشكيلات للقوات البحرية متمثلة في سفن حربية ، من فرقاطات العربات كاسحات ألغام، وسفن تدريبية وسفن مخصصة للبحث والإنقاذ ، ليختتم الاستعراض العسكري بمشاركة 100 تشكيلة بعروض فنية لفرقة المزود للحرس الجمهوري¹

- يمكن القول أن لهذه الاستعراضات العسكرية مجموعة من النتائج أهمها:
- التأكيد على جاهزية واحترافية الجيش الوطني الشعبي ، في كل التخصصات وعلى مستوى كل القيادات والقوات
 - تعزيز الرابطة القوية بين الجيش وشعبه
 - التأكيد على المواقف الثابتة للجزائر اتجاه القضايا التحريرية في العالم
 - التأكيد على التزام المؤسسة العسكرية في التوجه نحو العصرية والتطوير
 - بعث رسالة لكافة المتربصين بالجزائر بان للجزائر جيش قوي يحميها من كل التهديدات ومستعد لكافة الاحتمالات

¹ مرجع نفسه ، ص23

الفصل الثالث تحديات الإستراتيجية الأمنية الجزائرية ومستقبل الأمن القومي الجزائري في ظل التحولات التي تشهدها منطقتي المغرب العربي والساحل الأفريقي

المطلب الثالث : الإنفاق العسكري للجزائر - دلالات وأبعاد-

في إطار مسعى احترافية الجيش الوطني الشعبي أولت الجزائر أهمية بالغة من خلال ما صدته الجزائر من مبالغ باهظة لوزارة الدفاع الوطني ، نظرا للتهديدات اللاتناظرية التي تحيط بالجزائر والتواجد العسكري لعدد من الدول والشركات الامنية.

يرتفع سنويا حجم ميزانية وزارة الدفاع ارتفع الإنفاق العسكري الجزائري حيث ارتفعت ميزانية الدفاع الوطني سنة 2024 بقيمة 18.3 مليار دولار. وهو أعلى مبلغ إنفاق سجلته الجزائر منذ الاستقلال

حيث تعد ميزانية الجيش الجزائري لسنة 2024 ضمن أعلى ميزانيات الدفاع في العالم حيث تحتل الجزائر حسب معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (سيبري) المرتبة الأولى إفريقيا في حجم الأنفاق العسكري ، ورفعت الجزائر أنفاقها العسكري بنسبة 76% عن سنة 2023¹

كما تعد ميزانية الدفاع الوطني ضمن أقوى ميزانيات الدول في العام، و تحتل الجزائر حسب تقرير لمعهد ستوكهولم لأبحاث السلام لسنة 2024 المرتبة الأولى أفريقيا والمرتبة 23 عالميا

ميزانية وزارة الدفاع الوطني بالدينار الجزائري	السنة	المبلغ بالدولار ا بلمليار دولار
516.638.000.000	2011	8,6
723.123.173.000	2012	6,9
825.860.800.000	2013	11
955.926.000.000	2014	11,8
1.047.926.000.000	2015	13 مليار دولار
1.118.297.000.000	2016	10
1.118.297.000.000	2017	10
1.118.297.000.000	2018	57,10

¹ STOCKHOLM INTERNATIONAL PEACE RESEARCH INSTITUTE(SIPRI)« look at the site '14/05/2024<https://www.sipri.org/publications>

الفصل الثالث تحديات الإستراتيجية الأمنية الجزائرية ومستقبل الأمن القومي الجزائري في ظل التحولات التي تشهدها منطقتي المغرب العربي والساحل الأفريقي

1.230.000.000.000	2019	36،10
1.230.330.000.000	2020	9مليارات دولار
1.230.000.000.000	2021	7،9
1.300.000.000.000	2022	22
2.486.000.000.000	2023	18 مليار دولار
2 926 000 000 000	2024	21،8 مليار دولار

المصدر: من إعداد الطالب

نلاحظ من خلال الجدول أن ميزانية الجيش الوطني الشعبي منذ سنة 2000 إلى غاية سنة 2019 في لارتفاع مستمر، فنجد زيادة في الإنفاق العسكري من 000،750،576،141 دج في سنة 2000 إلى 000،000،297،118،1 دج سنة 2011 أي زيادة قدرت بمسبة 38%، ومن 000،173،123،723 دج سنة 2012 إلى 000،000،297،118،1 دج سنة 2016 أي بنسبة 46%، من الإنفاق على التسليح في القارة الإفريقية، ليصل في سنة 2019 إلى 000،000،000،230،1 دج بعد أن كان سنة 2017 بمبلغ 000،000،297،118،1 دج، أي أرتفع بزيادة قدرها 000،000،703،111 دج، وهذا ما يدل على مدى اهتمام القيادة العسكرية والسياسية بالرفع من قدرات الجيش، والعمل على تحديثه وعصرنته، خاصة في ظل التهديدات الإقليمية المحيطة بها من عدة الجهات.

وبهذا فإن هذا الارتفاع المتزايد والحاد للإنفاق العسكري ما هو إلا تعزيز للقدرات العسكرية في ظل التهديدات المتزايدة، ولهذا يعتبر تعزيز القدرات الدفاعية من المبادئ الثابتة في العقيدة الأمنية الجزائرية باعتباره مطلباً مهماً لا ينفذ إلا من خلال تجهيز الجيش الوطني الشعبي بوسائل ومعدات حديثة والسعي وراء تطوير الصناعة العسكرية بشكل عام.

أن دراسة وتحليل البيانات الموجودة في الجدول أعلاه تمكننا من تقديم الملاحظات التالية

— على الرغم من انخفاض أسعار النفط سنة 2014 إلا أن المبلغ المخصص لوزارة الدفاع الوطني عرف ارتفاعاً بنسبة 46،5 % وهذا لاعتباره قطاعاً حيوياً يتطلب تدعيمه باستمرار من أجل الحفاظ على الأمن القومي

الفصل الثالث تحديات الإستراتيجية الأمنية الجزائرية ومستقبل الأمن القومي الجزائري في ظل التحولات التي تشهدها منطقتي المغرب العربي والساحل الأفريقي

انتقل الأنفاق العسكري الجزائري من 8652 مليون دولار سنة 2011 إلى 8802 مليون دولار سنة 2013 ، ويمكن تبرير ارتفاع المبلغ خلال عامي 2011 و 2012 ، بالتهديدات الأمنية من أحداث الربيع العربي في تونس وأزمته ليبيا ومالي وما نجم من تأثيرات على الأمن القومي الجزائري ومن أسباب تزايد وتيرة التسلح في السنوات الأخيرة للجيش الجزائري أبرزها:

— مواصلة الجيش الوطني الشعبي مسار التطوير والتحديث ، وذلك من خلال التوظيف الأمثل للقدرات المتوفرة ، سواء تعلق الأمر بالوسائل المادية من أسلحة حديثة ومتطورة ، أو الطاقات البشرية التي يسعى الجيش الوطني الشعبي لتطوير قدراته وكفاءته القتالية من خلال التعالي العالي والاحترافي بما يماشى مع الأشكال الجديدة للحروب اللاتماثلية¹.

— تنامي التهديدات الأمنية الآتية من منطقتي الساحل الإفريقي والمغرب العربي على غرار التنظيمات الإرهابية التي اتخذت من المنطقة مكان امن وساحة لأنشطتها كتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، و تنظيم الدولة الإسلامية داعش بالإضافة لتنامي ظاهرة الجريمة المنظمة بمختلف أشكالها.

— ضعف النفقات العسكرية لدول الجوار خاصة الدول الموجودة على الناحية الجنوبية دولتي النيجر ومالي وموريتانيا ، بالإضافة للفشل الدولاتي لأغلبية دول الساحل الأفريقي ، وهو الأمر الذي زاد من مهام الجزائر وشكل لها أعباء إضافية من اجل حماية حدودية التي تفوق 6 آلاف كيلومتر ، في ظل صعوبة مراقبتها نظرا لخصوصيتها الجغرافي

— عدم امتلاك دول الساحل الأفريقي لموارد مالية كافية ولا جيش نظامي وقوي يستطيع مواجهة التهديدات الأمنية اللاتناظرية خاصة الظاهرة الإرهابية التي تتخذ من منطقة الساحل فضاء حيوي لها

— يعد الصراع الإقليمي المستمر بين الجزائر والمغرب و الأطماع التوسعية للمغرب على حساب الصحراء الغربية بالإضافة للمشاكل الحدودية بين المغرب والجزائر خاصة مع قيام الجزائر بقطع العلاقات الدبلوماسية بعد توقع المغرب لاتفاقية دفاع مشترك مع الكيان الصهيوني ، أدت هذه المعطيات إلى رفع الجزائر

من ميزانية التسلح

¹ أسامة سليخ ، مرجع سابق ، ص194

الفصل الثالث تحديات الإستراتيجية الأمنية الجزائرية ومستقبل الأمن القومي الجزائري في ظل التحولات التي تشهدها منطقتي المغرب العربي والساحل الأفريقي

وبهذا اتجهت المؤسسة العسكرية الجزائرية لتحديث و عصرنة جميع هياكلها من قوات برية ، جوية ، بحرية ودفاع عن الإقليم ، عن طريق تزويدها بأحدث الأسلحة والتجهيزات الحربية ، وتعد روسيا اكبر حليف استراتيجي للجزائر في مجال التسلح ، فتعاون العسكري الجزائري الروسي يعود إلى مرحلة العهد السوفياتي.

حسب أرقام معهد ستوكهولم لسلام لسنة 2020 تتوزع واردات الجزائر من الأسلحة ، حيث تحتل روسيا المرتبة الأولى بنسبة 67% ، تم تليها الصين بنسبة 13% ، و ألمانيا بنسبة 11%

وحسب دراسة أجريت من قبل مركز بحث تابع للقوات الجوية الأمريكية "ارابر" أثبتت الدراسة أن طبيعة الأسلحة التي تشتريها الجزائر من روسيا هي أسلحة استراتيجية ، حيث أصبحت قوات الدفاع الجوي عن الإقليم من أفضل عشر منظومات دفاع متطورة في العالم ، وبهذا فالجزائر تحتل المرتبة الأولى من ناحية الدول الأكثر تسليحا في القارة الأفريقية¹.

تتنوع الأسلحة التي تستوردها الجزائر بين طائرات على اختلاف أنواعها : طائرات بدون طيار ، طائرات استطلاع ، طائرات النقل ، طائرات التدريب الخ بالإضافة لدبابات ، مدفعية ذاتية الدفع ، مدفعية السحب ، عربات القتال ، أنظمة إطلاق متعددة للصواريخ ، غواصات ، أنظمة معلوماتية متطورة للدفاع الجوي.... وغيرها من مختلف الأسلحة².

¹ فيروز مزياني ، إستراتيجية الدفاع الوطني الجزائري في ظل التهديدات الأمنية الجديدة ، مجلة العلوم

القانونية والسياسية ، م10، ع 03 ، ص544

² حسين جنوحات، الجزائر بين تحديات التنمية الاقتصادية ومتطلبات الدفاع والأمن ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص إدارة أعمال ، جامعة الجزائر 3 ، 2018 ، ص218

الفصل الثالث تحديات الإستراتيجية الأمنية الجزائرية ومستقبل الأمن القومي الجزائري في ظل التحولات التي تشهدها منطقتي المغرب العربي والساحل الأفريقي

كما تشهد المنطقة انتشار الجماعات الإرهابية و استفحال ظاهرة الجريمة المنظمة بمختلف أشكالها.

يرى الأستاذ الجامعي "توفيق بوقاعدة" بجامعة الجزائر 3 أن ارتفاع ميزانية الدفاع الوطني في السنوات الأخيرة يمكن إرجاعه إلى أربعة أسباب هي¹:

السبب الأول: هو سعي الجيش الجزائري إلى تحديث منظومته الدفاعية بما يتماشى والتطور الحاصل في التكنولوجيا الجديدة في مختلف أنواع الأسلحة

السبب الثاني: يتمثل في عدم التزام المنتجين الذين تم توقيع مع صفقات التسلح التي كانت مبرمجة سابقا، وذلك بسبب الحروب التي تخاض في العديد من المناطق حيث تعد روسيا أشهر حليف مع الجزائر في قضايا التسلح وتخوض روسيا منذ فيفري 2022 حربا مع أوكرانيا ، بالإضافة للركود في مجال الصناعات العسكرية بسبب جائحة كورونا

السبب الثالث: يعود إلى حالة اللااستقرار واللامن الذي يشهدها المحيط الإقليمي للجزائر ، وهو الأمر الذي تطلب ضرورة اقتناء أدوات تقنية حديثة لمراقبة الحدود

السبب الرابع: التوتر الذي يشوب العلاقات الجزائرية المغربية والذي يجعل المنطقة على حافة حرب إقليمية

وفي نفس السياق يرى الأستاذ بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية بالجزائر "حسام حمزة" انه لا يمكن فصل ارتفاع ميزانية الجيش الوطني الشعبي في السنوات الأخيرة عن الواقع الأمني للدوائر الجيوسياسية للجزائر، حيث أن الجوار الجيوسياسي لبلاده سواء المباشر أو البعيد، يفرض تحديات أمنية وعسكرية متعددة الأبعاد ، حيث فرض التحالف المغربي مع الكيان الصهيوني معادلة جديدة في المنطقة، الأمر الذي يستدعي ضرورة الاستعداد لسيناريو الحرب².

¹ الإنفاق العسكري للجزائر.. ماذا وراء الزيادة القياسية، موقع الحرة، المقال على الرابط <https://www.alhurra.com/algeria/2024/04/23> ، تاريخ الاطلاع 2024/05/17

² مرجع نفسه

الفصل الثالث تحديات الإستراتيجية الأمنية الجزائرية ومستقبل الأمن القومي الجزائري في ظل التحولات التي تشهدها منطقتي المغرب العربي والساحل الأفريقي

المبحث الثاني: تقييم الإستراتيجية الأمنية الجزائرية في منطقتي الساحل الأفريقي والمغرب العربي

تقوم الإستراتيجية الأمنية الجزائرية على عدة مقاربات التي تهدف من خلالها إلى تعزيز الحلول السلمية، وبعث التنمية في المنطقة وتعد هذه الخطوات اللبنة الأساسية لبناء الأمن في المنطقة.

المطلب الأول: تقييم الإستراتيجية الأمنية في مكافحة ظاهرة الإرهاب والجريمة المنظمة

سنتطرق في هذا المطلب إلى تقييم الإستراتيجية الجزائرية في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة بمختلف أشكالها

الفرع الأول: على مستوى الظاهرة الإرهابية

لقد كانت أولى خطوات الجزائر في مكافحة الظاهرة الإرهابية على المستوى الداخلي بعد استعادت الأمن على أراضيها تمثل في قانون الوئام المدني والذي استكمل بميثاق السلم والمصالحة الوطنية ، وقد لقي الميثاق نجاحا بارزا في القضاء على الظاهرة الإرهابية واستعادة الأمن في معظم مناطق التراب الجزائري

بعدها نقلت الجماعة السلفية للدعوة والقتال نشاطها من الجزائر إلى منطقة الساحل الأفريقي وأعلنت ولائها لتنظيم القاعدة ، وأصبحت بذلك الجزائر مستهدفة من قبل هذا التنظيم الذي اتخذ من منطقة الساحل الأفريقي و ليبيا مركزا لأنشطتها نحو دول المنطقة ، واستمر نشاط الجماعات الإرهابية وتعزز نفوذها في المنطقة وكانت سنة 2013 على قرابة السيطرة على العاصمة المالية باماكو ، واستتجبت على أثرها السلطات المالية بالقوات الفرنسية والأوروبية من محاربة تمدد الظاهرة الإرهابية في المنطقة ، وقد حاولت العديد من القوى الغربية جر الجزائر التدخل عسكريا في المنطقة ، لكن الجزائر أدركت جيدا ضرورة محاربة الظاهرة من كل المجالات وتجفيف منابع التطرف والغلو.

ومنذ بروز الظاهرة الإرهابية كتهديد أمني للجزائر في منطقة الساحل والمغرب العربي ، كثفت الجزائر جهودها الدبلوماسية في محاربة الظاهرة وقد نجحت في اصدار قرار أممي يجرم دفع الفدية للجماعات الإرهابية ، كما عززت الجزائر تكوين قواتها العسكرية في محاربة الظاهرة ، وبلورة استراتيجية شاملة لمحاربة الظاهرة ، وتعد الجزائر من الدول السبّاقة في مكافحة الظاهرة دوليا من خلال

الفصل الثالث تحديات الإستراتيجية الأمنية الجزائرية ومستقبل الأمن القومي الجزائري في ظل التحولات التي تشهدها منطقتي المغرب العربي والساحل الأفريقي

قانون يجرم دفع الفدية في ديسمبر 2009 من خلال القرار 1373 المتعلق بمكافحة مصادر تمويل الإرهاب بالإضافة للقرار رقم 1267 المتعلق بتمويل نشاطات الجماعات الإرهابية.¹

بعد استفحال الظاهرة الإرهابية على مستوى فضائها الأمني الساحلي والمغاربي باعتبارهما يمثلان عمقها الاستراتيجي والحديقة الخلفية لأمنها القومي . على أثرها بادرت الجزائر بمكافحة الظاهرة بجملة من الاستراتيجيات على المستوى الإقليمي وأكدت على ضرورة بعث التنمية في دول المنطقة ، وذلك نابعا من أدراك الجزائر بالأسباب الرئيسية لنمو الظاهرة إلا وهي انعدام التنمية وانتشار البطالة.²

ولقد حثت الجزائر الدول الكبرى على ضرورة مساعدة الدول الأفريقية من خلال الاستثمارات وتخفيض مديونيتها من اجل منع ارتدادات الظاهرة على أراضيها لان الإرهاب لا يعرف دين أو منطقة معين.

أن الإستراتيجية الأمنية الجزائرية في مكافحة ظاهرة الإرهاب تركز في شقها الدبلوماسي والسياسي إلى منع تدخل الدول الأجنبية عسكريا في المنطقة بحجة مكافحة الإرهاب وعلى ضرورة أفرقة الحلول ، لأنها تدرك جيدا مدى خطورة التدخل الأجنبي على أمنها وامن دول المنطقة ، حيث تسعى القوى الأجنبية لتعزيز نفوذها والحفاظ على مصالحها وقد اثبت التدخل العسكري الفرنسي في الساحل من اجل القضاء على الظاهرة الإرهابية على صحة ونجاعة الإستراتيجية الأمنية الجزائرية وإدراكها الجيد بأسباب الظاهرة وبأساليب مواجهتها ، ولقيت التجربة و المقاربة الجزائرية في مكافحة الظاهرة الإرهابية إشادة على المستوى الدولي كونها تجربة رائدة وناجحة، واستطاعت تفسير جذور الأزمة واستسقت على أثرها العديد من الدول التي تعاني من الظاهرة أسس التجربة الجزائرية في مكافحة الظاهرة خلال سنوات التسعينات.

¹ سميرة باسط، الإستراتيجية الجزائرية لمكافحة الإرهاب 1999-2014، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، تخصص دراسات استراتيجيه وأمنية ، جامعة الجزائر 3 ، 2014 ص147

² المرجع نفسه، ص148

الفصل الثالث تحديات الإستراتيجية الأمنية الجزائرية ومستقبل الأمن القومي الجزائري في ظل التحولات التي تشهدها منطقتي المغرب العربي والساحل الأفريقي

يبقى التنافس الدولي على خيارات دول المنطقة ابرز عائق على الإستراتيجية الجزائرية ، ولقد نادت الجزائر على ضرورة خروج القوات الأجنبية من المنطقة ولعل من ابرز أثار التدخل الأجنبي ، نجد خروج السلطات المالية بعد تدخل روسيا عسكريا عن طريق فاغنر من اتفاق المصالحة الجزائري بين السلطات المالية وجماعة الطوارق.

وبهذا تهدف القوى الغربية إلى تقليل وتطوير الدور والنفوذ الجزائرية في منطقة الساحل الأفريقي و القضية الليبية ، وحصره في مكافحة الإرهاب ، لأنها تدرك أهمية الدور الجزائري في المنطقة خاصة في الجانب التنموي و الحلول السياسية لان في حالة أفرقة الحلول و تعزيز التعاون بين دول المنطقة سيؤدي ذلك إلى ميلاد أنظمة ديمقراطية ، خاصة في ظل الخيارات الطاقوية التي تزخر بها المنطقة¹.

وعليه يكن القول أن الجزائر نجحت في الحفاظ على أمنها وردع الهجمات الإرهابية على أراضيها ، إلا أن الإرهاب في منطقة الساحل لا يزال يشهد تنامي أكثر وعلى الرغم من الإستراتيجية الأمنية الجزائرية الشاملة في محاربة الظاهرة الإرهابية إلا أن التدخلات العسكرية الأجنبية بحجة مكافحة الإرهاب واستمر فرنسا دفع الفدية ضاربت بذلك عرض الحائط القرارات الأممية عائق أمام الإستراتيجية الجزائرية التي تصبو إلى خلق الأمن والاستقرار بالمنطقة.

الفرع الثاني: على مستوى الجريمة المنظمة

تعد الجريمة المنظمة من اخطر التهديدات الأمنية التي تواجهها الجزائر نظرا لما تحمله من تهديد للأمن القومي الجزائري بمختلف أبعاده التقليدية والحديثة.

لقد حاولت الجزائر انطلاق من الآليات المتعددة والإجراءات القانونية الردعية التي تم التطرق إليها سابقا ، التقليل من أثار وأنشطة الشبكات الإجرامية وعلى الرغم من فعالية العديد من الإجراءات إلا أن الظاهرة لازلت تنتشر وبكثرة في المنطقة حيث استغلت الظروف الأمنية والمشاكل السياسية التي تمر بها كل من دولة مالي ، وليبيا من اجل تكثيف أنشطتها، ونسجت الشبكات الإجرامية علاقة تعاون مع الجماعات الإرهابية الأمر الذي أدى إلى استمرار أنشطتها.

¹ مرجع نفسه، ص150

الفصل الثالث تحديات الإستراتيجية الأمنية الجزائرية ومستقبل الأمن القومي الجزائري في ظل التحولات التي تشهدها منطقتي المغرب العربي والساحل الأفريقي

ولمحاربة مختلف أنشطة الجماعات الإجرامية قامت الجزائر بتكييف قوانينها الجنائية وخصت ظاهرة الجريمة المنظمة بمختلف أشكالها بقوانين خاصة، فمن خلال العقوبات المقررة في المنظومة القانونية والتشريعية قامت الجزائر بتجريم مختلف أنشطة الشبكات الإجرامية، وذلك راجع لخطورة الأنشطة الإجرامية كتهريب المخدرات ، وتجارة الأسلحة ، ولعبت الإجراءات القانونية التي اتخذتها الجزائر دور فعال في محاربة تدفق المخدرات والأسلحة للجزائر، كما أدت الهيئات الإدارية والأمنية المستحدثة لمكافحة الجريمة المنظمة إلى تقليل أنشطة المهربين اتجاه الجزائر.

لكن على الرغم من كل هذه الإجراءات الداخلية الوقائية استطاعت الجزائر منع دخول القناطر من المخدرات والأسلحة لثراب الجزائري ، إلا أن التهديد الذي تشكله شبكات الجريمة المنظمة لا يزال مستمر وهذا راجع للبيئة الأمنية الملائمة الهشة في منطقة الساحل الأفريقي التي وجدت فيها شبكات الجريمة المنظمة فرصة لتحقيق مزيد من الأرباح والمنافع ، بالإضافة لارتباط العديد من الشبكات الإجرامية بدول مجاورة للجزائر تحاول إغراقها بأطنان من المخدرات ، وتجدر الإشارة أن تجارة المخدرات في المغرب هي عملية مقننة.

المبحث الثاني: تقييم الإستراتيجية الأمنية الجزائرية على مستوى ظاهرة الهجرة غير النظامية

بدأت الجزائر بالتحرك في فضائها الإقليمي المتمثل في منطقة الساحل الأفريقي باعتباره عمق امني واستراتيجي لها ، و نظرا للأوضاع الأمنية التي تمر بها المنطقة ، وفي ظل الأوضاع الاستقرار الأمني السائد في الجزائر وتوفير فرض العمل وشروط الحياة الكريمة وجد سكان منطقة الساحل أنفسهم أمام ضرورة التوجه للجزائر سواء من اجل الاستقرار فيها أو من اجل العبور نحو أوروبا ، وعليه بادرت الجزائر بجملة من السياسات التي تبلورة في شكل إستراتيجية على المستوى الإقليمي من اجل محاربة ومكافحة هذه الظاهرة ، حيث عملت الجزائر على دعم مساء التنمية في المنطقة ، من خلال توفير شروط التنمية المستدامة والعدالة واحترام حقوق الإنسان ، وأكد على ضرورة تنمية منطقة الساحل حتى يعم الاستقرار والأمن ، لان الجزائر تدرك تمام الإدراك أن من بين الأسباب الرئيسية للهجرة غير الشرعية ، وارتفاعه هو غياب التنمية ، فقد حثت الدول الأوروبية التي تعاني أيضا من هذه الظاهرة على ضرورة مساعدة دول الساحل الأفريقي لتحقيق التنمية وتخفيض مديونيتها.

الفصل الثالث تحديات الإستراتيجية الأمنية الجزائرية ومستقبل الأمن القومي الجزائري في ظل التحولات التي تشهدها منطقتي المغرب العربي والساحل الأفريقي

لقد شكلت الهجرة غير الشرعية أهم تهديد للأمن القومي الجزائري ، وقد أنتج هذا التهديد مجموعة من الآثار السلبية تطرقنا تطرقنا إليها في الفصول السابقة ، ولمواجهة هذا التهديد الذي اثر على الأمن المجتمعي والصحي للجزائر انتهجت الجزائر إستراتيجية أمنية شاملة مست جميع القطاعات ، معتمدة في ذلك على ما تتوفر عليه من إمكانيات مادية وبشرية ، وقد حققت إستراتيجيتها بعضا من النتائج السلبية ومنعت تدفق سيول المهاجرين غير النظاميين ، إلا انه العديد من المقاربات الجزائرية في منع تدفق وصول المهاجرين لم تتحقق ذلك ، حيث تشهد في السنوات الأخيرة تزايد في عدد المهاجرين وذلك راجع لأسباب أهمها، التدخلات الخارجية في المنطقة ، تفشي الصراعات الاثنية والعرقية ، عدم وجود تنسيق امني فعال بين دول المنطقة ، كل هذه العوامل ساهمت في شل المقاربات الدبلوماسية والأمنية والتنمية للإستراتيجية الجزائرية في مكافحة الهجرة غير النظامية ، حيث أصبحت تهدد كيان الدولة والفرد والمجتمع الجزائري ، وعلى اثر ذلك انتقلت الجزائر في موضوع مكافحة الهجرة غير النظامية من مرحلة السير في إستراتيجية واضحة الأهداف والآليات إلى مرحلة إدارة الأزمة.

بهذا فقد اعتمدت الجزائر في مكافحتها لظاهرة الهجرة غير النظامية على مقاربة شاملة ورؤية معمقة قائمة على مواد قانونية واليات تنمية وإنسانية وعملية ، حيث تركز الجزائر جهودها على الأسباب الجذرية لهذه الظاهرة متجاوزة بذلك المقاربات التقليدية القائمة على الإجراءات العمليةية والإدارية لمواجهة ظاهرة الهجرة غير النظامية ، بالإضافة لضرورة وضع مقاربة تشاركية تهدف إلى تنمية المناطق الحدودية وتوحيد الرؤى ، وترافع الجزائر على مستوى الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة على قضية التنمية عن طريق تجسيد مشاريع تنمية في دول الساحل التي من شأنها تحريك عجلة التنمية في هذه الدول وتمكن سكانها على توفير فرص عمل وحياء أفضل ، بالإضافة لاستقطاب الفئات المرشحة للهجرة غير النظامية.

وعموما فان التطورات الأخيرة التي تشهدها منطقة الساحل ابرز خروج شعوب المنطقة رافضين للوجود الفرنسي والأمريكي، مقابل الاستثمار الصيني والروسي ، بالإضافة لموجات المهاجرين غير الشرعيين التي تمر عبر تونس إلى ايطاليا في السنتين الأخيرتين والتي تشهد ارتفاع متزايد ، أثبتت هذه المعطيات مدى إدراك الجزائر بجنور تهديد الهجرة غير الشرعية واليات الوقاية منها.

الفصل الثالث تحديات الإستراتيجية الأمنية الجزائرية ومستقبل الأمن القومي الجزائري في ظل التحولات التي تشهدها منطقتي المغرب العربي والساحل الأفريقي

المبحث الثالث: صعوبات تنفيذ الإستراتيجية الأمنية الجزائرية و مستقبل الأمن القومي الجزائري في ظل البيئة الأمنية التي تشهدها منطقتي الساحل الأفريقي والمغرب العربي

أن التطورات التي حدثت في منطقة الساحل الأفريقي والمغرب العربي بعد سقوط النظام والدولة في ليبيا و ما صاحبه من انتشار للجماعات الإرهابية في المنطقة أثرت على جميع دول المنطقة ، وجعلت من منطقة الساحل الأفريقي ساحة لتنافس بين الدول والكيانات الإرهابية من اجل ترسيخ وجودها وبسط نفوذها في المنطقة بشتى الطرق.

وسنتطرق في هذا المبحث في المطلب الأول إلى ابرز المعوقات التي تواجه الإستراتيجية الأمنية في الساحل الأفريقي ، و في المطلب الثاني إلى مستقبل منطقة الساحل الأفريقي في ظل التحولات التي تشهدها المنطقة.

المطلب الأول : التحديات التي تواجه الإستراتيجية الأمنية الجزائرية بمنطقة الساحل الأفريقي والمغرب العربي

أكدت الجزائر من خلال إستراتيجيتها الأمنية في التصدي لمختلف التهديدات الأمنية اللاتماثلية في منطقة الساحل الأفريقي والمغرب العربي على أولوية سيادة دول المنطقة وأمنها القومي ، بدلا من مصالح الدول الغربية في المنطقة التي استعملت مكافحة الإرهاب كذريعة.

تواجه الإستراتيجية الأمنية الجزائرية تجاه التهديدات الأمنية اللاتماثلية مجموعة من التحديات أهمها فيما يلي :

الفرع الأول :التنافس الدولي في منطقة الساحل الأفريقي

أصبحت منطقة الساحل الأفريقي مكانا لتنافس الدولي بين لاعبين دوليين ومن الأسباب التي جعلت منطقة الساحل الأفريقي ساحة لتنافس الدولي

– الفشل الدولي في منطقة الساحل الأفريقي وتزايد التهديدات الأمنية

تعاني أغلبية دول الساحل الأفريقي من فشل كبير في تسيير الدولة ، نتيجة الانقلابات العسكرية الدورية بالإضافة لغياب مؤسسات الدولة وكثرة الصراعات العرقية والقبلية.

الفصل الثالث تحديات الإستراتيجية الأمنية الجزائرية ومستقبل الأمن القومي الجزائري في ظل التحولات التي تشهدها منطقتي المغرب العربي والساحل الأفريقي

وهو الأمر الذي شكل بيئة خصبة لظهور تهديدات أمنية لاتماثلية والتي تتمثل في :

- التنظيمات الإرهابية والحركات المسلحة
- تنظيمات الجريمة المنظمة العابرة للحدود
- الهجرة غير النظامية

يمكن خطر هذه التهديدات الأمنية في أنها أصبحت تنافس الدولة في سلطتها ويرجع السبب الرئيسي في ذلك إلا أن أفراد التنظيمات الإرهابية و الجماعات المسلحة يرون أن الأنظمة الحاكمة هي أنظمة عميلة وليس لها شرعية في الحكم.

— الموارد الاقتصادية

من بين أهم الأسباب الاهتمام الدولي بمنطقة الساحل الأفريقي هي الموارد المعدنية والطاقوية التي تزخر بها المنطقة والتي تتمثل في الذهب ، الفوسفات ، اليورانيوم

— الموقع الجيوسياسي

ومن ابرز الدول الفاعلة في منطقة الساحل نجد:

1/ النفوذ الفرنسي في منطقة الساحل الأفريقي

لا يمكن الحديث عن منطقة الساحل الأفريقي بمعزل عن فرنسا لأنها تعتبر منطقة الساحل الأفريقي حديقة خلفية ومنطقة لنفوذها التقليدي، ويرجع ذلك كون فرنسا الفاعل التاريخي والتاريخي في المنطقة.

وتسعى فرنسا للحفاظ على نفوذها الاستراتيجي والسياسي في دول أفريقيا الفرنكفونية باعتبارها مستعمرات سابقة لها ، وفي ظل تزايد الدور الروسي والتركي و الصيني في المنطقة ، و تعطي فرنسا لمنطقة الساحل أهمية كبيرة من خلال سياستها الخارجية من الحفاظ على نفوذها الذي أصبح يتراجع في السنوات الأخيرة بعد دخول الدب الروسي للمنطقة

مما تسعى فرنسا للاستيلاء على ثروات مستعمراتها التقليدية من الفضة الذهب الفوسفات ، اليورانيوم ، من اجل تلبية احتياجاتها الداخلية ،وتقوم فرنسا بممارسة نفوذها والوصاية على الكثير من مستعمراتها السابقة حتى بعد إعلان استقلالها عنها في ستينات القرن الماضي ،عن طريق مجموعة من الآليات تتمثل في :

الفصل الثالث تحديات الإستراتيجية الأمنية الجزائرية ومستقبل الأمن القومي الجزائري في ظل التحولات التي تشهدها منطقتي المغرب العربي والساحل الأفريقي

١ - الآليات السياسية والعسكرية

وتتمثل في مجموعة من الاتفاقيات بين فرنسا ودول الساحل من بينها :

— اتفاقيات الدفاع المشترك

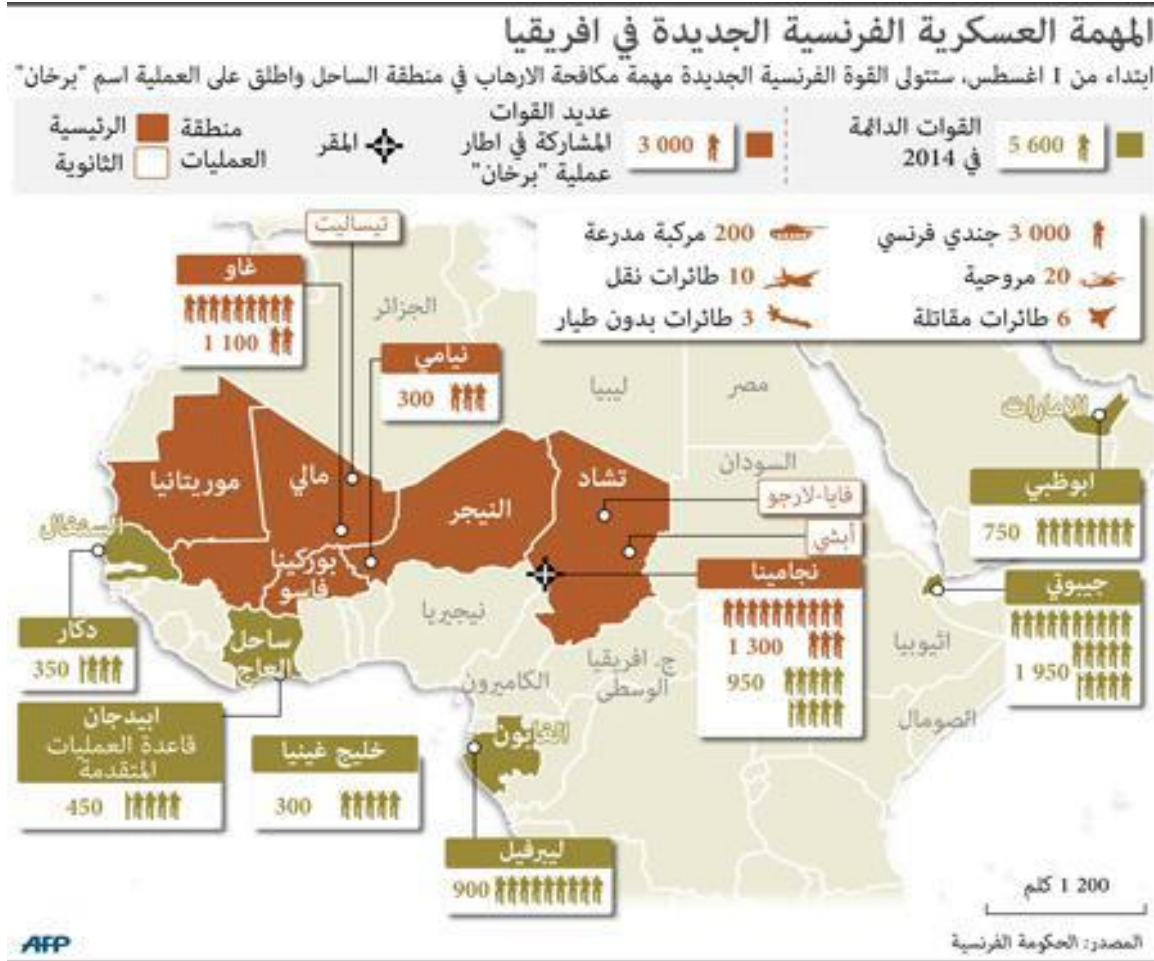
— الاتفاقيات الثنائية كالاتفاقية الموقعة مع السنغال ، موريتانيا ، طوغو

— التعاون العسكري عن طريق تزويد دول الساحل بالأسلحة و تكوين القادة

العسكريين وتدريبهم

وتجسدت هذه الاتفاقيات في: إقامة قواعد عسكرية في منطقة الساحل حيث تمتلك فرنسا ثلاثة قواعد عسكرية عملياتية متقدمة في المنطقة، تقع واحدة أقصى شمال مالي بمنطقة تيساليت ، وأخرى في شمال النيجر تحديدا في منطقة "ماداما" بالإضافة لقاعدة في دولة تشاد بمنطقة فايا ، لارغو

العنوان : خريطة تبين التواجد العسكري الفرنسي في منطقة الساحل الافريقي



Source: <http://www.alarab.co.uk/empictures/inpics/14205684008.jpg>

الفصل الثالث تحديات الإستراتيجية الأمنية الجزائرية ومستقبل الأمن القومي الجزائري في ظل التحولات التي تشهدها منطقتي المغرب العربي والساحل الأفريقي

وقامت فرنسا بمجموعة من التدخلات العسكرية في المنطقة بحجة مكافحة الإرهاب في المنطقة لكن في الحقيقة ما هي إلا وسيلة من أجل تثبيت وجودها في المنطقة من التدخلات نذكر منها:

➤ عملية سيرفال

نجحت فرنسا في استصدار قرار رقم 2085 من مجلس الأمن ، والذي يعطي للقوات الفرنسية حق التدخل عسكريا في مالي من أجل القضاء على الإرهاب الإرهابية التي كانت على وشك السيطرة على العاصمة باماكو ، بالإضافة لذلك قام إقليم الطوارق بالسيطرة على إقليم كيدال مالي بالكامل وتوجهت جنوبا من أجل السيطرة على العاصمة

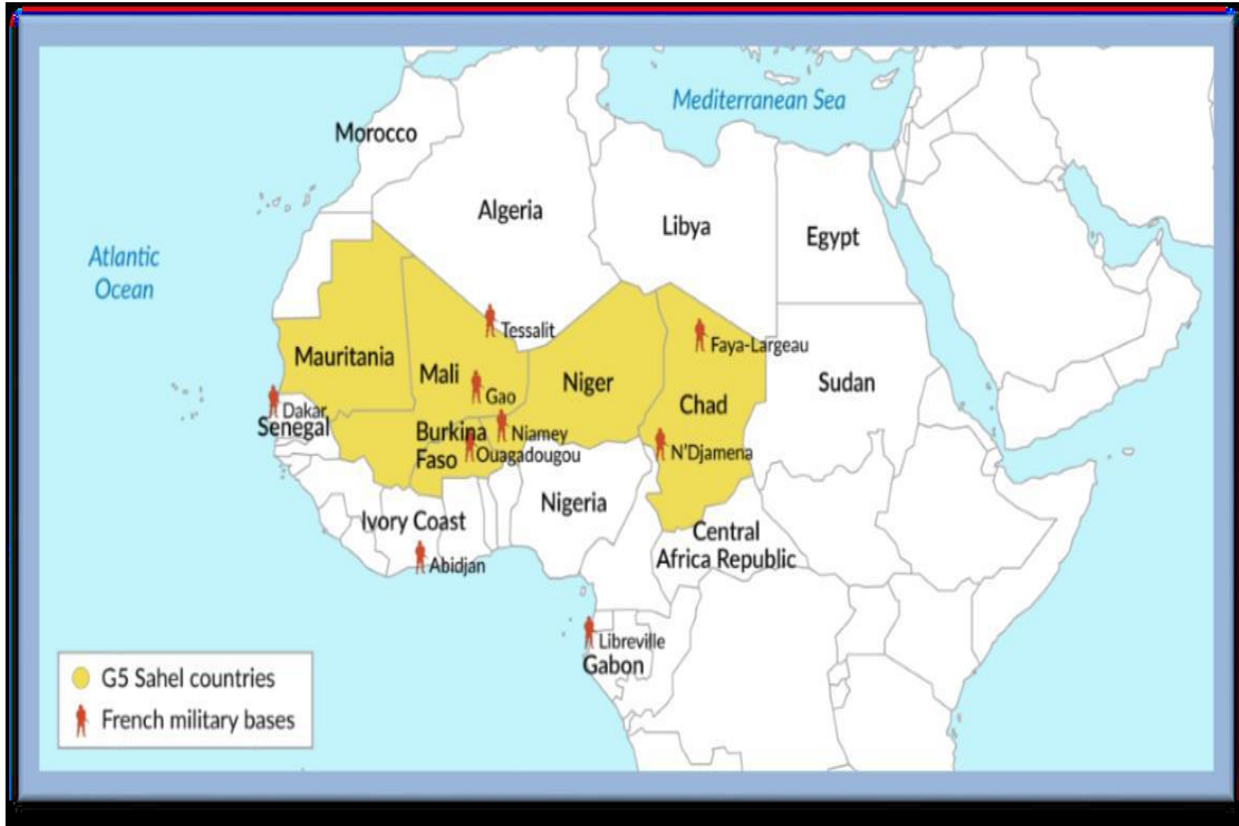
تدخلت فرنسا عسكريا بشمال مالي في 11 جانفي 2013 بطلب من الرئيس المالي السابق إبراهيم تراوري الذي تربطه علاقات وثيقة مع فرنسا.

➤ عملية برخان

اثر فشل عملية سيرفال في القضاء على الجماعات الإرهابية المنتشرة في المنطقة بدأت عملية برخان في أوت 2014، وتم على أثرها نشر أكثر من 3000 جندي فرسنا في مالي ، النيجر ، التشاد بوركينا فاسو ، موريتانيا تهدف هذه العملية العسكرية في القضاء على الظاهرة الإرهابية في المنطقة

الفصل الثالث تحديات الإستراتيجية الأمنية الجزائرية ومستقبل الأمن القومي الجزائري في ظل التحولات التي تشهدها منطقتي المغرب العربي والساحل الأفريقي

العنوان: خريطة توضح أماكن التواجد الفرنسي في المنطقة



المصدر: الرابط التالي [ps://www.gisreportsonline.com/r/france-military-sahel](https://www.gisreportsonline.com/r/france-military-sahel)

يتضح من خلال الخريطة رغبة فرنسا في تعزيز نفوذها في المنطقة عن طريق إنشاء قواعد عسكرية من أجل نهب الثروات التي تزخر بها دول الساحل

على الرغم من العمليات العسكرية المتواصلة للقوات الفرنسية في منطقة الساحل منذ سنة 2013 إلى أن فشلت في القضاء على الجماعات الإرهابية و أنشطة منظمات الجريمة المنظمة.

شهدت مالي وبوركينا فاسو والنيجر انقلابات عسكرية في سنوات 2021.2022.2023 وقد وجدت الانقلابات الأخيرة قبولا شعبيا وفي ظل تصاعد النفوذ الروسية في المنطقة طالب الانقلابيين الجدد من فرنسا إنهاء الوجود العسكري وسحب القوات العسكرية.

x مجموعة دول الساحل الأفريقي G5 Sahel

قامت فرنسا بتطوير إستراتيجية جديدة من أجل إيجاد شرعية لوجودها في منطقة الساحل الأفريقي ، تهدف هذه المبادرة إلى إشراك خمسة دول من المنطقة من أجل مكافحة الظاهرة ، وقامت بإشراك دول أخرى من خارج المنطقة من أجل تحمل الأعباء المالية ، ويشير استحداث فرنسا لمبادرة جديدة إلى فشل العمليات السابقة "سرفال" و "برخان" وعدم قدرت فرنسا تحمل الأعباء المالية ولتغطية نفقات هذه المجموعة استدعت فرنسا السعودية والإمارات العربية المتحدة لتمويل المجموعة ، حيث قدمت كل من السعودية والإمارات 100 مليون يورو ، 30 مليون يورو ، على التوالي ويمثل هذا المبلغ نصف ميزانية التحالف¹ .

ورفضت الجزائر التعاطي مع هذه المجموعة انطلاقاً من أسباب متعددة ، أبرزها ما يلي² :

1- هيمنة فرنسا على القرار السياسي والأمني للمجموعة ، باعتبار فرنسا هي المانح الأكبر لتكاليف هذه المجموعة

2- عدم تطابق أهداف هذه المجموعة مع الإستراتيجية الأمنية الجزائرية التي تتبنى الحلول السياسية و التنمية ، وترفض التدخل الأجنبي في المنطقة

3- اختلاف الموقف الجزائري مع الموقف الفرنسي في المنطقة باعتبارها الدولة التي انشأت المجموعة ، ويتمثل موطن الاختلاف في المقاربة الرسمية لكلا الدولتين تجاه الأزمة الليبية بالإضافة للمقاربة العسكرية الفرنسية في المنطقة والتي تعتبرها الجزائر جزءاً من الأزمة ، وتم على أثرها رفض مرور الطائرات العسكرية الفرنسية على الأراضي الجزائرية المتجهة لمنطقة الساحل.

¹ عبد الوهاب غربي، مرجع سابق، ص259

² الرابط التالي / www.aljazeera.net/midan/reality/politics/2020/3/15/ ، تاريخ الاطلاع على المقال 2024/05/16

الفصل الثالث تحديات الإستراتيجية الأمنية الجزائرية ومستقبل الأمن القومي الجزائري في ظل التحولات التي تشهدها منطقتي المغرب العربي والساحل الأفريقي

ب - الآليات الاقتصادية

تعتمد فرنسا على مجموعة من الأدوات الاقتصادية بغيت بسط نفوذها في المنطقة، تتمثل في:

- زيادة الاستثمارات الفرنسية في منطقة الساحل أو شمال أفريقيا
- الرفع من التجارة البينية والسيطرة على أسواق دول الساحل بالمنتجات الفرنسية
- في تصريح للرئيس الفرنسي السابق جاك شيراك في لحظة نادرة من لحظات الصدق لدى الساسة الفرنسيين قال فيها "بدون أفريقيا ستكون فرنسا دول هامشية"، من خلال التصريح السابق يتضح أن فرنسا تعتمد على ثروات دول الساحل من ذهب مالي ، و يورانيوم النيجر كمورد اقتصادي لها.
- وتتحكم فرنسا في اقتصاديات دول الساحل عن طريق :

أ - عملة الفرنك الفرنسي

تأسست المنظمة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا و الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا سنة 1948 وتم على أثرها إطلاق العملة الإفريقية - الفرنسي CFA تهدف هذه العملة المشتركة إلى تسهيل حركة التجارة بين أفريقيا والعالم ، ويقوم البنك المركزي الفرنسي بإصدار عملة الفرنك الفرنسي ل 15 دولة افريقية ، ويتم إيداع احتياطي الصرف لدول الساحل لدى البنك المركزي الفرنسي ، وهو ما يمنح فرنسا سنويا أرباح تتجاوز 500 مليار دولار¹.

وبهذا فدول الأفريقية المنظمة لمنظمة الفرنك الفرنسي تدفع لفرنسا أموال كقابل احتجاز احتياطاتهم المصرفية ، وتعد هذه العملية أسلوب من أساليب الاستعمار الحديثة.

¹ عمر عبد العزيز سبتي ، الرابط المشتركة بين الإرهاب والجريمة المنظمة في منطقة الساحل الأفريقي 2012-2021 ، مذكرة ماستر في العلوم السياسية ، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ، 2023/2022 ، ص 159

الفصل الثالث تحديات الإستراتيجية الأمنية الجزائرية ومستقبل الأمن القومي الجزائري في ظل التحولات التي تشهدها منطقتي المغرب العربي والساحل الأفريقي

ب - استنزاف ثروات دول الساحل

تقوم فرنسا بسرقة الثروات الباطنية للدول الساحل ، والتي توفر لها مورد أولية لتحريك اقتصادها ، من يورانيوم النيجر ، ذهب مالي ، والمزارع الزراعية في السنغال والسمك والحديد الموريتانيين ، وبعد استقلال دول الساحل عن فرنسا تغير مسار النهب عن طريق الشركات الفرنسية الكبرى التي واصلت نفس المشروع وتعتبر شركة توتال و اريفا ابرز شركة فرنسية دولية تقوم بنهب الموارد النفطية والغازية في غرب ووسط أفريقيا، حيث أصبحت هذه الشركات دولة قائمة بذاتها داخل الدول الأفريقية ، حيث تمتلك وتعمل تحت حماية القواعد العسكرية الفرنسية الموجودة فدول الساحل والصحراء¹.

ج - اتفاقيات اقتصادية استغلالية

بعد خروج فرنسا من أفريقيا بطريقة شكلية قامت بربط اقتصاديات دول الساحل باتفاقيات مجحفة في مجالات متعددة وتهدف الاتفاقيات التي تكون طويلة المدة إلى تحقيق والحفاظ على المصالح الفرنسية في المنطقة.

ح - الآليات الثقافية

توظف فرنسا الجانب الثقافي عن طريق ما يعرف بالفرانكفونية وصناعة النخب الأفريقية المنتسبة بالثقافة الفرنكفونية من اجل الحفاظ على مصالحها في المنطقة وتعتمد فرنسا على طريقتين من اجل الحفاظ على الثقافة الفرنسية الاستعمارية والتي تسمى بالثقافة الكولونيالية تتمثل في:

د- صناعة نخب عسكرية وسياسية

تقوم فرنسا بصناعة النخب الأفريقية الذين تدرجت أغليبيتهم في النظام التعليمي الفرنسي ، وتشبعوا بالثقافة الفرنسية ، وجرى بها تشكيل وجدانهم الثقافي والحضاري ، عن طريق الفرانكفونية كإطار فكري، والفرنسية كلغة لتواصل والإبداع ، حيث مازلت العديد من الدول الأفريقية منظم للمنظمة الدولية للفرانكفونية التي تضم فرنسا والعديد من الدول التي تعتمد اللغة الفرنسية كلغة رسمية.

¹ مرجع نفسه ، ص195

الفصل الثالث تحديات الإستراتيجية الأمنية الجزائرية ومستقبل الأمن القومي الجزائري في ظل التحولات التي تشهدها منطقتي المغرب العربي والساحل الأفريقي

خ - الترويج للهوية الفرنكفونية

تحاول فرنسا الحفاظ على إرثها التاريخي الذي فرضته في المنطقة واعد الثقافة الفرنكفونية أحد أبرز العوامل التي تعتمد عليها فرنسا في تثبيت وجودها في المنطقة من أجل الحفاظ على مصالحها ونفوذها.

حملت الانقلابات العسكرية في منطقة الساحل تراجع للنفوذ الفرنسي خاصة مع وجود بعض المؤشرات لدور الروسي عن طريق مرتزقة فاغنر في دعم بعض الانقلابات ، ويتجسد تراجع النفوذ الفرنسي في المنطقة بعد انسحاب كل من مالي و بوركينا فاسو من المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ايكواس) ، ومن مجموعة دول الساحل ، وتسعى أيضا للانسحاب من منظمة الفرنك الفرنسي التي تعد أداة من الأدوات الاقتصادية للاستعمار الفرنسي في المنطقة.

2/المقاربة الأمريكية ومشروع التواجد العسكري في المنطقة

لم تكن في السابق منطقة الساحل الأفريقي ذات اهتمام ومصلحة قومية للولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن أحداث 11 سبتمبر 2001 وفي إطار الحرب العالمية على الإرهاب بدأت تدخل المنطقة في صلب الاهتمام الأمريكي

إذ أصبحت المنطقة ملاذ للإرهابيين ، وعلى أثرها أطلقت الإدارة الأمريكية في نوفمبر 2002 مبادرة الساحل الأفريقي PSI ودخلت المبادرة حيز التنفيذ في جانفي 2004 ، وتهدف هذه المبادرة إلى تدريب وحدات عسكرية من جيوش أربع دول من منطقة الساحل وهي تشاد ، النيجر ، مالي ، موريتانيا.¹

وبعد ثمانية أشهر من إطلاق مبادرة PSI، قررت الإدارة الأمريكية إدخال كل من الجزائر ، تونس ، السنغال ، نيجيريا و تم إطلاق مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء TSCTT² ، سنة 2005 ، ولم تنجح هاتين المبادرتين في تحقيق الأهداف المنشودة بسبب افتقار المبادرتين لأطر مؤسساتية واضحة³ ، وتم على أثرها إنشاء قيادة جديدة تمثلت في القيادة الأمريكية في إفريقيا AFRICOM سنة 2007

¹ محمد لمين مستاك ، ص214

² مرجع نفسه

³ منصور لخضاري، السياسة الأمنية الجزائرية: المحددات – الميادين، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ط1، 2013 ص95

الفصل الثالث تحديات الإستراتيجية الأمنية الجزائرية ومستقبل الأمن القومي الجزائري في ظل التحولات التي تشهدها منطقتي المغرب العربي والساحل الأفريقي

وبهذا فلا إستراتيجية أمنية الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة تركزت على عدة مبادرات PSI ، TSCTI ، AFRICOM.

وتتضمن القيادة العسكرية الأمريكية لأفريقيا الافريكوم أكثر من 6000 فرد ، وتهدف هذه المبادرة إلى إعادة الانتشار العسكري في المنطقة عن طريق إقامة قواعد عسكرية جديدة ، بالإضافة لتقديم الدعم لعملية "برخان" سواء من ناحية التزود بالوقود أو النقل بنسبة لطائرات ، و تقديم معلومات استخباراتية إذ توجد في نيامي عاصمة النيجر قاعدة عسكرية أمريكية للطائرات بدون طيار ، من أجل مراقبة نشاط التنظيم الإرهابي " بوكو حرام" في نيجيريا ، وتوجد أيضا قاعدة أخرى في "اغاديز" بالنيجر على قرابة الحدود الجزائرية مع النيجر ، وتتضمن أكثر من 200 طائرة بدون طيار وتقوم بمراقبة تحركات الجماعات الإرهابية في ليبيا ومالي¹.

. العنوان : خريطة تبين عدد من القواعد الأمريكية المتواجدة في القارة الأفريقية



المصدر: <https://www.almusallh.ly> :در

¹ ACSRT-Terrorism Daily News Briefs, African Centre for the Study and Research on Terrorism, n.2142 (Wednesday 17 MAY2024)

الفصل الثالث تحديات الإستراتيجية الأمنية الجزائرية ومستقبل الأمن القومي الجزائري في ظل التحولات التي تشهدها منطقتي المغرب العربي والساحل الأفريقي

رفضت الجزائر قبول وضع قيادة "الافريكوم" على أراضيها باعتبار ذلك مساس بالسيادة الوطنية ، وسعت الجزائر أيضا على إلا تحتضن إحدى دول الجوار الأفريقي لهذه القيادة خاصة نيجر ومالي وموريتانيا ، نظرا لما يرمي إليه هذا المشروع الذي يهدف إلى الحفاظ على المصالح الأمريكية في المنطقة.¹

تعمل الولايات المتحدة الأمريكية على تحقيق جملة من الأهداف في منطقة الساحل الأفريقي أبرزها:

أ - تأمين الواردات النفطية وحماية المصالح الأمريكية في المنطقة

تسعى الولايات المتحدة الأمريكية للسيطرة على الموارد الطاقوية في منطقة الساحل امن اجل التحكم في أسعار السوق ، والتحكم في موارد المنطقة وطرق أمداها بالإضافة لأبعاد الصين التي تستورد 25% من حاجياتها النفطية من القارة الأفريقية² ، حيث تقدر احتياطات القارة من النفط حوالي 80 مليار برميل بما يعادل 8 % من الاحتياطات العالمية ، وتنتج منطقة الساحل الأفريقي 4 ملايين برميل يوميا وهو ما يعادل إنتاج كل من فنزويلا، إيران ، المكسيك مجتمعة ، وتساعد إمدادات النفط في المنطقة على الحفاظ على أسعار النفط بسبب عدم استقرار منطقة الشرق الأوسط³.

بهذا فلولايات المتحدة الأمريكية تحاول احتواء وتقليل النفوذ الصيني المتزايد في أفريقيا ، حيث تشهد السنوات الأخيرة تزايد النفوذ الصيني في مجال النفط ومشاريع البنى التحتية في كثير من الدول الأفريقية.

¹ منصور لخضاري، مرجع سابق، ص 97

² حارث قحطان عبد الله ، مصالح الصين النفطية في القارة الأفريقية ، الدراسات الأفريقية وحوض النيل ، مارس ، 2018، ص 165

³ عبد العزيز جراد ، الجيوسياسية ، مفاهيم ، معالم ورهانات ، منشورات شهاب ، الجزائر ، 2018 ص 138

الفصل الثالث تحديات الإستراتيجية الأمنية الجزائرية ومستقبل الأمن القومي الجزائري في ظل التحولات التي تشهدها منطقتي المغرب العربي والساحل الأفريقي

ب - احتواء النفوذ الصيني في المنطقة

ارتبط التنافس الدولي في منطقة الساحل الأفريقي والمغرب العربي خاصة ليبيا على مصادر الطاقة ، والاكتشافات الجديدة للموارد الطاقوية في بعض دول الساحل الأفريقي والسعي لاستغلالها أهمها في مالي ، النيجر ، وفي هذا الصدد تعد منطقة الساحل الأفريقي بالإضافة لدولة ليبيا ساحة وميدان للتنافس دولي كبير بين فواعل تقليدية هما فرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية ، إضافة للاعبين جدد في المنطقة تشمل كل من روسيا ، تركيا ، إيران ، الصين ، الإمارات العربية المتحدة ، وتتنافس هذه الدول على الموارد في المنطقتين ، وهو الأمر الذي يؤثر على أوضاع دول المنطقة والتي تنعكس سلبا على امن دول الجوار وعلى رأسها الجزائر.

3/ النفوذ الصيني المتزايدة في منطقة الساحل الأفريقي

برزت في السنوات الأخيرة قوى جديدة في المنطقة تسعى لترسيخ وجودها ونفوذها في المنطقة أبرزها الصين ، التي زاد مؤخر اهتمامها بالمنطقة في جميع المجالات خاصة في مجال الأسواق الجديدة ومن أهم الأسباب التي دعت الصين لتواجدها في منطقة الساحل الأفريقي

أ - الأسباب الاقتصادية

من الأسباب الاقتصادية في دخول الصين في أفريقيا هو الاهتمام بمنافسة الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول الغربية على الأسواق الأفريقية من اجل تسويق المنتجات الصينية و منافسة الإنتاج الأمريكي والغربي، و على مصادر الطاقة الأفريقية ، خاصة البترول والغاز الطبيعي وغيرها من الموارد الطبيعية والمعدنية.¹

وتسعى الصين أيضا للهيمنة على الموارد الاقتصادية واهم طرقها العالمية ، حيث أن الوصول الصيني تميز بالهدوء والثبات، وغلبت عليه اللغة الاقتصادية من خلال الاستثمار والتبادل التجاري ، وهو الأمر الذي أثار امتعاض القوى الكبرى التي لها مصالح في المنطقة ، كما عبر عنه الباحث بوكيلو لوسادي " أثار استثمار الصين المتصاعد في أفريقيا قلق شركاء التقليديين للقارة ، خصوصا أن الصين جاءت بمقاربة جديدة للمشاركة مبنية على أساس الاحترام المتبادل انطلاقا من القاعدة

¹ سليم جداي ، إسماعيل زيطاي ، ص 94

الفصل الثالث تحديات الإستراتيجية الأمنية الجزائرية ومستقبل الأمن القومي الجزائري في ظل التحولات التي تشهدها منطقتي المغرب العربي والساحل الأفريقي

الاقتصادية "رابع - رابع"، وهي الإستراتيجية التي فتحت لها الأبواب الأفريقية أمام دهشة القوى الغربية.¹

وتسعى للصين في ظل التنافس الدولي في المنطقة على مزاحمة النفوذ الفرنسي على الموارد المعدنية في النيجر خاصة اليورانيوم والحد من احتكار المجموعة الفرنسية "أريفا" للاستثمارات في منطقة الساحل الأفريقي، حيث نجحت الشركة الصينية "سومينا" في انتزاع مشروع التنقيب في مناجم أريفا بعد زيارة الرئيس الصيني إلى النيجر سنة 2010، وتم التوقيع بعدها على صفقة قدرت بمبلغ 53 مليار دولار بين مجموعة أريفا وبين المجموعة الصينية العملاقة للكهرباء، وذلك من أجل استلام ما قيمته 20 ألف طن من اليورانيوم من منجم إيموران على مدار عشر سنوات وبذلك انتهى عهد احتكار شركة "أريفا" الفرنسية في بيع وتصدير اليورانيوم النيجيري.²

ب - الأسباب السياسية

من أهم الأسباب السياسية للتواجد الصيني في القارة الأفريقية ما يلي³:

× تقوية وتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري ووضع تسهيلات من الجانبين، وفتح المجال للاستثمارات الصينية، بالإضافة لتعزيز التعاون في مجال الزراعة ومشاريع البنى التحتية لدول الأفريقية.

× تهدف الصين إلى استغلال مواقفها التاريخية الجيدة مع دول الأفريقية من أجل استمالتهم في بعض القضايا الدولية وعلى رأسها قضية تايوان

× الموقع الاستراتيجي للمنطقة الساحل الأفريقي التي تعد قلب القارة الأفريقية فهي تفصل بين شمال أفريقيا وجنوبها، بالإضافة لكونها ممر مؤدي إلى البحر الأحمر شرقا والمحيط الأطلسي من الناحية الغربية، وهو الأمر الذي دفع بالتواجد في المنطقة، لتتحول إلى أحد أكبر الفواعل بالمنطقة كشريك تجاري واحد أكبر المستثمرين.

1 منصور لخضاري، مرجع سابق، ص98

2 سليم جداي، إسماعيل زيطاي، ص94

3 رضوان بوهديل، جيوسياسية منطقة الساحل الأفريقي، ص125

الفصل الثالث تحديات الإستراتيجية الأمنية الجزائرية ومستقبل الأمن القومي الجزائري في ظل التحولات التي تشهدها منطقتي المغرب العربي والساحل الأفريقي

ج - آليات بسط النفوذ الصيني في منطقة الساحل الأفريقي

تعتمد الصين على مجموعة من الآليات من أجل بسط وتعزيز نفوذها في المنطقة تتمثل في:

— الآليات الاقتصادية

تعتمد الصين في تنفيذ سياساتها اتجاه القارة الأفريقية ودول الساحل الأفريقي بصفة خاصة على مجموعة من الأدوات الاقتصادية نذكر منها ¹ :

x تقديم مساعدات إنسانية لدول الأفريقية ، حيث تقدم الصين سنويا مساعدات لدول الأفريقية حوالي 2,7 مليار دولار سنويا

x تقديم منح دراسية لدول الأفريقية و زيادة التبادل التجاري بين الصين والدول الأفريقية ، بحيث أصبحت الصين في المرتبة الأولى من حيث التبادل التجاري بين أفريقيا ودول العالم ، حيث بلغت التجارة الثنائية بين الصين وإفريقيا رقما قياسيا بلغ 282.1 مليار دولار في عام 2023، لتصبح بذلك الصين أكبر شريك تجاري لإفريقيا.

— الآليات السياسي

تنظر الصين إلى أفريقيا على أنها قطب مركزي في مشروع نمو الاقتصادي الصيني وتطويره على المدى البعيد ، بحيث تدرك الصين نظرة المجتمعات الأفريقية لدول الغربية خاصة فرنسا على أنها مستعمر قديم ، وتعتمد الصين في سياستها الخارجية اتجاه الدول الأفريقية على مفهوم "القوة الناعمة" تقوم الصين ببناء شراكة اقتصادية مع الدول الأفريقية بعيدا عن الشروط السياسية وتعتمد الصين من أجل بسط نفوذها والحفاظ على مصالحها في منطقة الساحل من خلال مايلي:

x الالتزام بعدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول الساحل الأفريقي

من خلال دعم ومساندة التغيرات غير الدستورية في المنطقة

x تقديم مساعدات اقتصادية لدول الساحل دون شروط حقوق الإنسان أو شروط ديمقراطية

x المشاركة في قوات حفظ السلام الدولية التابعة للأمم المتحدة في مناطق النزاع في القارة الأفريقية

¹ سليم جداي ، إسماعيل زيطاي ، مرجع سابق ، ص95

الفصل الثالث تحديات الإستراتيجية الأمنية الجزائرية ومستقبل الأمن القومي الجزائري في ظل التحولات التي تشهدها منطقتي المغرب العربي والساحل الأفريقي

4/ النفوذ الروسية المتزايدة في منطقة الساحل الأفريقي

تزايد دور روسيا في السنوات الأخيرة في منطقة الساحل الأفريقي ، خاصة عن طريق مجموعة فاغنر الروسية التي ارتبط دورها بالعديد من الانقلابات العسكرية في المنطقة ، بحيث سعت روسيا إلى أن يكون لها دور مؤثر في المنطقة. وسنتطرق إلى أهم الأسباب التي دفعت روسيا لتواجد في المنطقة وأهم الآليات التي تستخدمها لتعزيز نفوذها

أ- دوافع التواجد الروسي في منطقة الساحل الأفريقي

– الأسباب التاريخية

تمتلك روسيا علاقات جيدة مع الدول الأفريقية بصفة عامة ، بما فيها دول الساحل ، ويعود جذور العلاقات إلى فترة الاتحاد السوفياتي ، حيث كانت تعيش أغلبية الدول الأفريقية تحت وطأت الاستعمار الغربي ، وهي المرحلة التي شهدت حربا باردة بين القطبين الشرقي والغربي ، أين كان كل منهما يحاول استقطاب أكبر عدد من الدول الأفريقية لصالحه من أجل تبني إيديولوجيته ن لكن بعد انهيار الاتحاد السوفياتي توقف الاهتمام الروسي بالمنطقة ولم نعد روسيا إلى المنطقة إلا بعد مرور أكثر من 20 سنة من نهاية الحرب الباردة ، شهدت مرحلة ما بعد الحرب الباردة ركود في العلاقة بين روسيا ودول الساحل الأفريقي ، حيث اقتصرن على المنح الدراسية و المساعدات الاقتصادية والعسكرية.¹

قام الرئيس الروسي فلاديمير بوتين سنة 2006 بزيادة عدد من الدول الأفريقية وفي سنة 2009 قام الرئيس ميدفيدف بجولة نحو عدد من الدول الأفريقية ، مرفقا بأكثر من 400 رجل أعمال روسي ، وتم على أثرها مسح 20 مليار دولار من بين 25 مليار من الديون الأفريقية اتجاه روسيا في حقبة الاتحاد السوفياتي.²

بعد انهيار السوفياتي قامت روسيا بمحاولات عديدة من أجل بسط نفوذها في المنطقة ، في مجالات عديدة تركز أساسا في المشاريع الطاقوية وصفقات التسليح خاصة في المناطق التي تشهد حروبا ونزاعات، وبهذا فقت سعت روسيا في العقدين الأخيرين إلى خلق توازن جديد بين الفواعل التقليدية و الجديدة ، خاصة بعد دخول

¹ رضوان بوهديل ، مرجع سابق ، ص 131 – 132

² مرجع نفسه ، ص 132

الفصل الثالث تحديات الإستراتيجية الأمنية الجزائرية ومستقبل الأمن القومي الجزائري في ظل التحولات التي تشهدها منطقتي المغرب العربي والساحل الأفريقي

فواعل جديدة وعلى رأسهم الصين وتراجع للنفوذ الفرنسي بعد عدد من الاحتجاجات الراضة للتواجد العسكري الفرنسي في المنطقة

ب - الأسباب الاقتصادية

هناك مجموعة من الأسباب الاقتصادية التي دعت روسيا للتوجه نحو دول الساحل الأفريقي أبرزها¹ :

— التعاون في مجال التسليح حيث تسعى روسيا إلى أن تصبح المصدر الأول للسلاح في أفريقيا

— الدخول في مشاريع اقتصادية واستثمارية حيث أعطت روسيا أهمية كبيرة لرجال الأعمال ، بالإضافة تسعى روسيا لزيادة استثمارات الشركات الروسية في الدول الأفريقية منها شركة "روس اتوم" و "غازبروم"، شركة "روسفنت".

— تنظر روسيا إلى عدد من الدول الأفريقية على أنها غنية بالموارد الطبيعية على الذهب والألماس والحديد ، إضافة إلى موقعها الاستراتيجي ، وحصتها الكبيرة من إنتاج النفط العالمي ، خاصة في كون روسيا من أكبر الدول المصدرة للغاز الطبيعي ، وهو الأمر الذي يسمح بمزيد من التعاون في هذا المجال

ح - الأسباب السياسية

تتمثل أهم الأسباب السياسية في عودة روسيا إلى أفريقيا ، ومنطقة الساحل بصفة خاصة في:

x إعادة التموقع مجددا في المنطقة

x منافسة القوى الدولية في المنطقة على رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا

x فشل العمليات العسكرية في القضاء على الإرهاب

x النفوذ الروسية و التواجد العسكري في ليبيا الأمر الذي سهل لها عملية الدخول عسكريا

¹ بن دادة كلثوم ، البعد الأمني للسياسة الاسرائيلية اتجاه أفريقيا : التحديات والرهانات ، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر 3 ، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2020 - 2021 ، ص 134 ، 135

الفصل الثالث تحديات الإستراتيجية الأمنية الجزائرية ومستقبل الأمن القومي الجزائري في ظل التحولات التي تشهدها منطقتي المغرب العربي والساحل الأفريقي

آليات بسط النفوذ الروسي في منطقة الساحل الأفريقي

أ - الآليات العسكرية والسياسية

تعد روسيا من أكبر الدول المصدر للسلاح في العالم والتي تتنافس مع القوى الكبرى من خلال أبرام اتفاقيات تعاون عسكري مع دول الساحل الأفريقي حيث تسعى روسيا إلى أبرام صفات تسليح مع دول الساحل وتدعيم العتاد الحربي لدول المنطقة بدبابات وطائرات حربية وبنادق كلاشينكوف و رشاشات وطائرات هيلوكبتر و مدرعات.¹

كما لروسيا دور عسكري عبر ذراعه العسكري الغير رسمي والمتمثل في فاغنر والتي يتركز نشاطها بكثرة في كل من ليبيا و مالي و السودان. تعد الشركة الأمنية الروسية فاغنر أحد ابرز الفواعل الغير دولاتية الفاعلة في منطقة الساحل الأفريقي، وذلك من خلال تمركزها في مناطق جيوسراتيجية في منطقة الساحل الأفريقي ، من اجل تحقيق أهداف روسيا في المنطقة ، حيث تشارك فاغنر التي تعد شركة أمنية خاصة تابعة للكريملان مباشرة ، وتشارك فاغنر في مجموعة من دول الساحل الأفريقي نذكر منها ما يلي :

1- أنشطة فاغنر في ليبيا

دخلت فاغنر إلى ليبيا سنة 2018 ، بعد حضور بريغوجين الرئيس السابق للمجموعة اجتماعا في موسكو بين حفتر الذي يسيطر على غرب ليبيا وقيادة الجيش الروسي ، وتم بعدها اقتراب حفتر من السيطرة على العاصمة طرابلس في افريل 2019 حيث اتضح أن ذلك كان بمساعدة مجموعة فاغنر كما قاموا بحراسة الحقول النفطية التي سيطرة عليها حفتر، وفي تقرير للأمم المتحدة سنة 2020 تطرق فيه إلى الدعم العسكري الروسي المقدم عن طريق فاغنر لحفتر ارتفع بشكل كبير ، حيث تم رصد حوالي 338 رحلة جوية بواسطة طائرات عسكرية روسية أقلعت من سوريا باتجاه ليبيا بين 1 نوفمبر 2019 و 31 يوليو 2020 ، وفي تقرير

¹ رضوان بوهديل ، مرجع سابق ، ص133

الفصل الثالث تحديات الإستراتيجية الأمنية الجزائرية ومستقبل الأمن القومي الجزائري في ظل التحولات التي تشهدها منطقتي المغرب العربي والساحل الأفريقي

أممي آخر صدر في ماي 2022 ، قال فيه مراقبون أن مجموعة فاغنر لديها أكثر من 1200 مقاتل في ليبيا¹.

2- أنشطة فاغنر في مالي

بعد فشل العمليات العسكرية الفرنسية والأوروبية في القضاء على الإرهاب وظهور نخب عسكرية جديدة ترفض التواجد العسكري في مالي ، وفي ظل مواجهة الاحتجاجات الشعبية الراضية للتواجد العسكري الفرنسي على أراضيها ، دخلت روسيا عسكريا إلى مالي ومنطقة الساحل عن طريق مجموعة فاغنر من أجل تعويض الفراغ الذي تركته فرنسا في المنطقة ، ولجأت الحكومة غير دستورية إلى فاغنر من أجل محاربة الإرهابيين في حين يعتقد البعض الآخر أن ذلك من أجل حماية قائد الانقلاب العسكري **عاصمي غويتا** ، ومن بين الأسباب الأخرى للجوء السلطات الانقلابية لتعاقد مع فاغنر هو رغبتهم في استعادة السيطرة على شمال مالي والتي تسيطر عليها جبهة تحرير الأزواد ، والتي رفض أغلبية قادتها الانقلاب الذي قام به "عاصمي غويتا" وطالبت بحقوق اقتصادية وسياسية أكبر.

وبهذا فالتواجد الروسي عن طريق فاغنر وتزويد الجيش المالي بأسلحة روسية ما هو إلا مؤشر يدل على حدة الاستقطاب والتنافس بين القوى الكبرى في مالي والساحل بصفة عامة على حساب أمن واستقرار ، منطقة الساحل ودول الجوار.

وفي نفس الصدد أكد البروفيسور في العلوم السياسية والعلاقات الدولية مصطفى خواص للموقع الإلكتروني العربي الجديد أن "روسيا تتجاوز في مالي كل الانشغال الجزائري بشأن أمن سكان الأزواد في شمال مالي" ، بمعنى أن على الجزائر تنبيه روسيا بعدم تعريض مصالح الجزائر لمثل هذا الخطر، وهو الأمر الذي تحدث عنه قائد أركان الجيش الجزائري خلال زيارته لروسيا في سبتمبر 2023 أن "التدخلات العسكرية الأجنبية حولت ليبيا إلى فوضى ، وأن هذا الأمر لا يجب أن يحدث في مناطق أخرى"²

¹ عمر عبد العزيز سبتي، مرجع سابق، ص230

² عثمان لحياني ، توجس الجزائري من الدور الروسي في مالي، يناير، 2024، موقع العربي الجديد ، تاريخ الاطلاع على المقال 24/05/2024

3- أنشطة فاغنر في السودان

ظهرت فاغنر في السودان بعد زيارة الرئيس السابق للسودان **عمر البشير** إلى موسكو سنة 2017، ففي تلك الزيارة طلب الرئيس السوداني عمر البشير من الرئيس الروسي فلاديمير بوتين المساعدة ضد التدخلات الأمريكية في الشؤون السودانية وبعد الزيارة بشهر نقلت روسيا أو سرية من شركة فاغنر الخاصة بقيادة الرائد المتقاعد بالقوات الخاصة **الكسندر كزنييتسفو** إلى السودان ، وجرى على أثرها إنشاء معسكر لهم في مدينة أم درمان من اجل تدريب عناصر القوات الخاصة والاستخبارات السودانية في يونيو 2018 ، و تدريب أيضا قوات الدعم السريع التابعة للجنرال **محمد حمدان دقلو** حول كيفية التصدي للمظاهرات¹.

توطدت بعدها العلاقة بين قوات الدعم السريع و مجموعة فاغنر، وتم الاتفاق على الشراكة بينهما في تجارة الذهب والسلاح ، وتم إنشاء معسكر بمنطقة دارفور على الحدود السودانية مع أفريقيا الوسطى ، ومنح البشير فاغنر حقوق التنقيب عن الذهب في عدة مواقع في جبال النوبة ودارفور وولاية نهر النيل وساهمت في تنفيذ عدة أنشطة للتعدين ، وتم إنشاء شركة روسية تأسست في السودان سنة 2017 تحت إدارة **ميخائيل بوبكين** احد المقربين من بريغوجين كما تأسست شركة روسية بالشراكة مع شركة أسوار التابعة للاستخبارات السودانية تحت اسم "**لوبابي للاستثمار**" من اجل القيام بأعمال التعدين في أفريقيا الوسطى .

وفي أغسطس 2020 ألقت حكومة بيلاروسيا القبض على 33 عنصر من عناصر فاغنر على أراضيها ثبت أن من بينهم عدة عناصر تواجدوا في السودان قبل مجيئهم إلى بيلاروسيا ، وتم العثور على شرائح اتصالات و عملات سودانية، و صرح وزير الخزانة الأمريكية **ستيفن منوشين** بان "**يفجينى بريغوجين و مجموعة فاغنر يقومون باستغلال الموارد الطبيعية للسودان**"²

بعد الاحتجاجات الشعبية التي طالبت برحيل البشير سنة 2019 حدث صراع على السلطة بين الجيش السوداني بقيادة البرهان وبين قوات الدعم السريع بقيادة محمد حمدان دقلو المعروف **بحميدتي** ، تم على أثرها حدوث نزاع مسلح بينهم حيث يعتبر كل طرف بان له الحق في خلافة البشير ، الأمر الذي استغلته عدة قوى دولية لدخول في الصراع ودعم طرف على الاخر ومن ابرز الدول نجد روسيا

¹ مرجع نفسه ، ص230

² مرجع نفسه ، ص230

الفصل الثالث تحديات الإستراتيجية الأمنية الجزائرية ومستقبل الأمن القومي الجزائري في ظل التحولات التي تشهدها منطقتي المغرب العربي والساحل الأفريقي

عن طريق فاغنر، الإمارات ، الولايات المتحدة الأمريكية مقابل الحصول على امتيازات وتقاسم المنافع كذهب

. خ - الآليات الاقتصادية

1- أنبوب الغاز العابر للصحراء (TSGP)

من أهم المشاريع التي تشرف عليها روسيا في المنطقة والتي تمس عدد من الدول بشكل مباشر ، حيث يربط أنبوب الغاز بين منطقة واري بنيجيريا حتى سواحل تموشنت بالجزائر مروراً بالنيجر ، ويربط المشروع أيضاً منطقة حاسي رمال الجزائرية باتجاه إيطاليا ، ونحو الغرب الجزائري اتجاه إسبانيا - ويصل طول أنبوب الغاز العابر للصحراء الذي تشرف عليه روسيا إلى 4128 كلم ، ويتوقع أن يصل إلى 30 مليار متر مكعب سنوياً¹

2- التعاون في مجال التسلح

تعمل روسيا إلى استعادة مكانتها كمصدر رئيسي للأسلحة بمنطقة الساحل ، حي تحتل دول الساحل مراتب متقدمة في الأنفاق العسكري، أين تصدر روسيا ل 15 دولة في الساحل والصحراء ، ويرجع سبب انجذاب الدول الأفريقية للأسلحة الروسية حيث لا تشترط هذه الأخيرة بضرورة الالتزام بقوانين حقوق الإنسان ولا الإصلاحات السياسية و الديمقراطية، وتشير الإحصائيات أن أكبر مصدري الأسلحة لأفريقيا في عام 2017 روسيا في المرتبة الأولى بنسبة 6،37 % ثم تليهما الولايات المتحدة 3،16 % وفرنسا 6،14 % ثم الصين 2،9 %²

تجدر الإشارة أن هناك قوى دولية أخرى دخلت لمنطقة الساحل على غرار تركيا التي نجحت في إطلاق مشروع إنشاء مصانع لطائرات بدون طيار التركية المعروفة " بطائرة بيرقدار " ، وتقوم أيضاً تركيا ببيع طائرات البيرقدار لبوركينا فاسو ، بالإضافة لدولة الإمارات العربية المتحدة التي زودت قوات الدعم السريع بالأسلحة والمرتزقة ، أصبحت الإمارات لاعب أساسي في الساحل الأفريقي

¹ مرجع نفسه ، ص133

² محمد صخري، التنافس الدولي في أفريقيا : دوافعه وأطرافه وأبعاده ، على الرابط <https://www.politics.dz.com> ، تاريخ الاطلاع 22/05/2024

الفصل الثالث تحديات الإستراتيجية الأمنية الجزائرية ومستقبل الأمن القومي الجزائري في ظل التحولات التي تشهدها منطقتي المغرب العربي والساحل الأفريقي

كما صرح احد المسؤولين الأمريكيين عن الدور الإماراتي في أفريقيا "في شرق أفريقيا لو تقلب حجر واحد تجد الإمارات تحته"

وتدعم الإمارات حفتر في ليبيا و قوات الدعم السريع في السودان ، والحكومات غير الدستورية في كل من مالي والنيجر و بوركينا فاسو ، إلا أن الدور الإماراتي ما هو إلا دور وظيفي يخدم أجندة صهيونية- أمريكية تعزز بعد قيامها بالتطبيع مع الكيان الصهيوني.

كما هناك قوى دولية في منطقة الساحل والمغرب العربي مثل قطر، إيران تبحث كل هذه الدول عن المصالح والنفوذ.

في ظل غياب مقاربة موحدة وتعاون امني مشترك بين دول المنطقة وتحول منطقة الساحل الأفريقي إلى ملعب يتنافس فيه عدة لاعبين دوليين ، وفي ظل إمكانية تحول المنطقة إلى عراق ثان أو أفغانستان ثانية وهو السيناريو الذي تفضله العديد من التنظيمات الإرهابية والقوى الغربية التي تحاول توسيع وتعزيز نفوذها وتكثيف وجودها العسكري في المنطقة وأطالته بحجة كافة الإرهاب وهو الأمر الذي لا يخدم دول المنطقة و لا الجزائر التي تعتبر منطقة الساحل الأفريقي و المغرب العربي من صميم أمنها القومي.

الفرع الثاني: عسكرة الحلول

رفضت الجزائر عسكرة المنطقة على الرغم من انتشار التهديدات على طول حدودها ، خاصة التهديدات الإرهابية المنتشرة على طول حدودها خصوصا مع ليبيا وتونس ومالي ، وفضلت الجزائر الحلول السياسية والسلمية ، انطلاقا من تجربتها الرائدة في مكافحة الظاهرة الإرهابية في حين التدخلات العسكرية الخارجية تزيد من عمق الأزمة.

وفي نفس الصدد أكد الباحث المغربي سعد الدين العثماني في دراسة نشرها عام 2014 تحت عنوان "منطقة الساحل والصحراء: التحديات والآفاق المستقبلية" وقدم الباحث في الدراسة طرح لحل الأزمة الموجودة في الساحل من خلال ثلاثة مقاربات هي الشمولية، وفك العلاقة بين شباب المنطقة بالجماعات الإرهابية وترسيخ الحوار السياسي الداخلي، بالإضافة لذلك تطرق العثماني إلى "أن عديد المقاربات لحل مشاكل الساحل والصحراء تغيب عنها الشمولية والاندماجية

الفصل الثالث تحديات الإستراتيجية الأمنية الجزائرية ومستقبل الأمن القومي الجزائري في ظل التحولات التي تشهدها منطقتي المغرب العربي والساحل الأفريقي

ويطغى عليها التركيز على الجانب الأمني والعسكري أو محاربة الإرهاب، مما يؤدي إلى توالي حالات الفشل في المعالجة بفعل تهميش الأبعاد الأخرى¹

يعكس الطرح الذي قدمه الباحث سعد الدين العثماني أن لمعالجة الأزمة في الساحل يجب إرساء حلول مستدامة وإجراءات متنوعة ومتكاملة، وعدم التركيز على البعد الأمني والعسكري فقط ، وهي المقاربة التي نادت بها الجزائر منذ سنوات ، حيث أثبتت التدخلات الفرنسية والأوروبية بمختلف العمليات العسكرية التي تعددت أسمائها و على الرغم من المبالغ المالية الضخمة المخصصة لها ، إلا أنها فشلت فشلا ذريعا في حل جذور الأزمة والقضاء على الإرهاب الذي ارتفع نشاطه في السنوات الأخيرة و عمقت الخلاف بين الأنظمة السياسية الحاكمة و شعوبها.

الفرع الثالث: استمرار فرنسا في دفع الفدية للجماعات الإرهابية

يبقى تمويل الجماعات الإرهابية عن طريق دفع الفدية عائقا أمام الإستراتيجية الأمنية الجزائرية لمكافحة التهديد الإرهابي ، بسبب ازدواجية تعامل القوى الغربية وعلى رأسهم فرنسا التي مازلت تدفع الفدية للجماعات الإرهابية التي تعطي لها ملاذ لإعادة التشكل والاستمرار ، خاصة و أن الجزائر رافعة عن طريق اللائحة الأممية رقم من اجل تجريم دفع الفدية ، حيث تتفاوض الدول الغربية وعلى فرنسا مع الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل الأفريقي من اجل تحرير رعاياها و نفذ الجيش الجزائري عملية عسكرية استباقية في ديسمبر 2020 ضد تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي من اجل منع إعادة تنظيم صفوفه بعد مقتل زعيمه "عبد المالك دروكدال" في جويلية 2020 بشمال مالي على يد القوات الفرنسية.²

¹ عبد الله مولود، أزمة الساحل: فشل الحلول الأمنية والعسكرية والعالم يبحث عن أخرى مقال في الصحيفة الإلكترونية القدس العربي، رابط المقال <https://www.alquds.co.uk/أزمة-الساحل-فشل-الحلول-الأمنية-العسكرية> ، تاريخ الاطلاع 24/05/2024

² الجزائر تجدد رفضها استمرار فرنسا في دفع الفدية للإرهابيين، وكالة الأناضول للإنباء، رابط المقال <https://www.dailysabah.com/arabic/arab-world/2021/01/04/> ، تاريخ الاطلاع 16/05/2024

الفصل الثالث تحديات الإستراتيجية الأمنية الجزائرية ومستقبل الأمن القومي الجزائري في ظل التحولات التي تشهدها منطقتي المغرب العربي والساحل الأفريقي

وتمكن الجيش الجزائري من القضاء على 3 إرهابيين بحوزتهم أموال من الفدية وعلى أثرها اتهمت الجزائر فرنسا بأنها قدمت ما بين 10 و 30 مليون يورو كفدية لجماعة " نصرة الإسلام والمسلمين " و " تنظيم "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" ، بعدما تم إطلاق 4 رهائن لدى تنظيم القاعدة من بينهم سيدة فرنسية وتعتبر الجزائر أن دفع فرنسا للفدية بعد كل عملية اختطاف للجماعات الإرهابية أمر يخالف اللائحة الأممية التي ناضلت الجزائر من أجلها لسنوات لاستصدار قرار أممي يجرم دفع الفدية ، وتمكن أموال التي يتحصل عليها الإرهابيين بتغطية حاجياتهم والقيام بعمليات اختطاف حين تسمح الفرصة وبذلك تتهم فرنسا بأنها تمويل الإرهاب في الساحل.

وبهذا يمكن القول أن التدخل العسكري الفرنسي في الساحل يهدف إلى إعادة تمركزها عسكريا في المنطقة وحماية مصالحها ، في ظل التنافس على موارد المنطقة بين الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا آنذاك ، وقد شكلت أزمة شمال مالي سنة 2012 فرصة مناسبة للولايات المتحدة الأمريكية وخاصة فرنسا التي تعتبر المنطقة منطقة نفوذ خالصة لها ، وعلى الرغم من قضاء على العديد من قيادات الجماعات الإرهابية ، إلا أن ذلك من أجل إعطاء مصادقية لتدخلها العسكرية.

الفرع الرابع: الحرب الدولية بالوكالة في ليبيا

تغرق ليبيا في فوضى سياسية وأمنية منذ الإطاحة بنظام معمر القذافي سنة 2011 اثر الاحتجاجات الشعبية وتدخل حلف الناتو عسكريا في فيفري 2011 ويحكم البلاد حكومتان ، أحدهما في طرابلس غرب ليبيا تعترف بها الأمم المتحدة وتدعمها كل من تركيا وقطر و إيطاليا ، وأخرى في بنغازي شرق ليبيا مدعومة من حفتر وعدة دول أبرزهم روسيا ، والأمارات العربية ، وفي ظل الخلافات بين الأطراف الدولية الفاعلة صعب التوصل إلى حل توافقي حول كيفية الوصول إلى السلطة وهو الأمر الذي يبقي فرضية أمكانية انقسام ليبيا إلى دول فرضية ممكنة الوقوع.

تتقاسم الجزائر حدود برية مع ليبيا تفوق 600 كيلومتر ، و أدت الحرب الأهلية في ليبيا منذ سنة 2011 إلى انتشار الأسلحة إلى دول الجوار المغربي و الساحلي ويرجع ذلك إلى استيلاء الجماعات الإرهابية والفصائل المسلحة على مستودعات الأسلحة ، أصبحت بعدها ليبيا ملاذ امن للجماعات الإرهابية أبرزها تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" حيث نفذت الجماعات الإرهابية عدة هجمات باءت بالفشل

الفصل الثالث تحديات الإستراتيجية الأمنية الجزائرية ومستقبل الأمن القومي الجزائري في ظل التحولات التي تشهدها منطقتي المغرب العربي والساحل الأفريقي

على منشآت النفط والغاز الطبيعي في الجزائر خلال سنتي 2012 و2013. بعد دخول روسيا إلى ليبيا عسكريا عن طريق فاغنر اقترب حفتر من السيطرة على طرابلس ، وهو الأمر الذي زاد من قلق الجزائر بشأن حدودها الشرقية،

وصرح بعدها الرئيس الجزائري "عبد المجيد تبون" في يناير 2020 أن "امن ليبيا هو امتداد لأمن الجزائر"¹ و" أن الجزائر لا تقبل بعاصمة تسيطر عليها مرتزقة" في إشارة واضحة لمرتزقة فاغنر.

كما ساهم التدخل الأجنبي العسكري في ليبيا ، من طرف فرنسا و روسيا و تركيا و قطر و الإمارات العربية المتحدة و مصر الولايات المتحدة العسكرية ، بالإضافة للمرتزقة المدعومين من طرف تركيا و روسيا ، أدى ذلك إلى تفاقم الأزمة الليبية أكثر ، واثّر سلبا على المقاربة الجزائرية لحل الأزمة الليبية وقد حاولت العديد من الدول جر الجزائر لتدخل عسكريا في ليبيا إلا أن الجزائر رفضت ذلك نظرا لفشل الحلول العسكرية في العديد من الدول وقد أثبتت التجارب ذلك ، بالإضافة لمبادئ العقيدة الأمنية الجزائرية التي ترفض خروج الجيش الجزائري خارج الحدود في الدساتير السابقة.

حاولت الجزائر إرساء العديد من الوساطات من اجل تقريب وجهات النظر غير أن الوساطة الجزائرية لحل الأزمة الليبية واجهت تعدد القوى الدولية في ليبيا ففي سنة 2011 عارضت الجزائر وبشدة تدخل حلف الناتو في ليبيا ، كما رفضت جميع التدخلات العسكرية الأجنبية في ليبيا ، وأكد على ضرورة وجود مقاربة متعددة الأوجه تشمل التنمية الاقتصادية والاجتماعية.²

أن التواجد العسكري المتزايد للعديد من الدول سواء عن طريق جيوشها أو المرتزقة يؤدي إلى تفاقم الأزمة أكثر وتباعد وجهات النظر بين الأطراف الليبية ويتجاوز هذا التأثير من ليبيا إلى دول الجوار الليبي خاصة منطقة الساحل الأفريقي التي تأثرت بشدة جراء الأزمة الليبية وأصبحت تنتقل إليها التنظيمات الإرهابية وشبكات الجريمة المنظمة.

¹ محمد بلبل ، تداعيات الأزمة الليبية على الأمن القومي الجزائري، مجلة القانون، المجتمع والسلطة، المجلد 13 ، العدد 1 ، 2024 ، ص301

² مرجع نفسه ، ص302

الفصل الثالث تحديات الإستراتيجية الأمنية الجزائرية ومستقبل الأمن القومي الجزائري في ظل التحولات التي تشهدها منطقتي المغرب العربي والساحل الأفريقي

الفرع الخامس: التنافس الجزائري — المغربي في منطقة الساحل

تكشف الأزمات والمعضلات الأمنية التي تشهدها منطقتي الساحل الأفريقي والمغرب العربي ، عن تباين حاد بين سياسات المغرب والجزائر خاصة فيما يتعلق بالقضايا الأمنية بالمنطقة ، ففي حين تسعى الجزائر من منطلق سياسة الجوار ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ومحاولة حل القضايا والأزمات عن طريق الحوار بين الأطراف المتنازعة مع الرفض التام والمطلق للتدخل الأجنبي عكس ما تدعو إليه المغرب وعملت من أجله سواء فيما يتعلق بالأزمة الليبية أو الأزمة في مالي فإذا نظرنا إلى التواجد العسكري الأجنبي ، وخاصة الأمريكي على الأراضي المغربية والدعم السياسي الذي نتج عن تدخل حلف الناتو في ليبيا نجد أن المغرب كان قد أيد التدخل في ليبيا عكس الجزائر التي رفضت هذا التدخل.

يظهر تباين الرؤى بين المغرب والجزائر حول التهديدات الأمنية في منطقة المغرب العربي ، خاصة فيما يتعلق بمحاربة الجريمة المنظمة وعلى رأسها تهريب المخدرات نحو الجزائر ، فالجزائر فرضت سياسيات أمنية متشددة من أجل محاربة الظاهرة عكس المغرب الذي لا يقوم بأي خطوات فعلية للحد من الظاهرة والتي تنتقل من أراضيها نحو دولة الجوار، وقد وصلت المخدرات المغربية الحسيس السنوات الأخيرة للجزائر بأرقام قياسية.

على الرغم من عدم امتلاك المغرب لحدود مع دول الساحل الأفريقي إلا أن المغرب أصبح يقم نفسه وينافس الجزائر في العديد من المشاريع ، ويتضح التنافس الجزائري المغربي في الساحل من خلال المبادرة التي أطلقها المغرب مشروع ربط دول الساحل بالمحيط الأطلسي عبر الصحراء الغربية وتهدف هذه المبادرة علانية إلى إيجاد منفذ بحري يربط منطقة الكركرات المحتلة من طرف المغرب بدول الساحل الأفريقي من أجل تعزيز التعاون الاقتصادي وتنمية المنطقة ومحاربة الجريمة المنظمة بمختلف أشكالها..

إلا أن الهدف الرئيسي من المبادرة هو كسب تأييد دول الساحل خاصة مالي والنيجر بطرح المغربي حول الصحراء الغربية مقابل تغاضي المغرب على انتهاكات السلطات الانقلابية في مالي على الأزواد ، في نفس الموضوع ، تسعى المغرب إلى إظهار أن هناك ارتباط بين جبهة الأزواد و "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" من خلال تجارة المخدرات وقامت على أثرها بتجنيد مختلف وسائل الإعلام من الترويج لذلك.

الفصل الثالث تحديات الإستراتيجية الأمنية الجزائرية ومستقبل الأمن القومي الجزائري في ظل التحولات التي تشهدها منطقتي المغرب العربي والساحل الأفريقي

أن حالة الاستقطاب والتنافس التي تشوب العلاقات الجزائرية والمغربية تؤثر سلبا على الأمن في منطقة الساحل والمغرب العربي ، والذي يعيق التنسيق الأمني بين دول المنطقة، بالإضافة لملف الصحراء الغربية، بهذا فتباين وجهات النظر والمقاربات حول الأمن في المنطقة بين الجارين وفي كثير من الملفات الإقليمية خاصة في ظل لعب العديد من القوى الدولية على هذا الصراع والتنافس خدمة لمصالحها.

ويتجسد الاختلاف الكبير بين الرؤية الجزائرية والمغربية ، تجاه سبل مواجهة الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل الأفريقي ، فالجزائر رفضت الدخول في تحالفات عسكرية خارجية ورفضت التدخل في الشؤون الداخلية لدول المجاور ورفضت أيضا إيواء القاعدة العسكرية الأمريكية في أفريقيا "أفريكوم" ، بل حاولت أيضا أقناع دول الجوار بعد إيوائها ، وفي الأزمة المالية أدانت الجزائر بشدة اللجوء للحلول العسكرية وأكدت على ضرورة الحوار بين جميع الأطراف الفاعلة عكس المغرب الذي أعلن مساندته للتدخل العسكري الفرنسي في مالي¹.

على الرغم من المحاولات المغربية في أداء دور الوساطة في العديد من القضايا الأفريقية إلا أن تأثيرها يبقى محدود ، نظرا لمحدود التأثير و ضعف النفوذ الدبلوماسي للمغرب في القارة الأفريقية ودول الساحل بصفة خاصة ماعدا المبادرة الأطلسية التي أطلقها المغرب سنة 2024 والتي انظم إليها عدد من دول الساحل من بينها مالي، و بوكينا فاسو ويرجع سبب ضعف النفوذ المغربية في أفريقيا لان السلوك المغربي في منطقة الساحل بصفة خاصة يكون دائما كرد فعل على المبادرات الجزائرية ، بالإضافة لعدم امتلاكها لرؤية مغربية واضحة بل تكون غالبا تابعا وخاضعة للمقاربات الفرنسية حيث يعتبر العديد من المحللين أن المغرب هي عين فرنسا في الساحل.

بهذا فالعلاقة المتوترة بين الجزائر والمغرب أثرت على المنطقة ككل خاصة بعد ظهور تهديدات جديدة بعد الأزمة المالية ، وانهيار نظام ألقاذي في ليبيا الأمر الذي زاد من حالة الهشاشة الأمنية في المنطقة ، بالإضافة لتنافس المغربي الجزائر يحول النفوذ في المنطقة حيث كل تنجزه الجزائر من نجاحات دبلوماسية من اجل تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة يعتبره المغرب نكسة وخسارة له وهو يؤثر على امن الدول المغاربية ككل.

¹ محمد بوبوش ، الأمن في منطقة الساحل والصحراء ، دار الخليج ، 2016، ص272

الفصل الثالث تحديات الإستراتيجية الأمنية الجزائرية ومستقبل الأمن القومي الجزائري في ظل التحولات التي تشهدها منطقتي المغرب العربي والساحل الأفريقي

الفرع السادس: مشكلة الطوارق

ينتمي الطوارق للمجموعة الاثنية اللغوية المعروفة بالامازيغ، لا يوجد رقم محدد بعدد سكانها ن لكنه يقارب 1.5 مليون موزعين كتالي 550000 في مالي 800000 في النيجر، 50000 في كل من الجزائر والمغرب ، أما البقية فهي موزعة على كل من بوركينا فاسو وليبيا¹.

تعد أزمة الطوارق أزمة غير دولاتية تشمل كل من ليبيا ، النيجر ، مالي شمال بوركينا فاسو ن وهي من اعقد وأصعب التحديات التي يواجهها الأمن القومي الجزائري.

العنوان: خريطة توضح أماكن تواجد الطوارق في منطقة الساحل الأفريقي والمغرب العربي



المصدر <https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/06/20126310429208904.html>

¹ عمر فرحاني ، مريم براهيم ، مرجع سابق، ص80

الفصل الثالث تحديات الإستراتيجية الأمنية الجزائرية ومستقبل الأمن القومي الجزائري في ظل التحولات التي تشهدها منطقتي المغرب العربي والساحل الأفريقي

من خلال الخريطة السابقة يمكننا ملاحظة توزيع جماعة الطوارق على كامل دول منطقة الساحل ، حيث يصعب ربطهم بدولة معينة بسبب طبيعة المجتمع التارقي.

تعود مشكل الطوارق في منطقة الساحل إلى الاستعمار الفرنسي للمنطقة الذي عمل على تجسيد سياسية "فرق تسد" ، بكونه لم يراعي الحدود الانثربولوجية للمجتمعات ووزعها على الحدود ، وقد اشتدت هذه الأزمة بعد تهميش دول الساحل الأفريقي لهذه الأقلية خاصة في شمال مالي والنيجر ، مما جعلهم يهاجرون نحو الجزائر وليبيا ويحملون السلاح ضد حكومات بلادهم¹ ، وهو الأمر الذي تجسد في محاولة الأزواد الانفصال عن مالي سنة 2013 ، إلا أن الجزائر تدخلت ولعب دور الوساطة بين الأزواد وبين الحكومة المركزية المالية والتي ترجم بإعلان اتفاق السلم والمصالحة بالجزائر في ماي 2015 إلى غاية جانفي 2024 بعد إعلان سلطات مالي العسكرية الخروج عن الاتفاق ووصفت قادة الأزواد بالإرهابيين.

تراهن السلطة العسكرية لمالية على مجموعة "فاغنر" الروسية الخاصة من أجل القضاء على قادة الأزواد وتهجير سكان الإقليم نحو دول الجوار وهو الأمر الذي صرح به المولود رمضان المتحدث باسم جبهة تنسيق حركات الأزواد "كنا نتوقع ذلك منذ أن احضروا فاغنر ، وطردوا بعثة الأمم المتحدة ، وبدؤوا أعمال عدائية بمهاجمة مواقعنا على الأرض ، كنا نعلم أن الهدف هو إنهاء الاتفاق" ، يشكل هذا الأمر عائق أمام الجهود الدبلوماسية الجزائرية القائمة على رفض الحلول العسكرية واللجوء إلى الحوار والحلول السلمية.

الفرع السابع: تزايد الانقلابات العسكرية

أدت الانقلابات العسكرية المتكررة في المنطقة خاصة في النيجر ، مالي و بوركينافاسو إلى تقويض المقاربة الجزائرية القائمة على احترام مبدأ التداول السلمي على السلطة ، خاصة وان بعض الانقلابات تغذيها أطراف أجنبية ، الأمر الذي يزيد من تردي الأوضاع الداخلية التي تشهد تهميش اجتماعي و ضعف اقتصادي.

تجدر الإشارة أن في حالة وقوع انقلابات عسكرية بدول الساحل يفرض الاتحاد الأفريقي عقوبات اقتصادية على الدولة التي شهدت الانقلاب، وهو ما سيزيد من تأزم الوضع أكثر.

¹ إسحاق غزالي ، المقاربة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الأفريقي والتحديات التي تواجهها ، مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية ، العدد الخامس ، جوان ، 2018 ، ص219

الفصل الثالث تحديات الإستراتيجية الأمنية الجزائرية ومستقبل الأمن القومي الجزائري في ظل التحولات التي تشهدها منطقتي المغرب العربي والساحل الأفريقي

المطلب الثاني: مستقبل الأمن القومي الجزائري في ظل التحولات التي تشهدها منطقتي الساحل الأفريقي والمغرب العربي

أن تزايد حجم التهديدات الأمنية التماثلية و اللاتماثلية على الأمن القومي الجزائري خاصة في ظل توتر العلاقات الجزائرية – المغربية ، و تزايد انتشار الجماعات الإرهابية في الساحل الأفريقي التي نسجت علاقة تحالفية مع شبكات الجريمة المنظمة ، الأمر الذي فرص على صناع القرار ضرورة التوجه نحو جذور التهديد ومنع انتشاره ، وقد عملت الجزائر على بلورة استراتيجيه أمنية شاملة ومتعددة الأبعاد في مواجهة هذه التهديدات.

وانطلاقا من ذلك سنتطرق في هذا المطلب إلى ضرورة بناء تصور جديد للأمن القومي الجزائري في ظل التهديدات التي تهدد أمنها على المستوى الفضاء المغربي والساحلي.

الفرع الأول: ضرورة إعادة بناء مفهوم جديد للأمن القومي الجزائري

نجحت الجزائر في حماية حدودها ومنعت من انتقال الفوضى القائمة في كل من ليبيا ومنطقة الساحل ، وهو الأمر الذي عملت عليه العديد من الدول من أجل تحويل الجزائر لبلد غير امن ، إلا أن كفاءة وقوة ويقظة الجيش الوطني الشعبي الذي استطاع حماية الحدود.

غير أن ما تشهده المنطقة من تحولات وتغيرات ، وفي ظل تغير في شكل وطبيعة التهديدات الأمنية ، وجدت الجزائر نفسها في مواجهة تهديدات ذات طبيعة لاتماثلية ساعدت في افرزها بيئة أمنية هشة.

أن السلوك الأمني الذي تقوم به الجزائر حيال الأزمات التي تواجهها الجزائر في جوارها الإقليمي نابع من عقيدتها الأمنية ، حيث تشكل العقيدة الأمنية الإطار النظري لكل السياسات الأمنية التي ترسمها سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي ، غير أن التحول الذي طرا في مفهوم الأمن والتغير في شكل وطبيعة التهديد ، فرض على العقيدة الأمنية الجزائرية ضرورة التكيف مع طبيعة التحديات والتهديدات الجديدة.

غير أن المتبع لسلوك الأمني للجزائر وعند القيام بتحليل سلوكها الأمني يتبين أن هناك تغيرات طرأت على عقيدتها ، وذلك وفقا ما تقتضيه واقعها الأمني ومصالحها الحيوية ، حيث اتخذت الجزائر بعض القرارات الأمنية في

الفصل الثالث تحديات الإستراتيجية الأمنية الجزائرية ومستقبل الأمن القومي الجزائري في ظل التحولات التي تشهدها منطقتي المغرب العربي والساحل الأفريقي

السنوات الأخيرة ، والتي تعكس تغير في بعض مبادئ عقيدتها الأمنية منذ الاستقلال ومن ابرز هذه التغيرات عندما قامت الجزائر بفتح مجالها الجوي ل سلاح الجو الفرنسي من اجل تنفيذ ضربات عسكرية على الجماعات الإرهابية في مالي سنة 2013 ، واعتبر هذا القرار تحول استراتيجي في عقيدتها الأمنية ، و إشارة عدة تقارير استخباراتية أن الجزائر دعمت القوات الفرنسية المتدخلة في مالي وقامت بتزويدها بالوقود في أقصى الجنوب الجزائري ، وشاركت الجزائر في الاجتماعات الإقليمية لتحضير التدخل الفرنسي في مالي ، ويرجع سبب هذا الدعم الذي قدمته الجزائر لفرنسا هو تخوف الجزائر من أن تصبح مالي عاصمة للجماعات الإرهابية، حيث كانت الجماعات الإرهابية قرابة السيطرة على العاصمة بماكو.

وبعد فشل التدخل الفرنسي و ظهور عدة تقارير تفيد أن فرنسا تدعم بعض الجماعات الإرهابية عن طريق دفع الفدية، قامت الجزائر على أثرها بمنع مرور الطائرات العسكرية الفرنسية المتجهة نحو مالي.

دائما ما تجد الجزائر نفسها أمام ضرورة التوازن بين المصالح الأمنية ومبادئ العقيدة الأمنية ، حيث أدرك صناع القرار في الجزائر بأولوية حماية المصالح الوطنية والأمن القومي ، والتخلي على بعض مبادئها ، و يتجلى هذا التغير أيضا من خلال الوساطة التي تقترحها الجزائر في العديد من القضايا في المنطقة ، بالإضافة للمادة الدستورية الجديدة في دستور 2020 التي تجيز لإفراد من الجيش الوطني الشعبي الخروج خارج الحدود ، تحت اشرف قوات أممية تابعة للأمم المتحدة أو الاتحاد الأفريقي ، بالإضافة لتصريح رئيس الجمهورية وزير الدفاع الوطني عبد المجيد تبون بقوله " أن ليبيا بنسبة للجزائر حط احمر ، امن ليبيا من امن الجزائر و لن نسمح لمرتزقة بالسيطرة على ليبيا حتى ولو كلفنا الأمر التدخل عسكريا"

يعكس هذا التصريح تغير جوهري في العقيدة الأمنية الجزائرية ، حيث أن الجزائر أصبحت لا تتمسك بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول لأنه لم يعد عمليا ، بالنظر لطبيعة التهديدات اللاتماثلية ، وعولمة التهديدات ، وهو الأمر الذي تشهده منطقتي المغرب العربي والساحل الأفريقي ، خاصة وان الجزائر هي القوة الوحيدة في المنطقة التي تمتلك جيش قوي واحترافي يمتلك وسائل وإمكانيات هائلة وجاهزية عالية لمواجهة هذه التهديدات ، وبهذا فان الاعتماد مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول في السنوات السابقة منع الجزائر من أداء دور إقليمي في المنطقة وفتح المجال أمام القوى الأجنبية في المنطقة.

الفصل الثالث تحديات الإستراتيجية الأمنية الجزائرية ومستقبل الأمن القومي الجزائري في ظل التحولات التي تشهدها منطقتي المغرب العربي والساحل الأفريقي

وبهذا فان انتشار التهديدات الأمنية اللاتماثلية على مستوى الفضاء المغاربي والساحلي فرض على العقيدة الأمنية الجزائرية ذات الطابع الدفاعي بضرورة إعادة مفهوم الدفاع الوطني والأمن القومي ، نظرا لان هذه التهديدات تدخل ضمن "الأمن اللين" وبالتهديدات اللينة أو الهجينة التي تعتمد على أساليب لينة وناعمة وبهذا فان من الصعوبة مواجهتها والقضاء عليها بالدفاع داخل الإقليم الجغرافي للدولة فحسب ، لأنها تهديدات عابرة للحدود فلا بد من القضاء عليها قبل وصولها لان الدفاع في الكثير من الأحيان يكون سلبيا ، ويعتقد العديد من الخبراء الأمنيين أن الجزائر تعتمد على ما يعرف بالهجوم الاستراتيجي الذي يجمع بين الهجوم الاستباقي والوقائي أو ما يسمى في علم الجغرافيا العسكري بمصطلح "الدفاع على الخطوط الخارجية للدولة" أو ما يسمى في علم الاستخبارات " بالأمن ما بعد نقطة الصفر"

وبهذا يتوجب على الجزائر التعامل بمرونة مع بعض مبادئ العقيدة الأمنية عن طريق الاعتماد على الضربة الاستباقية والعمل الوقائي لأنه يبقى الهجوم أحسن طريقة للدفاع " فالأمن لا يعني فقط القضاء على التهديد المباشر ، بل أيضا العمل على معالجة العوامل التي تؤدي إلى حالة اللامن".

الفرع الثاني : تصور امني لمنطقتي المغرب العربي والساحل الأفريقي في ظل التحولات التي تشهدها المنطقتين

أن التحولات الجيوسياسية التي شهدها العالم في فترة ما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ، والتي ضاعفت نشاط التهديدات الأمنية ذات الطبيعة اللاتماثلية والتي تتميز بكونها تهديدات لا قطرية وعابرة للحدود أو عابرة للأوطان بمعنى أنها غير محددة جغرافيا أثرت سلبا على القارة الأفريقية والعالم على رأسها الجماعات الإرهابية ، والجريمة المنظمة ، والنزاعات والحروب الأهلية ، وموجات الهجرة غير النظامية كما اثر التدخل الدولي في كل من مالي وليبيا وحول المنطقة لساحة تنافس دولي.

وما زاد من حدة التنافس الدولي في المنطقة هو تقاطع اختلاف مصالح القوى المتنافسة والذي يمكن أن تؤدي إلى حربا إقليمية قد تأخذ طابعا دوليا.

الفصل الثالث تحديات الإستراتيجية الأمنية الجزائرية ومستقبل الأمن القومي الجزائري في ظل التحولات التي تشهدها منطقتي المغرب العربي والساحل الأفريقي

وهذا انطلاقا من المؤشرات الأمنية والسياسية والاقتصادية التالية التي تشهدها منطقة الساحل الأفريقي والمغرب العربي:

— تزايد حدة التدخل الأجنبي

— ضعف الأنظمة السياسية لدول الساحل وتزايد حالات الانقلابات العسكرية
— خروج السلطات العسكرية المالية من اتفاق المصالحة الوطنية مع جماعة الطوارق

— ارتفاع نشاط الجماعات الإرهابية بالمنطقة

— تزايد نشاط شبكات الجريمة المنظمة

— تفاهم الأزمة الليبية أكثر بعد دخول قوى دولية وأصبحت ليبيا ساحة لحرب دولية بالوكالة

تدل كل هذه المؤشرات تدل على ان المنطقة ستشهد أكثر مستقبلا ، لاسيما في ظل زيادة حدة التوتر بين الأطراف الفاعلة في المشهد الليبي و في منطقة الساحل خاصة في ظل تزايد النفوذ الروسية في المنطقة وتقلص الدور الفرنسي ، وقد وجدت روسيا في المنطقتين ، فرصة من اجل تقليص النفوذ الغربية وتهديد مصالحها حيث تخوض روسيا حرب بالوكالة مع الغرب على الأراضي الأوكرانية ، ومع تهديد الرئيس الفرنسي بإرسال جنود فرنسية للقتال مع أوكرانيا ، حيث وجدت كل من روسيا والصين منطقة الساحل فضاء لتقليص النفوذ الغربي ولإرساء نظام دولي جديد.

فينظر لسبب الحقيقي في استمرارية الأزمة في منطقة الساحل الأفريقي ، فهذا يرجع لرغبة القوى الكبرى في بقاء هذه الأزمة ، وهذا ما يؤدي إلى تزايد التهديدات الأمنية.

فكما شرحنا في الفصول السابقة فان منطقة الساحل الأفريقي إلى جانب كونها أزمة في بناء دولة ما بعد الاستعمار ، الأمر الذي ساعد في انتشار التهديدات اللاتماثلية ، بالإضافة لذلك فهي أصبحت ساحة لتنافس الدولي من جميع الأطراف والتي تتمثل أساسا في الدول والشركات الأمنية مثل فاغنر ، السادت ، الفيلق الفرنسي.

الفصل الثالث تحديات الإستراتيجية الأمنية الجزائرية ومستقبل الأمن القومي الجزائري في ظل التحولات التي تشهدها منطقتي المغرب العربي والساحل الأفريقي

كما نظرنا سابقا فانطلاقا من المؤشرات السياسية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية الحالية يمكن القول انه لا توجد معطيات تدل على إمكانية حل الأزمة الموجودة في منطقة الساحل ، وذلك يعود لتقسيم المنطقة التي ورثته من الإرث الاستعماري السابق و للأنظمة السياسية الضعيفة التي تسيطر عليها وتحميها القوى الكبرى والمتمثلة أساسا في فرنسا ، روسيا ، الولايات المتحدة الأمريكية.

فبنسبة للارزمة المالية التي تعد احد الأسباب التي أدت إلى تدهور منطقة الساحل وهذا ما أثبتته انقلاب 2020 العسكري في مالي الذي قام على الرئيس المنتخب إبراهيم أبو بكر كيتا وبعدها بعام حدث انقلاب آخر سنة 2021 الذي قام به "اسيمي غويتا" ثم مست كل من بوركينا فاسو والنيجر عدوى هذا الانقلاب.

ويرى الباحثين في شؤون منطقة الساحل أن سبب الانقلابين الأخيرين في مالي يعود لاتجاهين رئيسيين هما¹ :

× الأول : يرى الاتجاه الأول أن من بين أسباب هذا الانقلاب هو الصراع الذي خلقه الاستعمار بين الشمال والجنوب ، والصراع التقليدي بين المدنيين والعسكر على السلطة، و بين الرافضين لهيمنة القوى الكبرى والموالين لها

× الثاني : يرى هذا الاتجاه أن ما يجري فيه المنطقة من انقلابات ماهر إلا صراع بين فرنسا وروسيا خاصة بعد عودة روسيا بقوة في السنوات الأخيرة لإفريقيا ومنطقة الساحل بصفة خاصة ، وكون أن المنقلب غويتا وبعض الضباط تلقوا تدريبات في روسيا

سيؤدي خروج السلطات المالية من اتفاق المصالحة الوطنية مع جماعة الازواد إلى وقوع اشتباكات مسلحة بين الطرفين ، خاصة وبعدها وصفت السلطات المالية "حركة جماعة الازواد" بالجماعة الإرهابية وهو الأمر الذي ستستغله حتما الجماعات الإرهابية من اجل تكثيف أنشطتها عن طريق القيام بعمليات إرهابية وتقديم الدعم لسكان الازواد ، نظراً لكون العديد من قيادات الجماعات الإرهابية تجمعها علاقات عائلية ومصاهرة مع سكان شمال مالي.

¹ انقلابات متتالية وأزمات سياسية.... أين تتجه الأوضاع في مالي ؟ سؤال وجواب
على الرابط التالي <https://www.aljazeera.net/politics/2021/5/30> / تاريخ الاطلاع 30/05/2024

الفصل الثالث تحديات الإستراتيجية الأمنية الجزائرية ومستقبل الأمن القومي الجزائري في ظل التحولات التي تشهدها منطقتي المغرب العربي والساحل الأفريقي

يتضح من خلال كل هذا أن مالي عادة إلى نقطة الصفر والمتمثلة في الصراع المسلح من أجل السلطة بين جماعة الطوارق و السلطات العسكرية المالية ، تجدر الإشارة أن الجزائر تمتلك حدود برية مع شمال مالي التي يقطن فيها جماعة الازواد.

وهو الأمر الذي يؤثر حتما على الأمن القومي الجزائري على اثر المواجهات المسلحة بين حركة تحرير الازواد والجيش المالي ، بالإضافة لإمكانية تدفق موجات مهاجرين من اقليم الطوارق نحو الجزائر الأمر الذي يفرض على الجزائر رفع حالة التأهب واليقظة الأمنية لدى الجيش الجزائري ومن المعضلات الأمنية التي تهدد الأمن القومي الجزائري في المنطقة المغاربية نجد الأزمة الأمنية في ليبيا التي لم تصل إلى حل توافقي حول من يشارك في الانتخابات الرئاسية بعدما أبدت العديد من الشخصيات المحسوبة على نظام القذافي نيتها المشاركة في الانتخابات أبرزهم سيف الإسلام القذافي نجل معمر القذافي و المشير حفتر الذي يعد من ابرز الشخصيات الوظيفية في الأزمة الليبية ، بالإضافة للخلاف حول طبيعة المؤسسات الدستورية في الدولة بعد إجراء الانتخابات الرئاسية و لدور المؤسسة العسكرية الليبية في النظام السياسي الليبي بعد الانتخابات ومن يقودها، و تشير العديد من الدراسات انه في حالة بقاء الأزمة هكذا فحتما ليبيا ستذهب إلى حالة انقسام لدولتين مثل ما حدث في السودان.

وبهذا فنظرا لصعوبة حل الأزمة الليبية وعدم وجود رغبة حقيقية لدى الأطراف الفاعلة في حلها ، وتحكم المشير خليفة حفتر المدعوم من الكيان الصهيوني و عدة دول عربية معروفة بعداؤها للجزائر، على منطقة غرب ليبيا التي لها حدود برية مع الجزائر، يجب على الجزائر رفع حالة الاستنفار الأمني وتكثيف التواجد العسكري والرقابة الميدانية على الحدود الجزائرية الليبية.

يمكن القول أن التدخل الدولي في ليبيا والفشل الدولاتي في منطقة الساحل أفرزت تهديدات أمنية لاتماثلية أثرت على المنطقة ككل، خاصة وان هذه التهديدات عابرة لحدود الدول ، وساهم التدخل الدولي في المنطقتين بحجة مكافحة الإرهاب واعتماد الأطراف المتدخلة على استراتيجيات مختلفة وعلى الرغم من المبادرات العسكرية الأوروبية والفرنسية والأمريكية إلا أنها فشلت في تحقيق ما كان ينتظر منها، لأنها ركزت بالأساس على التدخل العسكري وأهملت الجوانب الأخرى خاصة الجانب التنموي ، وعززت القوى الغربية نفوذها في منطقة الساحل بدعم أنظمة غير شرعية تبحث على البقاء في السلطة ، وأصبحت بذلك المنطقة فضاء للتنافس بين

الفصل الثالث تحديات الإستراتيجية الأمنية الجزائرية ومستقبل الأمن القومي الجزائري في ظل التحولات التي تشهدها منطقتي المغرب العربي والساحل الأفريقي

القوى الكبرى من اجل حماية مصالحه واستنزاف خيرات المنطقة، في ظل غياب مفهوم الدولة في منطقة الساحل وهو ما ينذر باستفحال الوضع وتردي البيئة الأمنية أكثر الأمر الذي يهدد امن جميع دول المغرب العربي خاصة الجزائر .

في الأخير يمكن القول انه على الرغم من امتلاك الجزائر لجيش قوي واحترافي، يتميز بدرجة عالية من الجاهزية ، والكفاءة ، والتأهب والاستعداد لكافة السيناريوهات الممكنة والمحتملة ، إلا أن مستقبل الأمن القومي الجزائري في المنطقة المغاربية والساحلية مرهون أيضا بمدى قدرتها على بعث رسائل تحذيرية للقوى الأجنبية التي تعبث بأمن واستقرار المنطقة على أن امن الجزائر ومصالحتها الحيوية خط احمر.

خلاصة الفصل

لقد تم التركيز في هذا الفصل على التطور التاريخي والدستوري للجيش الوطني الشعبي من خلال مختلف دساتير الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية من 1963 إلى غاية دستور 2020 ، وذلك من اجل رصد التغيرات التي طرأت على المؤسسة العسكرية الجزائرية ، من حيث طبيعة التكوين والمهام الموكلة لها بالإضافة لتغيرات التي طرأت على عقيدتها العسكرية تكيف مع طبيعة التهديدات اللاتماثلية المنتشرة على جوارها الإقليمي ، وتم التطرق أيضا في المبحث الأول إلى ميزانية الدفاع الجزائري في العشر سنوات الأخيرة التي كانت في تنامي مستمر وذلك راجع للمسار الذي سلكته الجزائر من اجل بناء جيش قوي واحترافي عن طريق اقتناء احدث الأسلحة التي تتناسب مع الطبيعة اللاتماثلية للتهديدات.

أما في الفصل الثاني فتطرقنا إلى تقييم الإستراتيجية الأمنية على مستوى الآليات والمقاربات التي وضعتها الجزائر في مواجهة كل من الإرهاب، الجريمة المنظمة بمختلف أشكالها، والهجرة غير الشرعية.

كما تم في المبحث الثالث من هذا الفصل التطرق إلى ابرز العوامل التي تؤثر على الإستراتيجية الأمنية ، حيث يعد التنافس الدولي على النفوذ في المنطقة ابرز العراقيل التي تواجهها المقاربة الجزائرية ، نظرا لكون المقاربات الغربية تتعارض بشدة مع التصور الجزائري لأمن واستقرار المنطقة.

الاستنتاجات

الاستنتاجات

خلصت الدراسة بعد استعراض فصولها ومناقشة مختلف المعطيات والبيانات حول الموضوع إلى:

أن التهديدات الأمنية ذات الطبيعة اللاتماثلية أصبحت تشكل هاجس امني كبير للدول ، وأصبحت تفرض على القادة السياسية والأمنية في صناعتهم للإستراتيجية الأمنية للدولة بحيث تتوافق مع طبيعة هذا الشكل من التهديدات ، خاصة في ظل التطور الحديث في مجال الأسلحة على اثر التطورات التكنولوجية والتقنية .

الجزائر ونظرا لوقوعها ضمن مجالات جيوسياسية متعددة تؤثر مخرجاتها على أمنها القومي خاصة التهديدات ذات الطبيعة اللاتماثلية المتأتية من الفضاء المغاربي والساحلي ، ويصعب التحكم فيها لعدة أسباب أبرزها الطبيعة الصحراوية التي تتميز بها المنطقة ، بالإضافة للفشل الدولاتي والفراغ المؤسسي والهشاشة الأمنية للدولة الليبية ودول الساحل الأفريقي ، وهو الذي شكل أرضية خصبة وبيئة ملائمة للجماعات الإرهابية لتغلغل في المنطقة وتنفيذ عمليات إجرامية ضد الجزائر كما حدث في سنة 2013 أين هاجمت الجماعات الإرهابية قاعدة نفطية للجزائر، وشبكات الجريمة المنظمة التي استغلت الفضاء الجغرافي المفتوح وتقوم بتهريب المخدرات والأسلحة بين دول المنطقة بعرض متاجرتها ، ونظرا لتشابه العديد من الأهداف بين الجماعات الإرهابية وشبكات الجريمة المنظمة، وأصبحت تجمعهم علاقة تحالفية في المنطقة هدفها ضرب استقرار المنطقة بغرض عقد صفقات تجارية وربحية ، وهو الأمر الذي وضع الجزائر وعلى رأسها مؤسسة الجيش الوطني الشعبي على أهبة الاستعداد الدائم واليقظ لكافة أشكال التهديدات الأمنية عن طريق مراقبة الحدود وحمايتها ، الأمر الذي ترجم من خلال رفع ميزانية الجيش الوطني الشعبي في السنوات الأخيرة وصولا لمبلغ أكثر من 21مليار دولار يعكس ذلك مدى إدراك الجزائر بخطورة التهديدات سواء ذات البعد اللاتماثلي المنبثقة من الفضاء المغاربي و الساحلي أو التماثلي المتمثل في انتشار القوى الكبرى في مجالها الحيوي.

من خلال هذا المنطلق يمكن القول بان فرضية رئيسية للدراسة القائلة بان "التهديدات الأمنية اللاتماثلية وعلى رأسها ظاهرة الإرهاب بشكل سلبي على الأمن القومي الجزائري - واعتمدت الجزائر على إستراتيجية أمنية شاملة متعددة الأبعاد" ، قد تم إثباتها بصفة كلية انطلاقا من المقاربات الأمنية والتنمية والتشريعات القانونية التي بادرت إليها سواء على المستوى الداخلي و الإقليمي، أو التي نادى بها على المستوى القاري أو الدولي انطلاق من إدراك العميق بجذور الأزمة في المنطقة وأسباب ظهور التهديدات وسبل مواجهتها.

الاستنتاجات

أما فيما تعلق بالفرضية الأولى التي مفادها "بان التهديدات الالامائلية هي تهديدات عابرة للحدود أبرزها الجماعات الإرهابية والتنظيمات الإجرامية" هي فرضية صحيحة ، نظرا لطبيعة هذه التهديدات التي لا تحمل الصفة الدواللية ، بالإضافة لكونها تهديدات تماس جميع مستويات الأمن القومي لدولة ، فهي تحمل صفة التهديد اللين الذي لا يستخدم الأدوات العسكرية في التهديد.

أما بالنسبة للفرضية الثانية والتي كانت على النحو الآتي "ساعد الانفلات الأمني لدول الجوار في انتشار التهديدات اللالامائلية أبرزها هجوم تقنلورين سنة 2013" ، هي فرضية صحيحة وتم التأكيد على أن سقوط نظام القذافي والأزمة في شمال مالي ، التي كان لها أثار سلبية خطيرة على الأمن القومي الجزائري وأدت إلى تنامي التهديدات اللالامائلية بمختلف أشكالها (الإرهاب، الجريمة المنظمة ، الهجرة غير النظامية) ، و تم إثبات الفرضية أيضا من خلال الطريق الذي سلكته الجماعة الإرهابية في هجومها على الجزائر والذي كان عن طريق المرور عبر ليبيا.

أما بالنسبة للفرضية الثالثة للدراسة والتي تتمثل في " تعاملت الجزائر مع التهديدات اللالامائلية بإساراللية أمنية تعتمد على آليات متعددة وليس على الجانب العسكري فقط" ، فهي فرضية صحيحة ، فعلى الرغم من الخبرة العسكرية الجزائرية في مكافحة الإرهاب ، إلا أنها ولمواجهة هذا التهديدات اللالامائلية بطريقة ناجعة اعتمدت على مفهوم الأمن الشامل عن طريق التوجه أكثر للمواجهة غير العسكرية عن طريق بعث التنمية في المنطقة والوقاية من التهديد فهي إستراتيجية في مجملها شاملة وعملت على تنفيذها من خلال عديد الآليات من آليات إعلامية وأخرى أمنية وقانونية، ما أدى لفعاليتها وبلوغ الأهداف المسطرة المتضمنة أساسا في حماية أمنها.

جاءت الفرضية الرابعة و الأخيرة التي ربطت بالمعوقات التي تواجه الإستراتيجية الأمنية الجزائرية في الساحل الأفريقي والمغرب العربي يتمثل في التنافس الدولي في المنطقة ، بالإضافة لغياب التنسيق والتعاون الأمني بين دول المغاربية ، فقد توصلت الدراسة إلى تأكيد هذه الفرضية ، كون أن الشواهد والأحداث الأخيرة التي جرت في المنطقة أبرزها الدخول العسكري الروسي عبر الشركة الأمنية الخاصة فاغر في المنطقة ، بالإضافة لاستمرار المقاربات العسكرية التي أثبتت فشلها في العشر سنوات الأخيرة ، ساهمت هذه العوامل في زيادة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والتي أدت للفقر والبطالة في ظل غياب مشروع تنموي في المنطقة ، الأمر الذي يهدد امن المنطقة بصفة عامة في ظل استمرار جذور الأزمة ، والمتمثل أساسا في الفشل الدواللي لدول الساحل وغياب أنظمة ديمقراطية في منطقة الساحل تؤمن بالتداول السلمي على السلطة والخروج من التبعية للقوى الخارجية.

الاستنتاجات

وفي نهاية هذه الدراسة تم التوصل لمجموعة من الاستنتاجات نذكر ما يلي:

- ✓ تتعد وتنوع التهديدات التي تمس الأمن القومي الجزائري على مستوى الفضاء المغاربي والساحلي ، منها اللاتماثلية ومنها الكلاسيكية ، الأمر الذي دفع بالجزائر لتكييف عقيدتها الأمنية وفق طبيعة التهديدات و وفقا البيئة الأمنية السائدة في المنطقة.
- ✓ تعيش الجزائر في فضاء جيوسياسي يشوبه العديد من المخاطر والتهديدات ، وقد أسهمت الأزمة الليبية وتطوراتها ، و الأزمة في مالي سنة 2013 إلى انعكاسات سلبية أدت إلى ظهور العديد من التهديدات الأمنية الخطيرة كالإرهاب والجريمة المنظمة بمختلف صورها وأشكالها.
- ✓ تشكل الجماعات الإرهابية و شبكات الجريمة المنظمة بكافة أنشطتها ، بالإضافة لموجات الهجرة غير النظامية من منطقة الساحل تهديدا للأمن القومي الجزائري ، إذ تؤثر هذه التهديدات سلبا على جميع الوحدات المرجعية للأمن القومي (الفرد، المجتمع، الدولة)
- ✓ تعد ظاهرة الهجرة غير النظامية من بين المعضلات الأمنية التي تواجهها الجزائر ، فالارتفاع المتزايد لعدد المهاجرين في السنوات الأخيرة ، أصبح يشكل تهديدا للأمن القومي الجزائري بمختلف أبعاده ومستوياته ، وذلك راجع لارتباط الظاهرة بالعديد من الجرائم الخطيرة كالاتجار بالبشر، تهريب البشر ، تجارة بالمخدرات فضلا عن الآثار الاقتصادية والآثار الاجتماعية التي تسببها هذه الأنواع من الهجرة.
- ✓ اعتمدت الجزائر في مواجهتها لتهديدات اللاتماثلية على إستراتيجية أمنية شاملة ، منبثقة من الإدراك والتصور الأمني الجزائري للأوضاع الأمنية والجيوسياسية السائدة .بالإضافة لجذور التهديدات وسبل مواجهتها .
- ✓ تربط الجزائر بين الأمن الصلب والأمن اللين من اجل تحقيق الاستقرار في المنطقة ، وفي مواجهتها للتهديدات الأمنية المنتشرة في المنطقة ، والذي ترجم في ثنائية الأمن والتنمية ، حيث تدرك الجزائر أن لتحقيق الأمن في المنطقة يجب معالجة الأسباب المؤدية لحالة اللامان.
- ✓ لا تعاني منطقة الساحل من تهديدات أمنية فقط بل تعاني من أزمة عميقة تتمثل في فشل بناء دولة ما بعد الاستعمار والتي تسببت في خلف دول دول هشة على مستوى جميع المستويات ، بالإضافة لتبعيتها المفرطة للقوى الغربية.
- ✓ أدى التدخل الفرنسي عسكريا في المنطقة بحجة مكافحة الإرهاب إلى تدهور الأوضاع الأمنية أكثر ، خاصة في ظل استمرار فرنسا في دفع الفدية للجماعات الإرهابية ، وهو الأمر الذي تعتبره الجزائر يتعارض مع القوانين واللوائح الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة وعلى اثر ذلك قامت السلطات الجزائرية

الاستنتاجات

سنة 2022 بمنع مرور الطائرات العسكرية الفرنسية المتجهة لمنطقة الساحل على أراضيها.

- ✓ أن الإستراتيجية الأمنية الجزائرية في بناء السلم والأمن في المنطقة ومكافحة التهديدات هي الإستراتيجية الأكثر ملامسة وفهم لعمق الأزمة في المنطقة.
- ✓ أن المادة الدستورية الجديدة في دستور 2020 والتي تجير لرئيس الجمهورية وزير الدفاع الوطني، إرسال أفراد من الجيش خارج الحدود تحت أطار قوات حفظ السلام التابعة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي يعكس مدى مواكبة العقيدة الأمنية للجزائر مع طبيعة التهديدات الأمنية التي تتواجد على حدودها.
- ✓ أن الارتفاع المستمر لميزانية الدفاع الوطني للجزائر في السنوات الأخيرة يعكس مدى إدراك الجزائر بضرورة تطوير الصناعة العسكرية و تعزيز الترسانة الدفاعية تماشي مع طبيعة التهديدات الأمنية في الفضاء المغاربي والساحلي.

- ✓ أصبحت استراتيجيات القوى الكبرى في المنطقة التي تبحث عن النفوذ والمصالح مقابل إستراتيجية الجزائر التي تحاول بناء الأمن والاستقرار في المنطقة.
- ✓ إضافة إلى التهديد الذي تشكله الجماعات الإرهابية وشبكات الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية فاعن هناك تهديدات أخرى في المنطقة أبرزها التواجد العسكري لدول الكبرى ولشركات الأمن الخاصة ، وهو ما جعل أمكانية تدهور المنطقة أكثر أمر وارد ، الأمر الذي يستدعي اليقظة الجيدة والاستشراف الأمثل لكافة الاحتمالات أو السيناريوهات.

وبناء على هذا، يمكن القول بان التطورات الأخيرة التي تعيشها المنطقة المغاربية والمتمثلة أساسا في التوتر الغير مسبوق في العلاقة الجزائرية المغربية و تدهور الأوضاع الأمنية والسياسية في ليبيا ، بالإضافة للمنطقة الساحلية التي تشهد تزايد في نشاط الجماعات الإرهابية والشبكات الإجرامية ، وارتفاع كبير في عدد المهاجرين غير النظاميين نحو دول المغرب العربي، يفرض على الجزائر بناء منهج استشرافي و استباقي ، أو ما يعرف بالاستشراف الاستراتيجي لكافة الأحداث المتوقع حدوثها ، بالإضافة لتقييم الدوري والمستمر للإستراتيجية الأمنية وفق للمتغيرات التي تفرزها البيئة الأمنية للمنطقة المغاربية والساحلية لكونهما يمثلان عمق امني واستراتيجي للجزائر تتأثر بموجبه بمختلف ما تفرزه المنطقتين من تحديات ومخاطر وتهديدات .

قائمة المراجع النهائية

قائمة المراجع النهائية

قائمة المراجع النهائية:

أولاً: باللغة العربية

أ. الوثائق الرسمية:

1/ الدساتير:

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **دستور 1963**.
2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **دستور 1976**.
3. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **دستور 1989**.
4. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **دستور 1996**.
5. التعديل الدستوري الجزائري 2016.
6. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **دستور 2020**.

2/ القوانين:

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الأمر رقم 06/05 المؤرخ في 23 أوت 2005 ، **والمعلق بمكافحة التهريب** ، الجريدة الرسمية ، العدد 47 ، المادة الأولى والمادة 15
2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، المرسوم رئاسي رقم 21-539 مؤرخ في 21 جمادى الأولى عام 1443 الموافق لـ 26 ديسمبر 2021 ، **يتضمن تشكيلة المجلس الأعلى للأمن وتنظيمه وسيره** ، العدد 99
3. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 05-01 المؤرخ في 12 فيفري 2012 **المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاتجار والاستعمال الغير مشروع لهما**، الجريدة الرسمية، المادة 29، 30.
4. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 09-01 المؤرخ في 25 فيفري 2009 المعدل والمتمم للأمر 66—136 المتضمن قانون العقوبات، الجريدة الرسمية، العدد 15 الصادرة في 8 مارس 2009
5. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **قانون العقوبات الجزائري**، القانون رقم 15/04، المؤرخ في 10 نوفمبر 2004
6. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم رئاسي رقم 20—42 **يتضمن إنشاء الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي من أجل التضامن والتنمية**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 07، فبراير 2020
7. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم رئاسي رقم 92—44، مؤرخ في 09 فيفري 1992 **يتضمن إعلان حالة الطوارئ**، الجريدة الرسمية، عدد 10، الصادرة في 09 فيفري.

قائمة المراجع النهائية

8. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم رئاسي رقم 92-44، مؤرخ في 09 فيفري 1992 يتضمن إعلان حالة الطوارئ، الجريدة الرسمية، عدد 10، الصادرة في 09 فيفري 1992.

3/ القواميس والمعاجم والموسوعات:

1. الكيالي عبد الوهاب، الموسوعة السياسية، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1994.

4/ الكتب:

1. احمد إبراهيم مصطفى سليمان، الإرهاب والجريمة المنظمة: التجريم وسبل المواجهة، دار الطلائع، القاهرة، مصر، 2006.

2. أدبية صالح محمد ، الجريمة المنظمة دراسة قانونية مقارنة ، مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية ، 2009

3. أسامة سليخ، الاتجاهات الإستراتيجية لمواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية، الجزائر، الفا للوثائق، الطبعة الأولى ، 2022

4. البريزات جهاد محمد ، الجريمة المنظمة – دراسة تحليلية – ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2008

5. بلقزيز عبد الإله ، الجيش والسلطة في الوطن العربي ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2002

6. بن عنتر عبد النور ، البعد المتوسطي للأمن الجزائري ،:الجزائر، أوروبا ، الحلف الأطلسي،الجزائر ، المكتبة العصرية للطباعة، النشر والتوزيع ، 2005،

7. بهلول نسيم وآخرون ، إدارة الأمن الحدودي المقاربات والنماذج ، دار الحامد لنشر والتوزيع ، ط1، ، سنة 2018

8. بوبوش محمد ، الأمن في منطقة الساحل والصحراء ، دار الخليج ، 2016

9. بوحنية قوي ،الجزائر والتهديدات الأمنية الجديدة ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، 2017

10. بوحوش عمار، "منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية" وعائشة عباس وزكية رانجة (محرران)، الشامل في منهجية العلوم الاجتماعية برلين، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2019.

11. بوحوش عمار، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث الجزائر: ديوان المطبوعات الجزائرية، ط.4، 2007.

قائمة المراجع النهائية

12. بوسكين سليم، العقيدة الأمنية الجزائرية والتهديدات الإقليمية الجديدة
الجزائر: النشر الجامعي الجديد، 2020
13. جاير المعموري صادق ، الإرهاب والتنمية البشرية في البلدان العربية ،
دار الرضوان للنشر والتوزيع ، عمان ، 2016 ، ط1.
14. جراد عبد العزيز ، الجيوسياسية ، مفاهيم ، معالم ورهانات ، منشورات
شهاب ، الجزائر ، 2018
15. الحسن محمد نور عثمان ، عوض الكريم مبارك ، الهجرة غير المشروعة
والجريمة ، جامعة نايف للعلوم الأمنية ، الرياض ، 2008
16. خطير نعيمة ، السياسة الأمنية التركية تجاه المسألة الكردية 2002-
2014 الثابت والمتغير ، ألفا للوثائق ، قسنطينة ، الجزائر ، ط الأولى ،
2018.
17. الدهيمي عمر الأخضر ، "دراسة حول الهجرة السرية في الجزائر"،
ندوة حول التجارب العربية في مكافحة الهجرة غير الشرعية، الرياض ،
جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، 2012
18. روبرت ماكنمار ، جواهر الأمن، ترجمة يونس شاهين، القاهرة، الهيئة
المصرية العامة للتأليف والنشر، 1971
19. زبيغنيو بريجينسكي: الاختيار: السيطرة على العالم أم قيادة العالم
، ترجمة: عمر الأيوبي ، بيروت، دار الكتاب العربي، 2004.
20. زيان طارق ، الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية التعاون الدولي
وسبل المواجهة (التدابير الاحترازية) ، بيروت ، المركز العربي للبحوث
الثقافية والقضائية 2017
21. ساعد الهام ، التأصيل القانوني لظاهرة الإجرام المنظم في التشريع الدولي
والوطني ، دار بلقيس للنشر ، ط1 ، الجزائر ، 2017
22. شكري محمد عزيز، الإرهاب الدولي، الدراسة القانونية، الدراسة القانونية
ناقدة، دار العلم للملايين، ط1، 1991.
23. شلبي محمد، المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم المناهج الاقتربات
والأدوات الجزائر، 1997.
24. الصيفي عبد الفتاح مصطفى وآخرون، الجريمة المنظمة التعريف والأنماط
والاتجاهات، (الرياض، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الطبعة 1،
(1999).
25. عباس مراد علي، الأمن والأمن القومي مقاربات نظرية، بيروت: ابن النديم
للنشر والتوزيع، ط1، 2017.

قائمة المراجع النهائية

26. عطية ادريس ، التهديدات الإرهابية الجديدة في أفريقيا :دراسة في توظيف الظاهرة و تموضعها الجيوليتيكي، عمان ، الأردن ، دار الإعصار العلمي ، 2018.
27. العياشي ورده بلقاسم ، الإرهاب بين السياسة والقانون ، علاقة الإرهاب بالجريمة المنظمة واليات مكافحتها ، القبة ، الجزائر ، دار الخلدونية ، 2017.
28. عيد محمد فتحي ، واقع الإرهاب في الوطن العربي ، الرياض ، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية
29. غانم علوان الجميلي ، السياسة الخارجية ، لبنان، مطبعة كركي للنشر والتوزيع ، 2013.
30. غربي محمد ، وآخرون ، الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط ، المخاطر وإستراتيجية المواجهة ، ابن النديم للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2014.
31. فرحاني عمر ، براهيم مريم ، الأزمة في الساحل الأفريقي الخلفيات والأبعاد ، دار الجزائرية للنشر والتوزيع ، ط1 ، الجزائر ، 2017
32. فهمي عبد القادر محمد ، المدخل إلى دراسة الإستراتيجية ، عمان ، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ، 2006
33. لخضاري منصور، السياسة الأمنية الجزائرية: المحددات - الميادين - التحديات ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط 1، 2015.
34. محمد وحي الدين عوض ، واقع الإرهاب واتجاهاته ، الندوة العلمية لمكافحة الإرهاب ، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية ، السعودية ، 1999.
35. مصباح عامر ، نظريات التحليل الأمني والاستراتيجي للعلاقات الدولية ، ط1، مصر ، دار الكتاب الحديث ، 2011.
36. مونتريال تيري دي ، وجان كلين ، موسوعة الاستراتيجية ، ترجمة : على محمود مقلد، بيروت ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع 2001
37. ناجي عزو محمد عبد القادر، مفهوم الأمن ومقوماته ومستوياته والاتجاهات النظرية في تحليله، 2015 .
38. هاني سليمان ، العلاقات المدنية العسكرية والتحول الديمقراطي في مصر ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، الدوحة ، 2015.
39. ولد الصديق ميلود وآخرون، مكافحة الإرهاب بين مشكلة الظاهرة واختلاف المعايير عند التطبيق ، مركز الكتاب العربي ، عمان ، جزء 1 ، 2016

قائمة المراجع النهائية

40. ولد دادة احمد وآخرون ، الجيش والسياسية والسلطة في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2002.
41. ولفرام لآخر ، الجريمة المنظمة والصراع في منطقة الساحل والصحراء ، مركز مالكوم كير- كارنيغي للشرق الأوسط، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي ، 2012.
42. وليد عبد الحي، "فهم الأمن القومي الجزائري من مدخلي الأمن الوطني والدفاع الوطني"، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، 2015.

5/ المقالات العلمية

1. ادم قبي ،آليات المقاربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب : من التعامل الأمني إلى السياسي ، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ، الجزائر ، العدد 30 ، سبتمبر 2017،
2. ادم قبي ،آليات المقاربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب : من التعامل الأمني إلى السياسي ، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ، الجزائر ، العدد 30 ، سبتمبر 2017.
3. ادمام شهرزاد ، الفواعل العنيفة من غير الدول :دراسة في الأطر المفاهيمية والنظرية ، مجلة سياسات عربية ، عدد8 ، افريل ، 2014
4. أسس سياسة الدفاع والعلاقات المدنية – العسكرية في الجزائر، مجلة الجيش، عدد 461، ديسمبر 2001.
5. ايت احمد محمد لعمارة ، الهجرة غير الشرعية في الجزائر بين التهديدات وإستراتيجية مكافحتها ، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية ، المجلد 14 ، العدد 02 ، 2021.
6. ب بوعلام ، تيفنتورين بعد ثلاثة سنوات من الاعتداء الإرهابي تثنين جهود الجيش الوطني الشعبي ، مجلة الجيش ، الجزائر ، وزارة الدفاع الوطني ، العدد 631، فيفري 2016
7. ب بوعلام ، تيفنتورين بعد ثلاثة سنوات من الاعتداء الإرهابي تثنين جهود الجيش الوطني الشعبي ، مجلة الجيش ، الجزائر ، وزارة الدفاع الوطني ، العدد 631.
8. براح حمزة ، الإستراتيجية الأمنية الجزائرية لمواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية في منطقة الساحل الأفريقي ، مجلة الأستاذ الباحث لدراسات القانونية والسياسية ، الجزائر ، العدد السادس ، جوان 2017.
9. برقوق محند ، "المعضلات الأمنية في الساحل الأفريقي ، وتداعياتها على الأمن الوطني الجزائري" مجلة الجيش 534 ،جانفي 2008

قائمة المراجع النهائية

10. برقوق محند ، الساحل الأفريقي بين التهديدات الداخلية والحسابات الخارجية ، مجلة العالم الاستراتيجي ، العدد 1 ، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية ، الجزائر ، 2008
11. بشكيظ خالد، التهديدات اللاتماثلية في منطقة الساحل الإفريقي: الإرهاب والجريمة المنظمة دراسة في حدود العلاقة، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، ع 6، (جوان 2018).
12. بلبل محمد ، تداعيات الأزمة الليبية على الأمن القومي الجزائري، مجلة القانون، المجتمع والسلطة، المجلد 13 ، العدد 1 ، 2024.
13. بلحاج سليم ، انعكاسات الجريمة المنظمة على الأمن الوطني الجزائري وإستراتيجية مواجهتها، مجلة الأحياء ، المجلد 21، العدد 29، أكتوبر، 2021.
14. بن عمارة محمد، مفهوم الجريمة المنظمة دوليا و وطنيا، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، العدد 04، الجزء 02، 2023
15. بن غنيمة محمد السعيد ، فواعل صنع السياسة الأمنية في الجزائر بين التحديات الداخلية والضغطات الخارجية ، جامعة مولود معمري تيزي وزو، الجزائر ، دفاثر السياسة والقانون ـ، العدد 19 جوان 2018
16. بوبطرخ نسيم، الساحل الإفريقي الجزائر في مواجهة التهديدات الأمنية المركبة، مجلة الجيش، ع 680، (مارس 2020).
17. بوبطرخ نسيم، الفضاء السيبراني مسرح الصراعات الجيوسياسية المعاصرة، مجلة الجيش، ع 685، (أوت 2020).
18. بوبطرخ نسيم، المقاربة الأمنية للجزائر من أجل جوار آمن، مجلة الجيش، ع 694، (ماي 2021).
19. بوزيد عائشة ، الحدود الجزائرية بين الثوابت السيادية والمتغيرات الإقليمية ، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية ، الجزائر ، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ، العدد 7، جوان 2017
20. بوستي توفيق ، الإستراتيجية الجزائرية لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة الساحل والصحراء ، مجلة أبحاث ، المجلد 6، العدد 3، 2021
21. بوستي توفيق ، الإستراتيجية الجزائرية لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة الساحل والصحراء ، مجلة أبحاث ، المجلد 6، العدد 3، 2021.
22. بوكبشة محمد ، محاربة الجريمة المنظمة : الجيش الوطني الشعبي شريك نوعي في مكافحة الظاهرة ، مجلة الجيش ، العدد 669، 2019

قائمة المراجع النهائية

23. بوكبشة محمد، أمال فوزيل الشريف، تكوين عسكري متشبع بالوطنية، مجلة الجيش، ع 696، (جويلية 2021).
24. بوكراع نور الدين، قدرات قتالية عالية، مجلة الجيش، ع 668، (مارس 2019).
25. بولنوار مسعودة ، التداعيات الأمنية للتهديدات الجديدة في الساحل الأفريقي على الأمن الوطني للجزائر قراءة استشرافية ، مجلة العلوم القانونية والسياسية ، المجلد 13 ، العدد 01 ، افريل 2022
26. بومدين مران سعاد ، مظاهر التهديد الأمني في منطقة الساحل الأفريقي ، جامعة بجاية ، مجلة أبحاث قانونية وسياسية ، المجلد 08 ، العدد 02 ، 2023
27. تعزيز العقيدة العسكرية لقواتنا المسلحة ، مجلة الجيش ، عدد 683 ، جوان 2020 ، ص 34
28. تعزيز العقيدة العسكرية لقواتنا المسلحة، مجلة الجيش، ع 683، (جوان 2020).
29. جارش عادل ، الإرهاب الجديد : دراسة في المفهوم ، الطبيعة ، الأنواع وإجراءات المواجهة ، مجلة العلوم القانونية والسياسية ، المجلد 09 ، العدد 03 ، ديسمبر 2018.
30. جراية الصادق ، تحولات مفهوم الأمن في ظل التهديدات الدولية الجديدة ، جامعة الوادي، مجلة العلوم القانونية والسياسية، عدد 8 ، جانفي 2014،
31. الجزائر والأمن في الساحل مقارنة شاملة ومتعددة الأبعاد، عدد 722، مجلة الجيش سبتمبر، 2020
32. الجيش الوطني الشعبي في ظل المشروع التمهيدي لتعديل الدستور ، مجلة الجيش ، عدد 683، جوان ، 2020
33. الجيش الوطني الشعبي في ظل المشروع التمهيدي لتعديل الدستور، مجلة الجيش، ع 683، (جوان 2020).
34. جيوسياسية التطرف : المنطلقات والتهديدات والتحديات واليات المجابهة ، مجلة الجيش ، العدد 713 ، ديسمبر ، 2022
35. حارث قحطان عبد الله ، مصالح الصين النفطية في القارة الأفريقية ، الدراسات الأفريقية وحوض النيل ، مارس ، 2018
36. الحربي سليمان عبد الله ، "مفهوم الأمن ومستوياته وصيغه وتهديداته، دراسة نظرية في المفاهيم والأطر، المجلة العربية للعلوم السياسية، لبنان، المجلد الأول العدد 16

قائمة المراجع النهائية

37. حمودي محمد ، الجريمة المنظمة العابرة للحدود واليات مواجهتها ،
مجلة القانون ، المجلد 7 ، العدد رقم 2 ، 2018.
38. حموم فريدة ،الهجرة الغير شرعية في الساحل الأفريقي : أسبابها
وتداعياتها على الأمن الجزائري، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية
والعلاقات الدولية ، المجلد 13 ، العدد 18 ، جوان ، 2022
39. الحوت البشير ،"ظاهرة الهجرة غير الشرعية في العلاقات الاورو
مغربية ، مجلة دراسات ، العدد 28 ، 2007.
40. خالدي خديجة ، آلية الاتحاد الأفريقي للتعاون الشرطي افيربول ،
مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية ، العدد 15.
41. خلفه نصير ، مخاطر الهجرة غير الشرعية بالساحل الأفريقي وتداعياتها
السياسية الأمنية على الجزائر : الانعكاسات واليات المكافحة ، مجلة الباحث
للدراستات الأكاديمية ، المجلد 08 ، العدد 03 ، 2021
42. دريسي حنان ، الانعكاسات الأمنية لازمة الليبية على دول الجوار :
تجارة السلاح أنموذجا مجلة البحوث السياسية والإدارية ، العدد العاشر ،
ص6
43. دندن عبد القادر ، خطر التحالف بين الإرهاب والجريمة
المنظمة :العلاقة بين التنظيمات المسلحة وشبكات الاتجار بالمخدرات
شمال أفريقيا أنموذجا ، مجلة سياسات عربية ، عدد08، أبريل 2014
44. رملي مخلوف، "توظيف الاقترابات في تحليل النظم السياسية
المقارنة: اقترب تحليل النظم أنموذجا"، مجلة أكاديميا للعلوم السياسية، م.6،
ع.3 (نوفمبر 2020).
45. زقاع عادل ، المعضلة الأمنية المجتمعية ، المجلة الجزائرية للسياسة
العامة ، العدد الأول ، سبتمبر 2011.
46. زياني صالح ، تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي
تهديدات العولمة ، مجلة الفكر ، العدد 5.
47. شوادة رضا ، التبعات الإستراتيجية للهجرة غير الشرعية الآتية
من الساحل والصحراء الأفريقية على الأمن المجتمعي الجزائري ، المجلة
الجزائرية للدراسات السياسية ، المجلد 05 ، العدد 02 ، ديسمبر، 2018.
48. صاغور هشام ، التهديدات الأمنية اللاتماثلية من الساحل الأفريقي الى
المغرب العربي :دراسة حالة الهجرة غير الشرعية ، المجلة الجزائرية
للحقوق والعلوم السياسية ، المجلد 08 ، العدد 1، 2023
49. ضرورة وضع مسألة الإرهاب في مقدمة أولويات إفريقيا ، مجلة
الجيش ، العدد707 ، حوان ، 2022.

قائمة المراجع النهائية

50. الطراح علي احمد ، غسان منير حمزة سمو ، "الهيمنة الاقتصادية العالمية والأمن الإنساني" ، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد 4.
51. عبد الكامل بلعباس ، تأثير انتشار السلاح في منطقة الساحل الأفريقي على تنامي التهديدات الأمنية في الفضاء الإقليمي للجزائر ، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر 3 ، العدد 11 ، ديسمبر 2018.
52. عزمي بشارة ، "الجيش والحكم عربيا: إشكاليات نظريات" ، مجلة سياسات عربية ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، الدوحة ، ع 22 ، سبتمبر ، 2016.
53. علاق جميلة ، البعد المتوسطي للأمن الجزائري: من رد الاعتبار للماضي المتوسطي إلى المشاركة في المبادرات الأمنية ، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية ، جامعة قسنطينة 3 ، المجلد 19 ، العدد 02 ، السنة 2022
54. عواشرية رقية سليمان ، نحو رؤية للتعامل مع ظاهرة الهجرة غير المشروعة ، الجزائر أنموذجا ، المجلة العربية للدراسات الأمنية ، المجلد 33 ، العدد 71 ، 2018
55. عواشرية رقية سليمان ، "نحو رؤية للتعامل مع ظاهرة الهجرة غير المشروعة ، الجزائر أنموذجا ، المجلة العربية للدراسات الأمنية ، المجلد 33 ، العدد 71 ، الرياض ، 2011
56. عيمور ب ، مساهمة الجيش الوطني الشعبي في مسار التنمية الوطنية دور اقتصادي واجتماعي بارز ، مجلة الجيش ، عدد 667 ، ص 23.
57. غربي محمد ، التحديات الأمنية للهجرة الغير شرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط :الجزائر أنموذجا ، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية ، العدد 2012، 8
58. غريب حكيم ، التهديدات اللاتماثلية وتداعياتها على الأمن الوطني ، مجلة الجيش ، ع 671 ، (جوان 2019).
59. غزالي إسحاق ، المقاربة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الأفريقي والتحديات التي تواجهها ، مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية ، العدد الخامس ، جوان ، 2018.
60. فلاك نور الدين ، دور العقيدة الأمنية الجزائرية في مواجهة التحديات الأمنية الجديدة ، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية ، م 04 ، ع 02 ، (2019).

قائمة المراجع النهائية

61. قسايسية الياس ، المعضلة الأمنية في إفريقيا ومتلازمة التهديدات اللاتماثلية المركبة : التحالف بين الإرهاب والجريمة المنظمة وأثره على الأمن في غرب إفريقيا ، دفاثر البحوث العلمية ، المجلد 10 ، العدد 1 ، 2022
62. قلاع ضروس سمير ، منطقة الساحل الأفريقي وأهميتها الإستراتيجية في إفريقيا :دراسة جيوسياسية ، جامعة احمد بن يحي ، تيسمسيلت ،الجزائر ، مجلة أكاديميا للعلوم السياسية ، المجلد 06،العدد
63. كاظم أبو دوح خالد ، التهديدات الأمنية ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، مركز البحوث الأمنية ، 2022
64. كراوة مصطفى ، ظاهرة الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الأفريقي وسبل مواجهتها ، مجلة افاق العلمية ، المجلد 12 ، العدد 1
65. كركار عبد القادر ، الهجرة السرية إلى الجزائر من بلدان الساحل الأفريقي من اللجوء إلى الاسترزاق وأثرها على الأمن القومي الجزائري ، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية ، المجلد الثامن ، العدد الثاني ، فيفري ، 2023
66. كفاءة وتحكم في منظومات الأسلحة ، السيد الفريق الأول يشرف على تنفيذ تمرين تكتيكي بالذخيرة الحية بعنوان "عاصفة تيريرين 2023" ، مجلة الجيش ، العدد 717 ، افريل،2023.
- 67.لعور راضية ، بلقاسمي رقية ،الأمن بين التهديدات اللاتماثلية والتهديدات الهجينة،جامعة محمد خيضر ،بسكرة ، مجلة الفكر ،المجلد17،العدد01
- 68.ماذا تعني وحدة التنسيق والاتصال"، مجلة الجيش، عدد579، أكتوبر، 2011، ص20
69. مجلة الجيش ، النزاعات في القارة الافريقية لامناص من الحلول السلمية التفاوضية ، مجلة الجيش ، العدد 579 ، افريل 2013.
70. محمد بوكبشة ، أمال فوضيل الشريف ، تكوين عسكري متشبع بالوطنية ، مجلة الجيش عدد696 ، جويلية 2021 ، ص11.
- 71.محمد بوكبشة ، الجيش الوطني الشعبي عبر دساتير الجمهورية ، مجلة الجيش ، العدد 687 أكتوبر 2020
72. مراح حميد ، المشاركة في عمليات حفظ السلام تعزيز المكانة الإستراتيجية للجزائر، مجلة الجيش، العدد 687، أكتوبر 2020.
73. مراح حميد، التكيف الأمثل مع التحديات الأمنية، مجلة الجيش، ع 680، (مارس 2020).

قائمة المراجع النهائية

74. مزياني فيروز، إستراتيجية الدفاع الوطني الجزائري في ظل التهديدات الأمنية الجديدة، مجلة العلوم القانونية والسياسية، م 10، ع 03، (ديسمبر 2019).
75. مشري عبد الحليم، "جهود الجزائر لتحقيق التعاون الدولي في مكافحة تهريب المهاجرين"، مجلة الفكر، العدد 12
76. مطالبى بسمة، طبيعة التهديدات اللاتماثلية في المناطق الحدودية، جامعة الجزائر 1، مجلة السياسة العالمية، المجلد 05، العدد 01، 2021
77. مفتاح غزال، "ظاهرة الهجرة غير النظامية وعلاقتها بالتنمية في دول الساحل الأفريقي"، مجلة الامتياز للبحوث الاقتصاد والإدارة، المجلد 3، العدد 1، جوان، 2019، ص156
78. ناجي عبد النور، تعزيز دور البرلمان في تفعيل السياسة العامة الأمنية في الجزائر، مجلة العلوم القانونية والإدارية والسياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تلمسان، الجزائر،
79. نور الدين بوكراع، الجيش الوطني الشعبي فخر الأمة، مجلة الجيش، عدد 709، أوت، 2022، ص20

6/ التقارير:

1. أبو المعالي محمد محمود، التنافس بين القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية في الساحل والصحراء، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، 2017.
2. الاتحاد الأفريقي، تقرير رئيس المفوضية بشأن تدابير تعزيز التعاون في مجال منع ومكافحة الإرهاب، أديس أبابا، نوفمبر 2010.
3. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "تقرير التنمية البشرية 1994"، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية 1994

قائمة المراجع النهائية

4. تقرير مجلس الأمن ، الأمين العام ، الدبلوماسية الوقائية : تحقيق النتائج ، مجلس الأمن ، أوت 2015
5. لعبيدي مثنى ، أزمة الإرهاب في أفريقيا...خطر متزايد ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، مجلة الكترونية ، ماي 2020
6. قوي بوحنية ، الإستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الأفريقي ، تقارير مركز الجزيرة للدراسات ، الدوحة ، قطر ، 2012
7. مكافحة الإرهاب ، أعمال ندوة مكافحة الإرهاب 1999/2-5/31 ، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، السعودية ، مركز الدراسات والبحوث ، 199
8. منظمة الأمم المتحدة ، الجمعية العامة ، تقرير حول تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط ، 153/56/A، 3 جويلية 2001.
9. وثيقة الأمم المتحدة 88/2 في 18 أوت 1994 ، فيما يخص اكتشاف عملية - الثلج الأخضر - - ثبت تورط وجود علاقات ورابط بين كارتل كالي CALI الكولمبية والمافيا الصقلية

17 الرسائل الجامعية:

1. أبصير احمد طالب ، ترقية الأمن في الساحل الأفريقي من المقاربات الحديثة إلى منطق الامنة الشاملة، أطروحة دكتوراة ، تخصص إستراتيجية ومستقبلات ، جامعة الجزائر 3
2. أفراح أسامة ، امنة الإرهاب كإستراتيجية لمواجهة التطرف ، مذكرة ماجيستر ، تخصص دراسات إستراتيجية ، جامعة الجزائر 3 ، 2015/2014

قائمة المراجع النهائية

3. ايدابير احمد ، المشكلة الأمنية في مالي وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري ، أطروحة دكتوراة ، تخصص دراسات إستراتيجية ، جامعة الجزائر 3، 2019/2018
4. باسط سميرة ، الإستراتيجية الجزائرية لمكافحة الإرهاب 1999-2014 ، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، تخصص دراسات استراتيجيه وأمنية ، جامعة الجزائر 3 ، 2014
5. باسط سميرة ، التهديدات الأمنية الراهنة على الأمن القومي الجزائري وإستراتيجية مكافحتها ، أطروحة دكتوراة ، تخصص دراسات إستراتيجية ، جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية 2020/2019
6. بشكيظ خالد ، المقاربة الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الأفريقي ،مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر 3.
7. بلحاج سليم ، التهديدات الأمنية اللاتماثلية وتداعياتها على الأمن الوطني الجزائري ، أطروحة دكتوراة ، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، جامعة باتنة 01، السنة الدراسية 2021/2020
8. بن الشيهب عبد الرؤوف ، الثابت والمتغير في السياسة الخارجية الجزائرية في ظل التهديدات الأمنية لدول الجوار 1999-2018 ، أطروحة دكتوراة في العلوم السياسية ، تخصص الدراسات الإستراتيجية والأمنية ، جامعة صالح بوبنيدر ، 2019
9. بن دادة كلثوم ، البعد الأمني للسياسة الاسرائيلية اتجاه أفريقيا : التحديات والرهانات ، أطروحة دكتوراة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر 3 ، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2020 - 2021
10. بن علال أمال ، التهديدات الأمنية في منطقة المغرب العربي وتداعياتها على الجزائر 2011-2017 ، أطروحة دكتوراة في العلوم السياسية ، تخصص دراسات إستراتيجية ، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ، 2018.
11. بن عمر ياسين ، الإستراتيجية الأمنية الجزائرية في مكافحة الإرهاب 1992-2006 ،مذكرة ماستر في العلوم السياسية،تخصص سياسات عامة وإدارة محلية ،جامعة الوادي ،السنة الجامعية2019-2020
12. بن غنيمة محمد السعيد ، تحليل السياسات الأمنية بالجزائر 1988-2018، أطروحة دكتوراة ، تنظيم سياسي وإداري ، جامعة قاصدي مرباح ، الجزائر ، 2020/2019

قائمة المراجع النهائية

13. بن يطو بن زيان ، المعضلات الأمنية في منطقة الساحل الأفريقي وتداعياتها على الأمن الوطني للجزائر ، أطروحة دكتوراة ، جامعة الجزائر 3 ، تخصص علاقات دولية ، 2023
14. بوبية نبيل ، المقاربة الجزائرية تجاه التحديات الأمنية في منطقة الصحراء الكبرى ، مذكرة ماجيستر ، تخصص علوم سياسية ، جامعة الجزائر 3 ، 2011.
15. بوحوش هشام، محاضرات في مقياس التهديدات اللاتماثلية، مطبوعة علمية موجهة لطلبة السنة الثانية ماستر، تخصص قانون دولي، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة، كلية الحقوق، 2022
16. بouden زكريا ، اثر التهديدات الإرهابية في شمال مالي على الأمن الوطني الجزائري واستراتيجيات مواجهتها 2010-2014 ، مذكرة ماجيستر ، تخصص علاقات دولية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، الجزائر ، 2015/2014
17. بوسكين سليم ، العقيدة الأمنية الجزائرية بين الالتزامات القانونية والتحديات الجديدة ، أطروحة دكتوراة ، تخصص علاقات دولية وإستراتيجية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، الجزائر ، 2021 /2020
18. بوعلام ناصر ، التحديات الأمنية والتفاعلات الجيوسياسية في غرب المتوسط والساحل الأفريقي وتداعياته على الأمن الإقليمي الجزائري ، أطروحة دكتوراة ، جامعة الجزائر 3،السنة الجامعية 2022/2021
19. بوكربوعة أحلام ، آليات مواجهة ظاهرة الإرهاب في الساحل الأفريقي ، أطروحة دكتوراة تخصص القانون الدولي الجنائي ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة العربي بن مهيدي ،الجزائر ، 2021.
20. بوكربوعة أحلام ، آليات مواجهة ظاهرة الإرهاب في الساحل الأفريقي ، أطروحة دكتوراة تخصص القانون الدولي الجنائي ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة العربي بن مهيدي ،الجزائر ، 2021
21. بوهديل رضوان ، جيوسياسية الإرهاب في منطقة الساحل وتأثيرها على الجزائر منذ 2001، أطروحة دكتوراة في العلوم السياسية ، تخصص علاقات دولية ، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ، 2017.
22. جنوحات حسين، الجزائر بين تحديات التنمية الاقتصادية ومتطلبات الدفاع والأمن، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2018/2017.
23. حسام حمزة، الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري، مذكرة ماجيستر، جامعة الحاج لخضر، باتنة، تخصص علاقات دولية، السنة الجامعية 2011/2010

قائمة المراجع النهائية

24. حسام حمزة، المقاربة الأمنية الجزائرية لمواجهة التهديدات الأمنية في إقليم الساحل الأفريقي ، أطروحة دكتوراة ، تخصص علاقات دولية ، جامعة الجزائر3، 2018/2017
25. خلفون أمين ، الاستراتيجيات الإقليمية والدولية في احتواء التهديدات الأمنية بمنطقة الساحل الأفريقي ، أطروحة دكتوراة ، جامعة الجزائر 3 ، 2020/2019.
26. دحومان حسينة ، مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة في المنطقة المغربية والساحل الأفريقي، أطروحة دكتوراة في العلوم السياسية ، تخصص دراسات إستراتيجية وأمنية، 2019
27. دير أمينة، أثر التهديدات البيئية على واقع الامن الإنساني في إفريقيا دراسة حالة دول القرن الأفريقي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014/2013).
28. زغدان يوسف ، العقيدة العسكرية الجزائرية الأفاق والتطورات ، مذكرة ماستر ، جامعة محمد بوضياف المسيلة ، الجزائر ، 2021
29. سبتي عمر عبد العزيز ، الرابط المشتركة بين الإرهاب والجريمة المنظمة في منطقة الساحل الأفريقي 2012-2021 ، مذكرة ماستر في العلوم السياسية ، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ، 2023/2022
30. سعداوي عمر ، البعد الإقليمي للأمن الوطني الجزائري في ظل الحراك العربي الراهن دراسة في المضامين والأبعاد ، أطروحة دكتوراة ، تخصص علاقات دولية جامعة باتنة ، الجزائر ، 2019،
31. سعدي ياسين ، التحديات الأمنية الجديدة في المغرب العربي ، مذكرة ماجستير ، تخصص علاقات دولية ، جامعة وهران ، 2015/2015
32. سليخ أسامة ، الإستراتيجية العسكرية في مواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية : دراسة حالة الجزائر 2011-2018 ، أطروحة دكتوراة ، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، تخصص دراسات إستراتيجية ، 2019،
33. شرقي سارة ، الإستراتيجية الأمنية الإسرائيلية في ظل التهديدات اللاتماثلية (حزب الله وحركة حماس 2008 -2006 م)، مذكرة ماستر ، جامعة المسيلة،السنة الجامعية 2017/2016
34. شمومة عباد ، الإستراتيجية الأمنية الجزائرية في مكافحة الإرهاب، مذكرة ماستر،جامعة عبد الحميد بن باديس،السنة الجامعية 2020-2019

قائمة المراجع النهائية

35. شوادة رضا، المقاربة الأمنية الجزائرية تجاه التهديدات الأمنية التماثلية والغير تماثلية في منطقة الساحل الأفريقي 1999-2016، أطروحة دكتوراة ، تخصص دراسات استراتيجية جامعة الجزائر 2017، 3
36. عبد العزيز عبد المؤمن ، إشكالية التهديدات الأمنية الجديدة وانعكاساتها على منطقة غرب أفريقيا واليات إدارتها ، أطروحة دكتوراة ، تخصص دراسات افريقية ، جامعة الجزائر 3 ، 2021.
37. عبد النبي عقبة ، إشكالية الإرهاب في شمال أفريقيا : دراسة في التهديدات وسبل المكافحة (2007-2017) ، مذكرة ماستر ، تخصص علوم سياسية ، جامعة محمد خيضر ، الجزائر ، 2018/2019.
38. عطية ادريس ، الإرهاب في إفريقيا :دراسة في الظاهرة واليات مواجهتها ، رسالة ماجيستر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر ، 2001
39. عمراني ربراب ، الإستراتيجية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الأفريقي :دراسة في الخيارات المستقبلية ، أطروحة دكتوراة ، تخصص علوم سياسية ، جامعة الجزائر 3 ، 2023.
40. قادة بن عبد الله عائشة ، إشكالية بناء الأمن الجزائري بعد الحرب الباردة ، أطروحة دكتوراة ، تخصص سياسات مقارنة ، جامعة الجزائر 3 ، 2019/2020
41. قادة بن عبد الله عائشة ، محاضرات في مقياس الأمن الوطني الجزائري ، جامعة أبو بكر بلقايد ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، تخصص دراسات إستراتيجية وأمنية.
42. قسايسية الياس ، التهديدات الأمنية للجزائر في ظل التحديات الإقليمية الراهنة - الإرهاب والجريمة المنظمة - ، أطروحة دكتوراة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، تخصص دراسات أمنية، جامعة الجزائر
43. لخضاري منصور، "إستراتيجية الأمن الوطني في الجزائر 2006-2011"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، (جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2012-2013).
44. مدوني علي، قصور متطلبات بناء الدولة في إفريقيا وانعكاساتها على الأمن والاستقرار فيها، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، (جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013/2014).
45. نقوش حنان ، الجريمة المنظمة في الساحل الأفريقي "دراسة في الظاهرة والآليات "، مذكرة ماجيستر في العلوم السياسية ، تخصص دراسات إستراتيجية ، جامعة الجزائر 3 ، 2012

قائمة المراجع النهائية

46. وقازي عقبة ، البعد الإقليمي للأمن الجزائري مصادر التهديد واليات المواجهة، أطروحة دكتوراة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، تخصص الإستراتيجية والمستقبلات ، 2022.

8/ المواقع الالكترونية:

1. الإذاعة الجزائرية، تأكيد على أن أكثر المخدرات انتشارا في منطقة الساحل مصدرها المغرب، الرابط التالي،
<https://news.radioalgerie.dz/ar/node/44127>
2. الأزمة الليبية زادت حجم الأخطار المحدقة بدول منطقة الساحل، الجريدة الالكترونية القدس العربي، سبتمبر، 2011 على الرابط التالي
<https://www.alqudsalarabi.co.uk/> .
3. الإنفاق العسكري للجزائر.. ماذا وراء الزيادة القياسية، موقع الحرة، المقال على الرابط، تاريخ الاطلاع 17/05/2024
<https://www.alhurra.com/algeria/2024/04/23> التالي
4. انقلابات متتالية وأزمات سياسية..... أين تتجه الأوضاع في مالي ؟ سؤال وجواب ، تاريخ الاطلاع 2024/05/30 على الرابط التالي
<https://www.aljazeera.net/politics/2021/5/30>
5. بابوش نواره ، على الجزائر أن تتبنى دبلوماسية الهجوم لحماية حدودها ، جريدة الشروق اليومي www.echark.com ، الصادر يوم 2012/4/8 ،
6. بوسعيدة سعيد ، المقاربة القانونية والدبلوماسية في مواجهة الإرهاب: التجربة الجزائرية ، مقال في جريدة الشعب الالكترونية
ech.chaab.com .
7. بوسعيدة محمد سعيد ، المقاربة القانونية والدبلوماسية في مواجهة الإرهاب :التجربة الجزائرية ، مقال في جريدة الشعب الالكترونية ،
ech.chaab.com.
8. تؤكد الجزائر سعيها لمحاربة الهجرة غير النظامية في إطار ثلاثي نع تونس وليبيا، مجلة القدس، 2024/05/4 ،
<https://www.alquds.co.kd8%>
9. الجزائر تجدد رفضها استمرار فرنسا في دفع الفدية للإرهابيين، وكالة الأناضول للأنباء، تاريخ الاطلاع 16/05/2024 رابط المقال
<https://www.dailysabah.com/arabic/arab->
10. الجيش الجزائري يجري مناورات "زوبعة الهقار 2024" قرب مالي، عثمان لحياني 2024/04/27، تاريخ الاطلاع على المقال

قائمة المراجع النهائية

2024/05/14 الرابط

<https://www.alaraby.co.uk/politics/%D8%A7%D9%84%D8>

11. الجيش الوطني الشعبي، تاريخ الجيش الوطني ، موقع وزارة الدفاع الوطني، تم التصفح بتاريخ 2023/03/30، في:

https://www.mdn.dz/site_principal/sommaire/recrutement/ensm_ar.php

12. الجيش الوطني الشعبي، تاريخ الجيش الوطني الشعبي، موقع وزارة الدفاع الوطني، تم التصفح بتاريخ 2024/05/25، في

http://www.mdn.dz/site_em_anpl/index.php?L=ar

13. الجيش الوطني الشعبي، تاريخ الجيش، موقع وزارة الدفاع الوطني، تم الإطلاع 22/05/2024

https://www.mdn.dz/site_principal/sommaire/presentation/histoire3_ar.php

14. حكيم غريب، الإستراتيجية الجزائرية في مكافحة الإرهاب والتطرف، متوفر على الرابط

<https://www.sasapost.com/opinion/algerian-strategy/#> ftn34

15. حمزة كحال ، الجزائر: ميزانية غير مسبوقة للجيش بـ21 مليار دولار، الموقع الالكتروني العربي الجديد ، رابط المقال تاريخ الاطلاع 17/05/2024

<https://www.alaraby.co.uk/economy/%D8%A7%>

16. الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدmanها. "نشاطات مكافحة المخدرات والإدman عليها: الحصلة الإحصائية ل11شهر الأولى من سنة 2014"، متوفر على الرابط التالي.

[http://www.onlcdt.mjustice.dz/onlcdt_ar/donnees_statistiques/bilan\[2014\].pdf](http://www.onlcdt.mjustice.dz/onlcdt_ar/donnees_statistiques/bilan[2014].pdf)

17. رئيس الجمهورية يشرف بالجلفة على تنفيذ تمرين تكتيكي بالذخيرة الحية "فجر-2023"، وكالة الإنباء الجزائرية ، تاريخ الاطلاع 24/05/2024 رابط المقال ،

<https://www.aps.dz/ar/algerie/145858->

18. الشيخ محمد، تقرير أممي: خطر «القاعدة» و«داعش» وصل إلى الذروة في أفريقي، على الموقع،

<https://aawsat.com>

19. الشيخ محمد، تقرير أممي: خطر «القاعدة» و«داعش» وصل إلى الذروة في أفريقي، على الموقع

<https://aawsat.com>

قائمة المراجع النهائية

20. عبد الله مولود، أزمة الساحل: فشل الحلول الأمنية والعسكرية والعالم يبحث عن أخرى مقال في الصحيفة الالكترونية القدس العربي، رابط المقال ، تاريخ الاطلاع 24/05/2024 .
[/https://www.alquds.co.uk](https://www.alquds.co.uk)
21. عثمان لحياني ، توجس الجزائر من الدور الروسي في مالي، يناير، 2024 ، موقع العربي الجديد ، تاريخ الاطلاع على المقال www.alaeabi aldjadid.com 24/05/ 2024
22. الفريق شنقرية :الجيش في أتم الاستعداد ، 2024/05/9 ، على الرابط [-https://almasdar-dz.com/160124](https://almasdar-dz.com/160124) تاريخ الاطلاع 2024/05/14
23. كعبيش أسلام ، وسط انسحاب عدة دول من بينها الولايات المتحدة /فاروق قسنطيني :الجزائر ستلتزم باتفاق مراكش لإرادتها في حل مشكلة الهجرة" ، 2018/10/11 على الرابط التالي:
<http://www.eldjazaironline.net/Accueil>
24. لحياني عثمان ، "ترحيل المهاجرين الأفارقة يكلف الجزائر 100 مليون دولار " ، جريدة العربي الجديد ، جويلية 2017،
www.alarabi aljadid.com
25. محمد صخري، التنافس الدولي في أفريقيا : دوافعه وأطره وأبعاده ، على الرابط ،تاريخ الاطلاع 22/05/2024
<https://www.politics dz .com>.
26. نهال أحمد السيد، أفريقيا في مؤشر الإرهاب العالمي (2023)، مركز المسـبـار للدراسـات والبحـث، على الرابط
[/https://www.almesbar.net](https://www.almesbar.net)
27. الهياكل الإنتاجية للجيش الوطني الشعبي، موقع وزارة الدفاع الوطني ، الرابط التالي 2024/05/14
[https://www.mdn.dz/site_principal/sommaire/fabrication/fabrications_militaires ar.php](https://www.mdn.dz/site_principal/sommaire/fabrication/fabrications_militaires_ar.php)
28. وزير جزائري، الأزمة الليبية زادت حجم الأخطار المحدقة بدول منطقة الساحل، الجريدة الالكترونية القدس العربي، سبتمبر، 2011 على الرابط التالي:
<https://www.alqudsalarabi.co.u>

ثانيا: باللغة الأجنبية

- 1) ACSRT-Terrorism Daily News Briefs, **African Centre for the Study and Research on Terrorism**, n.2142 (Wednesday 17 MAY2024)

- 2) **Ammour Flux réseaux et circuits de la criminaliat organisée ou sahel en Afrique de l ouest**
- 3) **Barry buzan and Ole Weaver, Regions and power : the structure of international relations, UK: Cambridge university press, 2003**
- 4) **Barry Buzau: people state and fear: An Agenda for international security stansdies in the post cold war, Bondler lynnerienner publishers, 1991**
- 5) **J ,J, Messner and others , Fragile States Index. washington D,C The Fund for Peace Publication. 2020**
- 6) **Jeremy Keenan, The Dark Sahara American's War on Terror in Africa, Pluto press, London, UK, 2009,**
- 7) **Luis Martinez , La sécurité en Algeria et en Libye après le 11 September France Paris center détudes etde larecherché internationales Science po**
- 8) **REPORT:HUMMEN DEVELOPMENT, Publis hed for the United nations developmme(UNDP).new York, oxford university press 1994**
- 9) **STOCKHOLM INTERNATIONAL PEACE RESEARCH INSTITUTE(SIPRI), look at the site**
- 10) **Thomas Copeland , «Is the New Terrorism Really New? An Analysis of the New paradigm for Terrorism" The Journal confict, Winter 2001**
- 11) **William S.lind and Others, the changing face of war: into the fourth generation, Marine corps Gazette, October 1989**
- 12) **Boukhedouni Yassine "les effets de la crie en Libye sur le trafic d armes légères et lourdes dans laragion du Maghreb – sahel" Equipe de recherche sur la terrorisme et l anti terrorisme ERTA , 2012**

<https://www.sipri.org/publications>14/05/2024

- 13) **Stockholm International Peace Research Institute 'Military expenditure by country, in constant (2019). 1988-2020 (Accessed September 2, 2021): <https://bit.ly/3uzQh7>**
- 14) **Laurent Larcher, L'Afrique, paradis des narcotrafiquants 24/03/2024 <https://www.la-croix.com/JournalV2/LAfrique-paradis-narcotrafiquants>**

فهرس الجداول

فهرس الجداول

الصفحة	العنوان	رقم الجدول
28	جدول يوضح الفرق بين الأمن الناعم والأمن الصلب من حيث مصدر التهديد واليات المجابهة	01
40	جدول يوضح تصنيف التهديدات الأمنية	02
104	جدول يبين الفرق بين العمل الإرهابي و الحرب التقليدية	03
107	جدول يبين تصنيف الجماعات الإرهابية	04
163	جدول يبين الحصيلة العملياتية لإفراد الجيش الوطني الشعبي لكافة أشكال الجريمة المنظمة على الحدود الجزائرية سنة 2023	05
182	جدول يبين عدد المهاجرين الذين حاولوا دخول التراب الوطني والذين حاولوا الخروج نحو أوروبا انطلاقا من الأراضي الجزائرية	06
225	جدول يبين ميزانية الجيش الجزائري في السنوات الأخيرة	07
227	جدول يوضح منظومة التسليح الجزائري ذات البعد الدفاعي سنة 2017	08

فهرس الخرائط

فهرس الخرائط

الصفحة	العنوان	رقم الجدول
42	خريطة توضح الحدود الجغرافية للجزائر	01
43	خريطة تبين الإمكانات الطاقوية التي تزخر بها دول المغرب العربي	02
45	خريطة تبين حجم الموارد الطاقوية والأولية لدول المغرب العربي	03
51	خريطة الدول المتوسطية	04
58	خريطة تبين دول الساحل الأفريقي	05
60	خريطة عدد الانقلابات العسكرية من سنة 2020-2023	06
61	خريطة تبين الثروات الطبيعية الموجودة في أفريقيا	07
64	خريطة توضح الموارد الطبيعية في الساحل الأفريقي	08
115	خريطة توضح ابرز الجماعات الإرهابية الأكثر خطورة في منطقة الساحل	09
118	خريطة مكان تواجد تنظيم بوكو حرام في منطقة الساحل والمنطقة المغاربية	10
125	خريطة تبين مدى انتشار "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي"	11
127	خريطة تبين أماكن انتشار كتائب وسرايا تنظيم "جماعة نصرة الإسلام والمسلمين"	12

فهرس الخرائط

143	خريطة توضح النشاط العملياتي للجنة الأركان العملياتيّة المشتركة	13
155	خريطة توضح طرق انتشار الأسلحة في منطقة الساحل	14
157	خريطة تبين طرق تهريب المخدرات من منطقة الساحل الأفريقي نحو أوروبا مروراً بدول المغرب العربي	15
158	الخريطة تبين طرق انتشار المخدرات التي تنتج في المغرب نحو أوروبا عبر الجزائر ودول المنطقة	16
170	خريطة توضح مسار مشروع الطريق العابر للصحراء من الجزائر باتجاه دول الساحل	17
182	خريطة توضح الطرق الرئيسية التي يسلكها المهاجرون غير الشرعيون من الساحل الأفريقي نحو المنطقة المغربية	18
283	خريطة تبين التواجد العسكري الفرنسي في منطقة الساحل الأفريقي	19
240	خريطة توضح أماكن التواجد الفرنسي في المنطقة	20
245	خريطة تبين عدد من القواعد الأمريكية المتواجدة في القارة الأفريقية	21
262	خريطة توضح أماكن تواجد الطوارق في منطقة الساحل الأفريقي والمغرب العربي	22

Abstract:

After the end of cold war and the transformations Witnessed globally in the international order and the field of security studies , due to the emergence of threats that do not resemble traditional threats in terms of impact or source degree which are often state-based , the traditional concept of security linked to the military aspect has proven ineffective in interpreting and countering the new threats of asymmetric nature As a result, countries have been affected by these threats due to their transnational nature and its impact on the various levels of security. This has necessitated fundamental changes in their security and military doctrines, as well as the development of means and methods of defending their security.

In this study, we addressed the topic of the Algerian security strategy to Confront various levels of security, which has forced states to make structural changes in their security doctrines and the combat capabilities of their armies Additionally it has led to the development of means and methods of defending their security.

In this study, we adressed the topic of the Algerian security strategy to confront asymmetric threats in the Arab Maghreb and African Sahel regions, among these threats, we find the phenomenon of terrorism, organized crime networks with its various forms, and irregular immigration waves These threats have been increased after the Arab Spring events on 2011, which affected the region following the fall of Zine El Abidine in Tunisia and Gaddafi's regime in Libya. In addition to the deterioration of security conditions in Northern Mali, in a fragile and vulnerable security environme Algeria has been compelled to intensify its efforts and enhance its military capabilities through high level training and upgrading its readiness to adapt with the nature of new wars and acquiring the latest weapons To confront these threats at the regional level, Algeria has developed a comprehensive security strategy

that relies on multiple dimensions and mechanism to embody the concept of comprehensive security in the region.

The study concluded that Algeria has been able to maintain its security and stability in the midst of a fragile security environment in the Sahel region of Africa and the Arab Maghreb but the Algerian strategy in the Sahel and Maghreb region faces many difficulties. The most prominent one is the international intervention in these two regions, as the great powers have become competing with Algeria for influence in the region. This forces Algeria to readjust its security doctrine, concept of national security, and vital interest in line with the nature of the security challenges in the Maghreb and Sahel region on hand, and its military capabilities and geopolitical ambitions on the other.

**Ministry of Higher Education and Scientific
Research**

National Graduate School of Political Science



**The Algerian Security Strategy to
Confront Asymmetric Security Threats in
The Arab Maghreb and African Sahel
Regions**

**Senior Thesis Submitted to Obtain MA Degree in Political
Science**

Option: Public Policies and comparative Political Systems

Submitted by

MESSAD MOHAMED

Supervised by

Sid Ahmed Kebir

2024 c /1435 h